أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

أوضح المسالك
إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

الجزء الرابع

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-400-48-2

ISBN 9953 - 400-44-X

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب النداء[1]
وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذي هو المقصود بهذا الباب، النداء ـ بكسر النون ممدوداً، وقد تضم النون ـ أصله رفع الصوت، من قولهم (ندي صوته يندى ـ من باب فرح) إذا ارتفع وعلا، وقد استعمل النداء في الدعاء بلفظ أي لفظ كان، وفي اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التي ذكرها المؤلف، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لكي يقبل عليك ويستمع إليك، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها، وفي اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة.

وقد اختلف النحاة في عامل المنادى، ولهم في ذلك خمسة أقوال:

الأول: وهو رأي الجمهور ـ أن عامله فعل مضمر وجوباً فهو مفعول به، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب، أولها: الاستغناء بظهور معناه، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوْا إظهاره، وثالثها كثرة استعمالهم النداء في كلامهم، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء، وقد عرفت مراراً أنهم لا يجمعون في الكلام بين العوض والمعوض منه.

والقول الثاني: أن العامل في النداء هو القصد، وعلى هذا يكون العامل معنوياً لا لفظياً، وهذا القول مردود بأنا لم نعهد في عوامل النصب عاملاً معنوياً، وإنما عهدنا ذلك في عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع.

والقول الثالث: أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي، وجعل المنادى مشبهاً بالمفعول به=

الفصل الأول
في الأخرُفِ التي يُنَبَّه بها المنادىٰ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية: الهمزة[1]،

= لا مفعولاً به كما هو عند الجمهور، ويرد هذا الرأي أن حرف النداء قد يحذف من الكلام، وحينئذ يكون العوض والمعوض منه محذوفين، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما في الذكر.

والقول الرابع: أن العامل في المنادى هو أداة النداء، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعو كما أن (أف) اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر، وهذا مذهب واهٍ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال، ولو كانت متحملة للضمير لجاز اتباعه، وأيضاً لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة، ولم يذهب إلى ذلك أحد

والقول الخامس: أن العامل في المنادى هو أداة النداء، على أن هذه الأدوات أفعال، لا أسماء أفعال، ولا حروف عوض بها عن أفعال، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال، وقد قال العرب(يا أنت) وقالوا (يا إياك) فلم يجيئوا بالضمير المتصل، وجاؤوا بالضمير المنفصل، فدل ذلك على أنها ليست أفعالاً.

فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور ـ واختاره ابن مالك ـ إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمر إضماراً واجباً، وإن المنادى ضرب من المفعول به.

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما:

الأمر الأول: أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد.

والأمر الثاني: أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب، وتبعه على ذلك ابن الصباغ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف.

ويقول أبو رجاء: إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء، في جاهليتها =

....

= وإسلامها، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرىء القيس بن حجر الكندي في معلقته:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضاً:

أَجَارتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هٰهُنَا ... وَكُلُّ غَرِيب لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول المثقب العبدي، وهو من شعر المفضليات:

أَفَاطِمَ قَبْلَ بَيْنِكِ مَتِّعِينِي ... وَمَنْعُكِ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِينِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية، وهو من شواهد سيبويه:

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمذاني في القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة:

أَفَاطِمَ لَو شَهِدْتِ بِبَطْنِ خَبْتٍ ... وَقَدْ لَاقَى الهِزَبْرُ أَخَاكِ بِشْرَا

ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبنى:

أَلُبْنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكِ مُصِيبَتِي ... غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبي نواس:

أَجَارَةَ بَيْتَيْنَا أَبُوكِ غَيُورُ ... وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكِ عَسِيرُ

ومن ذلك قول الفرزدق:

أَبَنِي غُدَانَةَ إِنَّنِي حَرَّرْتُكُمْ ... وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جِعَالِ

ومن ذلك قوله أيضاً في عبد الله بن عمرو بن عثمان:

أَعَبْدَ اللّٰهِ أَنْتَ أَحَقُّ مَاشٍ ... وَسَاعٍ بِالْجَمَاهِيرِ الكِبَارِ

ومن ذلك قول جعفر بن علبة الحارثي وهو في ديوان الحماسة: (ت ١/ ٢٢ بولاق).

أَلَهْفَا بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ ... عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ

ومن ذلك قول أوس بن حجر (د ٤):

أَبَنِي لُبَيْنَى لَمْ أَجِد أَحَداً ... فِي النَّاسِ أَلْأَمَ منكمُ حَسَبَا

ومن ذلك قول أوس أيضاً (د ٢١):

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ ... إِلَّا يَداً لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

ويليه أربعة أبيات. =

وأيْ (١) ـ مقصورتين، وممدودتين ـ ويا (٢)، وأيا (٣)،

= ومن ذلك قول الأسود بن يعفر:

أَبَنِـــي نُجَيْـــحٍ إنَّ أُمَّكُـــمُ ‏ ‏ أَمَـــةٌ وإن أبـــاكـــمُ وَقْـــبُ

ومن ذلك قول جرير:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ ‏ ‏ إنِّي أَخَافُ عَليكمُ أَنْ تَغْضَبُوا

وقال حـاتـم الطائي:

أماوِيَّ مَا يُغْنِي الثراء عن الفتى ‏ ‏ إذا حَشْرَجَت يَوْماً وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

ومن ذلك قول امرىء القيس في المعلقة أيضاً:

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ‏ ‏ كَلَمْعِ اليَدَيْـنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وأنشده سيبويه (١/ ٣٣٥)(أحار ترى برقاً).

ومن ذلك قول أبي العلاء:

أَبَنَاتِ الهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِـدْ ‏ ‏ نَ قَلِيـلَ العَـزَاءِ بِـالإسْعَـادِ

ومن ذلك قول ذي الرمة:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ‏ ‏ فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأي ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ فقال المبرد والجزولي: هي لنداء القريب كالهمزة المفردة، وقال ابن مالك: هي لنداء البعيد كيا، وقيل: هي لنداء المتوسط، ومن شواهد النداء بها ما ورد في الحديث «أي رب» وقول الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي ـ أَيْ عَبْدَ ـ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ‏ ‏ بُكَـاءَ حَمَـامـاتٍ لَهُـنَّ هَـدِيـرُ

(٢) (يا) من بين حروف النداء أم الباب، ولهذا كانت أعم حروف النداء، ولا يقدر عند الحذف غيرها، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها، وقد اختلف فيما ينادى بها، فقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حكماً كالنائم والساهي، وقال أبو حيان: هي أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، وهذا هو الذي يظهر من استقراء كلام العرب، وقال ابن هشام: يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وذكر ابن الخباز عن شيخه أن (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام.

(٣) (أيا) عند جمهور النحاة لنداء البعيد، وفي الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد، قال ابن هشام في المغني: وليس كذلك، ومن شواهد النداء بها قول ذي الرمة: =

وهيا[1]، ووا[2].

=
أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ … وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وقول المجنون قيس بن الملوح:

أَيَا شِبْهَ لَيْلَى لاَ تُرَاعِي فَإِنَّنِي … لَكِ اليَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ

وقول الآخر:

أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللّهِ خَلِّيَا … نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

وقول ليلى بنت طريف:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً … كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف في هاء (هيا) فقيل: هي أصل، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف، وقيل: هاؤها بدل من همزة(أيا) لأن هذا إبدال لغوي، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال.

ومن شواهد النداء بهيا قول الشاعر:

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ اليَوْمَ عِنْدَكُمْ … بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ رَسُولُ

وقول الآخر:

وَأَصَاخَ يَرْجُو أَن يَكُونَ حَيًّا … وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيَا رَبَّا

(٢) ذكر ابن عصفور (وا) في حروف النداء، واستشهد لها بقول الراجز:

* وَافَقْعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ *

والجمهور على أن (وا) حرف لا يستعمل في غير الندبة، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً، قال ابن هشام في مغني اللبيب (وا) على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة، نحو وازيداه، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي اهـ.

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف المنادى ويبقى حرف النداء مؤذناً به، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون حرف النداء (يا) دون سائر الحروف.

الثاني: أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء، فمثال الأمر قول الله تعالى: ﴿ألا ياسجدوا﴾ في قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) وهي ـ على هذا ـ حرف تنبيه ومثال الدعاء قول ذي الرمة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى … وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ=

فالهمزة المقصورة للقريب إلاّ إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ؛ فله بقية الأحْرُف كما أنها للبعيد الحقيقي.

= ونظير قول الفرزدق:

يَا أرْغَمَ اللّهِ أنْفاً أنتَ حَامِلُه يَاذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ونظيره قول الآخر:

ألاَ يَاآسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

وزعم بعض النحاة أن (يا) في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه، وأنه ليس ثمة منادى محذوف، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين، أولهما أنه قد تقدم على (يا) في بعض هذه الشواهد (ألا) وقد علمنا أن (ألا) حرف تنبيه بغير خلاف، فلو كان (يا) حرف تنبيه أيضاً للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، وذلك لا يجوز، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيراً، وقد ورد ذلك في أفصح كلام كقوله تعالى: ﴿يا موسى أقبل﴾ وقوله جل شأنه: ﴿يا يحيى خذ الكتاب﴾ وقوله: ﴿ياإبراهيم أعرض عن هذا﴾ وقوله تباركت أسماؤه: ﴿يا مالك ليقض علينا ربك﴾ وقوله: ﴿يا أبانا استغفر لنا﴾ فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف، استئناساً بما كثر استعماله في مثل هذا الأسلوب.

نعم قد يقع حرف النداء ـ الذي هو «يا» ـ مقصوداً به التنبيه، وذلك إذا وقع بعده (ليت) نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتني مت قبل هذا ـ يا ليتنا نرد ولا نكذب ـ يا ليت قومي يعلمون﴾ وقول الشاعر:

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيفاً وَرُمْحَا

أو وقع بعده (رب) نحو قول الشاعر:

يَارُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ

أو وقع بعده (حبذا) نحو قول جرير:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دالّ على التنبيه إذا وقع بعده واحد من هذه الكلمات الثلاث ـ (ليت) و(ربَّ) و(حبذا) ـ لأنا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهن، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله.

وَأَعَمُّهَا (يا) فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى[1]، وفي باب الاستغاثة، نحو: (ياللّهِ للمُسْلِمِينَ) وتتعين هي أو (وا) في باب النُّدْبَةِ، و (وا) أكثر استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل (يا) إذا أُمِنَ اللَّبس؛ كقوله:

٤٣٠ ـ *وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَا عُمَرَا *

---

(١) نحو (يا الله) وبقي مما تتعين (يا) في ندائه لفظ (أيّ) نحو (يا أيُّها النبي) ولفظ (أية) نحو ﴿يا أيَّتها النفس المطمئنة﴾.

٤٣٠ ـ هذا الشاهد عجز بيت من البسيط، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثي فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، رضي الله تعالى عنه! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي:

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ لَنَا ... يَاخَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللّهِ وَاعْتَمَرَا
حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ . . . . .إلخ
فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ ... تُبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللّيْلِ وَالْقَمَرَا

اللغة: (حملت) بالبناء للمجهول مع تشديد الميم ـ أي كلفت (أمراً عظيماً) أراد به مشاق الخلافة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور (اصطبرت) بالغت في الصبر والاحتمال.

الإعراب: (حملت) حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعله، وهو المفعول الأول (أمراً) مفعول ثان لحمل (عظيماً) صفة لأمر (فاصطبرت) الفاء عاطفة، واصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله (له) جار ومجرور متعلق باصطبر (وقمت) الواو حرف عطف، وقمت: فعل ماض وفاعله (فيه) جار ومجرور متعلق بقام (بأمر) جار ومجرور متعلق بقام أيضاً، وأمر مضاف و(الله) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (يا) حرف نداء وندبة (عمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

الشاهد فيه: قوله (يا عمراً) حيث استعمل (يا) في الندبة لوضوح الأمر؛ لأن المقام للتفجع والتوجع لا للنداء، فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت، وليس بطلب إقباله عليه بغير شك.

ثم إن اتصال ألف الندبة في آخره دليل آخر على أنه أرادالندبة ولم يرد النداء، إذ لو أراد النداء لقال (يا عمر) ببنائه على الضم، لأنه مفرد علم، فاللفظ والمعنى جميعاً يدلان على أن المتكلم أراد الندبة.

ويجوز حذف(١) الحرف نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(٢) ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾(٣) ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾(٤)، إلاّ في ثمانِ مسائل: المندوب نحو: (يا عُمَرَا)، والمستغاثِ نحو: (ياللّهِ)، و المنادىٰ البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالةُ الصَّوْتِ، والحذفُ ينافيه، واسم الجنس غير المعَيَّنِ؛ كقول الأعمىٰ: (يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي)، والمضمر(٥)، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)(٦)، وقول الآخر:

٤٣١ ـ * يَـا أَبْجَـرُ بْـنَ أَبْجَـرٍ يَـا أَنْتَـا *

---

(١) اعلم أولاً أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا (يا) بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالاً على ما قدمنا بيانه.
ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفرداً كالآية الأولى، وأن يكون شبيهاً بالمفرد ـ وقيل هو شبيه بالمضاف ـ كالآية الثانية، وأن يكون مضافاً كالآية الثالثة.
ثم اعلم أن اعتبار ﴿عباد الله﴾ في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها، والوجه الثاني اعتبار ﴿عباد الله﴾ مفعولاً به عامله أدوا.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٩

(٣) سورة الرحمن، الآية: ٣١

(٤) سورة الدخان، الآية: ١٨

(٥) أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز، فلا تقول (يا أنا) ولا (يا إياي) كما لا تقول (يا هو) ولا (يا إياه) واختلفوا في ضمير المخاطب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال: الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً، واختاره أبو حيان، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور، والثالث يجوز، وهو ظاهر كلام ابن مالك.

(٦) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول، وكان الأحوص اليربوعي قد وَفَدَ هوُ وابنه على معاوية، فقام الابن فخطب خطبة، فلما انتهى وثب الأب ليخطب، فكفه ابنه قائلاً (ياهذا ـ أو «يا إياك» قد كفيتك) يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول.

٤٣١ ـ نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص، تبعاً للعيني، والصواب أنه لسالم بن دارة يقوله في مر بن واقع، وأن صحة إنشاده هكذا:

يَـا مُـرُّ يَـا بْـنَ وَاقِـعٍ يَـا أَنْتَـا أَنْـتَ الّـذِي طَلَّقْـتَ عَـامَ جُعْتَـا =

واسمِ الله تعالى إذا لم يُعَوَّض في آخره الميمُ المُشَدَّدَة، وأجازه بعضهم، وعليه قولُ أُمَيَّةَ بنَ أبي الصَّلْت:

٤٣٢ ـ رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبّاً فَلَنْ أَرَىٰ   أدينُ إلٰهاً غَيْرَكَ اللّهُ ثَانِيَا

= ولعل ما وقع للشيخ خالد في هذا البيت الذي سبق علم سببه: أن المثال السابق من قول ابن الأحوص.

اللغة: (يا أبجر) أصل الأبجر المنتفخ البطن، وقد يكون سمّي به، ولكن الصواب في الإنشاد كما قلنا هو (يا مر يابن واقع) فلا تعنَّ نفسك بالبحث عمن سمي أبجر (طلقت) فارقت حلائلك (عام جعتا) يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه، وهذا من الذم؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسؤولية وألا يسعى لهن لجلب رزقهن.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أبجر) منادى مبني على الضم في محل نصب (بن) نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو تابع له بالنظر لمحله، وابن مضاف و(أبجر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وكان من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما مع العلمية وإما مع الوصفية، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة (يا) حرف نداء (أنتا): منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، والألف للإطلاق (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (الذي) اسم موصول خبر المبتدأ (طلقت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة (عام) ظرف زمان منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (جعتا) فعل ماض وفاعله، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها.

الشاهد فيه: قوله: (يا أنتا) حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع.

وإنما جيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذَّر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع.

٤٣٢ ـ هذا بيت من الطويل، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عمرو، ثقفي، شاعر مشهور، قرأ الكتب في الجاهلية وطمع في النبوة فلما بعث النبي ﷺ حسده ولم يوفق إلى الإيمان به، ولم يكن في نسخ المتن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على أنه من المتن هكذا:

* أدِينُ إلٰهاً غَيْرَكَ اللّهُ رَاضِياً *

اللغة: (أدين) أي اتخذه ديناً، وقوله: (الله) منادى بحرف نداء محذوف، و(راضياً)=

. . . .

= حال من فاعل (رضيت) أو هو مفعول مطلق على حد قولهم (قم قائماً) أو هو حال من فاعل (أدين) هكذا قال الشيخ خالد في تصريحه، لكن البيت في سيرة ابن هشام مروي في كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً، وروايته كما في رواية المؤلف هكذا:

رَضِيتُ بِكَ اللّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى ... أَدِينُ إِلٰهاً غَيْرَكَ اللّهُ ثَانِيَا

الإعراب: (رضيت) فعل وفاعل (بك) جار ومجرور متعلق برضي (اللهم) الله: منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا الله، مبني على الضم في محل نصب، والميم معوض بها عن حرف النداء المحذوف، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً (ربًّا) حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة (فلن) الفاء حرف تفريع، لن: حرف نفي ونصب واستقبال (أرى) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (أدين) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية، وفي محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها علمية (إلهاً) مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة (غيرك) غير: صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (الله) منادى بحرف نداء محذوف، أي يا الله (ثانياً) صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (الله) الواقع في عجز البيت؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا في إعراب البيت، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذي لا يختتم بالميم المشددة شاذ يأباه القياس، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فإن القياس يقتضي ألا تنادي إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندائك، ومتى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شيء عند حذف حرف النداء على أنه منادى، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف، فأما إذا اقترنت به الميم المشددة التي يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى، وقد علم أنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين: الأول أن يكون الحذف ممتنعاً: وذلك إذا لم تلحقه الميم المشددة، والثاني أن يكون الحذف واجباً، وذلك فيما إذا ألحقت به الميم المشددة، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية، كما في بيت الشاهد، كنت مخالفاً للقياس. =

واسمِ الإشارة، واسمِ الجنس لمعين، خلافاً للكوفيين فيهما[1]، احتجُّوا بقوله:

٤٣٣ ـ * بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ *

= ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله: (اللهم) في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم.

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا: هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه؟ فذهب البصريون إلى أن كلاً من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجز حذفه إلا في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم، وجعلوا من نداء الجنس بحرف نداء محذوف قوله ﷺ حكاية عن موسى (ثوبي حجر) أي ثوبي يا حجر، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول؛ ولحنوا أبا الطيب المتنبي في البيت الذي رويناه لك، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذي ليس محل ضرورة، وقد اختاره ابن مالك من قبل.

٤٣٣ ـ هذا الشاهد من قصيدة لذي الرمة، غيلان بن عقبة، ومطلع هذه القصيدة قوله:

عَلَيْكُـنَّ يَـا أَطْـلاَلَ مَـيٍّ بِشَـارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنَّ سَلاَمُ

وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا عجز البيت، وصدره قوله:

* إذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللغة: (الأطلال) جمع طلل، وهو ما بقي شاخصاً من آثار الديار (شارع) اسم مكان، وأبدل قوله (على ما مضى من عهدكن) من قوله: (عليكن يا أطلال مي) ـ (هملت عيني) فاض دمعها وسالت شؤونها، كما يسيل المطر وينهمر (هذا) أراد يا هذا (لوعة) بفتح اللام وسكون الواو ـ هي حرقة في القلب من ألم الحب (غرام) الغرام ـ بفتح أوله=

....

= وثانيه، بزنة السحاب ـ أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلذ شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فيمن أغرم به.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (هملت) همل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (عيني) عين: فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (لها) اللام حرف جر دال على التعليل، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بهمل (قال) فعل ماض (صاحبي) صاحب: فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا (بمثلك) الباء حرف جر، مثل: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (هذا) ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا هذا (لوعة) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (وغرام) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، غرام: معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: (هذا) حيث نادى اسم الإشارة، وحذف معه حرف النداء وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، واستدلوا عليه بهذا البيت، وبقوله الآخر:

ذَا، ٱرْعِوَاء، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ ... رَّأسِ شَيْباً إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

فإنه أراد يا هذا ارعوِ ارعواء ـ الخ، فحذف حرف النداء، ومثله قول الآخر:

إنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ، فَبِهِمْ ... هٰذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ

فإنه أراد: إن الأولى وصفوا لهم هم قومي، فبهم اعتصم يا هذا ـ الخ، وعليه جاء قول المتنبي:

هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كامناً من الحب عندنا.

فإن قلت: فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء؟.

فالجواب: أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل به كاف=

وقولهم: (أَطْرِقْ كَرَا)[١] و (افْتَدِ مَخْنُوقُ)[٢] و (أَصْبِحْ لَيْلُ)[٣] وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ.

* * *

الفصل الثاني
في أقسام المنادىٰ، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

= الخطاب، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب ـ نحو ذلك، وذاك ـ والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ.

فإن قلت: فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترناً بكاف الخطاب؟.

فالجواب: أنك إذا قلت (ذاك) أو (ذلك) فالمشار إليه واحد، والمخاطب بهذه الإشارة واحد آخر؛ فإذا قلت (يا ذاك) لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره؛ فلما لزم هذا التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال، وكل الشواهد التي سمعتها ـ وإن كانت شاذة من ناحية أخرى عند البصريين ـ ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب.

فإن قلت: فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة؟.

فالجواب: أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى، ومن حق اسم الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء، لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوض؛ وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه في ذلك.

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وتمامه (إن النعام في القرا) ومعناه: اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك ـ وهو النعامة ـ قد صيد، فكرا: مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها وشذوذ هذا من جهتين: حذف حرف النداء، وترخيمه.

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم هو يبخل بأن يفتدي نفسه بشيء من ماله.

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء، أي لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك.

أحدها: ما يجب فيه أن يُبْنَىٰ على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التَّعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)[1]؛ أو عارضاً في النداء بسبب القَصْد والإقبال، نحو: (يا رَجُلُ) تريد به مُعَيَّناً[2].

والثاني: الإفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك المركّبُ المَزْجِيُّ، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِي كَرِبُ) و (يا زَيْدَانِ) و (يا زَيْدُونَ) و (يا رَجُلَانِ) و (يا مُسْلِمُونَ) و (يا هِنْدَانِ).

وما كان مبنيّاً قبل النداء، كـ (سِيبَوَيْهِ) و (حَذَامِ) في لغة أهل الحجاز قُدِّرَت فيه الضمة، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه؛ فتقول: (يا سيبويه العالمُ) برفع (العالم) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الفَاضِلُ) والمحكيُّ كالمبني تقول: (يا تَأَبَّطَ شَرًّا المِقْدَامُ) أو (المِقْدَامَ).

الثاني: ما يجب نَصْبُه؛ وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ (يا غَافِلاً وَالمَوْتُ يَطْلُبه) وقول الأعمىٰ: (يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي) وقول الشاعر:

---

(١) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم: هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باقٍ له بعد النداء وتبعه ابن مالك، وذهب أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له، وهذا رأي ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال، مع أنها تنادى، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة، فإذا قلت: (يا الله) أو قلت: (يا هذا) لم يمكن ادعاء تنكيرهما.

(٢) هذا ما رآه ابن الناظم، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بأل محذوفة، وأن (يا) نابت عن أل.

٤٣٤ ـ * فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ *

---

٤٣٤ ـ هذا الشاهد صدر بيت من الطويل، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم المكلاب الثاني، والبيت بتمامه قوله:

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لاَ تَلاَقِيَا

ومنهم ضابىء البرجمي، وبيته قوله:

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ أُمَامَةَ عَنِّي والأمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الرَّيْبِ المازني وبيته قوله:

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبِ أنْ لاَ تَلاَقِيَا

اللغة: (راكباً) الراكب اسم الفاعل من (ركب فلان) وهو في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرهن، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال (راكب) بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة، ويقال (فارس) لراكب الفرس (عرضت) يطلق على معنيين؛ أحدهما: تعرضت وظهرت، وثانيهما: أتيت العروض، والعروض ـ بفتح العين بزنة رسول ـ اسم لمكة والمدينة وما حولهما، وقال بعضهم: معناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد.

المعنى: زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم، وبرح به الوجد بهم، فنادى من يكون طريقه عليهم، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم، وهي أنه يئس من الحياة، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (راكباً) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة (إما) مكونة من حرفين: أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة (عرضت) عرض: فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع (فبلغن) الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (نداماي) ندامى: مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (من) حرف جر (نجران) مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى (أن) مخففة من الثقيلة، =

وعن المازني أنه أحَالَ وجودَ هذا القسم(١).

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) أو غير مَحْضَة، نحو: (يا حَسَنَ الْوَجْه) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة(٢).

الثالث: الشَّبيهُ بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه(٣)، نحو:

= واسمها ضمير شأن محذوف (لا) نافية للجنس (تلاقيا) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، وتقدير الكلام: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب ببلغ.

الشاهد فيه: قوله: (فيا راكباً) حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين، وانتصب؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكباً دون راكب، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد، وكذلك قول الأعمى أو المتردي في هوة (يا رجلاً خذ بيدي) فإنه لا يريد أن ينادي رجلاً معيناً ليأخذ بيده، وإنما يريد رجلاً أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء، ومثل ذلك قول الواعظ (يا غافلاً والموت يطلبه) لا يقصد بهذه الموعظة غافلاً معيناً، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة.

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذاً، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة.

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب، والثاني أن السر في بناء المنادى مشابهته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة.

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة، الأول منها تجد فيه ما اتصل بالمنادى مرفوعاً به نحو (يا حسناً وجهه) و(يا مرضياً خلقه) و(يا بديعاً نظمه) والثاني: منها تجد ما اتصل بالمنادى منصوباً به نحو (يا طالعاً جبلاً) و(يا قاضياً حاجات إخوانه) و(يا مؤدياً واجبه) والثالث منها تجد ما اتصل بالمنادى مجروراً بحرف جر متعلق به نحو (يا رفيقاً بالعباد) و(يا قانعاً بما قسم الله له) و(يا مقدراً للعواقب) و(يا حاملاً لأعباء العشيرة) والرابع منها تجد ما اتصل بالمنادى معطوفاً عليه نحو (يا ثلاثة وثلاثين) إذا=

(يا حَسَناً وَجْهُهُ) و (يا طَالِعاً جَبَلاً) و (يا رَفِيقاً بِالعِبَادِ) و (يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فيمن سَمَّيته بذلك، ويمتنع إدخالُ (يا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُها؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضممت الأوّل، وَعَرَّفْتَ الثّاني بأل ونصبته أو رفعته، إلاّ إن أُعيدت معه (يا) فيجب ضمه وتجريده من أل، وَمَنَعَ ابن خروف إعادة (يا) وتخييرُهُ في إلحاق (أل) مردودٌ.

والثالث: ما يجوز ضَمُّه وفتْحُه، وهو نوعان:

= كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلاً.

ومما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيئان آخران لم يذكرهما المؤلف:

الأول: الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك: (يا رجلاً فاضلاً) ونحو (يا رجلاً يجبر الكسير) إذا كنت قد قصدت به معيناً وكان النداء طارئاً على الصفة والموصوف جميعاً.

الثاني: الوصف المقترن بجملة نحو (يا عظيماً يرجى لكل عظيم) و (يا لطيفاً لم يزل) و(يا حليماً لا يعجل) و(يا كريماً يعطي الجزيل) و(يا جواداً لا يبخل) وليست هذه الجملة نعتاً للوصف قبلها، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر في الوصف مرفوع على أنه فاعله، والسر في هذا أن هذا الوصف صار معرفة بسبب الإقبال عليه: والجملة لا تقع نعتاً للمعرفة، وهذا الضمير المستتر في الوصف هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه، وذلك العامل هو الوصف، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به المنادى جاز أن يؤتى به ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب، فتقول (يا جواداً جوده من غير مَنٍّ ولا مسألة) أو تقول (يا جواداً جودك من غير من ولا مسألة) وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولاً، وجاز أن يبدأ بتاء المضارعة فتقول (يا عظيماً تُرْجَى لكل عظيم) و (يا لطيفاً لم تزل).

هذا الذي قررناه لك هو رأي ابن هشام، وهو يخالف رأي ابن مالك الذي جعل الجملة التالية للوصف نعتاً له، ورأي ابن هشام عندنا أدق وأسد.

وسيأتي في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد، فانظر ما ذكرناه هناك.

أحدهما: أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بابنٍ متصل به مضافٍ إلى عَلَم[١]، نحو: (يا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ) والمختارُ عند البصريين - غير المبرّد - الفتحُ، ومنه قوله:

٤٣٥ - * يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ *

---

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف (ابن) إليه مذكراً نحو (يا زيد بن محمد) وما إذا كان مؤنثاً نحو (يا عمرو بن هند) والأول متفق عليه بين النحاة، والثاني محل خلاف بينهم.

٤٣٥ - قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله؛ فنسبه الجوهري إلى رؤبة بن العجاج، ونسبه الأعلم في شرح شواهد سيبويه (ج/ ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بني الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدي، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب (المعارف) (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازي، وتجد ترجمة له في كتاب (المؤتلف والمختلف) (ص ١٧٠) وفي زيادات ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج (ص ١٧٢) سبعة أبيات من مشطور الرجز يقع بيت الشاهد أولها والبيت الذي أثرناه خامسها.

اللغة: (الجارود) هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به، وسببه أنه أغار على قوم فاستاق كل أموالهم، فشبهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيكتسح كل شيء أمامه (سرادق المجد) السرادق - بضم السين وفتح الراء، وبعد الألف دال مكسورة - أصله الخباء الذي يمد فوق صحن البيت، والمجد: علو المنزلة وسمو القدر في سيادة وقد جعل المجد ذا سرادق على سبيل الاستعارة بالكناية، وإضافة السرادق إليه تخييل، والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للممدوح، نظير قول الآخر:

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حكم) منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب، ويجوز أن يكون مبنياً على الفتح للإتباع في محل نصب أيضاً، والأحسن أن تقول: مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الإتباع في محل نصب (بن) نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(المنذر) مضاف إليه (بن) نعت للمنذر مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(الجارود) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف=

ويتعين الضَّمُّ في نحو: (يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرو)، و (يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا)؛ لانتفاء عَلَمِيَّة المنادىٰ في الأولى، وعَلَمِيَّة المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الفَاضِلَ ابن عَمْرو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الفَاضِلَ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يَشْترط ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ـ * بِـأَجْـوَدَ مِنْـكَ يَـا عُمَـرَ الْجَـوَادَا *

و(الجارود) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: (يا حكم) فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً).

٤٣٦ ـ هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الأَصَادِقَ وَالبِلاَدَا

وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى *

اللغة: (ابن سعدى) يروى في مكانه (وابن أروى) أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادي الذي يضرب به المثل في الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقاً له بالماء الذي كان نصيبه وكانوا في سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه. وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشاً، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائي، ومن روى (ابن أروى) فقد قال العلماء: عنى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان.

الإعراب: (ما) حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس، ويجوز أن تكون تميمية مهملة (كعب) اسم ما على الأول، ومبتدأ على الثاني، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(مامة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث (وابن) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ابن: معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(أروى) مضاف إليه (بأجود) الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما العاملة عمل ليس، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تميمية مهملة (منك) جار ومجرور متعلق بأجود (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عمر) منادى مبني على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب، أو مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتباع (الجواد) نعت لعمر على اللفظ. والألف للإطلاق.

بفتح (عُمَر)، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصف بابْنٍ، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا أَثَرَ للوصف ببنت، فنحوُ: (يا هِنْدُ بِنتَ عَمْرٍو) واجبُ الضم.

الثاني: أن يُكَرَّر مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدَ الأوْس)(١)؛ فالثاني واجب النصب، والوجهان في الأول؛ فإن ضَمَمْتَه فالثاني بيانٌ، أو بَدَل أو بإضمار (يا) أو أعْنِي(٢)، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُقْحَم بينهما،

= **الشاهد فيه:** قوله: (يا عمر الجوادا) فإن الرواية فيه بفتح عمر، وبفتح الجواد، بدليل قوافي القصيدة، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله (يا عمرا) تخلصاً من الساكنين، أي فهو كالمندوب وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة، وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل، وهذا بعيد؛ لما فيه من التكلف.

(١) وردت هذه الجملة في بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أيا سَعْـدُ سَعْدَ الأوْس كُنْ أنْتَ مَانِعاً وَيَا سَعْـدُ سَعْـدَ الْخَـزْرَجِيـنَ الغَطَـارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في زيد بن أرقم ـ وكان يتيماً في حجره ـ يوم غزاة مؤتة:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَـاوَلَ اللَّيْـلُ عَلَيْـكَ فَـانْـزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفي:

يَـا تَيْـمُ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُـمُ فِـي سَـوْأَةٍ عُمَـرُ

(٢) إذا ضممت الاسم الأول فهو منادى على الأصل في نداء العلم المفرد مبني على الضم في محل نصب، ونصب الاسم الثاني حينئذ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب: الأول أن يكون توكيداً للاسم الأول، والثاني أن يكون بدلاً منه، والثالث أن يكون عطف بيان عليه، وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبني على الضم في محل نصب، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني فهو كالنعت المقطوع إلى النصب، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافاً.

وقد اعترض قوم من العلماء ـ وهو أبو حيان ـ الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة، وقال: لا يجوز أن يكون الاسم الثاني توكيداً معنوياً للاسم الأول: لأن التوكيد=

وقال المبرّد: مُضَافٌ لمحذوفٍ مُمَاثِلٍ لما أُضِيف إليه الثّاني، وقال الفرّاء: الإِسْمَانِ مضافان للمذكور، وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضِيفا [1].

= المعنوي له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها، كما لا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً لأن مع الاسم الثاني زيادة هي المضاف إليه، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد في كمال المعنى، وقال ابن هشام في اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب: إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء، فأما تعريف الاسم الثاني فبالإضافة، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد.

ويقول أبو رجاء: إن هذا الاعتراض مبني على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد في المعنى إجمالاً وتفصيلاً، والثاني أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين، بل يكفي اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفي اتفاقهما في مطلق التعريف وجنسه، ولا يلزم اتفاقهما في جهته، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول.

(١) اعلم أولاً أن المنادى المكرر قد يكون علماً نحو (يا سعد سعد الأوس) ونحو (يا تيم تيم عدي) و (يا زيد زيد اليعملات) وقد يكون وصفاً نحو (يا ماجد ماجد الأبوين) و (يا عظيم عظيم الخلق) و (يا شريف شريف النفس) وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو (يا رجل رجل المروءة والنجدة) ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز في المنادى المنكر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى، واختلفوا فيما وراء ذلك، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منهما النصب ويجوز في الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون في ثاني الوصفين النصب بغير تنوين، ويجيزون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني (يا صاحباً صاحب بكر) وأما اسم الجنس نحو (يا رجل رجل الملمات) فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثاني الاسمين النصب.

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب في هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول.

ثم نقول: حكى المؤلف في إعراب نحو (يا سعد سعد الأوس) ـ إن فتحت الاسم=

. . . .

= الأول ـ أربعة آراء للنحاة، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً، فنقول:

الرأي الأول: وهو رأي شيخ النحاة سيبويه رحمه الله ـ وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقحم ـ أي زائد ـ بين المضاف والمضاف إليه، ويلزم على هذا القول ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم، والأصل أن الأسماء لا تزاد، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر، وذلك قبيح غاية في القبح، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف.

الرأي الثاني: وهو رأي أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للاسم الذي بعده، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظي له وإما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل العبارة عنده (يا سعد الأوس سعد الأوس) فحذف من الأول نظير ما أثبته مع الثاني، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف.

الرأي الثالث: وهو رأي الفراء ـ وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأي أن يتجنب ما جاء في مذهب سيبويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأي المبرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذي كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما.

الرأي الرابع: وهو رأي الأعلم الشنتمري شارح شواهد سيبويه ـ وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معاً تركب أحد عشر فهما مبنيان على فتح الجزأين، وقد صارا كلمة واحدة، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال (أحد عشر زيد) و (خمسة عشر بكر) وعلى ذلك يكون=

الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادىٰ المستحق للضَّمِّ إذا اضطر الشاعرُ إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ - * سَـلاَمُ اللّـهِ يَـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا *

= المنادى مبنياً على فتح الجزأين في محل نصب لكونه مضافاً.

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذي قررناه لك تتبين لك الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف.

الحقيقة الثاني أن رأي سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفاً لأصله، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد. وأن رأي الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضاً لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه، ومثله رأي الأعلم.

وبعد، فقد نظرنا في هذه المسألة، وفيما يترتب على كل رأي من هذه الآراء، فوجدنا أقلها تكلفاً وأيسرها مخالفة للأصول المرعية هو رأي أبي العباس المبرد، ومن أجل ذلك كان خليقاً أن يكون هو الرأي السديد في هذه المسألة، فاعرف ذلك، وكن منه على يقين، والله يوفقك ويرعاك.

٤٣٧ - هذا الشاهد من كلام الأحوص، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَلَيْـسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّـلاَمُ *

الإعراب: (سلام) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الله) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (مطر) منادى مبني على الضم في محل نصب، ونوَّنه الشاعر للضرورة؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه (عليها) جارو مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون متعلقاً بسلام، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وتقدير الكلام على هذا: سلام الله عليها حاصل، مثلاً (وليس) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وليس: فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (عليك) جار ومجرور متعلق=

وقوله:

٤٣٨ - * أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً *

= بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (مطر) منادى مبني على الضم في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة (السلام) اسم ليس مرفوع بالضمة.

الشاهد فيه: قوله: (يا مطر عليها) حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منوناً مرفوعاً حين اضطر إلى تنوينه.

ونظيره قول كثير، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة؛

لَيتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا   مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

٤٣٨ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي وأولها قوله:

أَخَالِدَ عَادَ وَعْدُكُمُ خِلَابَا   وَمَنَّيْتِ المَوَاعِدَ وَالكِذَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* أَلُؤْماً لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا *

اللغة: (حل) نزل واستقر، تقول: حل فلان بمكان كذا، وحل فيه، تريد أنه نزل به (شعبى) بضم الشين وفتح العين مقصوراً ـ يقال: هو اسم لجبال منيعة متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضرية، ويقال: هو اسم لجبل أسود ذي شهاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة (غريباً) وصف من الغربة؛ وهي الابتعاد عن الأهل والوطن والصيرورة في قوم لا قرابة بينه وبينهم.

المعنى: هجا الشاعر رجلاً فجعله عبداً لئيماً دنيئاً ضعيفاً نازلاً في قوم غير قومه وعشيرته في موضع اسمه شعبى، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاغتراب، ومن عادة الغريب أن يكون ضعيفاً لا حول له ولا قوة.

الإعراب: (أعبداً) الهمزة حرف نداء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب عبداً: منادى، وهو نكرة مقصودة لأنه يعني به معيناً وهو المهجو، وكان من حقه أن يبنيه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود، وفيه وجه آخر سنذكره لك في بيان الاستشهاد به (حل) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العبد (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (شعبى) مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف، والجار والمجرور متعلق بحل (غريباً) حال من فاعل حل منصوب =

واختار الخليل وسيبويه الضمَّ، وأبو عَمْرٍو وعيسى النصبَ، ووافق الناظم

= بالفتحة الظاهرة (ألؤماً) الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لؤماً: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: أتلؤم لؤماً (لا) نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له (أبا) اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة (لك) اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر (واغتراباً) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واغتراباً: معطوف على قوله: لؤماً، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (أعبداً) فإن قوماً من النحاة خرجوه على أن الهمزة للنداء، وأن الشاعر لما اضطر إلى تنوين المنادى الذي يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة. ومثل هذا البيت قول الآخر:

يَـا سَيِّـداً مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَيِّـدٍ ... مُـوَطَّـأ الأَكْنَـافِ رَحْـبِ الـذِّرَاعْ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدي يريد جرير بن عطية:

أَيَـا شَـاعِـراً لاَ شَـاعِـرَ اليَـوْمَ مِثْلُـهُ ... جَرِيـرٌ وَلَكِـنْ فِـي كُلَيْـبٍ تَـوَاضُـع

ومثل ذلك قول توبة بن الحمير:

لَعَلَّـكَ يَـا تَيْسـاً نَـزَا فِـي مَـرِيـرَةٍ ... مُعَـذَّبُ لَيْلَـى أَنْ تَـرَانِـي أَزُورُهَـا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدي بن ربيعة، وهو أخو كليب وائل:

ضَـرَبَـتْ صَـدْرَهَـا إِلَـيَّ وَقَـالَـتْ ... يَـا عَـدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوماً من النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعاً من أنواع الشبيه بالمضاف، و(عبداً) في بيت الشاهد موصوف بجملة (حل في شعبى غريباً) فيكون من هذا النوع، فيكون نصبه وتنوينه هو الأصل كقولهم (يا عظيماً يرجى لكم عظيم) ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء.

وسيبويه رحمه الله جوز فيه وجهين، أحدهما جعل الهمزة للنداء، وعبداً: منادى نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النحاة، والثاني أن تكون الهمزة للاستفهام، وعبداً: حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام أتفخر في حال عبودية.

والأعلم سيبويه في العَلَم، وأبا عمرو وعيسىٰ في اسم الجنس (١)؟

* * *

فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صُوَر:

إحداها: اسم الله تعالى، أجْمَعُوا على ذلك، تقول: (يا ألله) بإثبات الألفين، و (يَالله) بحذفهما، و (يالّله) بحذف الثانية فقط، والأكْثَرُ أن يحذف حرف النداء، ويُعَوَّض عنه الميم المشدّدة فتقول: (اللّهُمَّ) وقد يجمع بينهما في الضّرورة النّادرة؛ كقوله:

٤٣٩ ـ * أقُـولُ يَـا اللّهُـمَّ يَـا اللّهُمَّـا *

---

(١) قال أبو القاسم الزجاجي (أماليه ٨٣): فأما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون أن ينوّنوه مرفوعاً، ويقولون: لما اضطررنا إلى تنوينه نوّناه على لفظه، وإلى هذا كان يذهب الفراء ويختاره، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي فينشدونه (يا مطراً) بالنصب والتنوين، ويقولون: ردّه التنوين إلى أصله، وأصله النصب، والقول عندي قول الخليل وأصحابه.

٤٣٩ ـ نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي، قاله العيني: وقيل: هو لأمية بن أبي الصلت، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

* إنّـي إذَا مَـا حَـدَثٌ ألَمَّـا *

اللغة: (حدث) بفتح الحاء والدال المهملتين ـ أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة (ألمَّ) نزل.

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (ما) حرف زائد (حدث) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام: إذا ألمَّ حدث ألمَّ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (ألمّا) ألمَّ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث السابق، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث السابق، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة (أقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير=

الثانية: الْجُمَلُ المَحْكِيَّة، نحو: (يا المُنْطَلِقُ زَيْدٌ) فيمن سُمِّي بذلك، نَصَّ على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرّد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بأل؛ نحو: الذي والتي، وصَوَّبه الناظم[١].

الثّالثة: اسم الجنس المُشَبَّهُ به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً) نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَان.

الرّابعة: ضرورة الشّعر، كقوله:

٤٤٠ ـ * عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي *

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (اللهم) الله: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة، وجملة النداء في محل نصب مقول القول (يا اللهم) كسابقه.

الشاهد فيه: قوله: (يا اللهم) حيث جمع بين (يا) والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها، وذلك ضرورة نادرة؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بأل مع صلته قول الشاعر:

مِنَ اَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ *

اللغة: (المتوج) على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم ـ وهو الذي ألبس التاج (العلا) الشرف، فإن فتحت العين فهو ممدود، وإن ضممت العين فهو مقصور (عدنان) أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز.

الإعراب: (عباس) منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب (يا)=

الفصل الثالث
في أقسام تابع المنادىٰ المبني وأحكامه

وأقْسَامُهُ أربعة:

أحدها: ما يجب نَصْبُه مراعاةً لمحلِّ المنادىٰ؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

الثاني: أن يكون مضافاً مجرَّداً من (أل)[1]، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو)

= حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الملك) منادى مبني على الضم في محل نصب (المتوج) نعت للملك يجوز في الرفع إتباعاً له على لفظ المنعوت، ويجوز فيه النصب إتباعاً له على محل المنعوت (والذي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الذي: اسم موصول معطوف على المتوج مبني على السكون في محل رفع أو نصب (عرفت) عرف: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه (له) جار ومجرور متعلق بقوله عرف (بيت) مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة، وبيت مضاف و(العلا) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (عدنان) فاعل عرف مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (يا الملك) حيث أدخل (يا) التي للنداء على الاسم المقترن بأل، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بأل، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسماع، أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل، وأما السماع فهذا الشاهد ونحوه

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر:

فَيَـا الغُـلَامَـانِ اللَّـذَانِ فَـرَّا إِيَّـاكُمَـا أَنْ تُعْقِبَـانَـا شَـرَّا

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة، وحكي عن جماعة من الكوفيين ـ منهم الكسائي والفراء والطوال ـ أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعه تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها، وحكوا ذلك=

و (يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللّهِ) و (يا تميمُ كُلَّهُمْ، أو كُلَّكُمْ)(١).

الثاني: ما يجب رَفْعَه مراعاةً للفظ المنادىٰ، وهو نعت (أيٍّ) و (أيّةٍ)(٢) ونعت اسم الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً لندائه، نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾(٣) ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾(٤)، وقولك (يا هذا الرَّجُلُ)(٥)، إن كان المراد أوّلاً نداء الرجل؛ ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلاّ بما فيه أل، ولا تُوصَف أيّ وأية في هذا الباب إلاّ بما فيه (أل)،

= في النعت والتوكيد، ولم يحكوه في عطف البيان، واستشكل ذلك بعضهم، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل، فما أشبهه يأخذ حكمه.

(١) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة، وهو الأصل، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر:

فَيَا أَيُّهَا المُهْدِي الخَنَا مِنْ كَلاَمِهِ ... كَأَنَّكَ يَضْغُو في إِزَارِكَ خِرْنِقُ

فجاء بضمير الغيبة في قوله (من كلامه) وبضمير الخطاب في قوله (من إزارك).

وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة، فإن جاء ضمير حضور نحو (يا تميم كلكم) فإن رفعت كلكم فهو مبتدأ خبره محذوف، وإن نصبته فهو مفعول به لفعل محذوف.

(٢) شذ أبو عثمان المازني فأجاز نصب صفة أي، وقال الزجاج في شأنه (ولم يجزه أحد من النحويين قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطّرح مرذول لمخالفته كلام العرب) اهـ.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٤) سورة الفجر، الآية: ٢٧.

(٥) جوز النحاة في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتاً لاسم الإشارة، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه، وأن يكون بدلاً منه، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالاً، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف من المنعوت، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين، فكيف=

أو باسم الإشارة نحو: (يا أيُّهذا الرَّجُلُ)[1].

والثالث: ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه، وهو نوعان:

= يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان، وكل منهما يقتضي نقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين.

والجواب عن ذلك الإشكال، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيبويه في (يا هذا ذا الجمة) على ما سبق ذكره في بابه، وأما عن الوجه الآخر فإنا إذا قدرناه نعتاً جعلناه مؤولاً بالمشتق، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره، واللام على تقدير النعت للعهد، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور: أي للجنس.

(١) توصف أي وأية بواحد من ثلاثة أشياء:

الأول: الاسم المحلى بأل، نحو: ﴿ياأيُّها الرسول بلغ﴾ و﴿يا أيتها النفس المطمئنة﴾ ومن الصورة الأولى قول امرىء القيس:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي ... بِصُبْحٍ، وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

الثاني: الاسم الموصول المقترن بأل، نحو ﴿يا أيُّها الذي نزل عليه الذكر﴾ ونحو قولك (يا أيتها التي قامت).

الثالث: اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب سواء أنعت اسم الإشارة الواقع نعتاً لأي باسم محلى بأل أم لم ينعت، على ما اختاره ابن مالك تبعاً لابن عصفور نحو قولك (يا أيهذا الرجل) أم اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأي، خلافاً لابن كيسان.

ومن هذا الضرب قول ذي الرمة:

أَلاَ أَيُّهـذَا المَنْـزِلُ الـدَّارِسُ الّـذِي ... كَأنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ

ومثله قول ذي الرمة أيضاً:

أَلاَ أَيُّهـذَا البَاخِـعُ الـوَجْـدُ نَفْسَـهُ ... بِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ

ومثله قول الآخر:

أَيُّهـــذَانِ كُـــلا زَادَكُمَـــا ... وَدَعَـانِـي وَاغِـلاً فِيمَـنْ وَغَـلْ

ومثله قول طرفة بن العبد في معلقته:

أَلاَ أَيُّهـذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

أحدهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بأل؛ نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ).

والثاني: ما كان مفرداً من نعتٍ، أو بيانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بألْ، نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ) و (الْحَسَنَ) و (يا غُلَامُ بِشْرٌ) و (بِشْراً) و (يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) و (أَجْمَعِينَ)، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[١]، قرأه السبعةُ بالنصب، واختارهُ أبو عَمْرو وعيسىٰ، وقُرِئَ بالرفع؛ واختارهُ الخليل، وسيبويه، وقَدَّرُوا النصبَ بالعطف على (فَضْلًا) من قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾[١]، وقال المبرّد: إن كانت أل للتعريف مثلها في (الطّير) فالمختار النصب، أو لغيره مثلها في (اليَسَعِ) فالمختار الرفع.

والرابع: ما يُعْطَىٰ تابعاً ما يستحقّه إذَا كان منادى مستقلاً، وهو البدل والمنسوق المجرّد من (أل) وذلك لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرُ) بالضمّ، وكذلك (يا زَيْدُ وَبِشْرُ)، وتقول: (يا زَيْدُ أَبا عَبْدِ اللّهِ)، وكذلك (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادىٰ المنصوب.

* * *

الفصل الرابع
في المنادىٰ المضاف للياء

وهو أربعة أقْسَام:

أحدها: ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتلُّ؛ فإنَّ ياءه واجبة الثّبوت والفتح، نحو: (يا فَتَايَ) و (يا قَاضِيَّ)[٢].

والثاني: ما فيه لُغتان، وهو الوَصْفُ المُشْبِهُ للفعل؛ فَإِنَّ ياءه ثابتة لا غير،

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٠.

(٢) ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم المعتل ـ مقصوراً كان أو منقوصاً لئلا يلتقي ساكنان، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضمة؛ لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء، فلم يبق إلا الفتح.

وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: (يا مُكْرِمِي) و (يا ضَارِبِي).

الثالث: ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أماً؛ نحو: (يا غُلاَمِي)، فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِي﴾[1] ثم ثبوتها ساكنةً، نحو: ﴿يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾[2]، أو مفتوحة، نحو: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[3]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياءَ ألفاً، نحو: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾[4]، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

٤٤١ ـ * بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَأنِّي *

---

(١) سورة الزمر، الآية: ١٦.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٦٨.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٥٦، ومثل هذه الآية قول الشاعر:

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ ... يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

وقول تأبط شراً:

فَأَصْبَحْتُ والغُولُ لِي جَارَةٌ ... فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلاَ

٤٤١ ـ لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *

اللغة: (براجع) هو اسم فاعل فعله رجع يرجع ـ من باب ضرب ـ تقول: رجعت الشيء أرجعه، وفي القرآن الكريم: ﴿فإن رجعك الله إلى طائفة منهم﴾ وهو أفصح وأشهر من أرجعه، ويروى: (ولست بمدرك) اسم فاعل من (أدرك الشيء) بمعنى حصل عليه.

الإعراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (براجع) الباء زائدة، وراجع: خبر ليس (ما) اسم موصول مفعول به لراجع (فات) فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلي ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة (مني) جار ومجرور متعلق بفات (بلهف) الباء حرف جر، ولهف: منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء، وتقدير الكلام: بقولي يا لهف، والباء ومجرورها يتعلقان براجع (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي (بليت) الباء جارة، وليت قصد لفظه: مجرور بالباء (ولا) مثل سابقه (لو أني) قصد لفظه=

أصله بقولي يَا لَهْفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بنيَّتها، ويُضمّ الاسم كما تُضَمُّ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنَادَىٰ إلا مُضَافاً، كقول بعضهم: (يا أُم لاَ تَفْعَلِي)، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (١).

الرابع: ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ، وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تُعَوِّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرها، وهو الأكْثَرُ، أو تفتحها وهو الأَقْيَسُ، أو تَضُمَّها على التشبيه، بنحو: ثُبَةٍ وَهِبَةٍ، وهو شاذ، وقد قُرِىءَ بهن، وربما جمع بين التاء والألف، فقيل: (يا أَبَتَا) (٢) و (يا أُمَّتَا) وهو كقوله:

* أَقُـولُ يَـا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهُمَّـا * (٣)[٤٣٩]

= ـ معطوف على ليت.

الشاهد فيه: قوله (بلهف) فإن الباء حرف جر، ومجرورها محذوف، و(لهف) منادى بحرف نداء محذوف أيضاً، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً وقلبت ـ مع ذلك ـ الكسرة التي كانت قبلها فتحة، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها، وأصل الكلام: بقولي يا لهفي، ثم صار: بقولي لهفاً، ثم صار بلهف، كما في البيت.

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٣.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

تَقُـولُ بِنْتِـي: قَـدْ أَنَـى أَنَـاكَـا ... يَـا أَبَتَـا عَلَّـكَ أَوْ عَسَـاكَـا

ونظيره قول الآخر:

يَـا أَبَتَـا أَرَّقَنِـي القِـذَّانُ ... فَـالنَّـوْمُ لاَ تَطْعَمُـهُ العَيْنَـانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى، وهو كذلك في ديوانه:

أَيَـا أَبَتَـا لاَ تَـرِمْ عِنْـدَنَـا ... فَـإِنَّـا بِخَيْـرٍ إِذَا لَـمْ تَـرِمْ

على هذا الوجه، ومنهم من ينشده (أبانا فلا رمت من عندنا) فلا شاهد فيه.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية بن أبي الصلت، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩). والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم (يا أبتا) فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوض منه.

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأي ابن جني، لأنه هو الذي يرى أن =

وسبيلُ ذلك الشّعرُ، ولا يجوز تعويضُ تاء التّأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء، فلا يجوز (جَاءَنِي أَبَتُ) ولا (رَأَيتُ أمَّتَ).

والدّليلُ على أنّ التّاء في (يا أبت)، و (يا أُمَّتِ) عِوَضٌ من الياء أنّهما لا يكَادان يجتمعان[1]، وعلى أنّها للتّأنيث أنّه يجوز إبدالها في الوقت هاء.

* * *

فصل: وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير، كقولك: (يا ابْنَ أَخِي) و (يا ابْنَ خَالِي) إلاّ إن كان (ابن أمّ) أو (ابنِ عمّ)، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحا للتركيب المزجي[2]، وقد قُرِىءَ ﴿قَالَ ابْنَ

= هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوض منه، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوض منه بغير تردد.

(١) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقد اختلف النحاة في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر، بناء على أنَّ التاء عوض من ياء المتكلم، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة (يا أبتي).

كما اجتمعت التاء والياء مع (أمّ) في قول امرأة تقوله لأمها (اللسان أيا):

يَا أُمَّتِي أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ ... يَسِيرُ فِي مُسْحَنْفِرٍ لَاحِبِ

(٢) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزأين في قولك (يا ابن أم) و(يا ابن عم) والمذكور في الكتاب هو تخريج سيبويه والبصريين، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل (يا ابن أمّا) و(يا ابن عمّا) بقلب ياء المتكلم ألفاً، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة، ويحكى عن الأخفش أيضاً.

أمِّ ﴾(١)، بالوجهين، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلاّ في الضرورة، كقوله:

٤٤٢ ـ *يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُقَيِّـقَ نَفْسِـي *

وقال:

٤٤٣ ـ *يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي *

* * *

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠

٤٤٢ ـ هذا الشاهد من كلام أبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، من كلمة يرثي فيها أخاه. وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* أَنْـتَ خَلَّفْتَنِـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ *

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله:

إِنَّ طُـولَ الحَيَـاةِ غَيْـرُ سُعُـودِ ... وَضَـلاَلٌ تَـأْمِيـلُ نَيْـلِ الخُلُـودِ

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ابن) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وأم من (أمي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ويا شقيق) الواو حرف عطف، يا: حرف نداء، شقيق: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف ونفس من (نفسي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (خلفتني) خلف: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ (لدهر) جار ومجرور متعلق بقوله خلف (شديد) نعت لدهر.

الشاهد فيه: قوله (يا ابن أمي) حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة.

٤٤٣ ـ هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ الخِيَـارِ تَـدَّعِـي ... عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ ... مَيَّـزَ عَنْـهُ قُنْـزُعـاً عَـنْ قُنْـزُعِ
جَـذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي ... أَفْنَـاهُ قِيـلُ اللّـهِ لِلشَّمْـسِ اطْلُعِـي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

=

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النّداء

منها (فُلُ) و (فُلَةُ) بمعنىٰ رَجُل وامْرَأة، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد وهندٍ ونحوهما، وهو وَهَمٌ، وإنّما ذلك بمعنىٰ فلان وفلانة(١)، وأمّا قوله:

= **اللغة:** (لا تلومي) مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع (واهجعي) أمر (من) الهجوع، وأصله الرقاد بالليل خاصة، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ابنة) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وعمّ من (عمّا) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعمّ مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، هذا خير ما نراه، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الموضع (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تلومي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع (واهجعي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، اهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله (ابنة عمّا) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(١) اختلف النحاة في (فُلُ وَفُلَة) المستعملين في النداء فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أنهما كلمتان مستقلتان عن فلان وفلانة، وأصل فل ـ عند هؤلاء ـ فلي ـ بياء بعد اللام ـ فحذفت اللام اعتباطاً: أي لغير علة تصريفية، كما حذفت لام (يد) وأصلها ياء، ولام (أب) و(أخ) و(غد) وأصلها واو في الثلاثة، فإذا أردت تصغير (فل) على هذا القول قلت (فليّ) بتشديد الياء كما تصغر يداً على (يدية) برد اللام المحذوفة.

وذهب الكوفيون إلى أن أصل (فل) فلان، وأصل (فلة) (فلانة) ثم رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر، فصارا (فل وفلة) فإذا صغرت فل ـ على هذا القول قلت (فلين).

وهذا كلام غير مستقيم، من عدة أوجه، الأول أنه لا يرخم بحذف حرف اللين الذي قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف، وفي الكلمتين لم يتقدم على الألف إلا حرفان، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة، والثالث أنه لا وجه=

٤٤٤ ـ * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ *

فقال ابن مالكٍ: هو فُلُ الخاصُّ بالنّداء استعمل مجروراً للضّرورة، والصواب أن أصل هذا (فلان) وأنّه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة، كقوله:

٤٤٥ ـ * دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

= لتخصيصه بالنداء مع أن أصله ـ وهو فلان وفلانة ـ غير مختص بالنداء.

ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف ـ في ذاته ـ للأسباب التي ذكرناها يصح أن يكون هو أصل كلام ابن مالك، فلا يكون قوله وهماً.

٤٤٤ ـ هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ *

اللغة: اللجة ـ بفتح اللام ـ الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لجة) مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه (أمسك) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فلاناً) مفعول به لأمسك، منصوب بالفتحة الظاهرة (عن) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (فل) مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً للجة، وتقدير الكلام: في لجة مقول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان.

الشاهد فيه: قوله (عن فل) حيث استعمل فيه كلمة (فل) في غير النداء فجرها بحرف الجر، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله (فلان) فرخمه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي، وأما فل الخاص بالنداء فأصله (فلي) فحذفت لامه كما حذفت لام يد ودم، ولا يستعمل إلا محذوف اللام.

٤٤٥ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وله نظائر في شواهد سيبويه (١/ ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* فَتَقَادَمَتْ بِالحَبْسِ فَالسُّوبَانِ * =

أي: دَرَسَ المَنَازِلُ.

ومنها: (لُؤْمَانُ) بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنىٰ كثير اللُّؤْم، و (نَومَانُ) بفتح أوله وواو ساكنة ثانية، بمعنى كثير النَّوْم، وفُعَلُ كغُدَرِ وفُسَقِ، سَبًّا للمذكر، واختار ابن عصفور كونه قياسياً، وابنُ مالك كَوْنَه سَمَاعِيًّا، وفَعَالِ كفَسَاقِ وخَبَاثِ، سَبًّا للمؤنّث، وأمّا قوله.

٤٤٦ ـ * إلَـى بَيْـتٍ قَعِيـدَتُـهُ لَكَـاعِ *

= **اللغة:** (المنا) أراد المنازل، فرخم في غير النداء، والمنازل: جمع منزل، وهو مكان النزول (متالع) هو وأبان والحبس والسوبان: أسماء أماكن معينة، ودروس المنازل: عفاؤها وانمحاؤها.

الإعراب: (درس) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (المنا) فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم، أو مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها الراهنة (بمتالع) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل (فأبان) الفاء حرف عطف، وأبان. معطوف على متالع (فتقادمت) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقادم: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المنازل (بالحبس) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تقادم (فالسوبان) الفاء حرف عطف، السوبان: معطوف على الحبس، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (المنا) فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله (المنازل) فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لا ترخيم فيه، وأن المنا بمعنى المحاذي، وكأن الشاعر قد قال: عفا المكان المحاذي لمتالع فأبان. وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قول الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد البكري في كتابه اللآلي شرح أمالي القالي (انظر ج ١ ص ١٤).

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل:

كَأَنَّ إبْرِيقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَـدَّمٌ بِسَبَـا الكَتَّـانِ مَلْثُـومُ

أراد بسبائب الكتان. فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد.

٤٤٦ ـ اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الحطيئة، لكن نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ =

فاستعمله خبراً ضرورةً، وينقاس هذا وفَعَالِ بمعنىٰ الأمْرِ كنَزَالِ من كلّ فعل،

= (ص ٧٣) ـ وتبعه التبريزي ـ إلى أبي الغريب النصري، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* أُطَوِّفُ مَا أُطَوفُ ثُمَّ آوِي *

اللغة: (أطوف) مضارع من التطويف، وهو بمعنى أجول وأدور، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض، ووقع عند ابن السكيت والتبريزي (أطود) بالدال المهملة مكان الفاء، وهو بمعنى أطوف (آوي) مضارع (أوى فلان إلى منزله يأوي) مثل رمى يرمي، وذلك إذا رجع إليه (قعيدته) قعيدة البيت ـ بفتح القاف ـ المرأة، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت (لكاع) بفتح أوله وثانيه، بزنة حذام وقطام ونحوهما ـ لئيمة، ومثله اللكيعة.

المعنى: هجا زوجته ووصفها بأنها لئيمة دنيئة، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة.

الإعراب: (أطوف) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (ما) مصدرية (أطوف) فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه (ثم) حرف عطف (آوي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا إلى حرف جر بيت مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله آوي (قعيدته) قعيدة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه (لكاع) ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر في محل صفة لبيت، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة؛ فاستشهد به لما سنذكره، وسنذكر في بيان الاستشهاد وجهاً آخر فيه.

الشاهد فيه: قوله (لكاع) حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورة، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف، والتقدير: قعيدته مقول لها يا لكاع؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله.

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال (لكاع) مفعولاً به، وذلك في قول سعد بن عبادة سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) (ولكني قد تعجبت، أني لو وجدت لكاعاً قد تفخذها رجل ـ الحديث).

ثلاثي، تام، مُتَصَرِّف، فخرج نحو: دَحْرَجَ، وكَانَ، ونِعْمَ، وبئس، والمبرّد لا يقيس فيهما.

* * *

هذا باب الاستغاثة(١)

إذا اسْتُغِيث اسمٌ منادىٰ وجب كونُ الحرف (يا) وكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جَرُّه بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يَا لَلّهِ) وقول الشّاعر.

٤٤٧ ـ * يَـا لَقَـوْمِـي وَيَـا لأمْثَـالِ قَـوْمِـي *

(١) الاستغاثة: مصدر قولك (استغاث فلان بفلان) إذا دعاه ليدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم: ﴿وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل﴾ فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث.

ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميراً، تقول (يا لك لي) تدعو المخاطب لنفسك.

٤٤٧ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله.

* لِأُنَـاسٍ عُتُـوُّهُـمْ فِـي ازْدِيَـادِ *

اللغة: (يا لقومي) جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكور، وعليه ورد قوله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾ (عتوهم) العتو ـ بضم العين والتاء وتشديد الواو ـ الاستكبار والطغيان (في ازدياد) يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم.

الإعراب: (يا) حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لقومي) هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر، وقوم: مجرور بهذه اللام، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ويا لأمثال) الواو حرف عطف، ويا: حرف نداء واستغاثة. واللام حرف جر أيضاً، وأمثال: مجرور باللام، وهو مضاف وقوم من (قومي) مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لأناس) اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله، وهي حرف جر، وأناس مجرور باللام، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الموضع؛ فقيل: متعلق بيا نفسها لأن فيها =

إلاّ إن كان مَعْطُوفاً ولم تُعَدْ معه (يا) فتكسر[١]، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً[٢]، كقوله: (يا للّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر.

٤٤٨ ـ * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

= معنى فعل وهو أدعو، وقيل: متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا، وقيل: متعلق بمحذوف حال، والتقدير: مدعوين لأناس (عتوهم) عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه (في ازدياد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله (يا لقومي ويا لأمثال) فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح، أما الأول فظاهر سببه، وأما الثاني فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا.

ونظير هذا البيت قول أبي حية النميري:

يَـا لَـمَعْـدٌ وَيَـا لَلنَّـاسِ كُلِّهِـمُ ... وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْماً وَمَنْ شَهِدا

(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو (يا لي)، ومنه قول المتنبي:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

فإن كان ضميراً غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل، ومنه قول امرىء القيس:

فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ كـأَنَّ نُجُـومَـهُ ... بِكُـلِّ مُغَـارِ الفَتْـلِ شُـدَّتْ بِيَـذْبُـلِ

(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، تقول (يا لزيد لك) وتقول (يا لبكر له) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو (يا لبكر لي).

٤٤٨ ـ هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللغة: (ناء) اسم فاعل فعله نأى ينأى ـ من باب فتح يفتح ـ ومعناه بعد (يا للكهول) الكهول: جمع كهل، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، ويقال: بل الكهل من جاوز الأربعين (الشبان) جمع شاب، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل (للعجب) العجب ـ بفتح العين والجيم جميعاً ـ تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة.

الإعراب: (يا) حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب =

ويجوز أن لا يُبْدَأ المستغاث باللام؛ فالأكْثَرُ حينئذٍ أن يُختم بالألف[1]، كقوله:

٤٤٩ ـ * يَــا يَــزِيــدَا لآمِــلٍ نَيْــلَ عِــزٍّ *

= (للكهول) هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به، وهي حرف جر، الكهول: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وللشبان) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، للشبان: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر (يا) مع العاطف (للعجب) اللام مكسورة، وهي لام المستغاث من أجله؛ وهي حرف جر، والعجب: مجرور بهذه اللام، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها، أو بالفعل الذي نابت عنه يا، أو بمحذوف حال، على ما أوضحناه فيما سبق.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان: أحدهما قوله (للشبان) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه (يا)، والثاني في قوله (للعجب) حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة.

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، هكذا قال النحاة، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعاً واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض عن اللام، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر.

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها، والباقيات مستعملات، أما المستعملات فإحداهن ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك (يالزيد) والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو (يا يزيدا) والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو (يا قوم) وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو (ياليزيدا).

٤٤٩ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ *

اللغة: (لآمل) الآمل: اسم فاعل من الأمل ـ بفتح الهمزة والميم جميعاً ـ وهو الرجاء والتوقع (نيل) بفتح النون وسكون الياء المثناة ـ مصدر (نال الشيء يناله) ومعناه حصله=

وقد يَخْلُو منهما، كقوله:

٤٥٠ ـ * ألاَ يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ *

= (عز) هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي ـ المنعة والقوة (غنى) بكسر الغين المعجمة، مقصوراً ـ الثراء وكثرة المال (فاقة) الفقر والاحتياج (هوان) بفتح الهاء والواو جميعاً، بزنة سحاب ـ الحقارة والذلة.

الإعراب: (يا) حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يزيدا) مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتي بها لمناسبة ألف الاستغاثة في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة المفتوحة التي تلحق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و٤٤٨) (لآمل) اللام المكسورة لام المستغاث من أجله، وهي حرف جر، وآمل: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وهذا الضمير فاعل آمل، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل (نيل) مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و(عز) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وغنى) الواو حرف عطف، غنى: معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر (بعد) ظرف زمان منصوب بنيل أو بآمل، وبعد مضاف و(فاقة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وهوان) الواو حرف عطف، هوان: معطوف على (فاقة) مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (يايزيدا) حيث جاء بالمستغاث به مختتماً بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به. (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠).

ومثل هذا الشاهد قول ليلى الأخيلية في توبة بن الحمير:

قَتِيـلُ بَنـي عَـوْفٍ فَيَـا لَهْفَتَـا لَـهُ وَمَـا كنـتُ إيـاهـم عَلَيـهِ أحَـاذِرُ

٤٥٠ ـ وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده ههنا المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَلِلغَفَـلاَتِ تَعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ *

اللغة: (ياقوم) ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ (للعجب العجيب) ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ (وللغفلات) الغفلات: جمع غفلة، وهي مصدر (غفل فلان عن شأن كذا) إذا لم يلق إليه باله، ولم =

ويجوز نداءُ المتعجَّب منه[1]؛ فيُعَامل مُعَامَلَةَ المستغاثِ، كقولهم: (يا لَلْمَاءِ) و (يا لَلدَّوَاهِي)، إذا تَعَجَّبُوا من كَثْرَتِهما[2].

* * *

= يلتفت إليه (تعرض له) تنزل به (الأريب) العاقل.

الإعراب: (ألا) حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شيء منه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يا) حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب (قوم) مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها. وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه (للعجب) اللام المكسورة هي لام المستغاث لأجله، وهي حرف جر، والعجب: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه ياء أو بمحذوف حال، على ما بيناه في الشواهد السابقة (العجيب) نعت للعجب مجرور بالكسرة الظاهرة (وللغفلات) الواو حرف عطف، واللام بعدها حرف جر، والغفلات: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق (تعرض) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله تعرض.

الشاهد فيه: قوله (ياقوم) حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في قوله ومن الألف في آخره، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٦) اعتراضاً على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره.

(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

الأول: أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه نحو (ياللماء) و(ياللعشب) و(ياللدواهي) و(ياللمصيبة).

الثاني: أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه، نحو (ياللعلماء) و(ياللأهل الحجى) و(ياللأرباب المروءة والنجدة).

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام كما ترى، وبقي صورتان؛ الأولى: ما يختم بالألف المعوض بها عن اللام، ومنه قول امرىء القيس بن حجر: =

هذا باب النُّدبة

حُكْمُ المندوب ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه(١) ـ حكم المنادىٰ؛ فَيُضَمُّ

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وقول الراجز:

يَاعَجَبًا مِنْ هٰذِهِ الفَلِيقَهْ هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيقَهْ

ومن ذلك قول الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كأَنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مجاشِعُ

ومن ذلك قول الأعشى:

لَو أَسْنَدَتْ مَيْتاً إلى صَدْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إلى قَابِرِ

حتى يَقُولَ النَاسُ مِمَّا رَأَوْا يَاعَجَبَا للميِّتِ النَّاشِرِ

والصورة الثانية: ما لم يبدأ باللام ولم يختم بالألف، نحو (ياعجب) وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته.

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهذا التعريف قاصر، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوباً في الاصطلاح، وذلك نحو قولك (تفجعت على زيد) و(أنا متفجع على زيد) و(توجعت من صداع رأسي) و(أنا متوجع من جرح بقدمي) وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله (بوا أو بيا) حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحاً هي (نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا).

والتفجع: هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث.

ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكماً، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٤٣٠ الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات، وأما التفجع حكماً فكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب العرب (واعمراه، واعمراه).

والمتوجع منه قد يكون محل الألم، وقد يكون سبب الألم، فأما محل الألم فمثل قولك (وارأساه) و(وارجلاه) ومنه قول المجنون:

فَوَاكَبِدا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وأما سبب الألم فمثل قولك (وامصيبتاه) ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تَبْكِيهِمْ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَهْ

في نحو: (وَا زَيْدَا) ويُنصب في نحو: (وَا أميرَ المؤمنين) إلاّ أنّه لا يكون نكرة كرجل[١]، ولا مبهماً، كأي واسم الإشارة والموصول[٢]؛ إلا ما صِلَتُه مشهورة فيندب، نحو (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ) فإنَّه بمنزلة (وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ) إلاّ أنَّ الغالب، أن يُختم بالألف، كقوله:

وَقُمْـتَ فِيـهِ بِـأَمْـرِ اللّـهِ يَـا عُمَـرَا[٣] [٤٣٠]

ويُحْذَفُ لهذه الألف ما قبلها: من ألف، نحو: (وَا مُوسَاهْ) أو تنوين[٤] في

---

(١) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلاً علي ذلك بأنه قد ورد الحديث (واجبلاه) وأنكر الجمهور ذلك. وقالوا: إن صح الحديث فهو نادر.

(٢) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كالذي والتي مطلقاً واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقاً أيضاً، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف، فقد اختار في هذا الفرع مذهباً غير مذهب البصريين.

(٣) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* حُمِّلْـتَ أَمْـراً عَظِيمـاً فَـاصْطَبَـرْتَ لَـهُ *

والشاهد فيه هنا قوله (ياعمرا) حيث ختم بألف الندبة، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب؛ إذ لو كان منادى لبناه على الضم؛ لكونه علماً مفرداً، وهذه الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال (يا) في الندبة لكونها قد بينت أنه مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل للندبة غير (وا).

(٤) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة ـ هو مذهب البصريين، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من التقاء الساكنين، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان، أما أولهما فحذف التنوين كمذهب البصريين، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة فيقال في ندبة غلام زيد (واغلام زيدناه) وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال (واغلام زيدنيه).

=

صلةٍ نحو: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ)، أو في مضافٍ إليه، نحو: (وَا غُلَامَ زَيْدَاهْ)، أو في محكيٍّ نحو: (وَا قَامَ زَيْدَاهْ) فيمن اسمه قام زيد، ومن ضمّة نحو: (وَا زَيْدَاهْ)، أو كسرةٍ، نحو: (وَا عَبْدَ المَلِكَاهْ)، و (وَا حَذَامَاهْ) فإن أوقع حذفُ الكسرة أو الضمة في لَبْسٍ أُبْقِيَا، وجُعِلت الألفُ ياء بعد الكسرة، نحو: (وَا غُلَامَكِي) وواواً بعد الضّمَة، نحو: (وَا غُلَامَهُو) أو(وَا غُلَامَكُمُو)، ولك في الوقف[1] زيادةُ هاءِ السَّكْتِ بعد أحْرُف المد.

* * *

فصل: وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لُغة من قال: (يا عَبْدِ) بالكسر، أو(يا عَبْدُ) بالضم، أو(يا عَبْدَا) بالألف، أو(يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَاعَبْدَا) وعلى لُغة من قال: (يا عَبْدِيَ) بالفتح، أو(يا عَبْدِي) بالإسكان، يقال: (وَاعَبْدِيَا) بإبقاء الفتح على الأول، وباجتلابه على الثاني، وقد تبيّن أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها، والفتحُ رأيُ سيبويه، والحذفُ رأيُ المبرد.

وإذا قيل(يا غُلَامَ غُلَامِي) لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها غير منادى.

* * *

= وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال (واغلام زيديه).

(١) وقد زادوا ـ في النداء وفي الندبة ـ الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف، ضرورة، ومن ذلك قول المجنون:

فَنَادَيْتُ يَارَبَّـاهُ أَوَّلُ سُؤلَتِي ... لِنَفْسِـيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

ومن ذلك قول الراجز:

وَامَـرْحَـبَـاهُ بِحِمَـارِ نَـاجِيَـهْ ... إذَا أَتَــى قَــرَّبْتُـهُ لِلسَّـانِيَـهْ

وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي:

وَاحَـرَّ قَلْبَـاهُ مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَبِـمُ ... وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

هذا باب الترخيم[(١)]

يجوز ترخيم المنادىٰ ـ أي: حَذْفُ آخره تخفيفاً ـ وذلك بشرط كونِهِ معرفةً[(٢)]، غيرَ مستغاثٍ[(٣)]، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد؛ فلا يُرَخَّم نحو قول

---

(١) الترخيم في اللغة معناه التسهيل والتليين، يقال (صوت رخيم) أي سهل لين، وقال الشاعر:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ ... رَخِيمُ الْحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ

وهو في اصطلاح النحاة (حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص).

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع، الأول ترخيم النداء، وهو الذي عقد له المؤلف هذا الباب، والثاني ترخيم الضرورة، وقد عقد له المؤلف فصلاً في آخر هذا الباب أوله قوله (ويجوز ترخيم غير المنادى ـ الخ) والثالث ترخيم التصغير، وقد تحدث عنه المؤلف في باب التصغير.

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه، فإن كان الاسم مختوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وحمزة، أو كان معرفة بالقصد إليه كالنكرة المقصودة مثل جارية كما في الشاهد ٤٥٢ الآتي قريباً، ومثل ناقة في قول الشاعر:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها، والشيء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير.

(٣) قد ورد في الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها، وأما الأول ففي نحو قول الشاعر:

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ ... يَالَتَيْمِ اللّهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

فإنه أراد (يا لمالك) فرخمه بحذف آخره وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحوص الكلابي:

تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ ... أَعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة؛ وممن نص على أنه ضرورة ابن الضائع، =

الأعمى: (يا إنْسَاناً خُذْ بِيَدِي) وقولُكَ (يا لَجَعْفَر) و (وَاجَعْفَرَاه) و (يا أميرَ المؤمنين) و (يا تَأَبَّطَ شَرًّا).

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسُّكاً بنحو قوله:

٤٥١ ـ * أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَد فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *

= وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقروناً بلام الاستغاثة كالبيت الثاني، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور، إحداهما استعمال الهمزة في نداء المستغاث، وثانيتهما ترخيمه.

٤٥١ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة: (لا تبعد) أراد لا تهلك، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات هذه الكلمة (ابن حرة) يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم، ومن كلامهم (ابن الأمة، ما الأمة) (سيدعوه داعي ميتة) يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة.

الإعراب: (أبا) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(عرو) مضاف إليه (لا) حرف دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تبعد) فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون (فكل) الفاء حرف دال على التعليل، كل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(ابن) مضاف إليه، و(حرة) مضاف إليه (سيدعوه) سيدعو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو (داعي) فاعل سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وداعي مضاف و(ميتة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ (فيجيب) الفاء حرف عطف، ويجيب: فعل مضارع معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن حرة.

الشاهد فيه: قوله (أبا عرو) حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، وأصله على هذا (يا أبا عروة) والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب. =

وزعم ابنُ مالكٍ: أنَّه قد يُرَخَّم ذو الإسناد، وأنَّ عَمْراً نَقَلَ ذلك[١]، وعَمْرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله وسِيبَوَيْهِ لَقَبه، وكنيته أبو بِشْرٍ.

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التَّأنيث جاز ترخيمه مطلقاً[٢]، فتقول في هِبَةٍ

= ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَاآلِ عِكْرِمَ، وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

فإنه أراد أن يقول (ياآل عكرمة) فحذف التاء من المضاف إليه.

ومن الشعراء من رخم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله، وذلك كقول عدي بن زيد:

يَاعَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصِ

والأصل (ياعبد هند) فحذف المضاف إليه كله.

(١) قال ابن مالك في الألفية:

وَالعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرو نَقَلْ

وقال في شرح التسهيل (ونص ـ يعني سيبويه ـ في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شراً: ياتأبط، ورتب على ترخيمه النسب إليه) قال: (ولا خلاف في النسب إليه) وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيبويه نصين متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة، نص يقتضي منع ترخيمه، وقد ورد هذا النص في باب الترخيم، وهو (واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء) اهـ. ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك، وقد ورد هذا النص في باب النسب، ويسميه سيبويه باب الإضافة، وهو (فإذا التفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة، فلزمه الحذف كما لزمهما، وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي، ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: ياتأبط أقبل، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك يفرده في الإضافة يعني في النسب) اهـ، والذي يتجه لي أن حكايته عن العرب لم تقم عنده دليلاً على تجويز ترخيمه، فكم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها، لأنه رآها ضعيفة لا تجري على المهيع المطرد في كلامهم.

(٢) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوي في ذي التاء كونه علماً مثل فاطمة وكونه نكرة مقصودة كجارية، كما يستوي فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن يكون على أقل من الثلاثة كهبة علماً، وقد ورد ترخيم ذي التاء وهو علم مؤنث في قول امرىء القيس: =

عَلَماً (يا هِبَ) وفي جارية لمعيَّنَة (يا جَارِيَ) قال:

٤٥٢ ـ * جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

= أفَاطِمَ مَهْلاً بعْضَ هٰـذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقد ورد ترخيم ذي التاء وهو علم مذكر في قول عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأدْهَمِ

٤٥٢ ـ هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة، وما أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذ ر) منسوباً إليه، وقال عقيب إنشاده (يريد يا جارية، فرخم) اهـ.

اللغة: (لا تستنكري) لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره (العذير) الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها، قاله الجوهري.

الإعراب: (جاري) منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله: يا جارية، فرخمه وحذف حرف النداء (لا) حرف نهي (تستنكري) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع (عذيري) عذير: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (جاري) فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره، وأصله (جارية) وهو اسم جنس بحسب أصله، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه، فضلاً عن ترخيمه؛ فمن النحاة من قال: ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال، ولكنه قليل، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً، فأما في النثر فقد قال العرب (ياشا ادجني) يريدون يا شاة ادجني، أي أقيمي ولا تبرحي، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذي أنشدناه في مطلع هذا الباب.

وإذا كان مجرداً من التاء، اشْتُرِط لجواز ترخيمه: كونُه علماً[1]، زائداً على

(١) ههنا شيئان أريد أن أنبهك إليهما:
الأول: نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال، فمن ذلك في حارث قول مهلهل بن ربيعة:

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا ... إِنَّـا ذَوُو السَّـوْرَاتِ والأَحْـلاَمِ

وقول امرىء القيس:

أَحَارِ تَرى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

ومن ذلك في عامر قول النابغة:

فَصَالِحُونَا جَمِيعاً إِنْ بَدَا لَكُمُ ... وَلاَ تَقُولُـوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ومن ذلك في مالك قول الأنصاري:

* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا *

وقال في آخر كلامه (وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه، وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر) اهـ.
الأمر الثاني: قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث، فمن ذلك لفظ (صاحب) رخموه بحذف الباء، ومن ذلك قول الشاعر:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

ومن ذلك قول خزز بن لوذان السدوسي:

يَـا صَـاحِ يَـاذَا الضَّـامِرُ العَنْـسِ ... والـرَّحْـلِ ذِي الأَنْسَـاعِ والحِلْـسِ

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

يَا صَاحِ مَهْلاً، أَقِلَّ العَذْلَ يَا صَاحِ ... وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللاَّحِي

وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث.

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي:

صَـاحِ هَـلْ رَيْـتَ أَوْ سَمِعْـتَ بِـرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّـرْعِ مَا قَرَى فِي العِلاَبِ

وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله:

صَاحِ هٰذِي قُبُورُنَا تَمْلأُ الرُّحْـ ... ـبَ فَأَيْنَ القُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادِ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين: من جهة ترخيم اسم الجنس غير=

ثلاثة، كـ(ـجَعْفَرَ)، و (سُعَاد)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد، ولا في نحو: حَكَم، وقيل: يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنِهِ، وقيل: يجوز فيهما(١).

* * *

= المختوم بتاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة، ومن جهة حذف حرف النداء.
وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على الضرورة، وأن ابن مالك رآه قليلاً لا ممنوعاً.
وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء فأجازه قوم من النحاة، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك.
ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل (أطرق كرى) وأصل (كرى) عند أكثر حملة اللغة (كروان) بفتح الكاف والراء والواو، ونظيره في الوزن من الأسماء (ورشان) لطائر يشبه الحمامة، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان: طائر، ويقال له أيضاً: الحجل، والقبج - بفتح أولهما وثانيهما جميعاً - قال الخليل بن أحمد الكروان طائر لا ينام بالليل، يصيدونه بقولهم (أطرق كرى، إن النعام في القرى) فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، اهـ بمعناه رخموا (كروان) بحذف النون، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما يقلبون الواو والياء ألفاً في رحى وعصا.
وفي هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث، وحذف حرف النداء، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار، خصوصاً إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين.

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء، قال ذلك قياساً، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع=

فصل: والمحذوف للترخيم إمَّا حَرْفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعَا)، وقراءة بعضهم: ﴿يا مَالِ﴾(١).

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحْرُفِ اللين، ساكناً، زائداً، مكَمِّلاً أربعةً فصاعِداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وذلك نحو: مَرْوَان، وسَلْمَان، وأَسْمَاء، وَمَنْصُور، ومِسْكِين عَلَماً، قال:

٤٥٣ ـ * يَـا مَـرْوُ إنَّ مَطِيَّتِـي مَحْبُـوسَـةٌ *

= الاسم من الصرف فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحركه ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبلي ومرطي لذلك السبب، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقاً ـ أي سواء أكان محرك الوسط أم ساكنه ـ فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٧٧

٤٥٣ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* تَـرْجُـو الْحِبَـاءَ، وَرَبُّهَـا لَـمْ يَيْـأَسِ *

اللغة: (يامرو) أراد يامروان؛ فرخمه بحذف حرفين(مطيتي) المطية: الراحلة، مأخوذ من المطو وهو الإسراع؛ لأنها تسرع في سيرها، أو من المطا وهو الظهر؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها (محبوسة) أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها (الحباء) بكسر الحاء، بزنة الكتاب ـ العطاء (ربها) صاحبها (لم ييأس) لم يقطع الأمل في أن يصل إليه عطاؤك، وما زال رجاؤه منعقداً بك.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (مرو) منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له (مطيتي) مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (محبوسة) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (ترجو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المطية (الحباء) مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال (وربها) الواو واو الحال، رب: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ييأس) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر =

وقال:

٤٥٤ ـ * يَـا أَسْـمُ صَبْـراً عَلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ حَـدَثٍ *

لأجل الروي وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (يامرو) فإن أصله (يامروان) فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها، وسنذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي.

٤٥٤ ـ هذا الشاهد من شواهد سيبويه، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨) إلى لبيد بن ربيعة، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي، وزعم أنه لأبي زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر، ولكني اطلعت على هذا الشاهد في ديوان لبيد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات، والذي أنشده المؤلف صدر بيت منها، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

تَـرَى الكَثِيرَ قَلِيلاً حِينَ تَسْأَلُهُ ... وَلاَ تُخَالِجُهُ المَخْلُوجَةُ الكُثُرُ

يَا أَسْمَ صَبْراً .... إِنَّ الحَـوادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

اللغة: (أسم) أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة، ثم اختلفوا في المنقول عنه؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو؛ لأنه الأصل أسماو، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة، وأصلها وسماء، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال (حدث) بفتح الحاء والدال جميعاً ـ هو النازلة من نوازل الدهر، والأمر الطارىء من طوارئه، وجمعه أحداث (ملقى) اسم مفعول من (لقي يلقى) (مُنْتَظَر) مرتقب متوقع النزول.

الإعراب: (يا) حرف نداء (أسم) منادى مرخم (صبراً) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: اصبري صبراً (على) حرف جر(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى (كان) فعل ماض تام بمعنى حصل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما(من حدث) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما(إن) حرف توكيد=

بخلاف نحو: (شَمْأَلٍ) عَلَماً؛ فَإِنَّ زائده ـ وهو الهمزة ـ غيرُ حرفِ لين، ونحو: (هَبَيَّخٍ[1]، وقَنَوَّر[2]) علمين؛ لتحرُّك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٍ، ومُنْقَاد) علمين؛ لأصالة الألِفَيْنِ، ونحو: (سَعِيد وثَمُود وعِمَاد)؛ لأنَّ السَّابق على حرف اللين اثنان[3]، وبخلاف نحو: (فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْق) عَلَماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلافَ في نحو: (مُصْطَفَوْنَ) و (مُصْطَفَيْنَ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُصْطَفَيُونَ) و (مُصْطَفَيينَ) فالحركة المجانسة مُقَدَّرة.

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركّب المَزْجِيِّ، تقول في معد يكَرِبَ (يَا مَعْدِي).

= ونصب (الحوادث) اسم إن (ملقى) خبر إن (ومنتظر) الواو حرف عطف، منتظر: معطوف على ملقى.

الشاهد فيه: قوله (ياأسم) فإن أصله (ياأسماء) فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها ومثله قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧).

* يَانُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لا تَدِينُهَا *

أراد (يانعمان) فحذف النون والألف التي قبلها. ومثله قول عامر بن الطفيل:

أَنَـازِلَـةٌ أَسْمَـاءُ أَمْ غَيْـرُ نَـازِلَـهْ   أَبِينِي لَنَا يَاأَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَهْ

ومعنىٰ نازلة هنا ذاهبة إلى منىٰ.

(١) الهبيخ ـ بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة، بزنة سفرجل ـ الغلام الممتلىء الجسم التار، والجارية هبيخة ـ بالتاء ـ والياء المشددة زائدة للإلحاق بسفرجل.

(٢) القنور ـ بفتحات مشدد الواو، بزنة سفرجل أيضاً ـ الضخم الرأس، تقول: بغير قنور، ويقال: القنور هو الشرس الصعب في كل شيء.

(٣) والأصل الذي يجري عليه كلامهم أن يرخموا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط، ولا يحذفون حرف اللين، فمن ذلك قول أوس بن حجر، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٣٦):

تَنَكَّـرْتِ مِنَّـا بَعْـدَ مَعْـرِفَـةِ لَمِي   وَبَعْدَ التَّصافِي وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

يريد (لميس) فحذف السين ووفر ما قبلها فأبقاه على حاله.

ومن ذلك قول يزيد بن محزم:

فَقُلْتُـمْ تَعَـالَ يَـايَـزِي بْـنَ مُخَـزَّمٍ   فَقُلْـتُ لَكُـمْ إِنِّـي حَلِيـفُ صُـدَاءِ

يريد (يايزيد) فحذف الدال وحدها.

وإمّا كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثْنَ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع النون؛ فنزلت هي والألف منزلةَ الزيادة في (اثنان) عَلَماً.

* * *

فصل: الأكثر أن يُنْوَىٰ المحذوفُ، فلا يُغَيَّر ما بقي؛ تقول في جعفر: (يا جَعْفَ) بالفتح، وفي حَارِثِ: (يا حَارِ[1]) بالكسر، وفي منصور: (يا مَنْصُ) بتلك الضمّة، وفي هِرَقْلَ (يا هِرَقْ) بالسّكون، وفي ثَمُود، وعَلاَوَة، وكَرَوان: (يا ثَمُو، ويا عَلاَ، ويا كَرَوَ).

ويجوز أن لا يُنْوَىٰ فيجعل الباقي كأنَّه آخِرُ الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: (يا جَعْفُ، ويا حَارُ، يا هِرَقُ) بالضم فيهن، وكذلك تقول: (يا مَنْصُ) بضمة حادثة للبناء، وتقول (يا ثَمِي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَرْوٍ، ودَلْوٍ: الأَجْرِي، والأَدْلِي؛ لأنَّه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعلُ نحو: (يَدْعُو) وبالمعرب الْمَبْنِيُّ نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم نحو: (دَلْو وغزْو) وباللّزوم نحو: (هٰذَا أَبُوك)، وتقول: (يا عَلاَءُ) بإبدال الواو

---

(١) ومنه قول الشاعر:

يَـا حَـارِ لاَ أُرْمَيَـنْ مِنكُـمْ بِـدَاهِيَـةٍ ... لَـمْ يَلْقَهَـا سُـوقَـةٌ قَبْلِـي وَلاَ مَلِـكُ

ومن ذلك قول مهلهل:

يَاحَارِلاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا ... إِنَّـا ذَوُو السَّـوْرَاتِ وَالأَحْـلاَمِ

ومن ذلك قول امرىء القيس في رواية سيبويه:

أَحَـارِ تَـرَى بَـرْقـاً أُرِيكَ وَمِيضَـهُ ... كَلَمْـعِ اليَـدَيْـنِ فِـي حَبِـيٍّ مُكَلَّـلِ

ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

يَـا حَـارِ مَـنْ يغـدرْ بِـذِمَّـةِ جـارِهِ ... مِنكُـمْ فـإنَّ محمـداً لـم يَغْـدِرْ

ومثله قولهم في ترخيم مالك (يا مال) وفي ترخيم عامر (يا عام) بكسر آخرهمافي نحو قول الأسود بن يعفر:

وَهَـٰـذَا رِدَائِـي عِنْـدَهُ يَسْتَعِيـرُهُ ... لِيَسْلُبَنِي نَفْسِـي أَمَـالِ بْـنَ حَنظَـلِ

يريد (يا مالك بن حنظلة) فحذف الكاف من مالك وحذف التاء من (حنظلة) وليس منادى.

همزةً؛ لتطرّفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء، وتقول: (يا كَرَا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا.

* * *

فصل: يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

منها: أنه لا يُشْتَرَط لترخيمه عَلَمية ولا زيادة على الثلاثة كما مَرَّ.

وأنه إذا حُذِفت منه التاء تَوَفَّر من الحذف، ولم يَسْتَتْبِع حذفُهَا حذفَ حرفٍ قبلها؛ فتقول في عَقَنْباة: (يا عَقَنْبا).

وأنه لا يُرَخَّم إلاّ على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمة، وحَارِثة، وحَفْصَة: (يا مُسْلِمَ، ويا حَارِثَ، ويا حَفْصَ) بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكّر لا ترخيم فيه، فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ جاز، كما في نحو: هُمَزَة، ومَسْلمة.

ونداؤه مرخماً أكثرُ من ندائه تامًّا، كقوله:

٤٥٥ ـ * أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَدَلُّلِ *

---

٤٥٥ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي *

اللغة: (مهلاً) مصدر (مهل في عمله) من باب فتح ـ إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به، ويقال: مهل الرجل ـ مثل فرح ـ إذا تقدم في الخير (التدلل) أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبى (الصرم) الهجر.

الإعراب: (أفاطم) الهمزة حرف لنداء القريب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، فاطم: منادى مرخم (مهلاً) مفعول مطلق لفعل محذوف (بعض) مفعول به لفعل محذوف، وكأنه قال: تمهلي تمهلاً واتركي بعض هذا التدلل، وبعض مضاف واسم الإشارة في (هذا) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (التدلل) بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة (وإن) الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم (كنت) كان: فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن، =

....

وتاء المخاطبة اسم كان مبني على الكسر في محل رفع (قد) حرف تحقيق (أزمعت) فعل وفاعل (صرمي) صرم: مفعول به لأزمعت، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة في محل نصب خبر كان (فأجملي) الفاء واقعة في جواب الشرط، أجملي: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (أفاطم) فإنه اسم مؤنث بالتاء، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم.

ومن ذلك قول القطامي:

قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضُبَـاعَـا وَلاَ يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِنْـكِ الـوَدَاعَـا

يريد (ياضباعة) فحذف التاء.

وقال جميل بن عبد الله بن معمر:

أَلاَ لَيْـتَ أَيَّـامَ الصَّفَـاءِ جَـدِيـدُ وَدَهـرا تَـوَلَّـى يَـا بُثَيْـنُ يَعُـودُ

أراد يا بثينة. وقال كثير عزة:

فقلـتُ لَهَـا يَـا عَـزَّ كـلّ مُصِيبَـةٍ إذا وُطِّنَـتْ لَهَـا النَّفْـسُ ذَلَّـتِ

أراد يا عزة. وقال جميل أيضاً:

وأوَّلُ مـا قـاد المـودة بيننـا بـوادي بغيـضٍ يـابثيـن سبـابُ
وقلـتُ لهـا قـولاً فجاءت بمثله لكـل كـلام يـابثيـن جَـوَابُ

وقال منظور بن زبان:

لا تجـزعـي يـاخـول واصطبـري إن الكـرام بُنُـوا علـى الصبـر

أراد لا تجزعي يا خولة.

وقال الكميت:

نشـدتـك يـافـزارَ، وأنـت شيـخ إذا خُيِّـرْتَ تخطـىء فـي الخيـار

أراد نشدتك يافزارة.

وقال حاتم:

أمَـاويَّ قد طال التجنُّبُ والهَجْرُ وقد عَذَرَتْني في طِلابكم العُذْرُ

ومثله قول هدبة بن الخشرم:

* عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَافَاطِمَا *

لكن يُشَاركه في هذا مالِك وعامِر وحارِث(١)

* * *

فصل: ويجوز ترخيمُ غير المنادىٰ بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام(٢)).

= يريد (يافاطمة) فحذف التاء.

ومثله قول ابن الخرع:

كَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةُ أَوْلَى فَزَارَا

يريد (أولى يافزارة) فحذف التاء.

ومثله قول طرفة بن العبد البكري:

* لَيْسَ هٰذَا مِنْكِ مَاوِيَّ بِحُرّ *

يريد (ليس هذا منك ياماوية)

ومثل ذلك قول رؤبة:

يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَام وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ الْبَنَامِ

ومثله قول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيلُ الفوارس وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منكراً ولا شاذاً ولا قليلاً في ذاته، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه، ومن مجيء ذي التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

ونظيره قول جميل:

إذا قلتُ ما بي يابثينَةُ قاتلي من الوَجْدِ، قالت: ثابتٌ وَيَزِيدُ

(١) قد أثرنا لك قريباً عبارة سيبويه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالاً بالترخيم (انظر ص ٥٦).

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٤١ من هذا الجزء) أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة:

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ * =

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بتاء التأنيث، كقوله:

٤٥٦ ـ * طَـرِيـفُ بْـنُ مَـالٍ لَيْلَـةَ الْجُـوعِ وَالْخَصَـرْ *

= ومثله قول العجاج، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٨):

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي *

والتخريج الذي استشهد المؤلف ببيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم المقترن بأل، وهو غير صالح للنداء، فافهم ذلك.

٤٥٦ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَـرِيـفُ بْـنُ مَـالٍ ....

إِذَا البَازِلُ الكَوْمَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ المُبَنْبِسِ بِالسَّحَرْ

اللغة: (الفتى) أراد به هنا الرجل الكريم السخي الجواد (تعشو) أي تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، وفي القاموس (عشا النار وإليها عشواً ـ بالفتح ـ وعشواً ـ بزنة علو وسمو ـ رآها ليلاً من بعيد فقصدها مستضيئاً) اهـ. وأخطأ الأعلم ومن تبعه في تفسير (تعشو) في بيت الشاهد بتسير في الظلام (الخصر) بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ـ شدة البرد، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة، وهو الزمن الذي تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح.

الإعراب: (لنعم) اللام موطئة للقسم: نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الفتى) فاعل نعم (تعشو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للفتى أو في محل نصب حال منه (إلى) حرف جر (ضوء) مجرور بإلى، وهو مضاف ونار من (ناره) مضاف إليه، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتعشو، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم، و(طريف) مبتدأ مؤخر، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف (ابن) صفة لطريف، وهو مضاف و(مال) مضاف إليه، وأصله مالك فرخمه في غير النداء اضطراراً (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو، وليلة مضاف و(الجوع) مضاف إليه (والخصر) الواو عاطفة، الخصر: معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله (بن مال) حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله (بن مالك) ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥، ويدخل في =

ولا يمتنع على لُغة مَنْ يَنتظر المحذوفَ، خلافاً للمبرد، بدليل:

٤٥٧ ـ * وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا *

= هذا الموضع نحو قول رؤبة:

إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

يريد (ياأم حمزة) فحذفت التاء من المضاف إليه، وليس هو منادى، بل المنادي هو المضاف.

٤٥٧ ـ هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا *

اللغة: (أضحت) معناه هنا معنى صار، أي أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضحى (حبالكم) الحبال ـ بكسر أوله ـ جمع حبل، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة، استعارة (رماما) أراد أنها بالية منجذمة متقطعة، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم (شاسعة) اسم الفاعل من (شسع المكان) أي بعد بعداً سحيقاً (أماما) أراد أمامة، فرخم في غير النداء ضرورة، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد.

الإعراب: (ألا) حرف تنبيه (أضحت) أضحى: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث (حبالكم) حبال: اسم أضحى، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (رماما) خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحت) الواو حرف عطف، أضحى: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث (منك) جار ومجرور متعلق بشاسعة (شاسعة) خبر أضحى تقدم على اسمها (أماما) اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة.

الشاهد فيه: قوله (أماما) حيث رخم الاسم غير المنادى، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه، وذلك يرد على المبرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجري حركات الإعراب على آخر ما بقي منها.

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر: =

هذا باب المنصوب على الاختصاص[1]

= أَبُـو حَنَـشٍ يُـؤَرِّقُنِـي وَطَلْـقٌ وَعَمَّـــارٌ، وَآوِنَـــةً أُثَـــالاَ

أراد (وآونة أثالة).

ويحتمله قول الشاعر، وينسب إلى عبيد بن الأبرص:

* لَيْسَ حَيٌّ عَلَى المَنُونِ بِخَالِ *

أراد (ليس حي بخالد على الموت) وإنما قلنا (يحتمله) لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التي في آخر (بخال) هي الكسرة التي كانت قبل الحذف، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر.

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء:

إنَّ ابْـنَ حَـارِثَ إنْ أَشْتَـقْ لِـرُؤْيَتِـهِ أَوْ أَمْتَدِحْـهُ فِإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد (إن ابن حارثة).

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ندبة:

كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

أراد (كنواحي ريش حمامة) فحذف الياء.

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشي الحارثي (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق في باب كان وأخواتها):

فَلَسْـــتُ بَـــآتِيـــهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُـــهُ وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد ولكن اسقني، فحذف النون من لكن، وهو حرف وليس اسماً.

(١) الاختصاص في اللغة: مصدر قولك (اختصصت فلاناً بكذا) تريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره، وهو في اصطلاح النحاة (تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف).

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياساً في نحو (أجمل بذي المروءة) وهي صيغة من صيغتي التعجب، وقد مضى القول فيها في باب التعجب، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء، نحو قولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه) أي ليتق الله وليفعل خيراً، بدليل جزم الجواب وهو (يثب عليه) ومنه قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾ أي ليرضعن أولادهن، ونظائره كثيرة. =

وهو: اسم معمول لأَخُصُّ واجبَ الحذفِ[١].

فإن كان (أيُّهَا) أو (أيَّتُهَا) استعملا كما يستعملان في النّداء؛ فَيُضَمَّان ويُوصَفَان لزوماً باسمٍ لازم الرفع محلًّى بأل، نحو: (أنَا أفعَلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ) و (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا العِصَابَةُ)[٢].

= والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور:

الأول: الفخر: نحو (على أيها الجواد يعتمد المحتاج) ونحو (أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء) ونحو (كلامي أيها العالم شفاء لما في الصدور).

الثاني: التواضع: نحو (أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله) ونحو (أنا أيها المسكين أرجو فضل الله) ونحو (أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله).

الثالث: زيادة البيان والإيضاح: نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف).

(١) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف) نحن أخص العرب، أو أذكر العرب، أو نحو ذلك، وقدر سيبويه هذا العامل بأعني.

فإن قلت: فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله: على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب، فما وجه هذا التقدير؟.

قلت: هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة، وليس تقديراً لإعراب الاسم المنصوب وحده، وهو أيضاً يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذي هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على الحال، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً. بل قد تكون الجملة حالاً، وقد تكون لا محل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي.

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ (أيها) ـ ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً ـ أو بلفظ (أيتها) ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً أيضاً ـ كان لفظ (أيها) أو لفظ (أيتها) اسماً مبنياً على الضم، ومحله نصب، والناصب له فعل محذوف وجوباً تقديره أخص أو أذكر أو أعني أو ما يدل على ذلك، فهو ـ على ذلك ـ مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما في نحو (نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف) فهذه الجملة ـ=

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ».

* * *

وَيُفَارِق المنادىٰ في أحكام[1]:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً.

= وهي (أخص العرب) لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذي هو (نحن) والخبر الذي هو (أقرى الناس للضيف).

وفي هذه المسألة مذهبان آخران:

المذهب الأول ـ وهو ما ذهب إليه الأخفش ـ وخلاصته أن كلًّا من (أيها) و(أيتها) منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب على النداء، وقال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه (كل الناس أفقه منك يا عمر).

والمذهب الثاني ـ وهو ما ذهب إليه السيرافي ـ وخلاصته أن كلًّا من (أيها) و(أيتها) في الاختصاص اسم معرب مرفوع، وأنه يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره في نحو قولك (أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله): أنا هو أيها العبد، الخ، والوجه الثاني أن يكون مبتدأ حذف خبره، وتقديره في المثال المذكور: أنا أيها العبد المخصوص ـ الخ. وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيها.

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور:

الأول: أن الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلم واحداً أو مثنى أو جمعاً، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب، فالجامع بينهما أن كلًّا منهما يختص بحال لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر.

الثاني: أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر.

كذا قال النحاة، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يغني عن الآخر.

الثالث: أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد، والنداء قد يقع هذا الموقع، فإنك لا تجد بأساً في أن تقول لمن تحدثه وهو مصغ إليك (قد كان كذا وكذا يافلان) فعبارة (يافلان) في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نَحْنُ) في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أنا) و (نا) في المثالين قبله.

والثالث: أنَّه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه، والغالبُ كونُه ضميرَ تكلمٍ، وقد يكون ضميرَ خطابٍ، كقول بعضهم (بِكَ اللّهَ نَرْجُو الفَضْلَ).

والرابع والخامس: أنَّه يقلُّ كونُه عَلَماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً، كما في هذا المثال.

والسادس: أنّه يكون بأل قياساً، كقولهم: (نَحْنُ العُرْبَ أقْرَىٰ النَّاسِ لِلضَّيْفِ).

* * *

هذا باب التحذير(١)

وهو: تَنْبِيهُ المخاطب على أمرٍ مكروه ليجتنبه.

---

(١) التحذير في اللغة: مصدر قولك (حذرت فلاناً ـ بتشديد الذال ـ كذا، أو حذرته من كذا) أي خوفته، فالتحذير في اللغة معناه التخويف، وفعله يتعدى إلى مفعولين، وفي القرآن الكريم ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) أشبه بالمعنى اللغوي، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله (الاسم المنصوب بفعل مضمر ـ الخ).

وقول المؤلف (تنبيه المخاطب) إشارة إلى المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً، بل هو شاذ في الحالين:

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق:

أحدها: أن يذكر بلفظ (إيا) ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على (إيا) فتقول (إياك والأسد) أو تخفضه بمن فتقول (إياك من التواني) أو تنصب المحذوف بغير=

فإن ذُكِرَ المحذّر بلفظ (إيّا)، فالعامل محذوف لزوماً، سواء عَطَفْتَ عليه، أم كَرَّرْته، أم لم تعطف ولم تكرّر، تقول: (إيَّاكَ وَالأَسَدَ) الأصل: (احْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِكَ وَالأَسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأوّل، وأُنيب عنه الثّاني، فانتصب، ثم الثّاني، وأنيب عنه الثّالث فانتصب وانفصل.

وتقول: (إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ)، والأصل: (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الأسَدِ)، ثم حُذِف باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقدير (أحذّرك من الأسد)، فنحو: (إيّاك الأسَدَ) ممتنع على التّقدير الأوّل، وهو قول الجمهور، وجائز على الثّاني، وهو رأيُ ابن النّاظم، ولا خلاف في جواز (إيَّاك أَنْ تَفْعَلَ) لصلاحيته لتقدير من[1].

= عاطف ـ عند سيبويه وجماعة، وسنقرره لك قريباً ـ فتقول (إياك الأسد).

فأما شاهد نصب المحذور بغير عطف فقول الشاعر، وهو الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فَـإيَّـاكَ إيَّـاكَ المِـرَاءَ فَـإنَّـهُ ... إلَى الشّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فقول الأعشى ميمون:

وَإيَّـاكَ وَالمَيْتَـاتِ لاَ تَقْـرَبَنَّهَـا ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ والله فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش:

فَإيَّاكَ وَالأَمْـرَ الّـذِي إنْ تَـوَسَّعَـتْ ... مَـوَارِدُهُ أعْيَـتْ عَلَيْـكَ مَصَـادِرُه

الطريق الثانية: أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن (إيّا) مضافاً إلى ضمير المحذر المخاطب، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول (نفسك) أو مع العطف فتقول (نفسك والأسد) أو بالتكرار فتقول: (نفسك نفسك).

الطريق الثالثة: أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما، فتقول: (الأسد الأسد) أو تقول: (الكسل والتواني) أو تقول: (الأسد)، ونحو ذلك.

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك (إيّاك الأسد) من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيّا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إياك، وكأنك قد قلت: باعد نفسك واتق الأسد، فعطفت جملة على جملة، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه، وذهب ابن الناظم إلى جواز =

ولا تكون (إيّا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَذَّ قولُ عُمَرَ رضي الله عنه (لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ) وأصله إِيَّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور، ومن الثاني المحذَّر.

ولا يكون لغائب، وَشَذَّ قولُ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ) والتقدير: فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِيَ نَفْسِه وأنفس الشّوابِّ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضّمير، وهو (إيّا) مُقَامَ الظّاهر، وهو الأنفس، لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمر.

= هذا التركيب على تقدير آخر، وهو أن يقدر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وكأنك حين تقول (إياك الأسد) قد قلت: أحذرك الأسد، فالكلام جملة واحدة خبرية.
ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت (إياك من الأسد) فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول (إياك الأسد)؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إياك فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد ـ يعني ولم تقدر للأسد عاملاً آخر كما قدر سيبويه ـ لم يجز لك نصب الاسم الذي كان مجروراً بها، فتقول (إياك الأسد) لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجروراً شاذ، وتخريج الكلام على الشاذ لا يجوز، وإن قدرت العامل في إياك فعلاً يتعدى إلى اثنين بنفسه ـ يعني كما هو تقدير ابن الناظم ـ جاز.
فإن كان المحذر منه أن المصدرية وصلتها نحو أنَ تقول (إياك من أن تفعل القبيح) جاز لك أن تحذف (من) سواء أقدرت العامل فعلاً يتعدى لاثنين أم قدرته فعلاً يتعدى لواحد، أما إن قدرته متعدياً لاثنين فالأمر ظاهر جداً، وأما إن قدرته متعدياً لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها، وقد علمت أن حذف الجر قبل (أن) جائز في سعة الكلام.
وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل (إياك الأسد) على أحد تقديرين، الأول أن يكون عامل (إيا) غير عامل (الأسد) والثاني أن يكون عاملهما واحداً ونقدره فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام (إياك من الأسد) فحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجروراً، فإن التزامه تحكم.

وإن ذكر المحذّرُ بغير لفظ (إيَّا) أو اُقْتُصِرَ على ذكر المحذّر منه، فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ، فالأوّل نحو: (نَفْسَكَ نَفْسَكَ) والثَّاني نحو: (الأَسَدَ الأَسَدَ) و ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[1]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ ـ * خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ *

---

(١) سورة الشمس، الآية: ١٣.

٤٥٨ ـ هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَابْـرُزْ بِبَـرْزَةَ حَيْـثُ اضْطَـرَّكَ القَـدَرُ *

اللغة: (خل) فعل أمر من التخلية، ومعناه اترك وذر ودع (الطريق) المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات، وكأنه يقول: ما لك ولسبيل المكارم والمحامد تسلكها ولست من أهلها(المنار) هي علامات توضع في الطريق يهتدي بها السالكون، وفي الحديث: «إن للإسلام صوى ومناراً كمنار الطريق»، وقال العيني ـ وتبعه الصبان والشيخ خالد ـ إن المنار حدود الأرضين، وليس بشيء (وابرز) اظهر (برزة) اسم أم عمر بن لجأ الذي يهجوه (اضطرك القدر) ألجأك المقدور الذي لا يغالب.

الإعراب: (خل) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الطريق) مفعول به (لمن) اللام حرف جر، ومن: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بخل (يبني) فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة (المنار) مفعول به ليبني (به) جار ومجرور متعلق بيبني، وجملة يبني وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وابرز) الواو عاطفة، ابرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (ببرزة) جار ومجرور متعلق بابرز (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بابرز (اضطرك) اضطر: فعل ماض، وضمير المخاطب مفعوله. و(القدر) فاعله، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها.

الشاهد فيه: قوله: (خل الطريق) حيث أظهر العامل وهو قوله: (خل) في التحذير؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه ـ وهو قوله: (الطريق) ـ وهذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعلم: (الشاهد فيه إظهاره الفعل قبل الطريق والتصريح به؛ ولو أضمر لكان حسناً) اهـ.

هذا باب الإغراء(١)

وهو: تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله.

وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحذير الذي لم يُذْكَر فيه (إيَّا)؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلّا في عطف أو تكْرَار، كقولك: (المُرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ) بتقدير: الزم، وقوله:

٤٥٩ ـ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

---

(١) الإغراء في اللغة: مصدر قولك: (أغريت فلاناً بكذا) إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله، وقول المؤلف (هو تنبيه المخاطب) يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه (اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً).

٤٥٩ ـ نسب الأعلم (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي، والصواب أنه لمسكين الدارمي، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ *

اللغة: (أخاك) لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة، بل يجوز كما قاله الأعلم أن يكون قد أراد أخا النسب، بل هو الظاهر عندي؛ لقوله بعد ذلك:

إِنَّ ابْنَ عَمِّ المَرْءِ، فَاعْلَمْ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ البَازِي بِغَيْرِ جَنَاحِ؟

فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم (الهيجا) أراد بها الحرب، وهي تمد وتقصر؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد، وقول لبيد بن ربيعة العامري:

* يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن شواهد مدها قول الشاعر:

إذا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

(بغير سلاح) أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب.

الإعراب: (أخاك) أخا: منصوب بفعل محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: الزم أخاك، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (أخاك) توكيد لفظي للأول (إن) حرف توكيد ونصب (من) اسم موصول اسم إن (لا) نافية للجنس (أخا) اسم إن، وهو مضاف وضمير الغائب في (له) مضاف إليه، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وخبر لا محذوف وكأنه قال: إن الذي لا أخاه موجود، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول (كساع) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (إلى =

ويُقَال: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً)، فَتنصب (الصَّلَاةَ) بتقدير احْضُرُوا، و (جَامعةً)[١] على الحال، ولو صُرِّح بالعامل لجاز.

* * *

هذا باب أسماء الأفعال[٢]

اسمُ الفعلِ: ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ(شَتَّانَ)، و (صَهْ) و (أَوَّهْ)[٣].

= الهيجا) جار ومجرور متعلق بساعٍ (بغير) جار ومجرور متعلق بساع أيضاً، وغير مضاف و(سلاح) مضاف إليه. ويقال إنَّ (لا) نافية للجنس و(أخا) اسمها مبني على فتح مقدر على الألف و(له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وهذا رأي جماعة من النحاة في هذا التركيب ونحوه منهم أبو علي الفارسي وابن الطراوة، وليس هو بمرضي عند الجمهرة.

الشاهد فيه: قوله: (أخاك أخاك) فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف، لكونه مكرراً.

(١) يجوز في هذه العبارة ـ وهي قولهم (الصلاة جامعة) أربعة أوجه:

الوجه الأول: نصب الاسمين، وهو أحسنها، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه.

الوجه الثاني: رفع الاسمين، على أن يكون الأول مبتدأ، ويكون الثاني خبراً عنه.

الوجه الثالث: رفع الأول ونصب الثاني، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وكأنك قد قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة.

الوجه الرابع: نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء، نعني أنه مفعول به لفعل محذوف، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، وكأنك قد قلت: احضروا الصلاة وهي جامعة.

(٢) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها ـ وهو الأفعال أنفسها على أرجح المذاهب ـ أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث، فإن قال القائل (أف) فكأنه قال: أتضجر جداً، وإن قال: (شتان) فكأنه قال: بعد بعداً شديداً، وإن قال: (واها) فكأنما قال: أعجب أشد العجب، وهكذا.

(٣) ههنا مبحثان يجمل بنا أن نبينهما لك بياناً واضحاً، ونبين لك ـ مع ذلك ـ رأي المؤلف =

. . . .

= في كل واحد منهما:

المبحث الأول: وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه، وللنحاة في ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء:

الرأي الأول: أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهي بالنون، وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث ـ وهو الافتراق ـ والزمان: الذي هو الماضي، وهذا رأي جمهور البصريين.

الرأي الثاني: أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هي منها، وهذه الألفاظ تدل على معاني الأفعال وهي الأحداث والأزمنة، وهذا رأي ينسب إلى سيبويه ومتابعيه، وارتضاه صاحب البسيط، وهو الظاهر من كلام المؤلف، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل، والرأي الثاني جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة.

الرأي الثالث: أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر، والمصادر نائبة عن الأفعال، وهذا رأي جماعة من البصريين، وهو رأي غير مستقيم من جهتين، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم يكن دالاً على الزمان، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر، والجهة الثانية: أن المصادر النائبة عن الأفعال معربة نحو قولك (ضرباً زيداً) وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية.

الرأي الرابع: أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان، وهو رأي جمهور الكوفيين، وهو فاسد من عدة وجوه، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كمه وصه، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين، ورابعها أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد.

المبحث الثاني: ويتضمن القول في هذه الأسماء، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب؟ وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لا محل لها من الإعراب؟ وهذا رأي الأخفش وجماعة، واختاره ابن مالك، وهذا رأي مبني على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء=

والمرادُ بالاستعمال كونُهُ عاملاً غيرَ معمول؛ فخَرجَتِ المصادرُ والصفات في نحو: (ضَرْباً زَيْداً) و (أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فإنَّ العوامل تدخل عليها.

ووُرُودُه بمعنى الأمر كثير، كـ(صَهْ)، و (مَهْ)، و (آمِينَ) بمعنىٰ: اسْكُتْ، وانْكَفِفْ، واسْتَجِبْ، ونَزَالِ، وبابه[1]، وبمعنىٰ الماضي والمضارع قليلٌ،

= لمعاني الأفعال ـ وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين.

القول الثاني: أنها في محل نصب بفعل محذوف، وهذا رأي المازني، وهو مبني على أنها نائبة عن المصادر.

القول الثالث: أنها في محل رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك (أقائم زيد) وجعل الشيخ خالد ذلك مبنياً على القول بأنها دالة على معاني الأفعال، واستشكله الصبان.

(١) اختلف النحاة في اسم الفعل، أينقاس في بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلاً؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا ينقاس في شيء أصلاً. وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء، وذهب غير المبرد إلى أن باب نزال قياسي، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه.

والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، وأن ما ورد مخالفاً لشيء من هذه الشروط فهو شاذ.

فإن كان الفعل رباعياً أو ثلاثياً مزيداً فيه لم يبن منه، وشذ قول الراجز.

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

لأن الفعل قرقر، كما شذ قولهم (دراك) لأن فعله أدرك، وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل، وجعل (دراك) مقيساً، وجعل هذا نظير إجازة سيبويه ومتابعيه قياس فعل التعجب من أفعل، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو (دحرج) وجعل قرقار قياساً فيقال ـ على مذهبه ـ دحراج وقرطاس.

وإن كان الفعل جامداً كنعم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن منه، فلا يقال (نعام) ولا (وهاب) ولا (وداع).

وإن كان الفعل ناقصاً نحو (كان) لم يبن منه، فلا يقال (كوان).

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب، فأما بناؤه فلما مر في=

كـ (شَتَّانَ)، و (هَيْهَاتَ)، بمعنىٰ افْتَرَقَ وَبعُدَ، و (أَوَّهْ) و (أُفٍّ) بمعنىٰ أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ، و (وَا)، و (وَيْ)، و (وَاهاً) بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيْ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[1]، أي: أَعْجَبُ لعدم فَلَاحِ الكافرين، وقول الشاعر:

٤٦٠ ـ *وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْنَبُ*

= باب المعرب والمبني من أنه أشبه الحرف شبهاً استعمالياً، وأما كون بنائه على حركة فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفاً وهي ساكنة، وأما كون هذه الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وبنو أسد يفتحون آخره إتباعاً لحركة ما قبل الألف، وتخفيفاً.

(١) سورة القصص، الآية: ٨٢.

٤٦٠ ـ هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم، ولم يعين أحد ـ ممن اطلعنا على كلامه ـ اسمه، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

كَـأَنَّمَـا ذُرَّ عَلَيْـهِ الـزَّرْنَـبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ، وهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللغة: (وا) اسم معناه أعجب (فوك) أي فمك (الأشنب) وصف من الشنب ـ بفتح الشين والنون جميعاً ـ وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان (الزرنب) نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: (وا) اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بأبي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (أنت) ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبني على الكسر في محل رفع (وفوك) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، فو: معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (الأشنب) نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة، وذهب العيني إلى أن الواو في (وفوك) للاستئناف، وفو: مبتدأ، وضمير المخاطبة مضاف إليه، و(كأنما) كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة (ذر) فعل ماضي مبني للمجهول (عليه) جار ومجرور متعلق بذر (الزرنب) نائب فاعل ذر، والجملة من ذر ونائب فاعله في محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني، وتبعه الشيخ خالد في التصريح، وهو وجه مليح لا بأس به.

الشاهد فيه: قوله: (وا) فإنه اسم فعل بمعنى أعجب.

وقول الآخر:

٤٦١ - * واهاً لِسَلْمَىٰ ثُمَّ وَاهاً وَاهَا *

فصل: اسمُ الفعل ضَرْبَانِ:

أحدهما: ما وضع من أوّل الأمر كذلك، كشَتَّان وصَهْ ووَيْ[(١)].

الثاني: ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عَلَيْكَ) بمعنى الْزَمْ، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[(٢)]، أي: الزَمُوا شأنَ

---

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج. ومنهم من نسبه إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد روى أبو زيد في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبي الغول بعض أهل اليمن. وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد في نوادره من الرجز المشطور، وبعده قوله:

هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا يَالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

الإعراب: (واهاً) اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (لسلمى) جار ومجرور متعلق بواهاً (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (واهاً) اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوباً، كالسابق، والجملة توكيد للجملة السابقة، وقد عطفت إحداهما على الأخرى بثم كما هو الأصل في توكيد الجمل مثل قوله تعالى: ﴿كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون﴾ (واهاً) توكيد لاسم الفعل السابق، وليس من توكيد الجمل لما عرفت.

الشاهد فيه: قوله (واهاً) في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب.

(١) ذكروا من أسماء الأفعال (وشكان) بمعنى قرب، وفي مثل من أمثالهم (وشكان ذا خروجاً) وذكروا أيضاً (سرعان) بتثليث السين بمعنى سرع، وفي المثل (سرعان ذا إهالة) وذكروا منه أيضاً (هيت) في نحو قوله تعالى: ﴿قالت هيت لك﴾ بمعنى تهيأت، وذكروا منه أيضاً (لعا) بمعنى انتعش وارتفع.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٠٥، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بعلى، فقال ابن =

أنفسكم[١]، و (دُونَكَ زيداً) بمعني خُذْه، و (مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، و (أَمَامَكَ)، بمعنىٰ تَقَدَّمْ، و (وَرَاءَكَ)، بمعنى تَأَخَّرْ، و (إِلَيْكَ)، بمعنى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر اسْتُعْمِلَ فعلُه، ومصدر أُهْمِل فعلُه؛ فالأول نحو: (رُوَيْدَ زَيْداً) فإنهم قالوا: أَرْوَدَهُ إِرْوَاداً، بمعنى أمهله إمهالاً، ثم صَغَّرُوا الإرواد تصغير التّرخيم، وأقاموه مُقَام فعله، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله؛ فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)، وتارة مُنَوَّناً ناصباً للمفعول، فقالوا: (رُوَيْداً زَيْداً)، ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله، فقالوا: (رُوَيْدَ زَيْداً)[٢]، والدليل على أنَّ هذا اسمُ فعل: كونُهُ مبنيًّا، والدليلُ على بنائه كونه غيرَ مُنَوَّنٍ، والثّاني قولهم: (بَلْهَ زَيْداً)، فإنه في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لدَعْ واتْرُكْ، يقال: (بَلْهَ زَيْدٍ) بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (تَرْكَ زَيْدٍ)، ثم قيل: (بَلْهَ زَيْداً)[٣] بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على أنه اسمُ فعلٍ.

* * *

= بابشاذ: هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب، وقال الجمهور: هي ضمير المخاطب، ثم قال الفراء: هي في محل رفع على الفاعلية، وقال الكسائي محلها نصب على المفعولية، وقال جمهور البصريين، محلها جر، ثم قيل: الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل، وقيل: الجر بالإضافة لأن (على) اسم للمصدر وهو اللزوم، والكاف مضاف إليه، فلها محلان: جر بالإضافة، ورفع بالفاعلية.

(١) قيل: وقد يتعدى (عليك) بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق:

فَعَلَيْكَ بِالحَجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ ... أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

ونوزع في هذه المقالة، لاحتمال أن تكون الباء زائدة.

(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إِلَيْنَا، وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَيَامِنُ

(٣) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى روايتيه وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا ... مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا

فصل: يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه، تقول (هَيْهَاتَ نَجْدٌ) كما تقول: (بَعُدَتْ نَجْدٌ) قال:

٤٦٢ ـ * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

وتقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، كما تقول: (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (تَرَاكِ زَيْداً)، كما تقول: (اُتْرُكْ زَيْداً).

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعال سُمّيت به؛ فيستعمل على أَوْجُهٍ باعتبارها، قالوا (حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ)، بمعنى: ائت الثريدَ، و (حَيَّهَلْ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى: أقبل على الخير، وقالوا: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ)، أي: أَسْرِعُوا بذكره.

ولا يجوز تقديمُ معمول اسم الفعل عليه، خلافاً للكسائي، وأما ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1]، وقوله:

---

٤٦٢ ـ هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفي، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

ويروى (أيهات) في المواضع الثلاثة من البيت.

الإعراب: (هيهات) اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (هيهات) توكيد للأول (العقيق) فاعل باسم الفعل الماضي (ومن) الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الفاعل مبني على السكون في محل رفع (به) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (وهيهات) الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بعد (خل) فاعله (بالعقيق) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل (نواصله) نواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل، أو في محل نصب حال منه لأنه تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة.

الشاهد فيه: قوله (هيهات العقيق) فإن قوله (هيهات) اسم فعل ماض بمعنى بعد، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه، ومثل ذلك يقال في قوله (وهيهات خل).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤ .

٤٦٣ ـ * يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

فَمُؤَوَّلاَنِ[(١)].

* * *

٤٦٣ ـ هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقد نسبه الشيخ خالد لجارية من بني مازن، والصواب ما قدمنا، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول ﷺ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* إنِّـــي رَأَيْـــتُ النَّـــاسَ يَحْمَـــدُونَكَـــا *

اللغة: (المائح) هو بالهمزة المنقلبة عن الياء ـ الذي ينزل في جوف البئر ليملأ الدلاء، وذلك عند قلة الماء، وفعله (ماح يميح ميحاً) فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماتح ـ بالتاء المثناة من فوق ـ (دلوي) الدلو: معروفة (دونكا) معناه خذ.

الإعراب: (يا) حرف نداء (أيها) أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه (المائح) نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضمة الظاهرة (دلوي) يحتمل وجوهاً من الإعراب، أحدها: أن يكون مبتدأ، و(دونكا) اسم فعل أمر بمعنى خذ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير: دونكه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وثانيها: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده، وكأنه قال: خذ دلوي دونكا.

الشاهد فيه: قوله «دلوي دونكا» فإن ظاهره أن «دلوي» مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً.

(١) مما تأولوهما به أن المعمول ـ وهم «كتاب الله» في الآية، و «دلوي» في بيت الشاهد ـ ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، بل العامل فيهما ـ وفي كل ما جاء مماثلاً لهما ـ فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر؛ ففي الآية تقديره «الزموا كتاب الله عليكم» وفي البيت تقديره «خذ دلوي دونكا» ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل؛ لأن اسم الفعل ـ كما لا يعمل متأخراً ـ لا يعمل محذوفاً. وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله=

فصل: وما نُوِّنَ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد الْتُزِمَ ذلك في (وَاهاً) و (وَيْهاً) كما الْتُزِمَ تنكيرُ نحو: أحدٍ وعَرِيبٍ ودَيَّارٍ(١).

وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة، وقد الْتُزِم ذلك في (نَزَالِ) و (تَرَاكِ) وبابهما، كما الْتُزِمَ التعريفُ في المُضْمَرات والإشارات والموصولات.

وما استعمل بالوجهين فعلىٰ مَعْنَيَيْن، وقد جاء على ذلك: صَهْ ومَهْ وإِيهِ، وألفاظٌ أُخَرُ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.

* * *

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان؛ أحدهما: ما خُوطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشْبه اسم الفعل، كقولهم

= تعالى: (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: كتب كتاب الله عليكم، ومما أولوا به البيت أن قوله «دلوي» مبتدأ، و «دونكا» اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوباً والجملة في محل رفع خبر، والعائد محذوف، والتقدير «دلوي دونكه» كما تقول: دلوي خذه، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهرة النحاة، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت.

(١) ديار: بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة ـ معناه أحد، وقد وقع في قوله تعالى: ﴿**لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً**﴾ وعريب ـ بفتح العين، بوزن أمير ـ بمعنى أحد أيضاً، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص:

* لَيسَ بِهَا مِنْهُمُ عَرِيبُ *

وأما أحد فله أربعة استعمالات، الأول أنه يكون مرادفاً للأول، وهذا هو الذي يستعمل في العدد حين تقول: «أحد عشر» و «أحد وعشرون» الثاني أن يكون مرادفاً للواحد بمعنى المنفرد، ومنه الوارد في قوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ الثالث أن يكون مرادفاً لإنسان، ومنه الوارد في قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾ ولا يختص واحد من هذه المعاني الثلاثة بالنفي كما رأيت، والرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل، وهذا هو الذي يختص بالاستعمال في النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿**ما منكم من أحد عنه حاجزين**﴾ وكما يختص بالنفي يلازم التنكير فلا يستعمل معرفاً إلا شذوذاً.

في دعاء الإبل لتشربَ: (جِيءْ جِيءْ) مهموزَيْنِ[١]، وفي دعاء الضأن (حَاحَا)[٢]، والمعز (عَاعَا) غير مهموزين، والفِعْلُ منهما حاحَيْتُ وعاعَيْتُ، والمصدر حَيْحَاء وعَيْعَاء، قال:

٤٦٤ ـ يــا عَنْــزُ هٰــذَا شَجَــرٌ وَمَــاءُ   عَــاعَيْــتُ لَــوْ يَنْفَعُنِــي العَيْعَــاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلاً فقالوا: جأجأت بالإبل، إذا دعوها لتشرب، ثم لما كثر ذلك سموا الشراب جيئاً، كما سموا البغل عدس فيما سننشدك إياه، (ص٨٥ الآتية) قال الراجز:

وَمَــا كَــانَ عَلَــى الهِــيءِ   وَلاَ الْجِــيءِ امْتِــدَاحِيكَــا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحي إياك.

(٢) الذي في صحاح الجوهري «وحاء: زجر للإبل، بني على الكسر لالتقاء الساكنين، وقد يقصر، فإن أردت التنكير نونت فقلت: حاء وعاء، أبو زيد: يقال للمعز خاصة: حاحيت بها حيحاء وحيحاءة، إذا دعوتها».

٤٦٤ ـ هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين.

اللغة: «عاعيت» الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم «عا، عا» بنوا منه فعلاً ليقوم مقام قول أحدهم «دعوت غنمي» أو «صحت بغنمي، وأكثرت من ذلك» والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت، وهو قولهم «عاعيت» وقد علم أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل، إلا أن تكون زائدة كما في قاتلت وضاربت، وقد ذهب سيبويه ـ تبعاً للخليل ـ إلى أن أصل عاعيت: عيعيت ـ بوزن دعدعت ودحرجت ـ فقلبت الياء الأولى المفتوح ما قبلها ألفاً، وإن كانت الياء ساكنة، اكتفاء بجزء العلة، كما قالوا «طائي» في طيىء، قال سيبويه: «أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلاً، كما لو أن رجلاً أكثر من قول لا، لجاز أن يقول: لاليت، يريد قلت لا، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم: الحيحاء والعيعاء ـ بالفتح ـ كما قالوا: الحاحاة والعاعاة، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت؛ إذ كن للتصويت» اهـ كلامه، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت، ووجهه ما ذكرنا أولاً، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت، فقلبت الواو الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها، كما ذكر سيبويه في الياء، وقلبت الواو الثانية=

وفي زَجْر البغل (عَدَسْ) قال:

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ[1] *

وقولُنا: (ممّا يشبه اسمَ الفِعْلِ) احترازٌ من نحو قوله:

٤٦٥ ـ * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ *

= ياء لوقوعها متطرفة رابعة، وما ذهب إليه سيبويه والخليل في هذه الكلمة أولى؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو:

الإعراب: «يا» حرف نداء «عنز» منادى مبني على الضم في محل نصب «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مبتدأ «شجر» خبر المبتدأ «وماء» معطوف عليه «عاعيت» فعل وفاعل «لو» حرف تمنّ لا يحتاج إلى جواب «ينفعني» ينفع: فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «العيعاء» فاعل ينفع، ويجوز أن تكون «لو» شرطية، وجملة «ينفعني» شرطها، وجوابها محذوف: أي لو ينفعني العيعاء لأكثرت منه.

الشاهد فيه: أنشده المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو «عاعا» وهذا الفعل هو قوله «عاعيت» أي: صوت وصحت بأن قلت «عاعا» وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى.

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل: إحداهما في باب الموصول، والثانية في باب الحال، وذكرنا نسبته وسببه في الموضع الأول؛ فارجع إليه هناك، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله:

* أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

والشاهد فيه: ههنا قوله «عدس» حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة «عدس» اسماً للفرس نفسه كما في قول الراجز:

* إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ *

والدليل على أن «عدس» في هذا البيت اسم للفرس، وليس اسم صوت، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء، وستقف على هذا الحكم في كلام المؤلف.

٤٦٥ ـ هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، من قصيدة له مشهورة معدودة في المعلقات، =

وقوله:

٤٦٦ ـ * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي *

= والذي أنشده ههنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة، وعجزه قوله:

* أَقْــوَتْ وَطَــالَ عَلَيْهَــا سَــالِــفُ الأَمَــدِ *

اللغة: (العلياء) بفتح أوله وسكون ثانيه، ومثله (السند) بفتح السين والنون جميعاً ـ اسما موضعين (أقوت) خلت من سكانها وأصبحت قواء ـ بفتح القاف ـ أي خالية من الأنيس (الأمد) كالأبد ـ الزمن.

الإعراب: (يا) حرف نداء (دار) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(مية) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث (بالعلياء) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية (فالسند) الفاء حرف عطف، السند: معطوف على العلياء (أقوت) أقوى: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار مية (وطال) الواو حرف عطف، طال: فعل ماض (عليها) جار ومجرور متعلق بطال (سالف) فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الأمد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (يا دار مية) فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار، وهو مع ذلك غير اسم صوت؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل.

٤٦٦ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِصُبْــحٍ وَمَــا الإِصْبَــاحُ مِنْــكَ بِــأَمْثَــلِ *

اللغة: (انجلي) انكشف، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسر اللام (بأمثل) من المثالة، أي: ليس الصبح عندي بأحسن حالاً منك، لأن تباريح الهوى وآلام العشق لا تفارقني ليلاً ولا نهاراً.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (أيها) أي: منادى بحرف نداء محذوف وها: حرف تنبيه (الليل) نعت لأي تبعاً للفظها مرفوع بالضمة الظاهرة (الطويل) نعت لليل (ألا) حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق (انجلي) فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والياء المحذوفة هي لام الكلمة، أما الياء الموجودة فهي ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام، فافهم ذلك، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بصبح)=

الثاني: ما حُكي به صوتٌ، كـ(غَاقْ) لحكاية صَوْت الغُرَاب، و (طَاقْ) لصوت الضّرْب، و (طَقْ)، لصوت وقع الحجارة، و (قَبْ)، لصوت وقع السيف على الضريبة.

والنوعان مَبْنِيّانِ، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنَّها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب[1] جـ ١.

* * *

= جار ومجرور متعلق بانجلي (وما) الواو واو الحال، ما: نافية (الإصباح) مبتدأ أو اسم ما النافية (منك) جار ومجرور متعلق بأمثل الآتي(بأمثل) الباء حرف جر زائد، أمثل: خبر المبتدأ، أو خبر ما النافية مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله (أيها الليل) فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل وليس اسم صوت؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل.

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء، فارجع إليه هناك إن شئت.

هذا باب نوني التوكيد[١]

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلةٌ، وخفيفةٌ، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾[٢].

ويُؤَكَّد بهما الأمْرُ مطلقاً، ولا يُؤَكَّدُ بهما الماضِي مطلقاً[٣].

وأما المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيدُه بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُثْبَتاً، مُسْتَقْبَلاً، جواباً لقَسَم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٤]، ولا يجوز توكيدُه بهما إن كان مَنْفِيًّا، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٥]، إذ التقدير: لا

(١) اختلف النحاة في هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً من الآخر، وهذا الرأي هو الصواب، ويدل له أن بعض الأحكام التي تجري على أحدهما لا تجري على الآخر، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو (وليكونا) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأضبط بن قريع الذي يأتي استشهاد المؤلف به:

* لا تهيـــن الفقيـــر.. *

ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الخفيفة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد، والزيادة عارضة طارئة، والخالي من الزيادة هو الأصل، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التي لا تفيد، وقد ذكرنا القولين لننبهك إلى هذا.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٣) اعلم أولاً أن نوني التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط، والفعل الماضي لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما، أما قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فإما أن يكون مستقبلاً معنى، وإما أن يكون شاذاً.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

تفتاً، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[1]، وقول الشاعر:

٤٦٧ ـ * يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِىءٍ *

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١.

٤٦٧ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب، وعجزه قوله:

* يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ *

اللغة: (أبغض) مضارع ماضيه أبغض كأكرم، وأصله البغض ـ بضم فسكون ـ ضد الحب (يزخرف) يزين ويحسن.

المعنى: يحلف أنه يمقت من يقول ويعد ولا يفي، والعبارة العالية في هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿**لم تقولون ما لا تفعلون؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾ ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر:

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ ما لا يَفْعَلُ

الإعراب: (يميناً) مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وتقدير الكلام: أقسم يميناً (لأبغض) اللام واقعة في جواب القسم، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أبغض: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة، من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم (كل) مفعول به لأبغض منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف، و(امرىء) مضاف إليه (يزخرف) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرىء (قولاً) مفعول به ليزخرف، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لكل امرىء (ولا) الواو عاطفة. لا: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يفعل) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل امرىء، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة.

الشاهد فيه: قوله (لأبغض) حيث لم يؤكده بالنون مع كونه فعلاً مضارعاً مثبتاً مقترناً بلام الجواب متصلاً بها؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال.

فإن قلت: فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال؟

فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضاً، فاعرف ذلك.

أو كان مفصولاً من اللام مثل: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[١]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[٢].

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لإنْ المُؤَكَّدَةِ بما، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٣] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[٤] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥].

ومِنْ تَرْكِ توكيده، قولُه:

٤٦٨ ـ * يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ *

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٥، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر، وقد أنشده ابن مالك:

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ   المَــرْءُ سَيِّئــاً أَوْ جَمِيــلاَ

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٥٨.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٤١.

(٥) سورة مريم، الآية: ٢٦.

٤٦٨ ـ هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَما التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي *

اللغة: (يا صاح) أصله (يا صاحبي) فحذف ياء المتكلم، وهي المضاف إليه، وحذف معه آخر المضاف وهو الباء، قال ذلك ابن خروف، والذي عليه أكثر العلماء أنه ترخيم صاحب فقط (جدة) غنى، وهو بزنة عدة وصفة وزنة.

الإعراب: (يا) حرف نداء (صاح) منادى مرخم على غير قياس (إما) مركبة من حرفين: أحدهما إن الشرطية الجازمة، وثانيهما ما الزائدة (تجدني) تجد: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به أول (غير) مفعول ثان لتجد، وغير مضاف و(ذي) مضاف إليه، وهو مضاف و(جدة) مضاف إليه (فما) الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية، (التخلي) مبتدأ أو اسم ما النافية (عن الإخوان) جار ومجرور متعلق بالتخلي (من) حرف جر (شِيَمِي) شيم: مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وشيم مضاف وياء المتكلم=

وهو قليلٌ، وقيل: يختص بالضرورة(١).

= مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (تجدني) حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطاً لإن المؤكدة بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف، وترك التأكيد في هذه الحالة ـ عند قوم من النحاة ـ قليل، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر.

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد (إما) أيجوز أم لا يجوز؟.

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع بعد (إما) واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك.

وذهب شيخ النحاة سيبويه ـ وتبعه على ذلك أبو علي الفارسي وكثير ـ إلى أن توكيد الفعل بعد (إما) أحسن من ترك التوكيد، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكداً، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل.

وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب، ويرونه المذهب الصحيح الحريّ بالقبول، وقد كثر مجيء الفعل بعد (إما) غير مؤكد، من ذلك بيت الشاهد، ومن ذلك قول امرىء القيس:

فَـإِمَّـا تَـرَيْنِـي لاَ أُغَمِّـضُ سَـاعَـةً ... مِـنَ اللَّيْـلِ إِلاَّ أَنْ أَنَـامَ فَـأَنْعَسَـا
فَيَـا رُبَّ مَكْـرُوبٍ كَـرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وَطَـاعَنْـتُ عَنْـهُ الخَيْـلَ حَتَّـى تَنَفَّسَـا

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضاً:

فَـإِمَّا تَـرَيْنِـي فِـي رِحَـالَـةِ جَـابِـرٍ ... عَلَـى حَـرَجٍ كَـالقَـرِّ تَخْفِـقُ أَكْفَـانِـي
فَيَـا رُبَّ مَكْـرُوبٍ كَـرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وَعَـانٍ فَكَكْـتُ الغُـلَّ عَنْـهُ فَفَدَّانِـي

ومن ذلك ما رواه السكري لامرىء القيس أيضاً:

فَـإِمَّـا تَـرَيْنِـيَ بِـي عِلَّـةٌ ... كَـأَنِّـي نَكِيـبٌ مِـنَ النِّقْـرِسِ

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي:

إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَّتْ مَجَالِسُنَا ... وَالمَوْتُ أَمْرٌ لِهذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ

ومن ذلك قول الشاعر، وقد مضى ذكره في باب الفاعل:

فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً ... عَلَـى رِقَّةٍ أَحْفَـى وَلاَ أَتَنَعَّـلُ =

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أَدَاة طلبٍ[١]، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً﴾[٢]، وقول الشاعر:

= ومن ذلك قول حسان:

إمَّا تَـرَيْ رَأْسِـي تَغَيَّـرَ لَـوْنُـهُ شَمَطاً فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ المُمْحِلِ

ومن ذلك قول رؤبة:

إمَّـا تَـرَيْنِـي اليَـوْمَ أُمَّ حَمْـزِ قَـارَبْـتُ بَيْـنَ عَنَقِـي وجَمْـزِي

وعليه جاء قول ابن دريد:

إمَّا تَـرَيْ رَأْسِـيَ حَـاكَـى لَـوْنُـهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

ومن ذلك قول سلمى بنت ربيعة كما في اللسان (خ ل):

زَعَمَـتْ تُمَاضِـرُ أَنَّنِي إمَّا أَمُـتْ يَسْـدُدْ أُبَيْنُوهَـا الأَصَاغِـرُ خَلَّتِي

ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

فَإمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أَصْبَحْتُ سَالِماً فَلَسْتُ بأَحْيا من كلاب وجعفر

ومن ذلك قول بعض بني فزارة (اللسان: غ ت م، ونوادر أبي زيد):

إمَّـا تَـرَيْ شَيْبـاً عَـلاَنِـي أَغْتَمُـهْ لَهْـزَمَ خَـدَّيَّ بِـهِ مُلَهْـزِمُـهْ

*وَعَمَّمَ الرأس بِهِ مُعَمِّمُهْ *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء، وهي النهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام، فأما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف حيث أكد فيها: ﴿تحسبن﴾ بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بلا الناهية، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق:

لاَ يَبْعَـدَنْ قَـوْمِـي الَّـذِيـنَ هُـمُ سُـمُّ العُـدَاةِ وَآفَـةُ الجُـزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذي مضى في باب النعت، وأما التحضيض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذي أنشده المؤلف هنا، وأما التمني فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد (تَرَيِنَّنِي) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بأداة التمني وهي ليت، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد (تمدحن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بأداة الاستفهام وهي الهمزة، وسترد عليك كل هذه الأبيات مشروحة.

وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهما مختلفة نوع اختلاف.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤٢.

٤٦٩ ـ * هَـلاَّ تَمُنُّـنْ بِـوَعْـدٍ غَيْـرَ مُخْلِفَـةٍ *

وقول الآخر:

٤٧٠ ـ * فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي *

٤٦٩ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ *

اللغة: (هلا) حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده (تمنن) أصلها تمنينن فلما حذفت نون الرفع لما سنذكره التقى ساكنان، فحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقائهما، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين (مخلفة) اسم فاعل مؤنث من الإخلاف، وهو عدم إنجاز ما تعد به (ذي سلم) بفتح السين واللام جميعاً ـ اسم موضع يقال: هو بالحجاز، ويقال: هو بالشام.

المعنى: يحث محبوبته على أن تعده بالوصال وعداً لا تخلفه، ويذكرها بما كان منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة.

الإعراب: (هلا) حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تمنن) فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للفعل المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع (بوعد) جار ومجرور متعلق بتمنين (غير) حال من ياء المخاطبة، وغير مضاف و(مخلفة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية (عهدتك) عهد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وكاف المخاطبة مفعوله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بتمنن (في أيام) جار ومجرور متعلق بعهدتك، وأيام مضاف و(ذي) مضاف إليه، وذي مضاف و(سلم) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (تمنن) حيث أكده لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد حرف التحضيض الذي هو (هلا) وأصل الفعل مع التوكيد (تمنينن) حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملاً على حذفها مع النون الثقيلة تخلصاً من توالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين.

٤٧٠ ـ ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضاً، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

=

وقوله:

٤٧١ ـ * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا *

= * لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هائِمُ *

اللغة: (يوم الملتقى) أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه، وأشد إثارة لشجاعته، وانظر قول عنترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ، وَالرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ مِنِّي وَبِيضُ الهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي

الإعراب: (ليتك) ليت: حرف تمن ونصب، وكاف المخاطبة اسمه مبني على الكسر في محل نصب (يوم) ظروف زمان متعلق بقوله ترينني الآتي، ويوم مضاف و(الملتقى) مضاف إليه (ترينني) فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله، والنون المشددة نون التوكيد، والنون بعدها نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت (لكي) اللام لام التعليل، وكي: حرف مصدري ونصب (تعلمي) فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله (أني) أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب (امرؤ) خبر أن (بك) جار ومجرور متعلق بقوله هائم (هائم) صفة لخبر أن، وأن مع ما دخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي تعلمي.

الشاهد فيه: قوله (ترينني) حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمني وهي قوله (ليت).

٤٧١ ـ ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيبويه التي كانت مجهولة، ولكني رأيته قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيبويه (٢/ ١٥١) إلى المقنع، وقد نسبه الشنقيطي الكبير إلى امرىء القيس بن حجر الكندي، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة: (فطيمة) تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف (حل) وهو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام، وأصله (حلىء) فعل أمر ماضيه (حلأ) بتضعيف اللام ـ أي: منع وطرد، فخفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، =

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسْبَقْ بإنْ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾(١)، وكقولهم:

= ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو (وف وعدك) و(زك مالك) كذا قيل، والصواب عندي أن (حل) فعل أمر من التحلية وهي التزيين، فالياء غير منقلبة عن شيء (كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة منها امرؤ القيس (تمدحن) تثني عليهم وتذكر مناقبهم (قبيلاً) أي جماعة من الناس.

الإعراب: (قالت) قال: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث (فطيمة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (حل) فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (شعرك) شعر: مفعول به لحل منصوب بالفتحة الظاهرة، وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (مدحه) مدح: بدل من شعرك منصوب بالفتحة، وهو منصوب على نزع الخافض على ما ارتضيناه، أي زين شعرك بمدحه، وضمير الغائب مضاف إليه (أفبعد) الهمزة للاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاء عاطفة على محذوف وتقديره الكلام: أتعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها، وبعد مضاف و(كندة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث (تمدحن) فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (قبيلاً) مفعول به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (تمدحن) حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو الهمزة.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

وَهَــلْ يَمْنَعَنِّــي ارْتِيَــادُ البِــلَا ... دِ مِـنْ حَـذَرِ المَـوْتِ أَنْ يَـأْتِيَـنْ

حيث أكد (يمنعني) بالنون الثقيلة لوقوعه بعد حرف الاستفهام وهو هل.

ومثله قول الآخر:

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ ... مَسَاعِيَنَـا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله (نفعلا) مؤكد بالنون الخفيفة لكونه واقعاً بعد الاستفهام بكيف، وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفاً لأجل الوقف.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢٥، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابغة الذبياني يخاطب عمرو بن هند: =

٤٧٢ ـ * وَمِـنْ عِضَـةٍ مَـا يَنْبُتَـنَّ شَكِيـرُهَـا *

= مَـنْ مُبْلِـغ عَمْـرَو بْـنَ هِنْـدٍ آيَـةً وَمِـنَ النَّصِيحَـةِ كَثْـرَةُ الإِنْـذَارِ
لاَ أَعْـرِفَنَّـكَ مُعْـرِضـاً لِـرِمَـاحِنَـا فِي جُفِّ تَغْلِبَ وَارِدِي الأَمْرَارِ

وقول الآخر:

لاَ أُلْفِيَنَّكَ بَعْدَ المَوْتِ تَنْدُبُنِي وَقَبْـلَ مَـوْتِـيَ مَـا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه مغني اللبيب توكيد المضارع المنفي بلا شاذاً، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن (لا) يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جارياً على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب، وعلى هذا الوجه تكون جملة (لا تصيبين) نعتاً للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً للنكرة إلا على هذا التقدير، وذكر مع ذلك أن (لا) في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذاً، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرناه من الشواهد، وفي قول الآخر:

فَـلاَ الجَـارَةَ الـدُّنْيَـا بِهَـا تَلْحِيَنَّهَـا وَلاَ الضَّيْـفُ عَنْهَـا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

٤٧٢ ـ هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل، وقد وقع هذا الشاهد عجزاً في بيت، وهو قول الشاعر:

إِذَا مَـاتَ مِنْهُـمْ مَيِّـتٌ سَـرَقَ ابْنُـهُ وَمِـنْ عِضَـةٍ مَـا يَنْبُتَـنَّ شَكِيـرُهَـا

وقد وقع صدر بيت آخر، وعجزه قوله:

* قَـدِيمـاً، وَيُقْتَـطُ الـزِّنَـادُ مِـنَ الـزَّنْـدِ *

اللغة: (عضة) بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة ـ شجر ذات شوك من أشجار البادية، وللعلماء خلاف طويل في لامها؛ فقيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على (عضوات) وقيل: لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم (عضهته) وقولهم (عاضه) وقيل: هذه التاء الموجودة هي لامها، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني (شكيرها) الشكير ـ بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير ـ ما ينبت حول الشجرة، وقد قالوا (شكرت الشجرة تشكر) من باب فرح يفرح ـ إذا أنبتت الشكير حول جذرها.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقوله سرق الآتي (مات) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي (ميت) فاعل مات، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (سرق) فعل ماض (ابنه) ابن: فاعل سرق=

وقال:

٤٧٣ ـ * قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ *

= مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه (ومن) الواو للاستئناف، من: حرف جر (عضة) مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله ينبتن الآتي (ما) زائدة (ينبتن) ينبت: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (شكيرها) شكير: فاعل ينبت مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى عضة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (ما ينبتن) حيث أكد الفعل المضارع الذي هو (ينبت) بالنون الثقيلة، وهذا الفعل واقع بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية.

ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل (بعين ما أرينك) يضرب هذا المثل لمن يخفي عن صاحبه أمراً هو به عالم، ومعناه إني أراك بعين بصيرة.

ومثله قولهم في مثل آخر (بجهد ما تبلغنه) يضرب لمن تحمله فعلاً فيه مشقة فيصيبه الإعياء. أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد.

ومثله قولهم في مثل آخر (بألم ما تختتنه) وأصله خطاب لامرأة، و(تختتنه) فعل مضارع مبني للمجهول، وأصله الختان، والهاء في آخره هاء السكت، والمثل يضرب لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله، وقد حكى سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (٢/ ١٥٣).

٤٧٣ ـ هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد المعروف، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *

وقبل هذا البيت قوله:

أَهِنْ لِلَّذِي تَهْوَى التِّلَادَ، فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ المَالُ نَهْباً مُقَسَّمَا

الإعراب: (قليلاً) نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله (يحمدنك) الآتي، وتقدير الكلام: يحمدك حمداً قليلاً، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمدنك الآتي لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره (به) جار ومجرور متعلق بيحمد الآتي (ما) زائدة (يحمدنك) يحمد: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون=

الخامسة: أن يكون أَقَلَّ، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إمَّا)، كقوله:

٤٧٤ ـ * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

= التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبني على الفتح في محل نصب (وارث) فاعل يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة (إذا) ظرف متعلق بيحمد مبني على السكون في محل نصب (نال) فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث (مما) جار ومجرور متعلق بنال (كنت) كان: فعل ماض ناقص وتاء المخاطب اسمه (تجمع) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلاً بمن، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه (مغنماً) مفعول به لنال.

الشاهد فيه: قوله (ما يحمدنك) حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله (يحمد) بالنون الثقيلة، وهذا الفعل واقع بعد (ما)، وقد ذكر الشيخ خالد أن (ما) هنا زائدة وهي على معنى النفي، وقال الدماميني: ولا أدري الوجه الذي عين ذلك.

وههنا أمران أحبّ أن أنبهك إليهما.

الأول: أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لإن قليلاً، وهو تابع لابن مالك في هذه العبارة، وليس المراد به أنه قليل في ذاته، لأن ابن مالك صرح في بعض كتبه بأنه كثير، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد، فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعاً لابن مالك في اختياراته.

الأمر الثاني: أنه لم يخص ما الزائدة بنوع، فشمل ما التي تقع بعد رب، وقد صرح ابن مالك في شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعد ما المتصلة برب شاذ، ووجهه أن الفعل الواقع بعد (ربما) ماضي المعنى غالباً، ونون التوكيد تقتضي الاستقبال، فهما كالمتناقضين، وكلام سيبويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد ربما، فقد حكى قول العرب (ربما يقولن ذلك) وقد ورد في قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

٤٧٤ ـ نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبي حيان الفقعسي، يصف جبلاً عمه الخصب وحفه النبات، وهو تابع في ذلك للعيني التابع للأعلم الشنتمري، والذي عليه الناس أنه لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، وأنه يصف وَطْبَ لبن، وأبو الصمعاء شاعر مخضرم، =

وكقوله:

٤٧٥ ـ * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ *

* * *

= والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

* شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

اللغة: (يحسبه) يخاله ويظنه (الجاهل) الذي لا يعلم حقيقة حاله (شيخاً) أصله الرجل الذي جاوز الأربعين، وأدرك حد الكبر والشيخوخة، وقد جرى العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذي نصب نفسه لإفادة الطالبين (معمماً) لابساً العمامة.

المعنى: وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال: من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنَّه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه، وهو تشبيه هيئة الوطب الذي يظهر اللبن في أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي.

الإعراب: (يحسبه) يحسب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبني على الضم في محل نصب (الجاهل) فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة (ما) مصدرية ظرفية (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يعلما) يعلم: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الجاهل، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (شيخاً) مفعول ثان ليحسب (على) حرف جر (كرسيه) كرسي: مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة قوله شيخاً. وكرسي مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه (معمماً) صفة لشيخ.

الشاهد فيه: قوله: (لم يعلمن) حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله: (يعلم) بالنون الخفيفة، بعد حرف النفي الذي هو لم، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٥) ومثله ما أنشده الخالديان في الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَا رَبُّ أنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصاً لَوْ أُجَابُهَا

٤٧٥ ـ هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنة مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباها، وكانت باهلة قد قتلته، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله: =

فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصلين يُسْتثنىٰ من كلّ منهما مسألة :

* أَبداً، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي *

اللغة: (نثقف) معناه نجد (آئب) اسم فاعل فعله آب يؤوب بمعنى رجع يرجع .

المعنى: إن من نلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً، ثم بين أن ذلك شفاء لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقت منهم .

الإعراب: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (نثقفن) نثقف . فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (منهم) جار ومجرور متعلق بنثقف (فليس) الفاء واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط (بآيب) الباء حرف جر زائد، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه: قوله : (من نثقفن) حيث أكد الفعل المضارع الذي هو نثقف بالنون الخفيفة بعد (من) الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرع وهو من شواهد سيبويه (٢/ ١٥٢) :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الشاهد فيه: قوله : (تمنعا) حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفاً للوقف .

ومثله قول الآخر :

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرَى حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

الشاهد في قوله : (ينفعا) حيث أكده بالنون الخفيفة وقلبها ألفاً للوقف ، بعد (متى) .

ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم (بعد أداة جزاء غير إما) ما هو أعم من أن يكون الفعل شرطاً كما في بيت الشاهد وأن يكون جواباً وجزاء كما في هذين البيتين اللذين أنشدناهما .

الأصل الأول: أن آخِرَ المؤكَّدُ يُفتح [(١)]، تقول (لِتَضْرِبَنَّ) و (اُضْرِبَنَّ) ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسْنَداً إلى ضمير ذي لِينٍ؛ فإنّه يحرّك آخره حينئذٍ بحركةٍ تجانس ذلك اللّينَ، كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللِّينَ يجب حذفه إن كان ياءً أو واواً، تقول: (اُضْرِبُنَّ يَا قَوْم) بضَم الباء، و (اُضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ) بكسرها، والأصل: اضْرِبُونَّ، واضْرِبِينَّ، ثم حُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.

ويستثنىٰ من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً، كـ(يَخْشَى) فإنك تحذف آخر الفعل، وتُثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ فتقول: (يا قَوْمِ اُخْشَوُنَّ) و (يا هِنْدُ اخْشَيِنَّ) فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تَحْذف آخِرَه، بل تقلبه ياء؛ فتقول: (لَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ) و (لَتَخْشَيَنَّ يا زيْدُ)، و (لَتَخْشَيَانِّ يا زَيْدَانِ) و (لَتَخْشَيْنَانِّ يا هِنْدَات).

* * *

فصل: تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام:

أَحَدُها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قُومَا) و (اقْعُدَا)؛ لئلا يلتقي

---

(١) اختلف النحاة في الفتحة التي قبل نون التوكيد المؤكد بها الفعل المضارع نحو لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن، فذهب أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء، والفعل عندهم مبني على الفتح، وذلك لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر، وذهب سيبويه والسيرافي والزجاج إلى أن الفعل ـ مضارعاً كان أو أمراً ـ مبني مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل في البناء، ثم حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون، وكانت الحركة هي الفتحة لأنها أخف الحركات، وعلى هذا يقال في (لا تلعبن) مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين مع طلب التخفيف.

ساكنان[١]، وعن يونس والكوفيين إجازته[٢]، ثم صَرَّحَ الفارسيُ في الحجّة بأنَّ يونس يُبْقِي النونَ ساكنةً، وَنَظَّرَ ذلك، بقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٣] وذكر الناظِمُ أنّه يكسرُ النونَ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيراً﴾[٤]، وجَوزه في قراءة ابن ذَكْوَانَ: ﴿وَلا تَتْبَعَانِ﴾[٥] بتخفيف النون.

---

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة؛ لأن الأمر يبنى حينئذ على حذف النون، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً، لكن حذفها حينئذ للفرار من اجتماع الأمثال.

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف ـ سواء أكانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد ـ بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً، فقد جاء في أمثالهم قولهم: (التقت حلقتا البطان) وهم حين يقولون هذا المثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر:

وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ بِأَقْـ ـوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا

ونظير ذلك قراءة من قرأ ﴿محياي ومماتي﴾ بسكون ياء المتكلم مع سكون الألف قبلها، في الوصل فضلاً عن الوقف. وقراءة من قرأ ﴿أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ بقلب الهمزة الثانية من ﴿أأنذرتهم﴾ ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها، وقراءة من قرأ ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ بسكون همزة ﴿هؤلاء﴾ مع أن الألف قبلها ساكنة، وقراءة الجميع في ﴿كهيعص﴾ فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصدده.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٣٦، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين، والنون للتوكيد.

(٥) سورة يونس، الآية: ٨٩، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا الواو حرف عطف و(لا) بعدها حرف نهي، فتكون الألف ضمير الاثنين والنون للتوكيد، فإن جعلت لا نافية والواو للحال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين، والجملة خبر مبتدأ محذوف؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

وأما الشَّديدة فتقع بعدها اتفاقاً، ويجب كَسْرُهَا، كقراءة باقي السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾.

الثاني: أنَّها لا تُؤكِّد الفعلَ المسندَ إلى نون الإناث، وذلك لأنَّ الفعل المذكور، يجب أن يُؤتَىٰ بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين النُّونَيْنِ، قصداً للتخفيف؛ فيقال: (اضْرِبْنَانِّ) وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسرها[1].

الثالث: أنّها تحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ ـ لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

(١) اعلم أن التقاء الساكنين يغتفر في العربية بشرطين؛ أولهما: أن يكون أول الساكنين حرف لين كالألف، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها، وكالياء المفتوح ما قبلها أو المكسور ما قبلها، وثانيهما: أن يكون ثاني الساكنين مدغماً في مثله، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذي اعتمد عليه البصريون في جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف، وعدم جواز وقوع الخفيفة في هذا الموضع.

٤٧٦ ـ هذا الشاهد من كلمة للأضبط بن قريع السعدي، قال ثعلب: بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل؛ والذي ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من المنسرح قد حذف من أول جزئه الأول سبب خفيف، فآخر الشطر الأول (أن) ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا؛ فإن أول الكلمة قوله:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ   وَالمُسْيُ وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهْ

اللغة: (تهين) مضارع من الإهانة، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء (الفقير) أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة (علك) هي لغة في لعلك، وقد تقدم في أوائل حروف الجر بيانها وذكر أصحابها (تركع) أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مغايرة لها (رفعه) أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة.

المعنى: يقول: لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك، ولا تزدره، ولا تصغر من شأنه، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالاً حسنة. =

أصله (لاَ تُهِينَنْ).

الرابع: أنَّها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] ﴿وَلَيَكُونًا﴾[2]، وقول الشاعر:

٤٧٧ - * وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا *

= **الإعراب:** (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تهين) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الفقير) مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة (علك) عل: حرف ترج ونصب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب (أن) حرف مصدري ونصب (تركع) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (يوماً) ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٢٧٨ من الجزء الثالث) (والدهر) الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ (قد) حرف تحقيق (رفعه) رفع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (لا تهين) حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في (الفقير) لأن الألف التي بينهما ألف الوصل فلا حركة لها عند الوصل، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على تلك النون المحذوفة. وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد.

(١) سورة العلق، الآية: ١٥.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

٤٧٧ - هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبيﷺ وقدم بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله: =

وإن وقعت بعد ضمّة أو كسرة حُذِفت، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها؛ تقول في الوصل (اضْرِبُنْ يا قَوْمِ) و (اضْرِبِنْ يا هِنْدُ) والأصلُ: اضْرِبُونْ واضْرِبِينْ، كما مر، فإذا وَقَفْتَ حذفْتَ النُّونَ لشبهها بالتنوين في نحو: (جَاءَ زَيْدٌ) و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال السّاكنين؛ فتقول: (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي).

* * *

* وَإِيَّاكَ وَالمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا *

اللغة: (الميتات) بفتح الميم وسكون الياء ـ جمع ميتة، وهي الحيوان المأكول الذي فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية (لا تقربنها) أراد لا تطعمها؛ فبالغ في ذلك بالنهي عن القرب منها (الشيطان) اسم يطلق على إبليس عدو الله، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى.

الإعراب: (إياك) مفعول به لفعل محذوف وجوباً (والميتات) الواو حرف عطف، الميتات: معطوف على المفعول به، أو منصوب على نزع الخافض، على ما ذكرناه من الخلاف في شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحالتين الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تقربنها) تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات مفعول به مبني على السكون في محل نصب (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف نهي (تعبد) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الشيطان) مفعول به لتعبد (والله) الواو حرف عطف، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم (فاعبدا) الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (فاعبدا) حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفاً في نحو قولك (رأيت زيداً) ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفاً؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف.

هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر، وَسُمِّيَ غير متمكن، وَإِلاّ أُعرب، ثم المعرب إنْ أَشْبَهَ الفعلَ مُنع الصرف كما سيأتي، وَسُمِّيَ غير أمكن، وإلاّ صُرِفَ، وَسُمِّيَ أَمْكَنَ(١).

والصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ علىٰ مَعْنًى يكون الاسم به أَمْكَنَ، وذلك المعنى

---

(١) اعلم أولاً أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم، من جهة لفظه ومن جهة معناه، أما أنه يدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون، أما البصريون فقالوا: إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذي هو اسم، ولا شك أن المأخوذ فرع من المأخوذ منه، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر، وأما الكوفيون فقالوا: إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان، فهو يدل على الحدث بمادته أي حروفه التي يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أي هيئته، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل. وأما أن في معنى الفعل ـ وهو الحدث ـ دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من محدث يحدثه وهو الذي يسمى في علم النحو الفاعل، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له، وهذا متفق عليه عند الفريقين.

ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء، ومنها أنه لا يجر، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم.

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء، وقوي هذا الشبه، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه، فإذا أشبه الاسم الفعل في علة واحدة، أو أشبهه في وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ ـ بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قوياً، ومتى وجدت العلتان اللتان ترجع إحداهما لمعناه والأخرى للفظه قوي شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة.

هو عدم مشابهته للحرف وللفعل، كـ(ـزَيْدٍ) و (فَرَسٍ).

وقد علم من هذا أنَّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنىٰ من ذلك نحو: (مُسْلِمَاتٍ) فإنّه منصرفٌ مع أنّه فاقدٌ له؛ إذ تنوينُه لمقابلة نون جمع المذكر السالم.

* * *

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

أحدهما: ما يمتنع صَرْفُه لعلة واحدة(١)، وهو شيئان:

أحدهما: ما فيه ألفُ التأنيثِ مطلقاً، أي مقصورةً كانت أو ممدودةً، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي: سواء وقع نكرة كـ(ـذِكْرَىٰ) و (صَحْرَاء)، أم معرفة كـ(ـرَضْوَى) و (زَكَرِيَّاء)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً كـ(ـجَرْحَى) و (أَنْصِبَاء)، أم اسماً كما تقدم، أم صفة كـ(ـحُبْلَى) و (حَمْرَاء).

---

(١) إنما كانت العلة الواحدة في هذين الشيئين كافية في منع الاسم من الصرف لأن في كل واحدة منهما جهتين: جهة ترجع إلى لفظه، وجهة ترجع إلى معناه، فقامت الواحدة منهما مقام علتين، فألف التأنيث لها جهتان، أولاهما الدلالة على أن مدخولها مؤنث، والمؤنث فرع عن المذكر، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكراً، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع ـ فيه جهتان دالتان على الفرعية، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية، وبيان ذلك أنك لا تجد في العربية اسماً مفرداً مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديراً، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن، في حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرهما من المفردات عنق، ونحو حمر وصفر فإن نظيرهما من المفردات قفل، وهكذا، والجهة الثانية دلالته على الجمع، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه.

والثاني: الجمع المُوَازن لِمفَاعِلَ، أو مَفَاعِيلَ[1] ؛ كـ(ـدَرَاهم) و (دنانير).

وإذا كان مَفَاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً؛ فتنقلب ياؤه ألفاً؛ فلا يُنَوَّن، كـ(ـعَذَارَى) و (مَدَارَىٰ)، والغالبُ أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أل)، والإضافة أُجْرِيَ في الرفع والجرّ مُجْرَى قاضٍ وسارٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: **﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾**[2] **﴿وَالفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾**[3]، وفي النصب مُجْرَىٰ دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: **﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾**[4]

و (سَرَاوِيلُ) ممنوع من الصّرفِ مع أنّه مفرد[5] ؛ فقيل: إنَّه أعجمي حُمِلَ عَلَى

---

(١) المراد بمفاعل ههنا: كل اسم بعد ألف جمعه حرفان، سواء أكان مبدوءاً بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر، والمراد بمفاعيل: كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء أكان مبدوءاً بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٤١

(٣) سورة الفجر، الآيتين: ١و٢

(٤) سورة سبأ، الآية: ١٨

(٥) اختلف العلماء في لفظ (سراويل) أمفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه جمع حقيقة، وله مفرد مستعمل، وهو سروالة، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر:

عَلَيهِ مِن اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ويقال: مفرده سروال ـ بدون تاء ـ وممن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريري.

وقيل: إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه.

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة اللغة، إذ هم نقلة أثبات، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم، وقلنا بمقتضاه، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع.

مُوَازنه من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيل وشَرَاحِيل أو لفظ اُرْتُجِلَ للعلمية مثل كَشَاجِم[1]، مُنع الصَّرفَ.

* * *

النوع الثاني: ما يمتنع صرفه بعلتين، وهو نوعان:

أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَزِيدٌ في آخره ألف ونون، أو مُوَازِن للفعل، أو مَعْدُول.

أما ذو الزيادتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَىٰ، كـ (سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان)، أو لكونه لا مؤنث له كـ(ـلَحْيَانَ)[2]، بخلاف نحو: مَصَّان للئيم، وسَيْفَان للطويل، وأَلْيَان لكبير الأَلْيَة، ونَدْمَان: من المنادمة لا مِنَ النَّدَم؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانة.

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلُ بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلَاء كـ(أَحْمَر)، أو فُعْلَى كـ(أفْضَل)، أو لكونه لا مؤنث له، كـ (أَكْمَرَ) و (آدَرَ)، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) لأنه وضع اسماً؛ فلم يُلْتَفَت لما طرأ له من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء، وإنّما منع بعضُهم صرفَ باب أَبْطَح وأَدْهَم للقيد وأَسْوَد وأَرْقَم للحَيَّة ـ مع أنَّها أسماء ـ لأنَّها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ

---

(١) كشاجم: لقب شاعر، والمشهور أنه بضم الكاف.

(٢) أما فعلان الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق العرب على منعه من الصرف، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها فرع الجمود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف، وأما فعلان الذي لا مؤنث له كلحيان فقد اختلف فيه، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على فعلى، وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء.

لها من الاسْمِيَّة، وربَّما اعتدَّ بعضُهم باسميَّتها فَصَرَفَهَا، وأمّا أَجْدَلٌ للصقر، وأَخْيَلٌ لطائر ذي خِيلاَنٍ، وأَفْعًى للحَيَّة[1]، فإنَّها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في لُغة الأكْثَر، وبعضُهم يمنع صرفها للَمْح معنى الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإيذاء، قال:

٤٧٨ - * فِرَاخُ القَطَا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا *

(١) اختلف النحاة في أصل (أفعى) فذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل مادتها (ى ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أيفع، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام فصارت أفعي، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فوزن أفعى على هذا أعلف، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام، فصارت أفعو، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى، فوزن أفعى على هذا أفلع، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة: إن أصل مادتها (ف ع و) بدليل (الأفعوان) فلا تقديم ولا تأخير في حروفها، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل، وعليه يجري كلام المؤلف.

٤٧٨ - هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شييم، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* كَأَنَّ العُقَيْلِّيينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ *

اللغة: (العقيليين) جمع عقيلي، وهو المنسوب إلى عقيل ـ بضم العين، بزنة التصغير ـ وكل عقيل فهو بفتح العين، إلا عقيل القبيلة، وعقيل بن خالد، ويحيى بن عقيل؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين (لقيتهم) أراد لقاءه إياهم في الحرب (فراخ) جمع فرخ، وهو الصغير من الطيور (القطا) بفتح القاف مقصوراً ـ جنس من الطير يشبه الحمام (أجدل) من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد (بازيا) مثال الأجدل.

المعنى: وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند اللقاء في معارك الحرب، وشبههم بالفراخ من جنس القطا ـ وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ـ حين تصادف كاسراً من كواسر الطير.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (العقيليين) اسم كأن منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم (يوم) ظرف زمان يتعلق بكأن لما تضمنته من معنى أشبه (لقيتهم) لقي: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبين العائد إلى العقيليين=

وقال:

٤٧٩ ـ * فَمَا طَائِرِي يَوْماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ *

* * *

= مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها (فراخ) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(القطا) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف (لاقين) لاقى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع (أجدل) مفعول به للاقين (بازيا) يجوز أن يكون بدلاً من أجدل، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف، أو نحو ذلك.

الشاهد فيه: قوله (أجدل) حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية ـ وهي القوة ـ فانضمت إلى وزن الفعل.

٤٧٩ ـ هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي *

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله:

لَكِ الْخَيْرُ غُضِّي اللَّوْمَ عَنِّي؛ فَإِنَّنِي أُحِبُّ مِنَ الأَخْلاَقِ مَا كَانَ أَجْمَلاَ

اللغة: (ذريني) اتركيني ودعيني، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه﴾ والأمر كما في قوله سبحانه: ﴿ذرني ومن خلقت وحيداً﴾ فأما الماضي فقد أماتته العرب (وعلمي بالأمور) أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة (شيمتي) خلقي وسجيتي وطبيعتي، وتجمع على شيم ـ بكسر الشين وفتح الياء المثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) (بأخيلا) الأخيل ـ بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة ـ اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده، وفتح الراء مشددة، وبعد الألف قاف أخرى ـ وبهذه اللمع التي ترى على جناحيه سمي أخيل، كأنهم أخذوه من الخال الذي هو نقطة سوداء تكون في الوجه.

الإعراب: (ذريني) ذري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والنون الموجودة نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في=

وأما ذو العَدْل فنوعان:

أحدهما: مُوَازن فُعَال ومَفعَل، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق، وفي الباقي على الأصَحِّ(١)، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً؛ فأصلُ (جَاءَ القَوْمُ

= محل نصب (وعلمي) الواو واو المعية، علم: مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه (بالأمور) جار ومجرور متعلق بعلم (وشيمتي) الواو حرف عطف، شيمة: معطوف على علمي، وياء المتكلم مضاف إليه (فما) الفاء للتعليل، ما: حرف نفي (طائري) طائر: مبتدأ أو اسم ما النافية، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (يوماً) ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتي لما فيه من معنى الوصف (عليك) جار ومجرور متعلق بأخيل أيضاً لما ذكرنا (بأخيلا) الباء حرف جر زائد، وأخيل: خبر المبتدأ إن قدرت ما مهملة، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس.

الشاهد فيه: قوله (بأخيلا) حيث منعه من الصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم في الأصل والحال؛ فإنه اسم لطائر معروف ذي خيلان، ولكنه ضمنه معنى الوصف ـ وهو التلون أو التشاؤم؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر فيقولون: فلان أشأم من أخيل ـ فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف.

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة، أهما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس، وتبعهم على هذا الزجاج، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال، فأما مفعل فلا، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا.

هذا، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين ـ فيقال (وحدان) و(ثنيان) ومن ذلك قول الحماسي:

قَوْمٌ إذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ ... طَـارُوا إلَيْـهِ زَرَافـاتٍ وَوُحْـدَانَـا

(الزرافات: الجماعات، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحاداً: أي واحداً واحداً). =

أُحَادَ) جاؤوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً، نحو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (١) أو أحوالاً، نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٢)، أو أخباراً نحو: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) وإنّما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير.

الثاني (أُخَرُ) في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسوَةٍ أُخَرَ) لأنّها جمع الأخرَى، والأخرىٰ أنثى آخَر ـ بالفتح ـ بمعنى مغاير، وآخَرُ من باب اسم التفضيل، واسمُ التفضيل قياسُه أن يكون في حال تجرُّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ (٣)، ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ ـ إلى قوله سبحانه ـ ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ (٤) فكان القياسُ أن يقال (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخَرَ) و (بنساءٍ آخَرَ) و (بِرجالٍ آخَرَ) و (بِرَجُلَيْن آخَرَ) ولكنّهم قالوا: أُخْرَى، وأُخَرَ، وآخَرُونَ، وآخَرَان، قال الله تعالى ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ (٥) ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٦) ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ (٧) ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ (٨).

وإنَّما خصَّ النحويون أُخَرَ بالذكر، لأنَّ في أُخْرَىٰ ألفَ التأنيث، وهي أوْضَحُ

= وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة (وحداناً) جمع واحد، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي.

وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء، لا استعمال المشتقات، ومن ذلك قول الشاعر:

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ... ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا

(١) سورة فاطر، الآية: ١

(٢) سورة النساء، الآية: ٣

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٤

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٤

(٧) سورة التوبة، الآية: ١٠٢

(٨) سورة المائدة، الآية: ١٠٧

من العَدْل، وآخَرونَ وآخَرَانِ مُعْرَبَان بالحروف فلا مَدْخَلَ لهما في هذا الباب، وأما آخَرُ فلا عَدْلَ فيه، وإنما العَدْلُ في فروعه، وإنّما امتنع من الصرف للوصف والوزن.

وإن كانت أخرى بمعنى آخِرة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾(١)، جُمعت على أُخَرٍ مصروفاً؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ ـ بالكسر ـ بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَىٰ﴾(٢) ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾(٣) فليست من باب اسم التَّفضيل.

وإذا سُمِّي بشيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصّرف؛ لأنَّ الصفة لَمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية(٤).

* * *

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٩

(٢) سورة النجم، الآية: ٤٧

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٢٠

(٤) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أنه إذا سمي بواحد من الثلاثة التي هي الوصف المزيد في آخره الألف والنون، والوصف الذي على وزن الفعل، والوصف المعدول، فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعاً من الصرف ـ هو مذهب جمهور النحاة، ووجهه ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية، مع أن كلاًّ من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باقٍ بحاله على ما كان عليه قبل التسمية، فالعلتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه، ألا ترى أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان، وكذلك الوصفية ووزن الفعل والعلمية ووزن الفعل، والوصفية والعدل والعلمية والعدل.

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سمي بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل كمثنى وثلاث انصرف، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور، وعللوا مقالتهم هذه بأن معنى مثنى المعدول اثنين اثنين، فإذا سمي به صار معناه الذات المعينة، فزال معنى العدل، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها، وهي وحدها لا تمنع صرف الاسم، فمحمد وخالد وعمر وعامر أعلام مصروفة.

ويروى عن أبي علي الفارسي في هذه المسألة روايتان، إحداهما كمذهب الأخفش وأبي العباس، والثانية كمذهب الجماعة، ونص عبارته فيها (الوصف يزول فيخلفه=

النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً، وهو سبعة:

أحدها: العَلَمُ المركّب تركيبَ المَزْجِ، كـ(بَعْلَبَكّ)، و (حَضْرَمَوْتَ) وقد يضاف أول جُزْأَيْهِ إلىٰ ثانيهما، وقد يُبْنَيَان على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخِرُ الأول معتلاًّ كـ (مَعْد يكَرِبَ) و (قَالي قَلاَ) وجب سكونه مطلقاً.

الثاني: العَلَم ذو الزيادتين كـ (مَرْوَانَ، وعِمْرَانَ، وعُثْمَانَ، وغَطَفَانَ، وَأَصْبِهَانَ).

الثالث: العَلَم المؤنّث، ويتحتَّم مَنْعُه من الصرف إن كان بالتّاء كـ(فَاطِمَةَ) و (طَلْحَةَ)، أو زائداً على ثلاثة كـ(زَيْنَبَ)، و (سُعَادَ)، أو مُحَرَّك الوسط كـ (سَقَرَ)، و (لَظَى)، أو أعجميًا كـ(مَاهَ)، و (جُورَ)، أو منقولاً من المذكَّر إلى المؤنّث كـ(زَيْدَ) ـ اسمَ امرأةٍ ـ ويجوز في نحو: (هِنْد) و (دَعْد) الصرفُ وتركه[1]، وهو أوْلَىٰ، والزجَّاج يُوجِبه، وقال عيسى وَالْجُرْمِيُّ والمبرّد في نحو: (زَيد) ـ اسمَ امرأة ـ إنَّه كهند.

الرابع: العَلَم الأعجميُّ، إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاثة كـ (إبْرَاهِيمَ)، و (إسْمَاعِيلَ) وإذا سُمِّيَ بنحو: (لِجَام) و (فِرِنْد)[2] صُرِفَ؛ لحدوث

= التعريف الذي للعلم، والعدل قائم في الحالتين جميعاً) اهـ.

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم، وهو كاف، خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، فوق أنه يلزم على قول الأخفش وأبي العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة، وهذا ما لا نظير له في العربية.

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فقد صرف (دعد) في المرة الأولى، ومنع صرفه في المرة الثانية.

(٢) الفرند ـ بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون ـ جوهر السيف، قال أبو منصور الجواليقي في كتاب المعرب: هو فارسي معرب.

علميته، ونحوُ: (نُوحٍ) و (لُوطٍ) و (شَتَرٍ)[1] مصروفة، وقيل: الساكنُ الوسطِ ذو وجهين، والمُحَرَّكَةُ مُتَحَتِّمُ المنعِ.

الخامس: العَلَم المُوَازن للفعل، والمعتَبرُ من وَزْن الفعل أنْوَاعٌ:

أحدها: الوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ، كـ(ـخَضَّمَ) لمكان، و (شَمَّرَ) لفرس، و (دُئل) لقبيلة، وكـ (ـانطَلَقَ) و (اسْتَخْرَجَ) و (تَقَاتَلَ) أعلاماً.

الثاني: الوزن الذي به الفعلُ أوْلىٰ؛ لكونه غالباً فيه، كـ(ـإثْمِد)، و (إصْبَع) و (أُبْلُم) أعلاماً؛ فإن وجود مُوَازنها في الفعل أكْثَرُ كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب.

الثالث: الوزنُ الذي به الفعلُ أوْلىٰ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل ولا تدلُّ في الاسم، نحو: أَفْكَلٍ وأَكْلُب؛ فإنَّ الهمزة فيهما لا تدل، وهي في مُوَازنهما من الفعل نحو: أذْهَبُ وأَكْتُبُ دالة على المتكلم.

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالأول نحو: (امْرُؤ) علماً؛ فإنَّه في النَّصب نظير اذْهَب، وفي الجر نظير اضْرِبْ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة، وبالثاني نحو: (رُدَّ) و (قيلَ) و (بِيعَ) فإنَّ أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفْلٍ ودِيكٍ فوجب صرفها، ولو سميت بضُرْبَ مخففاً من ضُرِبَ انصرف اتِّفَاقاً، ولو سميت بضُرِبَ ثم خَفَّفْته انصرف أيضاً عند سيبويه، وخَالَفَهُ المبرّدُ لأنه تغيير عارض، وبالثالث نحو: (أَلْبُب) ـ بالضم ـ جمعَ لُبٍّ علماً؛ لأنَّه قد بَايَنَ الفعلَ

(١) شتر ـ بفتح الشين والتاء جميعاً ـ اسم لقلعة من أعمال أران، وأران ـ بفتح الهمزة وتشديد الراء ـ إقليم بولاية أذربيجان، وقد استشكل الدنوشري صرف (شتر) ونحوه مما هو محرك الوسط، مع أنهم منعوا صرف العلم المؤنث الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل الاتفاق على منع صرفه، ولولا الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم يطلع على قول مخالف.

بالفك، قاله أبو الحسن، وخُولف لوجود الموازنة.

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى، ولا وَزْنٌ هو فيهما على السواء، وقال عيسى: إلّا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارِبْ، وتَضَارَب، ودَحْرَجَ، أعلاماً، واحتجَّ بقوله:

٤٨٠ ـ *أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الثَّنَـايَـا *

٤٨٠ ـ هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* مَتَـى أَضَـعِ العِمَـامَـةَ تَعْـرِفُـونِـي *

اللغة: (جلا) اختلف في هذه الكلمة: أهي من أصل الوضع فعل أم اسم، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا: أهي باقية على فعليتها، وفي الفعل ضمير مستتر، وجملته صفة لموصوف محذوف، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمي به، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين؛ أحدهما أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد وأصله جلاء، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس (طلاع) هو صيغة مبالغة من الطلوع، وهو الصعود (الثنايا) جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل، وكني بقوله (طلاع الثنايا) عن كونه يقتحم الشدائد ويذلل عظائم الأمور، أو عن كونه جلداً صبوراً على الملمات والشدائد.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ (جلا) أحسن ما فيه من الأعاريب أنه فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وله مفعول محذوف، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف، كما ظهر في التقدير (وطلاع) الواو حرف عطف، طلاع: معطوف على الخبر، وهو مضاف و (الثنايا) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (جلا) فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً، والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل أو هما فيه سواء لم يكن ممنوعاً من الصرف، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين؛ أحدهما: أنه يحتمل أن تكون ـ مع تسليم علميتها ـ منقولة عن جملة؛ فهي في الأصل فعل وضمير =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ(ـجَلاَ) من قولك (زَيْدٌ جَلاَ)؛ ففيه ضمير، وهو من باب المحكيّات، كقوله:

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *[1] [٣٨]

وأن يكون ليس بعَلَم، بل صفة لمحذوفٍ، أي: ابنُ رَجُلٍ جَلاَ الأُمُورَ.

السادس: العَلَم المختومُ بألف الإلْحَاق المقصورة، كـ(ـعَلْقَى)، و (أَرْطَى) عَلَمين.

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

أحدها: فُعَل في التوكيد، وهي: جُمَعُ، وكُتَعُ، وَبُصَعُ، وَبُتَعُ، فإنّها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكّد، ومعدولة عن فَعْلاَوَات، فإنّ مُفْرَدَاتها: جَمْعَاء، وَكَتْعَاء، وبَصْعَاء، وبَتْعَاء، وإنما قياسُ فَعْلاَء إذا كان اسماً أن يُجْمَع على فَعْلاَوَات كصَحْرَاء وصَحْرَاوَات.

الثاني: سَحَرُ إذا أُريد به سَحَرُ يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرَّداً من أل والإضافة، كـ(ـجِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ)؛ فإنّه معرفة معدولة عن السَّحَر، وقال صدرُ الأفاضل: مبني لتضمنه معنى اللام.

= الغائب مستتر فيه، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف، والثاني أنا لا نسلم كونها علماً بل هي فعل ماض باق على فعليته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، وقد سبق ذكره في باب العلم (وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

والشاهد فيه: هنا قوله (يزيد) فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه، ولذلك حكي على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه، ولو أنه نقل عن الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة، ولكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه حينئذ ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

وَاحْتُرِزَ بالقيد الأوَّل من المبهم، نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[(١)]، وبالثاني من المعيّن المستعمل غيرَ ظرفٍ؛ فإنّه يجب تعريفُه بأل أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا)، وبالثَّالث من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ، أو سَحَرَه).

الثالث: فُعَلُ علماً لمذكّر؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلّة ظاهرة غير العلمية، نحو: (عُمَر) و (زُفَر) و (زُحَل) و (جُمَح)[(٢)]؛ فإنَّهم قَدَّرُوه مَعْدولاً؛ لأنَّ العلمية لا تستقلّ بمَنْع الصّرف مع أنَّ صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل، كـ(ـغُدَر، وفُسَق)، وكـ(ـجُمَع، وكُتَع)، وكـ(ـأُخَرَ).

وأما (طُوَى) فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التّأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن طَاوٍ؛ لأنّه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه، ويؤيّده أنَّهُ يصرف باعتبار المكان.

الرابع: فَعَالِ عَلَماً لمؤنّث، كـ (ـحَذَامِ)، و (قَطَامِ) في لُغة تميم؛ فإنّهم يمنعون صَرْفَه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرّد: للعلمية والتأنيث المعنوي كـ(ـزَيْنَب)، فإن خُتِمَ بالراء كـ (سَفَارِ) اسماً لماءٍ، وكـ(ـوَبَار) اسماً لقبيلةٍ، بَنَوْهُ على الكسر، إلاّ قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

٤٨١ ـ أَلَـمْ تَـرَوْا إِرَمـاً وَعَـادَا أَوْدَىٰ بِهَـا اللَّيْـلُ وَالنَّهَـارُ

---

(١) سورة القمر، الآية: ٣٤.

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً، وهي: عمر، وزفر، ومضر، وقثم، وجشم، وجمح، ودلف، وثعل، وهبل، وجحا، وزحل، وقزح، وعصم، وبلع، وكلها بضم الأول. وفتح الثاني، كما أن كلها ليس فيه علة ظاهرة سوى العلمية، وقد سمعت ممنوعة من الصرف، فقدروا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تكفي في منع الصرف كما قلنا من قبل.

٤٨١ ـ هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة، وإنما صواب الإنشاد هكذا:

أَلَـمْ تَـرَوْا إِرَمـاً وَعَـادَا أَوْدَى بِهَـا اللَّيْـلُ وَالنَّهَـارُ

=

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَلــىٰ وَبَــارِ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وَبَـــارُ

وأهْلُ الحجاز يَبْنُون البابَ كلّه على الكسر؛ تشبيهاً له بنَزَالِ، كقوله:

٤٨٢ ـ إذَا قَـالَـتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُـوهَـا فَـإنَّ القَـوْلَ مَـا قَـالَـتْ حَـذَامِ

= وَقَبْلَهُــمْ غَـالَـتِ المَنَـايَـا طَسْماً فَلَـمْ يُنْجِـهِ الْحِـذَارُ
وَحَـلَّ بِـالْحَـيِّ مِـنْ جَـدِيـسٍ يَـوْمٌ مِـنَ الشـرِّ مُسْتَطَـارُ
وَأَهْـلُ جَـوٍّ أَتَـتْ عَلَيْهِـمْ وَأَفْسَـدَتْ عَيْشَهُـمْ فَبَـارُوا
فَصَبَّحَتْهُـمْ مِـنَ الـدَّوَاهِـي نَـائِحَـةٌ عُقْبُهَـا الـدَّمَـارُ
وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَلَـى وَبَـارِ فَهَلَكَـتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ

اللغة: (وبار) اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضاً بين اليمن ورمال يبرين، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وثمود وطسم وجديس أضحت أرضها خراباً يباباً، فعز سلوكها وخيف طروقها، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض.

الإعراب: (ألم) الهمزة للاستفهام، لم: حرف نفي وجزم وقلب (تروا) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله (إرماً مفعول به أول لتروا (وعاداً) معطوف عليه (أودى) فعل ماض (بها) جار ومجرور متعلق بقوله أودي (الليل) فاعل أودى (والنهار) معطوف عليه (ومر) الواو حرف عطف، مر: فعل ماض (دهر) فاعل مر (على) حرف جر (وبار) مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بمر (فهلكت) محذوف، نظير قولهم: قعد فلان القرفصاء، والعيني يعربه حالاً، نظير قولهم: طلع زيد بغتة (وبار) فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (وبار) في آخر الشطر الأول من البيت الثاني، وفي قافية ذلك البيت؛ فإنه في الموضع الأول بناه على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر بني تميم، ثم أعربه في الموضوع الثاني إعراب ما لا ينصرف فرفعه بالضمة لما اضطر إلى ذلك.

وزعم قوم أن الثانية ليست علماً، بل هي فعل ماض مسند لواو الجماعة، والجملة معطوفة بالواو على جملة هلكت، ومن حقها على هذا أن ترسم هكذا (فهلكت جهرة وباروا).

٤٨٢ ـ نسب بعضهم هذا الشاهد لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام: امرأته، قاله ابن منظور في لسان العرب (مادة رقش). =

الخامس: (أَمْس) مُرَاداً به اليومُ الذي يليه يومُك، ولم يُضَف، ولم يُقْرَن بالألف واللام، ولم يقع ظرفاً، فإنَّ بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنّه مَعْدُول عن الأمْس، كقوله:

٤٨٣ ـ * لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا *

= **اللغة**: (حذام) اسم امرأة، قال السيوطي: هي حذام بنت اليان بن جسر بن تميم، ويقال: هي امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث (حذام) فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (فصدقوها) الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعله، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا (فإن) الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب (القول) اسم إن (ما) اسم موصول خبر إن (قالت) قال: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث (حذام) فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بقال، أي فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله (حذام) في الموضعين؛ فإنه مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز، ولو أنه أعربه إعراب ما لا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً، وقد دلت قوافي القصيدة على أن الثانية مكسورة؛ فهي التي تدل دلالة ظاهرة على المقصود، والأولى محمولة عليها.

٤٨٣ ـ هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤)، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا *

اللغة: (لقد رأيت) يروى (إني رأيت) (عجباً) انظر في معنى العجب ما قدمناه في شرح الشاهد رقم ٤٤٨ (عجائزاً) جمع عجوز، وهي من النساء المرأة التي هرمت وشاخت (السعالي) جمع سعلاة ـ بكسر السين وسكون العين ـ وهي الغول، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف في النفوس بالغول، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على ألسنة العامة في مصر. =

وجمهورُهم يخصُّ ذلك بحالة الرَّفع، كقوله:

٤٨٤ ـ اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

= ورواية الأعلم:

* عجائزاً مثل الأفاعي خمسا *

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب (رأيت) فعل وفاعل (عجباً) مفعول به لرأيت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (مذ) حرف جر (أمسا) ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل، ومن روى (لقد رأيت) كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة في جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لقد رأيت، وقد: حرف تحقيق، ورأيت: فعل وفاعل، وعجباً: مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعول لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله (مذ أمسا) فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ فدل على أن قوماً من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها.

ومن الناس من قال: إن (أمسا) في البيت فعل ماض، والتقدير (مذ أمسى المساء) وأنت خبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل؛ لأنه يقتضي كتابة الكلمة بالياء؛ لأن الألف رابعة.

٤٨٤ ـ ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو بيت من الخفيف.

اللغة: (اعتصم) تقول: اعتصم فلان بكذا، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة، والمراد هنا الأمر بالثقة، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال (الرجاء) هو الأمر وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه (عنَّ) ظهر، ويروى في مكانه (عزَّ) بالزاي، ومعناه قهر وغلب، ومنه قول الشاعر:

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ فَأَضْحَتْ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

(بأس) بالباء الموحدة ـ أي شدة ومشقة، ويقع في بعض الأمهات (يأس) بالمثناة التحتية (تناس) معناه تغافل، ولا تلق بالاً له.

الإعراب: (اعتصم) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بالرجاء) جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم (إن) حرف شرط جازم (عنَّ) فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم (بأس) فاعل عنَّ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق=

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مطلقاً، على تقديره مُضَمَّناً معنى اللام، قال:

٤٨٥ ـ * وَمَضى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ *

وَالقَوَافِي مجرورة.

= الكلام (وتناس) الواو عاطفة، تناس: فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الذي) اسم موصول مفعول به لتناس (تضمن) فعل ماض (أمس) فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف، وتقدير الكلام: وتناس تضمنه أمس.

الشاهد فيه: قوله (تضمن أمس) فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة؛ فدل ذلك على أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة، ولا يبنونها كالحجازيين.

٤٨٥ ـ قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن، ومنهم من يقول: هو لأسقف نجران، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة: (مضى) ذهب (بفصل قضائه) أراد بقضائه الفاصل: أي القاطع؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

الإعراب: (اليوم) هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أعلم) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (ما) اسم موصول مفعول به لأعلم مبني على السكون في محل نصب (يجيء) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم (به) جار ومجرور متعلق بقوله يجيء، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ (ومضى) الواو حرف عطف، مضى: فعل ماض (بفصل) الباء حرف جر: فصل: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمضى، وفصل مضاف وقضاء من (قضائه) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وقضاء مضاف وضمير الغائب العائد إلى أمس مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (أمس) فاعل مضى مبني على الكسر في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله (أمس) فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلاً؛ فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر.

فإن أردتَ بأَمْس يوماً من الأيام الماضية مُبْهَماً، أو عَرَّفته بالإضافة، أو بالأداة فهو مُعْرَبٌ إجماعاً، وَإن استعملت المجرَّدَ المرادَ به معينٌ ظرفاً، فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً.

* * *

فصل: يَعْرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب[١]:

الأول: أن يكون أحَدُ سَبَبَيْهِ العلميّةَ ثم ينكَّرُ؛ تقول: (رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعُمَرٍ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمٍ وَمَعْدِ يَكَرِبٍ وَأرطًى).

ويستثنىٰ من ذلكَ ما كان صفة قبل العلمية، كـ(ـأَحْمَر) و (سَكْرَان) فسيبويه يُبقيهِ غير منصرفٍ، وخَالَفَهُ الأخْفَشُ في الحواشي، ووَافَقَهُ في الأوسط[٢].

الثاني: التَّصغير المُزِيلُ لأحد السببين، كـ(ـحُمَيْد) و (عُمَيْر) في أحمد وعمر، وعكْسُ ذلك نحو: (تِحْلِىء) عَلَماً؛ فإنه ينصرفُ مُكَبَّراً ولا ينصرف مُصَغَّراً؛ لاستكمال العلتين بالتصغير[٣].

الثالث: إرادةُ التناسب، كقراءة نافع والكسائي ﴿سَلَاسِلًا﴾[٤]، و ﴿قَوَارِيرًا﴾[٥]، وقراءة الأعمش ﴿وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً﴾[٦].

---

(١) في هذا المسألة قولان آخران غير القول الذي اختاره المؤلف والذي حاصله أنه لا يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا بسبب من هذه الأسباب، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً، أي وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو لم يوجد، وأما القول الثاني فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع ـ وهو المعبر عنه بالجمع الذي لا نظير له في الآحاد ـ في الاختيار مطلقاً: أي وجد أحد الأسباب المذكورة أو لم يوجد.

(٢) قد مضى قولنا في الاسم الذي اجتمع فيه الوصفية والعدل، ثم زالت عنه الوصفية فسمي به، وبينا مذاهب النحاة فيه، وعلة كل قول منها.

(٣) لأنه بعد التصغير يصير (تحيليء) على وزن تدحرج مضارع دحرج.

(٤) سورة الإنسان، الآية: ٤.

(٥) سورة الإنسان، الآية: ١٥.

(٦) سورة نوح، الآية: ٢٣.

الرابع: الضرورة، كقوله:

٤٨٦ ـ * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

---

٤٨٦ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر، من معلقته المشهورة التي من بحر الطويل، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت منها، وعجزه قوله:

* فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي *

اللغة: (الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ أصله المنزل تقصر فيه النساء، ومنه قالوا (هذه امرأة مخدرة) أي مقصورة في خدرها ومنزلها لا تبرحه، ويكنون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لا تخرج لحاجة من حوائجها، وأراد امرؤ القيس بالخدر الهودج، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات القصيدة (عنيزة) بضم العين وفتح النون، بزنة التصغير ـ هو لقب فاطمة ابنة عمه، وقد سماها باسمها في بيت بعد ذلك في هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذي مضى في شواهد باب الترخيم (الويلات) جمع ويلة ـ بفتح الواو وسكون الياء ـ وهي العذاب الشديد (مرجلي) اسم فاعل مضاف لياء المتكلم، وفعله (أرجله) أي صيره راجلاً، أي ماشياً على رجليه، ليس له مطية يركبها.

الإعراب: (ويوم) الواو حرف عطف، يوم معطوف على ما قبله، وهو قوله في بيت سابق على بيت الشاهد:

* ويوم عقرت للعذارى مطيتي *

(دخلت) فعل وفاعل (الخدر) مفعول به لدخلت (خدر) بدل من الخدر، وهو مضاف و(عنيزة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة دخلت الخدر في محل جر بإضافة يوم إليها (فقالت) الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الويلات) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول (إنك) إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب (مرجلي): خبر إن، ومرجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها تعليلية.

الشاهد فيه: قوله (عنيزة) حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علماً لمؤنث.

وعن بعضهم اطِّرَادُ ذلك في لُغة[١].

وأجاز الكوفيون[٢]، والأخفَشُ والفارسيُّ للمضطَرِّ أن يمنعَ صرفَ المنصرفِ، وأباه سائرُ البصريين، واحْتُجَّ عليهم، بنحو قوله:

٤٨٧ ـ طَلَبَ الأزَارِقَ بِالكَتَائِبِ؛ إذْ هَوَتْ   بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

---

(١) حكي هذه اللغة الأخفش، وقال: كأنها لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(٢) وافق أبو موسى الحامض ـ وهو من شيوخ الكوفيين ـ علماء البصرة في هذا الموضوع، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي ـ وهما من شيوخ البصريين ـ علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع.

٤٨٧ ـ هذا الشاهد بيت من الكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبيرد.

اللغة: (الأزارق) جمع أزرقي، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج، وكان من حقه أن يقول (الأزارقة) كما قالوا في جمع أشعري أشاعرة وفي جمع مهلبي مهالبة؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسبة، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن (بالكتائب) الكتائب: جمع كتيبة، وهي الفصيلة من الجيش، وتطلق الكتيبة على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف (هوت) سقطت (غائلة النفوس) أراد المنية؛ لأنها تغتال الناس وتفتك بهم (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي؛ وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج:

فَإنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابْنِ مَرْوَانَ وَابْنِهِ   وَعَمْرٍو، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالبَطِينُ وَقَعْنَبٌ   وَمِنَّا أَمِيرُ المُؤمِنِينَ شَبِيبُ

الإعراب: (طلب) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح (الأزارق) مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة (بالكتائب) جار ومجرور متعلق بطلب (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب (هوت) هوى: فعل ماضي والتاء للتأنيث (بشبيب) الباء حرف جر، شبيب: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه (غائلة) فاعل هوت مرفوع بالضمة=

وعن ثعلب أنَّه أجاز ذلك في الكلام.

* * *

فصل: المنقوص المستحِقُّ لمنع الصّرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجرّاً، ونُوِّنَ باتِّفاقٍ، كـ(ـجَوَارٍ) و (أُعَيْمٍ)، وكذا إن كان عَلَماً كـ(ـقَاضٍ)، عَلَمَ امْرَأَةٍ، وكـ(ـيَرْمي) عَلَماً، خلافاً ليونس وعيسى[1] والكسائي؛ فإنَّهم يُثْبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحةً جَرًّا كما في النَّصب، احتجاجاً بقوله:

= الظاهرة، وهو مضاف و(النفوس) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (غدور) نعت لغائلة النفوس، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها.

الشاهد فيه: قوله (بشبيب) حيث منعه من الصرف ـ مع أنه ليس مما يمنع صرفه ـ حين اضطر إلى ذلك.

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد:

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ القَوْلِ أَصْدَقُهُ ... إنَّ ابْـنَ عَبَّـادَ فِيهَـا وَالِـدٌ حَـدِبُ

فمنع (عباد) من الصرف وليس فيه غير العلمية.

ومثله قول العباس بن مرداس:

فَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلاَ حَـابِسٌ ... يَفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَجْمَـعِ

فقد منع (مرداس) من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية.

ومثله قول الآخر:

إذَا قَـالَ غَـاوٍ مِـنْ تَنُـوخَ قَصِيـدَةً ... بِهَـا جَـرَبٌ عُـدَّتْ عَلَـيَّ بِـزَوْبَـرَا

فقد منع (زوبر) من الصرف، وجره بالفتحة ضرورة، ومثله قول دوسر القريعي:

وَقَـائِلَـةٍ مَـا بَـالُ دَوْسَـرَ بَعْـدَنَـا ... صَحَـا قَلْبُهُ عَـنْ آلِ لَيْلَـى وَعَـنْ هِنْـدِ

فقد منع (دوسر) من الصرف وجره بالفتحة، ولا يوجد فيه غير العلمية.

وقد قال ابن هشام المؤلف في منع صرف المنصرف (وهو الصحيح، لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع) اهـ.

(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين، والكسائي وأبو زيد والبغداديون.

٤٨٨ ـ * قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا *

وذلك عند الجمهور ضرورةٌ، كقوله في غير العلم:

٤٨٩ ـ * وَلَكِنَّ عَبْدَ اللّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

* * *

٤٨٨ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق، كذا قال الشيخ خالد، وهو في كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيا *

اللغة: (يعيليا) تصغير يعلى علم رجل (خلقاً) بفتح الخاء واللام جميعاً ـ أراد به رث الهيئة (مقلوليا) هو المتجافي المنكمش.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق (عجبت) عجب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (مني) جار ومجرور متعلق بعجب (ومن) الواو حرف عطف، من: حرف جر (يعيليا) مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر، والألف فيه للإطلاق (لما) ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بعجب (رأتني) رأى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به (خلقاً) إن جعلت رأى بصرية ـ وهو الأظهر ـ فهذا حال من ياء المتكلم، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة (مقلوليا) نعت لقوله خلقاً منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها.

الشاهد فيه: قوله (يعيليا) فإنه مصغر يعلى، وهو علم موازن للفعل، ولم يزل بتصغيره سبب المنع، وهو مع ذلك منقوص، وقد عامله معاملة الصحيح، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

٤٨٩ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبد اللّه بن أبي إسحاق النحوي الحضرمي بالولاء، وكان عبد اللّه يلحن الفرزدق كثيراً، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت: قولوا له، هجوتني فلحنت أيضاً، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللّهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ * =

هذا باب إعراب الفعْل

رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وِفَاقاً للفَرَّاء، لا حُلُولُه محلَّ الاسم خلافاً للبصريّين؛ لانتقاضه بنحو: (هَلاّ تَفْعَلُ)(١).

= **اللغة:** (المولى) له عدة معان، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة، ولكنه لصيق بها؛ والموالي في نظر العرب من الخسة والضعة بحيث لا يرونهم في مصافهم، وقد زاد الفرزدق فجعل عبد اللّه مولى موال، ولم يكتف بأن يجعله مولى.

الإعراب: (لو) شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كان) فعل ماض ناقص (عبد) اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الله) مضاف إليه (مولى) خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب (هجوته) هجا: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائب العائد إلى عبد اللّه مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو (ولكن) الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر (عبد) اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(الله) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مولى) خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف و(مواليا) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (مواليا) حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ عند جميع النحاة.

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنياً من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه، وقد عللوا بناء ما جاء مبنياً من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله، على ما علمت في باب المعرب والمبني أول الكتاب، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب، ومعنى هذا أن=

....

= العبارة الواحدة من الكلام قد تحتمل معاني متعددة، ولا يتأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة، وخذ لذلك مثلاً عبارة (ما أحسن خالد) فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون مراد المتكلم بها التعجب من حسن خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعاني، فإذا فتح (أحسن) ونصب (خالداً) وقال (ما أحسن خالداً) دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع (أحسن) وخفض خالداً، وقال (ما أحسن خالد) دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أي أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جواباً من المخاطب، وإذا فتح (أحسن) ورفع خالداً، وقال (ما أحسن خالد) دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعياً لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر وترك هذا الكلام بتة، فكان ذلك دليلاً على أن الإعراب أصل في الأسماء.

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ما هو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم ببنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ما هو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلاًّ منهما قد جاء خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلاً عبارة (لا تعن بالجفاء وتمدح خالداً) فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن=

....

= كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالداً، سواء أفعل واحداً منهما مستقلاً عن الآخر أم فعلهما متصاحبين، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحداً منهما مستقلاً إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهاه عنه، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب، فإذا جاء المتكلم بالفعلين ـ وهما (تعن) و(تمدح) ـ مجزومين دل على أنه سلط (لا) الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين، سواء أفعل كلاًّ منهما مستقلاً عن الآخر أم فعلهما متصاحبين، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول مجزوماً وبالفعل الثاني منصوباً دل على أنه سلط (لا) الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين، فأما فعل أحدهما مستقلاً إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوماً وبالفعل الثاني مرفوعاً دل ذلك على أنه سلط (لا) الناهية على الفعل الأول دون الثاني، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني، فلما كانت المعاني المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلاً في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلاً في الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون: إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقاً واضحاً، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسماً وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت (لا تعن بالجفاء ومدح خالد) وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت (لا تعن بالجفاء مادحاً خالداً) وإن أردت النهي عن الأول وإباحة الثاني قلت (لا تعن بالجفاء ولك مدح خالد) فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل، وهذا=

. . . .

= أمر في غاية الوضوح.

وأما البصريون فقالوا: إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم، في عدة وجوه، والشيء إذا شابه الشيء شبهاً قوياً أخذ حكمه، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب، فأخذ الفعل المضارع ـ لما أشبهه شبهاً قوياً ـ هذا الحكم.

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه.

الوجه الأول: أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم، ألا ترى أن الاسم يقع خبراً نحو (زيد قائم) والفعل المضارع يقع صفة نحو (هذا رجل يجود) والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو (جاءنا الذي قام أبوه) أو وحده نحو (جاء قائم) وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو (جاءنا الذي يقوم أبوه) ونحو (جاء الذي يقوم) والاسم يقع حالاً نحو (جاء زيد راكباً) والفعل المضارع يقع حالاً نحو (جاء زيد يركب) فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيهاً به.

الوجه الثاني: أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه، وقد ضربنا لذلك مثلاً في الاسم كما ضربنا له مثلاً في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

فإن قلت: أفلست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم، لأنه في الفعل غير متعين، وهو في الاسم متعين؟.

قلت: إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سبباً موجباً لأن يكون الإعراب أصلاً في الفعل كما كان سبباً موجباً لكون الإعراب أصلاً في الاسم، فأما أن يكون هذا وجهاً من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلست أنكر شيئاً منه، وخاصة لأني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به.

وأنت لو تأملت في الأمر ملياً وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلاً في الفعل قياساً على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع ـ وهو هنا الفعل ـ يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل ـ وهو هنا الاسم ـ فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياساً مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة =

. . . .

= ومن بينهما هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام الكوفيين، فتفطن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعاً ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألست ترى أنك لو قلت (يحضر محمد) كان هذا الفعل صالحاً للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين، فإذا قلت (سيحضر علي) أو (سوف يحضر خالد) أو (ليحضرن محمد) تخصص ـ بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد ـ بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعاً كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت (الرجل) تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت (الكتاب) تخصص بما لحق به من أل أيضاً.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول (إن محمداً ليضرب عمراً) كما تقول (إن محمداً لضارب عمراً) ولا يجوز لك أن تقول (إن محمداً لضرب عمراً) ولا أن تقول (إن محمداً لا ضرب عمراً) فلما وجدنا الفعل المضارع تقترن به هذه اللام ولا تقترن بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترن بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معاً على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكون على ما يجري عليه يضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله حرف متحرك في الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا يقدح في ذلك نحو يقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثاني حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلة تصريفية.

وإذا علمت أن النحاة كلهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب =

. . . .

= فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو (يضرب) من قولك: (يضرب زيد عمراً) أو تقديراً نحو (يسعى) من قولك: (يسعى محمد إلى الخير) أو محلاً نحو (يسعين) من قولك: (ليسعين محمد إلى الخير) ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك ـ مع كل قول ـ ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع.

القول الأول ـ وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك ـ وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديراً أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّد مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَد

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدماً، نعني أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة، نعني أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً علة لهذا الحكم الدائر.

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدمي، والرفع أمر وجودي، والأمر العدمي لا يكون علة للوجودي.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبني على فهم خاطىء، وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خالياً من الناصب والجازم، أي وجود الفعل على هذه الحالة، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمراً عدمياً، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمي لا يكون علة في الأمر الوجودي بأن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو خاص بما كان عدمياً مطلقاً، لكن إذا كان عدمياً مقيداً صح أن يكون علة للوجودي، وههنا التجرد من قبيل العدمي المقيد، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم.

القول الثاني: وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج ـ وحاصله أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم، ألا ترى أن (يقوم) في قولك (زيد يقوم) قد حلَّ محل قائم من قولك: (زيد قائم).

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع في مواقع كثيرة مرفوعاً مع أن الاسم =

. . . .

= لا يقع فيها، وبيان ذلك أنك تقول (سيقوم زيد) و (سوف يقوم زيد) و(قد جعل زيد يقول كذا) و (هلا يزورنا زيد) و(ما لزيد لا يزورنا)، و(جاء الذي يحب الخير) فتجد في كل جملة من هذه الجمل فعلاً مضارعاً مرفوعاً، والاسم لا يقع في المكان الذي وقع فيه المضارع في كل جملة من هذه الجمل، فبطل قولكم إن الذي يرتفع به المضارع هو كونه حالاً محل الاسم.

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موقعه في الجملة، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال.

القول الثالث: وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج ـ وحاصله أن الذي يرتفع به المضارع هو مضارعته ـ أي مشابهته ـ للاسم.

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام، ونحن نريد سبباً اقتضى خصوصي الرفع، لا مطلق الإعراب.

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلباً من علماء الكوفة، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه، فلم يصح قول المعترض عليه (إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم) ولكن هذا الجواب لا يصحح ما ذهب إليه الزجاج البصري لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل في الأفعال الإعراب.

القول الرابع: وهو قول ينسب إلى الكسائي ـ وملخصه أن الذي اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التي هي حروف (أنيت) التي تكون في أول المضارع.

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءاً من الفعل المضارع، وجزء الشيء لا يعمل فيه، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع في قولك: (لن أزور علياً) وفي قولك (لم أزر علياً) وليس هو مرفوعاً بل هو منصوب في المثال الأول ومجزوم في المثال الثاني، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضي عملاً آخر؟

وقد رجح العلماء ـ ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل ـ في هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذي بدأنا به، وهو القول الحري بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى، والله تعالى أعلى وأعلم. =

وناصبه أربعة:

أحدها: (لن) وهي لنفي (سَيَفْعَلُ)(١)، ولا تقتضي تأبيدَ النفي ولا تأكيدَه، خلافاً للزمخشري(٢)، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةً، خلافاً لابن السَّرَّاج(٣)، وليس أَصْلُها (لا)

(١) أراد المؤلف بقوله: (وهي لنفي سيفعل) أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل، وهو الذي يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل، لأن السين ـ كما تعلم ـ تخلص الفعل المضارع الذي يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال، فإذا قال قائل؛ (سيحضر خالد) فأردت أن تنفيه قلت: (لن يحضر).

ثم إن نفي لن للفعل في الزمان المستقبل على ضربين، لأنه إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها، نحو قوله تعالى: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى، ومثل قوله تعالى: حكاية عن أخي يوسف ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾ فإن نفي براحه الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه، وإما أن يكون نفي لن مستمراً إلى غير غاية، نحو قوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له﴾ فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبداً، لقيام الدليل العقلي على أن خلقهم إياه محال. والمحال لا يقع، فإنه لو وقع لانقلب ممكناً، وهو لا يجوز.

(٢) ادعى جار الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له.

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأنموذج، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأبيد النفي، وأنه لا غاية له ينتهي إليها، وعلى قوله: هذا يبطل تقسيمنا نفي لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً، ويكون نفي لن نوعاً واحداً، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾.

ولا صحة لما ادعاه، ولا دليل له فيما استدل به، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور؛ أولها أن (لن) لو كانت دالة على تأبيد النفي في كل مثال ترد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ ﴿اليوم﴾ معها في قوله تعالى: ﴿فلن أكلم اليوم إنسياً﴾ إذ كيف ينتفي تكليمها إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأبيد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكرار لأن المفروض أنه مستفاد منها، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ والقرآن مصون عن التكرار، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأبيد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله =

. . . .

= تعالى: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ وقوله جلت كلمته ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن ليس أبي﴾ .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأبيد النفي بقوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾ فغير صحيح، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا، وكلامه في دلالة لن وضعاً، ولئن سلمنا جدلاً دلالتها على تأبيد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإنا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله.

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشاف في تفسير قوله تعالى لموسى ﴿لن تراني﴾ أن لن تدل على تأكيد النفي، وهذا كلام غير مسلم، بل لن مثل لا، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفي الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفي الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل، فإذا قال لك قائل (قم) فقلت له (لن أقوم) صلح ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل، ولو قلت: (لا أقوم) لكان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأبيد أو تأكيد.

(٣) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن (لن) تقع دعائية، أي أن الفعل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾ وهو كلام عجيب، لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه مغني اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء، واستدل لذلك بقول الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفي المحض، حتى لو قلنا (لا) بعدها دالة على الدعاء، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاء، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه، فاعرف ذلك، والله يرشدك.

فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفرّاء، ولا (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسّاكِنَيْنِ، خلافاً للخليل والكسائي.

الثاني: (كَيْ) المصدرية، فأمّا التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها (أنْ) مُضْمَرَة[1]، وقد تَظْهر في الشعر، وتتعيَّن المصدريةُ إن سبقتها اللام نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[2] والتعليلية إن تأخّرَت عنها اللامُ أو أنْ، نحو قوله:

٤٩٠ - كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

(١) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (٢ ص ١٥ وما بعدها) أن الأخفش يرى أن كي لا تكون إلا حرف جر دالاً على التعليل كاللام، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر، وأن الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً، وأنه إذا وقع في الكلام (أن) بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لكيما أن تغر وتخدعا* كانت أن بدلاً من كي، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات * كي لتقضيني رقية بعض ما* كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع، وكانت اللام زائدة، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب (كيمه) فهو مقدر بعدها منصوباً بها، فتقدير هذه العبارة: كي تفعل ماذا؟ مثلاً، فكن من ذلك على ذكر، ولا تغفل.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من المديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات، وقبل هذا البيت قوله:

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي. البيت، وبعده
خُلْوَةً إذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ المَاعُونَ بِاللَّقَسِ

اللغة: (لتقضيني) لتوفي لي بما وعدت، وتقول: قضى فلان ما عليه، وقضى دينه، إذا أوفاه أو برأ ذمته منه (مختلس) ذكر العيني والبغدادي أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس، وهو أخذ الشيء خطفاً، تقول: خلست كذا، واختلسته، إذا أخذته بسرعة، وأفضل مما ذهبا إليه أن يكون (مختلس) اسم مفعول من هذه المادة.

الإعراب: (كي) حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لتقضيني) اللام للتعليل مؤكدة لكي، تقضي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف=

وقوله:

٤٩١ ـ   * . . . كَيْمَـا أَنْ تَغُـرَّ وَتَخْـدَعَـا *

= التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول (رقية) فاعل تقضي (ما) اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضي (وعدتني) وعد: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رقية، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام: لتقضيني الذي وعدتينه (غير) حال من الاسم الموصول الواقع مفعولاً أو لتقضي منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(مختلس) مضاف إليه ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (كي لتقضيني) فإن وقوع اللام بعد كي دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما في قول الشاعر:

* أرجو وآمل أن تدنو مودتها *

وقول الآخر:

* أبى الله أن أسمو بأم ولا أب *

ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت.

٤٩١ ـ نسب ابن عصفور في كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري، وليس بصحيح؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه هكذا:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاس أَصْبَحْتَ مَانِحاً   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

اللغة: (مانحاً) اسم فاعل من المنح، وهو الإعطاء، وهو يتعدى إلى مفعولين، تقول: منحت المسكين درهماً (تغر) مضارع غررته تغره ـ من باب مد ـ إذا خدعته وزينت له غير الزين (تخدع) تفسير لتغر، ومعناهما واحد.

الإعراب: (فقالت) الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (أكل) الهمزة للاستفهام، كل: مفعول ثان لقوله مانحاً الآتي، وهو مضاف و(الناس) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أصبحت) أصبح: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع (مانحاً) خبر =

....

= أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله (لسانك) لسان: مفعول أول لمانح، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (كيما) كي: حرف تعليل وجر، وما: حرف زائد، وذكر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدري ونصب، ولا وجه لواحد منهما (أن) حرف مصدري ونصب (تغر) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (وتخدعا) الواو حرف عطف، تخدع: معطوف على تغر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً أنت، والألف للإطلاق، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية، والجار والمجرور متعلق بمانح، والتقدير: أأصبحت مانحاً لسانك كل الناس للغرور.

الشاهد فيه: قوله: (كيما أن تغر) فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي ـ في هذه العبارة ـ يدل على أن (أن) تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام، نحو قولك: جئت كي أتعلم؛ وظهور أن بعد كي يعين أن تكون كي حرف تعليل؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفاً مصدرياً؛ وقد علم أن (أن) حرف مصدري لا غير؛ فتكون (أن) على هذا مؤكدة لكي؛ والتأسيس ـ أي كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر ـ أولى من التأكيد.

والحاصل أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها.

الأول: أن الاستعمال جرى بذكر كي وحدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿**كي لا يكون دولة**﴾ وبذكرها مسبوقة باللام فقط نحو قوله تعالى: ﴿**لكي لا تأسوا على ما فاتكم**﴾ وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدده؛ وبذكرها مسبوقة باللام وبعدها أن المصدرية كما في البيت الشاهد رقم ٤٩٢ الآتي وما سنذكره معه من الشواهد.

الثاني: أن العلماء ـ ونعني بهم هنا سيبويه وجمهور البصريين ـ يرون أن كي إذا نصبت المضارع فهي مصدرية؛ ويرون مع ذلك أن (كي) قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة.

والثالث: أن العلماء يرون ـ مع كل هذا ـ أن التأسيس خير من التأكيد؛ ما لم يكن التأكيد أمراً لا مندوحة عنه فحينئذ يصار إليه.

وعلى هذا فإذا قلت: (جئت لكي أتعلم) يتعين أن تكون اللام تعليلية و(كي) مصدرية؛ لأنك لو جعلت (كي) تعليلية لصرت إلى التأكيد ولك معدل عنه.

وإذا قلت (كيما أن تغر وتخدعا) تعين أن تكون كي حرف تعليل، وأن حرف مصدري؛ =

ويجوز الأمْرَانِ في نحو: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾[(١)]، وقوله:

٤٩٢ ـ * أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *

* * *

= لأنك لو جعلت كي حرفاً مصدرياً لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل.
فإذا قلت (جئت كي أتعلم) جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها.
وإذا قلت (لكيما أن تطير) جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام.
وإنما رضيت بالتأكيد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين، فليس عنه معدل.
فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد، وتكون محتملة للوجهين في موضعين.

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

٤٩٢ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

اللغة: (تطير) تذهب بسرعة (بقربتي) القربة ـ بكسر القاف وسكون الراء ـ جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء ونحوه (شناً) الشن ـ بفتح الشين، وتشديد النون ـ الجلد الذي تخرق (بيداء) هي الصحراء، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها: أي يهلك (بلقع) بزنة جعفر ـ خالية ليس فيها أحد.

الإعراب: (أردت) أراد: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله (لكيما) اللام حرف تعليل وجر، وكي: يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن، وما: حرف زائد (أن) حرف مصدري ونصب، فإن كنت قد جعلت كي حرفاً مصدرياً فإن هذه مؤكدة لها (تطير) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بقربتي) الباء حرف جر، قربة: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقربة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتطير (فتتركها) الفاء حرف عطف، تترك: فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير=

الثالث: (أنْ) في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾(١) ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾(٢)، وبعضُهُمْ يُهْملهَا حَمْلاً على (ما) أُخْتِهَا، أي: المصدرية، كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾(٣)، وكقوله:

= الغائبة العائد إلى القربة مفعول به (شناً) حال من المفعول أو مفعول ثان لتترك (ببيداء) جار ومجرور بتترك (بلقع) صفة لبيداء.

الشاهد فيه: قوله (لكيما أن) فإن (كي) هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون (أن) مؤكدة لها، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها، قبل كي المصدرية، ويحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو (أن) وحدها، ولولا (أن) لوجب أن تكون (كي) مصدرية، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كي تعليلية.

ومثل هذا الشاهد قول الآخر، وأنشده أبو ثروان:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِيَ عَثْرَةً ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

اعلم أن (أن) المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ وقول العرب في مثل من أمثالهم (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) وقولهم في مثل آخر (أن ترد الماء بماء أكيس) والتقدير في الآية الكريمة: صيامكم خير لكم، وفي المثل الأول: سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه، وفي المثل الثاني: ورودك الماء بماء أكيس، أي أكثر دلالة على العقل، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ التقدير: ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى: ﴿فأردت أن أعيبها﴾ التقدير: فأردت عيبها، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه﴾ التقدير: من قبل إتيان يوم، أو يكون مجروراً بحرف الجر نحو قول الراجز:

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *

التقدير: من رؤيتها رأسي ـ إلخ.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٨٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أصلها: ﴿لمن أراد أن يتموا الرضاعة﴾ فهو منصوب بحذف النون، والجمع بالنظر إلى =

٤٩٣ ـ * أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْمَـاءَ وَيْحَكُمَـا *

= معنى (من) وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين، لفظاً، ثم استتبع ذلك في الكتابة، وهو تكلف.

٤٩٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* مِنِّي السَّلاَمَ، وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة: (تقرآن) يقال: قرأت السلام على زيد أقرؤه، قراءة، تريد أنك قلت له اقرأ السلام على فلان، أي اتله أو أعده عليه (السلام) هو التحية مطلقاً، سواء أكانت من لفظ السلام أم من غير لفظه (ويحكما) هو مصدر معناه (رحمة لكما) وانتصابه بفعل من معناه (ألا تشعرا أحداً) أي لا تعلما بما حملتكما من السلام عليها أحداً.

الإعراب: (أن) حرف مصدري مهمل مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تقرآن) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع (على) حرف جر (أسماء) مجرور بعلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، أو لكونه مختتماً بألف التأنيث الممدودة، (ويحكما) ويح: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه أي رحمتكما رحمة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه. والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله (مني) جار ومجرور متعلق بقوله تقرآن (السلام) مفعول به لقوله تقرآن (وأن لا) الواو حرف عطف، وأن: حرف مصدري ونصب، ولا: حرف نفي (تشعرا) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع (أحداً) مفعول به لقوله تشعرا، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (أن تقرآن) حيث أثبت نون الرفع مع تقدم (أن) فدل ذلك على أن قوماً من العرب يهملون (أن) المصدرية كما يهمل جميعهم (ما) المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذي رويناه، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله؟

وقد أنكر ذلك الكوفيون، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن (أن ليس هي المصدرية الناصبة للمضارع، ولكنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبرها، وقد كان من حق العربية =

وتأتي (أَنْ) مُفَسِّرَة، وزائدةً، وَمُخَفَّفَةَ من أَنَّ؛ فلا تنصب المضارع.

فالمُفَسِّرَةُ هي: المَسْبُوقة بجملة فيها معنىٰ القول دون حُرُوفه[1]، نحو

= على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة، لأن جملة خبر أن المخففة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقد أو تنفيس أو لو ـ إلخ الفواصل التي سبق بيانها والاستشهاد لكل منها في باب إن وأخواتها، ولم يفصل الشاعر في هذ البيت بواحد منها، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً.

(١) جملة ما يشترط لتحقق (أن) المفسرة أربعة شروط، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة. ونبين لك محترز كل شرط منها، فنقول:

الشرط الأول: أن تسبقها جملة، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ في محل رفع خبرها، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ﴿آخر دعواهم﴾.

الشرط الثاني: أن تكون الجملة المتقدمة على (أن) من معنى القول وليست من لفظ القول، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول (قلت له أن أفعل) فقال جماعة من العلماء: لا يقال ذلك. بل هو خطأ عربية، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب، وتعتبر (أن) فيه زائدة، وجملة (افعل) في محل نصب مقول القول.

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال، وأجاز جار الله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾ أن تكون أن مفسرة، وقال: لأن (قلت) بمعني أمرت، فليس القول فيها باقياً على معناه، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية.

الشرط الثالث: أن تتأخر عنها جملة، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول (اشتريت عسجداً أن ذهباً) فهذا التعبير خطأ بالإجماع، وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بتة فتقول اشتريت عسجداً ذهباً ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان، والثاني أن تأتي بأي فتقول (اشتريت عسجداً أي ذهباً). =

﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[(١)] ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[(٢)].

والزائدة هي: التالية لـ(ـلَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[(٣)]، والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[(٤)]

= الشرط الرابع: ألا يدخل على أن هذه حرف جر، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول (كتبت إليه بأن قم) أو تقول (كتبت إليه أن أفعل كذا) وأنت تقدر الباء قبل أن، فهي في هذين المثالين أن المصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو المقدرة.

هذا، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون (أن) تفسيرية، وقالوا في تعليل هذا المقال، إنك لو قلت (كتبت إليه) فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيراً لما قبلها.

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبياناً له نحو قولك (أمرته أن اضرب صفحاً عن هذا) فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته، وإما أن يكون تفسيراً وبياناً لمفعول الفعل السابق نحو (كتبت إليه أن أطع ربك) فإن (أطع ربك) ليس تفسيراً وبياناً لقولك كتبت إليه، ولكنه بيان للمكتوب.

(١) سورة المؤمنين، الآية: ٢٧.

(٢) سورة ص، الآية: ٦.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب (إن) وأخواتها، وتكلمنا عليه هناك وبينا الاختلاف الذي نشير إليه بياناً لا يحتاج معه إلى الإعادة، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

الشاهد فيه: ههنا قوله (كأن ظبية) فيمن رواه بجر ظبية، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف، وأن زائدة بينهما، وأما من رواه بالنصب فعلى أن (كأن) حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، وظبية اسمه، وفيه غير ذلك من الأعاريب وقد ذكرناها هناك.

أو بين القسَم ولو[1]؛ كقوله:

٤٩٤ ـ * فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ *

---

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزاد فيها (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون. وزاد في هذا الكتاب موضعاً رابعاً، وهو أن تقع بعد (إذا) نحو قول الشاعر:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ... مُعَاطِى يَدٍ فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ

وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت، وزعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها. ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى.

والصواب أن (إذا) في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملته، والتقدير: فأمهله حتى إذا يقال فيه كأن ـ إلخ.

وقد ذكر الأخفش أنها تزاد في غير هذه المواضع الأربعة، وخرج على زيادتها قوله تعالى: ﴿وما لنا ألا نتوكل على الله﴾ زعم أن (أن) زائدة وأن تقدير الكلام: وما لنا لا نتوكل على الله، لئلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالاً، والصواب أن (أن) في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع، وأن قبلها حرف جر مقدراً، والأصل: وما لنا في ألا نتوكل على الله، فالواقع حالاً هو الجار والمجرور، لا المصدر، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياسي سائغ.

٤٩٤ ـ هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٥)، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

لَعَمْرِي لَئِنْ جَدَّتْ عَدَاوَةُ بَيْنِنَا ... لَيُنْتَحَيَنْ مِنِّي عَلَى العَظْمِ مِيْسَمُ

فَأُقْسِمُ أَنْ .... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب: (أقسم) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (أن) حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (التقينا) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها شرط لو (وأنتم) الواو حرف عطف. أنتم: معطوف على نا في قوله التقينا، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول: لو التقينا نحن وأنتم؛ مثلاً (لكان) اللام واقعة في جواب لو، وكان: فعل ماض يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر =

والمُخَفَّفَة من أنَّ هي: الواقعة بعد عِلْم، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[١]. ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[٢]، أو بعد ظَنٍّ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ﴾[٣]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرْجَحُ، ولذلك أجمعوا عليه في ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[٤]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فَقَرَأَهُ غيرُ أبي عمرو وَالأخَوَيْن بالنَّصب[٥].

* * *

= (لكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه (يوم) اسم كان؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها (من الشر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم (مظلم) صفة ثانية ليوم، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعي هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر.

الشاهد فيه: قوله (أقسم أن لو) حيث وقعت (أن) زائدة بين فعل القسم ولو، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح، وربما وقعت أن هذا الموقع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر:

أَمَا واللّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ العَتِيقِ

التقدير: أقسم والله لو كنت حراً لعرفت لي منزلتي، مثلاً.

(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(٥) الأخوان حمزة والكسائي؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع وههنا أمران ننبهك إليهما، الأول: مذهب سيبويه والجمهور ـ وحاصله أن المعول عليه في اعتبار (أن) مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى، فإذا جيء بلفظ (علم) وأريد منه معناه وهو اليقين كانت (أن) مخففة من الثقيلة، فإن أريد منه معنى الشك كانت (أن) مصدرية، وعلى العكس من ذلك إذا جيء بلفظ (ظن) وأريد منه معناه كانت (أن) مصدرية، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت (أن) مخففة من الثقيلة، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التي تلاها المؤلف، وهذا الذي =

الرابع: (إِذَنْ) وهي حرفُ جوَابٍ وجزاءٍ[1]، وشرطُ إعمالها ثلاثة أُمُور:

= قررناه هو كما قلنا مذهب سيبويه، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ، فكلما كان اللفظ موضوعاً لليقين كانت (أن) بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعاً للتردد كانت أن مصدرية ناصبة، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن، ولا إجراء الظن مجرى العلم، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه.

الأمر الثاني: أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعاً تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاماً دالاً على اليقين إما بلفظه كما هو رأي المبرد وإما بمعناه كما هو رأي سيبويه، وقد ذهب الفراء وابن الأنباري إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه، بل يجوز أن تقع (أن) المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقي على معناه.

(١) قد اختلف النحاة في (إذن) التي يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً اختلافاً كثيراً ذا مراتب يعقب بعضها بعضاً، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال.

الخلاف الأول: أهي حرف أم اسم؟ ولهم في ذلك ـ على وجه الإجمال ـ قولان، أحدهما: أنها اسم، ثم قيل: أصلها (إذا) الظرفية التي تتضمن معنى الشرط، وأنه إذا قيل لك (سأزورك) فقلت في جواب هذا الكلام (إذاً أكرمك) فإن أصل كلامك: إذا زرتني أكرمك، فجملة زرتني بعد إذا في محل جر بإضافة إذا إليها؛ وقد حذفت هذه الجملة، وعوض عنها تنوين إذاً، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين، فأما ناصب المضارع بعدها فهو (أن) المصدرية مضمرة، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها في تأويل مصدر يكون فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: إذن وقع إكرامك، أي إذا زرتني وقع إكرامك، وهذا قول جماعة من الكوفيين، وقيل: أصلها إذ ـ بسكون الذال ـ وهو الظرف المختص وضعاً بالزمان الماضي ـ ثم حذفت الجملة التي تضاف إليها إذ، وعوض عنها التنوين، ثم فتحت الذال ليكون في صورة ظرف منصوب، ثم جعل صالحاً لجميع الأزمنة بعدما كان مختصاً بالماضي، وضمن معنى الشرط، وهذا رأي رضي الدين شارح الكافية، وهذا الكلام ـ ومثله كلام الكوفيين السابق ـ أشبه الأشياء بالتكهنات التي نحب لك ألا تلقي إليها بالاً، والقول الثاني أنها حرف، وهو قول جمهور النحاة، وهو القول الخليق بالقبول.

الخلاف الثاني: بعد اختيار كون (إذن) هذه حرفاً، أهو بسيط أم مركب؟ ولهم في ذلك مذهبان إجمالاً، الأول أنها مركبة، ثم قيل: هي مركبة من (إذ) بسكون الذال ـ و(أن)=

....

= المصدرية، نقلت حركة الهمزة من (أن) إلى ذال إذ، ثم حذفت الهمزة فصارت (إذن) وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية، وهذا كلام الخليل بن أحمد، وقيل: هي مركبة من إذا وأن، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذا للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت إذن، وهذا قول أبي علي الرندي، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين، فهي تدل على ربط الكلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك، وهي تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندي ـ مع تهافته ـ يدل على أنهما يريان أن الناصب للمضارع وهو إذن نفسها؛ لأن (أن) المصدرية جزء من الأجزاء التي تركبت منها، والقول الثاني أنها بسيطة لا تركيب فيها، وهو قول الجمهور، وهو الصحيح.

الخلاف الثالث: بعد اختيار أن (إذن) حرف، وأنه بسيط، أهو عامل النصب في الفعل المضارع، أم أن العامل مضمر بعدها، ولهم في ذلك قولان، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو (أن) المصدرية مضمرة بعدها، وسبب ذلك أن (إذن) ليست مختصة بالفعل، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول (إذن عبد الله يزورك) ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد، فيكون للخليل رأيان في (إذن) والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها، وهذا رأي جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم، وهو القول الصحيح الذي نرى لك أن تأخذ به.

الخلاف الرابع: بعد اختيار كون (إذن) حرفاً بسيطاً ناصباً للمضارع بنفسه، ما معناه؟ قال سيبويه: هي حرف جواب وجزاء، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه، فذهب الشَّلَوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معاً في كل كلام تقع فيه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كونها حرفاً دالاً على الجواب لا يفارقها، وأما كونها حرفاً دالاً على الجزاء فقد يفارقها، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر، وقد تتمحض للدلالة على الجواب، وذلك كما لو قال لك قائل (إنّي أنا أحبك) فقلت له (إذن أظنك صادقاً) فإن هذا الكلام الذي أجبت به لا دلالة له على الجزاء.

الخلاف الخامس: في بيان الشروط التي اشترطها النحاة، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه =

أَحَدُها: أن تَتَصَدَّرَ فإن وقعت حَشْواً أهملت، كقوله:

٤٩٥ ـ * وَأَمْكَنَنِـــي مِنْهَـــا إذَنْ لاَ أَقِيلُهَـــا *

= وما اختلفوا فيه، ولا نرى أن نتعرض لذلك ههنا، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع، ونحن سنتمم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه.

الخلاف السادس: إذا استكملت (إذن) الشروط التي ذكرها النحاة استقراء من كلام العرب، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعاً، أم لا يجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوماً من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوباً؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوماً من العرب من لغتهم أن يهملوا (إذن) مع استيفاء جميع الشروط، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها، وحكاها عنه سيبويه (١/ ٤١٢)، كما حكى غيره أن قوماً من العرب يهملون (أن) المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها، وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد (إذن) متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتهاع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، لكنها ـ مع ذلك كله ـ لغة نادرة جداً.

٤٩٥ ـ هذا الشاهد من كلام كثير عزة، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، ، فطرده وغضب عليه، والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لَئِن عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة: (عاد) رجع (عبد العزيز) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والد عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل (بمثلها) أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة (أمكنني منها) أي جعلني متمكناً منها (لا أقِيلُها) لا أتركها ولا أردها، وهي بالقاف المثناة، ويروى (لا أفيلها) بالفاء من قولهم: (فال رأي فلان يفيل) إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به.

الإعراب: (لئن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، إن: حرف شرط جازم (عاد) فعل=

وأما قولُه:

٤٩٦ ـ * إنِّـــي إذَنْ أهْلِـــكَ أوْ أطِيـــرَا *

= ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط (لي) جار ومجرور متعلق بعاد (عبد) فاعل عاد، وهو مضاف، و(العزيز) مضاف إليه (بمثلها) الباء حرف جر مثل: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعاد أيضاً، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (وأمكنني) الواو حرف عطف، أمكن: فعل ماض معطوف على عاد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به (منها) جار ومجرور متعلق بأمكن (إذن) حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أقيلها) أقيل: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله (إذن لا أقيلها) حيث أهمل إذن؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها، وهو قوله (أقيلها) لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة، أي واقعة في صدر جملتها.

وما ينبغي أن تتنبه له أن (إذن) تقع حشواً في ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تقع بين المبتدأ وخبره، نحو أن تقول (زيد إذن يكرمك) جواباً لمن قال لك: سأزوركم اليوم.

الصورة الثانية: أن تقع بين الشرط وجوابه، نحو أن تقول (إن تزرنا إذن نكرمك).

الصورة الثالثة: أن تقع بين القسم وجوابه، سواء أكان القسم مذكوراً نحو أن تقول (والله إذن أكرمك) أم كان القسم محذوفاً، نحو أن تقول (لئن زرتني إذن أكرمك) فإذن واقعة في جواب القسم، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد، فإن قوله (إذن لا أقيلها) هو جواب القسم، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، لأن القسم هو المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة.

٤٩٦ ـ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

* لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا * =

فضرورةٌ، أو الْخَبَرُ محذوفٌ، أي: إنّي لا أستطيع ذلك.

وإن كان السابق عليها واواً أو فاءً جاز النّصبُ[1]، وقد قرىء: ﴿وَإِذَنْ لَا

= **اللغة:** (لا تتركني) يريد: لا تصيرني بهذه المنزلة، ونظيره قول النابغة الذبياني في اعتذاراته للملك النعمان:

فَـلا تَتْـرُكَنِّـي بِـالـوَعِيـدِ كـأَنَّنِـي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

(شطيراً) الشطير ـ بفتح الشين ـ مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى (أهلك) أموت (أطير) معناه الأصلي أذهب بعيداً.

الإعراب: (لا) حرف نهي (تتركني) تترك: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وياء المتكلم مفعول أول لتترك مبني على السكون في محل نصب (فيهم) جار ومجرور متعلق بقوله تترك (شطيراً) مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب (إذن) حرف جواب وجزاء (أهلك) فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أطيرا) فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (إني إذن أهلك) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أهلك بعد إذن، مع أن إذن ليست مصدرة، بل هي مسبوقة بقوله إني، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن في حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر، وهي هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها، فما في البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام.

وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر، وذلك بناء على أن (إذن) وما بعدها جملة في محل رفع خبر إن.

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف، وهو تخريج حسن، وحاصله أن خبر (إن) محذوف، و(إذن) واقعة في صدر جملة مستأنفة، وكأنه قد قال: إني لا أستطيع ذلك، أو قال: إني لا أقدر على ذل، ثم استأنف كلاماً مترتباً على ما ذكر فقال: إذن أهلك أو أطيرا.

(١) فإن قلت: فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع (إذن) بعد واو العطف وفائه، أو=

يَلْبَثُوا﴾(١) ﴿فَإِذاً لَا يُؤْتُوا﴾(٢)، والغالبُ الرفعُ، وبه قرأ السَّبعة.

الثاني: أن يكون مستقبَلاً؛ فيجب الرفع في نحو: (إِذَنْ تَصْدُقُ) جواباً لمن قال: (أنَا أحِبُّ زيداً).

الثالث: أن يَتَّصِلاَ، أو يَفْصِل بينهما القَسَمُ(٣)؛ كقوله:

٤٩٧ ـ * إِذَنْ وَاللّـهِ نَـرْمِيَهُـمْ بِحَـرْبٍ *

= تستوي حروف العطف كلها في ذلك الحكم؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم، وذلك لأنه يقول (وانصب وارفعا * إذاً (إذن) من بعد عطف وقعا) وعلى ذلك لو قلت (أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء) جاز في (أقاتل) النصب والرفع، ولكن عبارة ابن هشام هنا خصت هذا الحكم بفاء العطف وواوه وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع في الفعل المضارع الذي يلي (إذن) المسبوقة بثم أو غيرها من حروف العطف.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٦، وهذه قراءة ابن مسعود.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٣، وهذه قراءة أبيّ بن كعب.

(٣) أجاز ابن هشام في مغني اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو الدعاء، وأجازه الكسائي وهشام مع الفصل بمعمول الفعل، إلا أن الكسائي يرجح النصب وهشاماً يرجح الرفع.

٤٩٧ ـ قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصاري، وهو مذكور في ديوانه بيتاً مفرداً من غير سابق أو لاحق، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ *

اللغة: (نرميهم) أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم ونقذفهم، وأراد نصيبهم (يشيب) يروى هذا الفعل بتاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل، ويروى بالياء، والحرب يذكر ويؤنث، والأكثر فيها التأنيث. ومعنى كونها تشيب الطفل أنها تصيره أشيب، والأصل في هذه العبارة قوله تعالى: ﴿يوماً يجعل الولدان شيباً، السماء منفطر به﴾.

الإعراب: (إذن) حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (والله) الواو حرف قسم وجر: ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره=

فصل: يُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) مضمرةً وُجُوباً في خَمْسَةِ مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سُبقت بكَوْن ناقص ماضٍ منفي[1]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

= الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (نرميهم) نرمي: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب (بحرب) جار ومجرور متعلق بنرمي، (تشيب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب (الطفل) مفعول به لتشيب (من) حرف جر (قبل) مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب، وقيل مضاف و(المَشِيبِ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به في محل جر صفة لحرف.

الشاهد فيه: قوله (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن، مع أنه قد فصل بينهما؛ لكون ذلك الفاصل القسم، وهو ـ لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له ـ مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا.

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا المبحث، والدخول على الأسماء كما تقول (إذن عبد الله يكرمك) وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم، فهو ضعيف من جهتين: كونه من عوامل الأفعال، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها.

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكد له، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم (إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها) وكفصله بين الجار والمجرور كالذي حكي عن الكسائي من قولهم (اشتريته بوالله ألف).

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالنداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً قريبة من هذه العلة، ومدارها على كثرة الاستعمال.

(١) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة =

﴿لِيَظْلِمَهُمْ﴾[1] ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[2]؛ وَتُسَمَّىٰ هذه اللاّمُ لامَ الْجُحُودِ.

الثاني: بعد (أو) إذا صَلَحَ في موضعها (حَتَّى)[3]؛ نحو: (لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، وكقوله:

= وجوباً ـ هو مذهب علماء البصرة، وقالوا ـ مع ذلك ـ بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خبر كان، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها، وذهبوا ـ مع ذلك ـ إلى أن هذه اللام زائدة، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب، فإذا قلت (ما كان زيد ليفعل القبيح) فاللام حرف جر عند البصريين، ويفعل: مضارع منصوب بأن محذوفة، وأن المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لكان، وتقدير الكلام عندهم: ما كان زيد مريداً لفعل القبيح، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد، ويفعل: فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان.

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي يقدرونه حيث يقول:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ... وَلَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

(٣) اعلم أولاً أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد (أو) هذه ليفرقوا بين معنيين، وذلك أن (أو) تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول (سأزور محمداً أو أبعث إليه رسولاً) فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاكّ فيما ستفعله منهما، وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه، نحو أن تقول (سأعاقب زيداً أو يعتذر عن ذنبه) فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت مُتَحَقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت ـ مع ذلك ـ شاكّ في حصول الاعتذار منه، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدي إليهما، فرفعوا المضارع بعد (أو) حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما =

. . . .

= قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى (أو) نفسها، وهو قول الكسائي وهو شيخ شيوخهم، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة، وهو قول شيخهم الفراء، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون (أو) لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، والحرف المشترك أصله ألا يعمل، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوي، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو (أن) المصدرية مضمرة بعد (أو) لأن (أن) عامل قوي، وجعلوا ما بعد (أو) في تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها، فإذا قلت (لألزمنك أو تقضيني حقي) كان التقدير عندهم: ليكونن لزوم مني لك أو قضاء لحقي منك فوفروا لأو معناها الأصلي.

ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد (أو) أن تكون بمعنى حتى، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها، فهي حينئذ بمعنى إلى، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعني إلى، والعبارتان سواء، أو تكون بمعنى إلا، يعني أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التي يصلح لها ما قبلها، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله (أو تكون بمعنى كي) يعني أن ما بعدها علة لما قبلها، وهي زيادة صحيحة، وملخص هذا الكلام أن ما بعد (أو) قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول (لأطيعن الله أو يغفر لي ذنبي) فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكي يغفر لك ذنبك، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون (أو) بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا، لفساد المعنى على كل منهما، وقد يكون ما بعده (أو) غاية ينتهي عندها ما قبلها نحو أن تقول (لأنتظرن محمداً أو يجيء) فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يجيء، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون (أو) بمعنى إلا، وقد يكون ما بعد (أو) مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول (لأقتلن الكافر أو يسلم) فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون (أو) بمعنى إلى، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاث التي ذكرناها نحو مثالهم المشهور، وهو (لألزمنك أو تقتضيني حقي) فإن ما بعد أو في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول: لألزمنك كي تقضيني حقي، ويصح أن يكون ما بعد أو =

٤٩٨ ـ * لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَىٰ *

= غاية ينتهي إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول: لألزمنك إلى أن تقضيني حقي، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلة بدليل أنه يصح لك أن تقول: لألزمنك إلا أن تقضيني حقي، أي ليكونن لزومي إياك مستمراً في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذي تقضيني فيه حقي.

وقد وضع العلماء ضابطاً للفرق بين (أو) التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى ألا، وحاصله أن ما كان قبل (أو) إن كان ينقضي شيئاً فشيئاً كانت (أو) بمعنى إلى، وإن كان ما قبل أو ينقضي دفعة واحدة كانت (أو) بمعنى إلا، فاعرف هذا كله والله ينفعك به.

٤٩٨ ـ لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاّ لِصَابِرِ *

اللغة: (لأستسهلن الصعب) تقول: استسهلت الأمر؛ إذا صيرت صعبه سهلاً منقاداً لك بعد إباء وشماس، أو إذا عددته سهلاً ولم تبال بما فيه من صعوبة، والصعب هو الأمر الذي يعسر عليك تحصيله (أدرك) أبلغ (المنى) جمع منية ـ بضم الميم فيهما ـ وهي ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه (انقادت) لانت وتيسرت وسهلت (الآمال) جمع أمل ـ بزنة جبل وأجبال ـ وهو ما ترجوه (لصابر) المراد هنا الذي يثبت على المكاره ولا تخور عزائمه للشدائد.

الإعراب: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وأستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الصعب) مفعول به لأستسهل. وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر (أو) حرف معناه إلى مبني على السكون لا محل له (أدرك) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (المنى) مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف (فما) حرف دال على التعليل، وما: حرف نفي (انقادت) انقاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (الآمال) فاعل انقادت (إلا) أداة حصر (لصابر) جار ومجرور متعلق بانقادت.

الشاهد فيه: قوله (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى.

أو (إلاّ) نحو: (لأَقْتُلَنَّهُ أوْ يُسْلِمَ)، وقوله:

٤٩٩ ـ * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا *

الثالث: بعد (حَتَّى)[1] إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَاتِلُوا

---

٤٩٩ ـ هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *

اللغة: (غمزت) لينت (قناة) القناة هنا الرمح، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوجَّ منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف؛ ليعتدل ما اعوجّ ويستقيم، والثقاف ـ بكسر الثاء المثلثة، بزنة الكتاب ـ أداة تقوَّم بها الرماح وتعدل (كسرت كعوبها) الكعوب: جمع كعب ـ بفتح فسكون ـ وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح، (تستقيم) تعتدل بعد اعوجاج.

الإعراب: (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غمزت) فعل ماض وفاعله (قناة) مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و(قوم) مضاف إليه، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها (كسرت) فعل وفاعل (كعوبها) كعوب: مفعول به لكسرت، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه، والجملة لا محل لها جواب إذا، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة (أو) حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تستقيما) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى قناة قوم.

الشاهد فيه: قوله (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا.

(١) اعلم أن (حتى) ترد في الاستعمال على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها، نحو قوله تعالى: ﴿**سلام هي حتى مطلع الفجر**﴾ ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره، وهي في هذا الاستعمال حرف جر، ومعناها الغاية.

الوجه الثاني: أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه، نحو قولهم (قدم الحجاج حتى المشاة) وقولهم (غلبك الناس حتى الأتباع) ويجب في هذا الاستعمال أن يكون=

. . . .

= التالي لها اسماً ظاهراً، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى، وحتى هذه حرف عطف.

وقد مضى الكلام على الأولى من باب حروف الجر (٣/ ٤٣) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣/ ٣٢٤).

الوجه الثالث: أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَل

وكقول الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ ... لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض، نحو قوله تعالى: ﴿حتى عفوا وقالوا﴾.

وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرىء القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

في رواية من رفع (تكلّ) في هذا البيت، وحتى هذه حرف ابتداء، أي أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله.

الوجه الرابع: أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب، وهي موضع كلام المؤلف هنا، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها، فقال الكوفيون: حتى هي الناصبة للمضارع بنفسها، وقال البصريون: حتى حرف جر، والناصب للمضارع (أن) مضمرة بعدها، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بما قبلها، فإذا قلت (لأقاتلن الكافر حتى يؤمن) فالكوفيون يقولون في إعرابه: حتى حرف نصب، ويؤمن: منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والبصريون يقولون: حتى حرف غاية وجر، ويؤمن: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى، والتقدير: حتى إيمانه، والجار والمجرور متعلق بأقاتل.

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام (كي) في نحو قولنا (أطع الله حتى تدخل الجنة) فإن معنى هذا الكلام: أطع الله كي تدخل الجنة، أو تقوم مقام إلى=

التِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ﴾[1]، أو باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ

= أن، كما في قولنا (اذكر الله حتى تطلع الشمس) فإن معنى هذا الكلام: اذكر الله إلى أن تطلع الشمس، والشيء إذا قام مقام شيء أدى مؤداه، فوجب أن تؤدي حتى مؤدى كي أو إلى أن؛ وقد اتفقنا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقنا على أن (أن) تنصب المضارع بنفسها، فكذلك ما أدى مؤداها ووقع موقعها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن (حتى) قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾ وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجز أن تكون ـ مع ذلك ـ من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء، وإنما قلنا إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد حتى هو (أن) المصدرية مضمرة لنبقيها على حالها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهي أنها تجر الاسم، وذلك لأن (أن) المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بحتى.

وبقي مما يتعلق بحتى التي ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك، فلا ضرورة لذكر شيء منه.

كما بقي القول على المعنى الذي تدل عليه حتى حينئذ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن (حتى) التي ينتصب بعدها المضارع تأتي بمعنى كي، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو قولنا (أسلم حتى تدخل الجنة) فإن الإسلام علة لدخول الجنة، كما اتفقت كلمتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهي إليه ما قبلها، نحو قولك (لأسيرن حتى تطلع الشمس) فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهي بطلوع الشمس، وقوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ يحتمل كل واحد من هذين المعنيين، فإنه يجوز أن يكون المراد: قاتلوا الفئة الباغية لكي ترجع إلى أمر الله، كما يحتمل أن يكون المراد: استمروا في قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع، وقد زاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً لحتى هذه، وهو أنها تأتي بمعنى إلا الاستثنائية، وخرج عليه قول الشاعر:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

كما خرج أتباعه عليه قول امرىء القيس:

وَاللّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلا ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلا

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩

الرَّسُولُ﴾[١].

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالاً مُسَبّباً فَضْلَة؛ نحو: (مَرِضَ زيد حَتّى لا يرجونه) ومنه: ﴿حَتّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[١] في قراءة نافع؛ لأنَّه مُؤَوَّل بالحال، أي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

ويجب النصب في مثل (لأسِيرَنَّ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) و (مَا سِرْتُ حَتى أدْخُلَهَا) و (أسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا) لانتفاء السّببيّة؛ بخلاف (أيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلُهَا) فإنَّ السير ثابت، وإنّما الشك في الفاعل، وفي نحو (سَيْرِي حتى أدْخُلُهَا) لعدم الفَضْلِيَّةِ، وكذلك (كَانَ سَيْرِي أمْسِ حتى أدْخُلُهَا) إن قُدِّرت كان ناقصة، ولم تقدّر الظَّرف خبراً.

الرابع والخامس: بعد فاء السببية[٢] وواو المعيّة، مَسْبُوقَيْنِ بنفي أو طلبٍ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤

(٢) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها، وسميت الواو المذكورة في هذا المبحث واو المعية لأنها بمعنى مع: أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه.

هذا، واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية خلافاً، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية، وهي مضمرة بعد الفاء والواو، وهذا مذهب البصريين، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما، وهذا قول جمهور الكوفيين، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسهما وهذا قول أبي عمر الجرمي، وينسب إلى بعض الكوفيين، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو، كلتا الحالتين غير دقيقة، والدقيق هو الذي أنبأناك به.

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصورة مخالف لما قبلها لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور، ألا ترى أنك لو قلت (زرني فأكرمك) كان ما قبل الفاء أمراً، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً، =

محضين، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (١) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ

= وكذلك لو قلت (لا تجهل علينا فنعاقبك) كان ما قبل الفاء نهياً، ولم يكن ما بعدها نهياً، وكذلك الباقي، فلما لم يكن ما بعدها موافقاً لما قبلها وجب أن يكون منصوباً على الخلاف.

وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأنا وجدنا الفاء ـ ومثلها الواو ـ لا تصلح لعمل النصب في الفعل المضارع، بل لا تصلح للعمل مطلقاً، والسبب في ذلك أن كلاً من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل منهما، ومن حق الحرف المشترك بين القبيلين ألا يعمل شيئاً، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل، وجاز أن تعمل (أن) المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها ومومئة إليها، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها، وكذلك لك ما قلنا إن (أن) المصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده، مثل لام كي ولام الجحود وحتى وأو.

فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للنصب في الفعل، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول.

وهذا القدر من البيان كافٍ لأننا نبني كلامنا في مثل هذه المباحث على الاختصار.

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٦

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور:

الصورة الأولى: ما يكون النافي فيها حرفاً من أحرف النفي كلا وما، نحو قوله تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ ونحو قولك (ماتزورنا فنتحدث إليك).

الصورة الثانية: ما يكون النافي فيها فعلاً، نحو قولك (ليس زيد معنا فيجازيك).

الصورة الثالثة: ما يكون النافي فيها اسماً، نحو قولك (أنا غير مسافر اليوم فأصحبك).

الصورة الرابعة: أن يكون الدال على النفي فعلاً موضوعاً للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي، نحو قولك (قلما تزورنا فتثلج صدورنا).

والطلب: يشمل سبعة أشياء، وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، =

. . . .

= والتحضيض، والتمني، والاستفهام، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون (الأجوبة الثمانية).
وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجي، وقوم يذكرون أن الترجي لا طلب فيه لأن الترجي هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله.
ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون في الاستفهام التقريري: أيأخذ حكم النفي فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية، أم لا يأخذ حكمه؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه، وذكر أن عبارة ابن مالك في الألفية تشير إلى هذا حيث يقول (وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين) والمؤلف من هؤلاء.
ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريري يأخذ حكم النفي فينصب المضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه، وقد صرح صاحب الهمع بذلك حيث يقول (لا فرق في النفي بين كونه محضاً نحو ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ أم لا: بأن نقض بإلا نحو ما تأتينا فتحدثنا بخير، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتنا فتحدثنا، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً)اهـ كلامه.
والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريري يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل، لا نفيه، فلا تكون الفاء واقعة في جواب نفي، فيجب أن يرفع المضارع المقترن بهما، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك (ألم تأتني فأحسن إليك) إما أن تريد الاستفهام الحقيقي عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان، وتكون غير عالم بعد الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقي لأنك عالم بأنه لم يأت، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه، والمعنى: اعترف أنك أتيتني فأحسنت إليك، على حد قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده؟﴾ فإن المعنى: الله كافٍ عبده، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر: (معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان، تقول: أضربت زيداً، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله)ا هـ.
ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريري لا يفيد النفي فأوجبوا ألا ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه ـ أن المضارع قد جاء منصوباً في مثل هذه الحالة ذكروا أنه =

﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(١) ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾(٢) ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ﴾(٣) ﴿وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(٤)، وقوله:

٥٠٠ - * لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

= نصب لأحد سببين، الأول مراعاة صورة النفي، وإن لم يكن نفياً على الحقيقة. والثاني: أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفي التالي همزة التقرير (إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي).

ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع المقترن بواو المعية إلا في جواب واحد من أربعة، وهي الأمر، والنهي، والتمني، والنفي، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر في التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة، وقال أبو حيان (ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع)اهـ.

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضاً أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا في نصب المضارع المقترن بفاء السببية في جواب بعض هذه الأشياء، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لا ينتصب في جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوباً في جواب الأمر في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

* يا ناق سيري عنقاً فسيحا *

البيت رقم ٥٠١ الذي استشهد به المؤلف، وسيأتي مشروحاً، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر، والشعر محل الضرورة، فهو مثل قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

ألا ترى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء - وهو قوله (فاستريحا) - من غير أن يكون واقعاً في جواب نفي أو طلب، فما تنكر أن يكون الشاعر الذي استدللتم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوباً في جواب الأمر ويكون قد سلك طريقاً لا يسلكه المتكلمون.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٣

(٣) سور الأنعام، الآية: ٢٧

(٤) سورة طه، الآية: ٨١

٥٠٠ - هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) وقد=

وقوله:

٥٠١ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

= نسبه قوم إلى المتوكل الكناني (انظر معجم البلدان ٧/ ٣٨٤) هو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ *

ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١/ ٣٩ بولاق).

الإعراب: (لا) حرف نهي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تنه) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (عن خلق) جار ومجرور متعلق بقوله تنه (وتأتي) الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (مثله) مثل: مفعول به لتأتي منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (عار) يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هذا عار، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، وعلى هذين القولين يكون قوله (عليك) جاراً ومجروراً متعلقاً بعار (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (فعلت) فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام (عظيم) نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي بلا.

٥٠١ ـ هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١).

اللغة: (يا ناق) أراد يا ناقة فرخم بحذف التاء، وخطاب النوق وغيرها من المطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي (سيري) أمر من السير وهو المشي (عنقاً) بفتح العين المهملة والنون جميعاً ـ ضرب من السير السريع (فسيحاً) واسعاً (سليمان) أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، الخليفة الأموي=

وقوله:

٥٠٢ ـ * فَقُلْـتُ ٱدْعِـي وَأَدْعُـوَ إنَّ أَنْـدَىٰ *

= المعروف (نستريح) أراد نلقي عنا متاعب السفر ولانحفل بعد لقائه بالأيام؛ لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ناق) منادى مبني على الضم في محل نصب (سيري) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المتكلم المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع (عنقاً) مفعول مطلق منصوب بسيري (فسيحا) نعت لعنق (إلى) حرف جر (سليمان) مجرور بإلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (فنستريحا) الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع ـ الذي هو نستريح ـ بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

٥٠٢ ـ هذا الشاهد من كلام دثار بن شيبان، ونسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى، وقال الأعلم في شرحه: (ويروى للحطيئة) ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* لِصَـوْتٍ أَنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدره بيتان، وهما قوله:

تَقُـولُ خَلِيلَتِـي لَمَّـا اشْتَكَيْنَـا سَيُـدْرِكُنَا بَنُـو القَرْمِ الهِجَانِ
سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجِ الليلِ لِلشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة: (ادعي) أمر من الدعاء، وهو هنا بمعنى النداء، وأراد ارفعي صوتك للنداء (أندى) أفعل تفضيل من الندى، وهو بعد ذهاب الصوت، وقد قالوا منه (فلان أندى صوتاً من فلان) إذا كان بعيد الصوت.

الإعراب: (فقلت) الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع (وأدعو) الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً =

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾[1] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدَهُم)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ النَّهي.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمَتْلُو بنفي، والمنتقض بإلاّ[2]، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إليك) إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقي

= بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (إن) حرف توكيد ونصب (أندى) اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف (لصوت) جار ومجرور متعلق بأندى (أن) حرف مصدري ونصب (ينادي) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (داعيان) فاعل ينادي مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن، والتقدير: إن أندى لصوت نداء داعيين، أي إن أجهر وأرفع ـ الخ.

الشاهد فيه: قوله (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدعو بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر، ومن النحاة من يرويه:

* فقلت ادعي وأدع فإن... *

على أن لام الأمر مقدرة، والأصل ادعي ولأدع ـ الخ وسيأتي بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع، إن شاء الله.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٢

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً، الأول ما كان النفي واقعاً بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو (ماتزال تأتينا فتحدثنا) وهذا لأن (زال) وأخواتها تدل على النفي، ونفي النفي إثبات، فكأن قائل ذلك قد قال: أنت تأتينا فتحدثنا، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلاّ نحو (ما تأتينا إلا وتحدثنا) وذلك لأن (إلا) الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، وما قبلها منفي بما، فيكون ما بعدها مثبتاً، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي، كقوله:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا ... فَيَنْطِقَ إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أعْرَفُ =

ونحو: (مَا تَزَالُ تَأتينا فَتُحَدِّثُنا) و (مَا تَأتِينَا إلاّ وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل[١]، وبما لَفْظُه الخَبَرُ، وسيأتي.

وبتقييد الفاء بالسَّبَبية والواو بالمعيَّة من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستئنافيتين، نحو: ﴿وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٢]؛ فإنَّها للعطف؛ وقوله:

٥٠٣ ـ * أَلَـمْ تَسْـأَلِ الـرَّبْـعَ القَـوَاءَ فَيَنْطِـقُ *

= وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة، وقد تبعه ولده عليها، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا، نحو قولك (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا) لأن الكلام إثبات، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قول المؤلف (والمنتقض بإلا) لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها.

(١) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً، ومعنى كون الطلب محضاً أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك (ضرباً زيداً فيستقيم أمره)، أو كان الطلب باسم الفعل نحو (صه فيستريح القوم) أو كان الطلب بما وقع للدلالة على الخبر نحو (حسبك الحديث فينام الناس) لم يجز النصب. وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كنزال ودراك، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب، وإنما قالوا ما قالوه قياساً على فعل الأمر، وهذا القياس مردود، وسنتعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف.

(٢) سورة المرسلات، الآية: ٣٦

٥٠٣ ـ هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَهَـلْ تُخْبِـرَنْـكَ اليَـوْمَ بَيْـدَاءُ سَمْلَـقُ *

اللغة: (القواء) بفتح القاف، بزنة السحاب ـ الخالي الذي لا أنيس به (فينطق) يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه (بيداء) صحراء، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أي يهلك (سملق) بزنة جعفر ـ الأرض التي لا تنبت شيئاً.

الإعراب: (ألم) الهمزة للاستفهام الإنكاري، لم: حرف نفي وجزم وقلب (تسأل) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء =

فإنَّها للاستئناف؛ إذ العطفُ يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النَّصب[١].

= الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الربع) مفعول به لتسأل (القواء) نعت للربع (فينطلق) الفاء للاستئناف، ينطق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع (وهل) الواو عاطفة، هل: حرف استفهام (تخبرنك) تخبر: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبني على الفتح في محل نصب (بيداء) فاعل تخبر مرفوع بالضمة الظاهرة (سملق) نعت لبيداء، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (فينطق) حيث رفع الفعل المضارع الذي هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة، ولا هي للسببية، وإنما هي للاستئناف.

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضي مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل، أما اشتراكهما في الإعراب فواضح أن المراد به أن ماقبلها إن كان مرفوعاً كان ما بعدها مرفوعاً أيضاً، وإن كان ماقبلها مجزوماً كان ما بعدها مجزوماً مثله، وأما اشتراكهما في المعنى فالمراد به أن ماقبلها إن كان منفياً كان مابعدها منفياً أيضاً، وإن كان ماقبلها مثبتاً كان ما بعدها مثبتاً مثله، وأنت تعلم أن فاء السببية ـ من حيث هي دالة على السببية ـ تقتضي من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ما قبلها فعلاً مضارعاً مرفوعاً أو مجزوماً، وتقتضي من حيث المعنى أن حصول ماقبلها سبب في حصول مابعدها وأن مابعدها نتيجة ماقبلها ومترتب عليه، ولا تقتضي اشتراك ماقبلها وما بعدها في النفي ولا في الإثبات. وتعلم أيضاً أن الفاء التي يقصد بها الاستئناف تقتضي من حيث الإعراب رفع المضارع المقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم، وتقتضي من حيث المعنى انقطاع مابعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبراً عنه.

وإنما قلنا في فاء السببية (من حيث دلالتها على السببية) لأنها مع دلالتها على السببية ـ عاطفة ـ عند البصريين ـ والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمرة، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها.

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت (لا تزورنا فنكرمك) فتطبيقها لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هي نفس المعنى الذي يؤديه قولك: لا =

وتقول: (لَا تَأْكُل السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) بالرّفع إذا نَهَيْته عن الأوّل فقط، فإن قدّرْت النّهيَ عن الجمع نَصَبْتَ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِد معنى الجزاءِ جُزم الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر، لا للطلب لتضمُّنه معنىٰ الشرط خِلافاً لزاعمي ذلك[1]، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا

= تزورنا فلا نكرمك، فنكرمك: مرفوع، لأنه معطوف على مرفوع، وهو منفي لأنه معطوف على منفي، ونظيره في ذلك الآية الكريمة ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ أي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه، وذلك إذا كنت كارهاً لزيارته غير راغب فيها، وهذا لا يجوز في الآية الكريمة التي تلوناها، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن، بل يترتب على الإذن نفسه، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول.

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قولك: لاتزورنا فنحن نكرمك، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي، وهو مبني على مبتدأ محذوف.

هذا هو الحق في هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه، ولا تلتفت إلى ماعداه.

(١) قول المؤلف (وقصد معنى الجزاء) معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه.

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهي أو استفهام، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها.

الثاني: أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء.

الثالث: أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب، فحينئذ يكون هذا الفعل المضارع مجزوماً، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي، فإن اختل شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قل تعالوا أتل﴾ فقد تقدم الطلب وهو تعالوا، وتأخر عنه المضارع وهو أتل، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم، فجزم المضارع بحذف حرف العلة، ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندي: =

. . . .

= قفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ومن أمثلته قولك (ائتني أكرمك) وقولك (هل تأتيني أحدثك) وقولك (لا تكفر تدخل الجنة).

فإن كان المتقدم غير طلب ـ بأن كان نفياً نحو (ماتزورنا تحدثنا) أو كان خبراً مثبتاً نحو (أنت تزورنا تحدثنا) وجب رفع الفعل المضارع، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متسبباً عن الخبر المثبت ولا عن النفي.

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو (زرني فأكرمك) ونحو (هل تزورني فأكرمك) فهذا هو الذي تقدم الكلام عليه، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعاً بعد فاء السببية في جواب الطلب.

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل المضارع، وكان هو وفاعله جملة، فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ فقد تقدم الطلب وهو هب، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثني، ولم يقصد الجزاء، وكذلك قولك (جئني برجل يؤدي واجبه بإخلاص) وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملته حالاً من هذه المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ والمعرفة هي الضمير المستتر في تمنن، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما في قول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا   فَحَتْفُ كُلِّ امْرِىءٍ يَجْرِي لِمِقْدَارِ

وقد اختلف النحاة في جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التي سبق بيانها، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة، فنحو قولك (زرني أكرمك) تقديره: (زرني إن تزرني أكرمك) فالأداة هي إن مقدرة، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق، والمضارع جواب الشرط، وهذا قول جمهور النحاة، وصححه المتأخرون.

والقول الثاني: أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهذا قول الخليل وسيبويه، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجري عليه.

والقول الثالث: أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو (ضرباً زيداً) لكونه قد ناب عن فعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي. =

أَتْلُ﴾[(١)] بخلاف نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[(٢)] في قراءة الرفع؛ فإنّه قَدَّرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لِهَبْ؛ كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَم.

وشَرَطَ غيرُ الكسائيِّ لصحّة الجزم بعد النهي صِحَّة وقوع (إنْ لا) في موضعه؛ فمن ثمّ جاز (لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ) بالجزم، ووجب الرّفع في نحو: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ)، وأمّا (فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) فالجزمُ على الإبدال لا الجواب.

* * *

وَأَلْحَقَ الكسائيُّ في جواز النَّصب بالأمر ما دَلَّ على معناه: من اسم فعل، نحو: (نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ) أو خبر، نحو: (حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ) ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء، كقوله:

٥٠٤ ـ * مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١

(٢) سورة مريم، الآيتين: ٥ و٦

٥٠٤ ـ هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي، والإطنابة: اسم أمه، واسم أبيه زيد بن مناة، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ *

وقبل البيت المستشهد هنا بعجزه قوله:

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

اللغة: (جشأت) الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما، وجشأت نفسه: أي ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو نحوهما (جاشت) غلت كما تغلي القدر بالماء، والمراد منه قريب من المراد من سابقه (مكانك) أي اثبتي وقري ولا تثوري (تحمدي) يحمدك الناس ويشكروا لك ثباتك (تستريحي) تطمئن خوالجك، وتسكن ثورتك، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب.

الإعراب: (وقولي) الواو حرف عطف، قول: معطوف على همتي وبلائي في أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (كلما) ظرف متعلق بقولي (جشأت) جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، =

وقولهم: (اتّقى اللّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ) أي لِيَتَّقِ اللّهَ وَلْيَفْعَلْ[(١)] وَأَلْحَقَ الفَرَّاء التَّرجِّيَ بالتمني بدليل قراءة حفص ﴿فأطّلعَ﴾[(٢)] بالنَّصب.

* * *

فصل: ويُنْصَب بـ(ـأَنْ) مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً:

أحدها: اللام إذا لم يَسْبقها كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾[(٣)] ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ﴾[(٤)].

فإن سُبقت بالكَوْنِ المذكور وجب إضمار (أَنْ) كما مرَّ[(٥)].

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نفسي (وجاشت) الواو حرف عطف، جاش: فعل ماض، والتاء دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس (مكانك) مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتي، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (تحمدي) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر باسم الفعل، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعله مبني على السكون في محل رفع (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تستريحي) فعل مضارع معطوف على تحمدي مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله (تحمدي) حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً في جواب الأمر، والأمر هنا ـ كما هو ظاهر ـ بغير صيغة افعل؛ لأنه اسم فعل، والمراد بصيغة افعل فعل الأمر.

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو (يُثَبْ) بعده، والمضارع إنما يجزم في جواب الأمر.

(٢) سورة غافر، الآية: ٣٧

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧١

(٤) سورة الزمر، الآية: ١٢

(٥) اللام التي لم يسبقها الكون الماضي المنفي هي لام التعليل ـ وقد يعبر عنها بلام كي، واللام التي سبقها الكون الماضي المنفي هي لام الجحود.
ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاثة حالات:
الأولى: وجوب الإضمار، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجحود نحو قوله =

وإن قُرِن الفعلُ بلا نافيةً أو مؤكِّدةً وجب إظهارُها، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾(١)، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾(٢).

والأربعة الباقية: أوْ، والواو، والفاء، وثُمَّ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(٣) في قراءة غير نافع بالنّصب عطفاً على (وَحْياً)، وقوله:

= تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾.

الحالة الثانية: وجوب الإظهار، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾.

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم﴾ وهذا شاهد الإضمار، ونحو قوله سبحانه: ﴿وأمرت لأن أكون﴾ وهذا شاهد الإظهار.

هذا، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازاً هو قول جمهور البصريين، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى:

أحـــدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك: إذا ذكرت(أن) بعد اللام نحو ﴿وأمرت لأن أكون﴾ فأن مؤكدة للام.

والقول الثاني: أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن، إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه، وليس العمل حينئذ لهما معاً إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن الكريم، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة، بدليل أن كلاًّ من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب، فإظهار أن كما في قوله تعالى: ﴿لأن أكون﴾ وإظهار كي كما في قوله سبحانه ﴿لكي لا تأسوا﴾ وهذا قول السيرافي وابن كيسان.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥١.

٥٠٥ ـ * وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

---

٥٠٥ ـ هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده وروى الخالديان في الأشباه والنظائر (١٣٧/٢) البيت رقم (٥٠٥) راجع خمسة أبيات منسوبة لميسون بنت بحدل وذكر قصتها، وكانت ـ فيما ذكروا ـ امرأة من أهل البادية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها إلى الحاضرة وهي أم ولده يزيد، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قولها:

* أحَبُّ إلَيَّ منْ لُبْس الشُّفُوف *

ورواية سيبويه وجماعة في صدر البيت «للبس عباءة» بلام الابتداء.

اللغة: (ولبس) اللبس ـ بضم اللام وسكون الباء الموحدة ـ استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيىء له (عباءة) هي بفتح العين المهملة، بزنة سحابة ـ كساء معروف يلبسه الأعراب، وليس من لباس الحاضرة (تقر عيني) أصل معناه تثبت وتبرد، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقرق فيها من دمع المسرة، كما أن سخونة العين كناية عن الحزن؛ لأنها تنشأ عما يجري فيها من دمع الحزن (الشفوف) جمع شف ـ بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء ـ وهو ضرب من الثياب الرقيقة.

الإعراب: (ولبس) الواو حرف عطف، لبس: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولبس مضاف و(عباءة) مضاف إليه (وتقر) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له، تقر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (عيني) عين: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه(أحب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (إليَّ) جار ومجرور متعلق بأحب (من لبس) جار ومجرور متعلق بأحب، ولبس مضاف و(الشفوف) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (وتقر) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تقر بأن مضمرة بعد الواو؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق، فتكون قد عطفت اسماً على اسم، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس، وهذا الإضماء جائز لا واجب، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يجز نصب المضارع، كالمثال الذي ذكره المؤلف؛ فإن=

وقوله:

٥٠٦ ـ * لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *

= قوله: (الطائر) في قوة قولك (الذي يطير)، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل.

٥٠٦ ـ هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ *

اللغة: (توقع معتر) توقع الشيء: انتظاره وترقبه، والمعتر ـ بضم الميم وآخره راء مشددة ـ الذي يتعرض لك من ذوي الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه: وفي القرآن الكريم ﴿**فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر**﴾ وأراد في بيت الشاهد الذي يلم بساحتك ويرجو نوالك (أرضيه) أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه عنه (إترابا) مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق العد (ترب) بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر، تقول منه: ترب الرجل ـ من باب فرح ـ إذا لصق بالتراب، وذلك يكون عن حاجة وفقر، وقرأه العيني بكسر التاء وسكون الراء، وفسره بِلِدَةِ الرجل ومن يكون سنه من سنه، وتبعه الصبان والشيخ خالد، وليس من الصواب في قليل ولا كثير، بل بعده عن الصواب، بعد الأرض عن ذات السحاب.

الإعراب: (لولا) حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه (توقع) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(معتر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لولا توقع معتر موجود (فأرضيه) الفاء حرف عطف، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد فاء العطف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى المعتر مفعول به مبني على الضم في محل نصب (ما) حرف نفي (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (أوثر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر كان (إترابا) مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة الظاهرة (على ترب) جار ومجرور متعلق بقوله أوثر. والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله أرضى، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو قوله: (توقع).

وقوله:

٥٠٧ ـ * إنِّـي وَقَتْلِـي سُلَيْكـاً ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ *

وتقول: (الطّائر فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ) بالرفع وجوباً؛ لأنَّ الاسم في تأويل

---

٥٠٧ ـ هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمي، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* كَـالثَّـوْرِ يُضْـرَبُ لَمَّـا عَـافَـتِ البَقَـرُ *

اللغة: (سليك) بضم السين المهملة وفتح اللام، بزنة المصغر ـ هو سليك بن سلكة، وسلكة: أمه، وقد اشتهر بها، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي، عداء مشهور قالوا: إنه كان يسبق الخيل، ويلحق الظباء (أعقله) أدفع ديته، وسميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل: أي يربطونها (الثور) هو فحل البقر (عافت البقر) كرهت، ويقال: الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقار لينحّيه عن مكان ورودها حتى ترد، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان (١/١٨) وبين معناه.

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه (وقتلي) الواو حرف عطف، قتل: معطوف على اسم إن، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله (سليكاً) مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة (ثم) حرف عطف (أعقله) أعقل: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به، مبني على الضم في محل نصب (كالثور) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور (لما) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بقوله يضرب (عافت) عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث (البقر) فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها.

الشاهد فيه: قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (أعقل) بأن المضمرة جوازاً بعد ثم التي عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل، وهذا الاسم هو قوله: (قتلي).

الفعل؛ أي: الذي يطير[١].

ولا يُنْصَبُ بـ(ـأنْ) مضمرةً في غير هذه المواضع العشرة إلاَّ شاذاً كقول بعضهم: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)[٢]، وقول آخر: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذي ليس في تأويل الفعل ـ وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة: الواو، والفاء، وثم، وأو ـ هو الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً، وقد يكون مصدراً مثل (لبس) في الشاهد ٥٠٥ و (توقع) في الشاهد ٥٠٦ و (قتل) في الشاهد ٥٠٧، وقد يكون اسماً علماً كما تقول (لولا زيد ويحسن إليك لهلكت) فيحسن: منصوب بأن مضمرة جوازاً، وأن ومعمولها في تأويل مصدر معطوف على زيد، والتقدير: لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت، ونظيره قولك (لولا أبوك ويعطف عليك لم تكن شيئاً) ونظير ذلك قول الشاعر:

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا

فأسوءك: منصوب بأن مضمرة، والمصدر معطوف على رجال، والتقدير: لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إساءتي إياك، وعلقم: منادى مرخم بحذف التاء وقد عومل معاملة من ينتظر، وأصله علقمة.

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار (أن) المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إضماراً جائزاً وقد يكون إضماراً واجباً، وذلك لأن الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطف، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطف، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدهما واجباً، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدهما جائزاً، ويلحق بهما في هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان، وقد رأيت في الشاهد ٥٠٦ العطف بثم، ورأيت في البيت الذي رويناه لك في مطلع هذا الكلام العطف بأو.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، ويروى برفع (تسمع) وبنصبه، وأتى المؤلف به هنا على رواية النصب، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازه، والذي سهل حذفها وجود (أن) أخرى في قولهم (أن تراه) ونظيره قول طرفة:

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الْوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

الرواية بنصب (أحضر) بأن المصدرية محذوفة، والذي سهل حذفها وجودها في قوله: (وأن أشهد اللذات).

يَأْخُذَكَ)(١)، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾(٢).

* * *

فصل: وجازمُ الفعل نوعانِ: جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة:

(لا) الطلبية، نَهْياً كانت نحو: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾(٣)، أو دُعَاءً نحو: ﴿لاَ

---

(١) ليس في هذا المثال ذكر (أن) المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة ـ وهو (يأخذك) ـ ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي (سيبويه ١/ ١٥٥):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك، كما حملوا عليه قوله تعالى: ﴿تأمروني أعبد﴾ بنصب أعبد في قراءة الحسن، وقالوا: إن نصب (يدمغ) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة.

هذا، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين الكريمتين وما أنشدناه من الأبيات، وخرجوا على ذلك البيت الذي أنشدناه في ص ١٦٤ وهو قول الشاعر (سيبويه ١/ ٤٣٣):

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تميم ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فقالوا: أراد هذا أن يقول (فأن أستريحا) فحذف أن وأبقى عملها، وكذلك قول الأعشى:

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذُّلُّ وَسْطَهَا ... وَيَأْوِي إِلَيْهَا المستَجِيرُ فَيُعْصَمَا

قالوا: أراد أن يقول: (فأن يعصما) فحذف أن وأبقى عملها.

وذهب الأخفش إلى جواز حذف (أنْ) المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع، فتقدر (أن) لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً.

وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف (أن) في غير المواضع العشرة السابق بيانها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٨.

(٣) سورة لقمان، الآية: ١٣.

﴿تُؤَاخِذْنَا﴾(١)، وجَزْمُهَا فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ، كقوله:

٥٠٨ ـ * لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا *

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

٥٠٨ ـ هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، ويروى عجزه هكذا:

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ *

ويروى عجزه هكذا:

* مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أعقاب أَكْوَارِ *

اللغة: (ربرباً) بفتح فسكون ففتح، بزنة جعفر ـ أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء، على الاستعارة (حوراً) جمع حوراء والحوراء: الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور ـ بفتح الحاء المهملة والواو ـ (مدامعها) المدامع: جمع مدمع ـ بفتح الميمين بينهما دال ساكنة ـ وهو اسم مكان من قولهم (دمعت العين) المراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أماكن الدمع (مردفات) بتشديد الدال مفتوحة أي قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب (أعقاب) جمع عَقِب ـ بفتح العين وكسر القاف ـ وهو المؤخر من كل شيء (أكوار) جمع كور، وهو رحل الناقة بأداته، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن.

الإعراب: (لا) حرف نهي (أعرفن) أعرف: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ربرباً) مفعول به لأعرف (حوراً) نعت لربرب منصوب بالفتحة الظاهرة (مدامعها) مدامع فاعل بحور مرفوع بالضمة الظاهرة، ومدامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه (مردفات) حال من ربرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (على) حرف جر (أعقاب) مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات، وأعقاب مضاف و(أكوار) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (لا أعرفن) فإن (لا) هذه هي الناهية، والفعل المضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم، وهو مبني للمعلوم؛ وذلك شاذ؛ فإن حاولت أن تجعل (لا) نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي، وقد قلنا لك مراراً؛ =

وقال:

٥٠٩ ـ * إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ *

* * *

= إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية.

فإن قلت: فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت ـ على أية حال ـ الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جرياناً في اللسان العربي؛ فإما القول بأن (لا) ناهية، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم قليل، وإما القول بأن لا نافية، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل؛ فما الذي رجح أحدهما على الآخر؟.

قلت: حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف.

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول (لا) الناهية عليه قليلاً، وذلك كقول الشاعر:

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ

٥٠٩ ـ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت! فنسبه ابن هشام في مغني اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق، ونسبه قوم إلى الوليد بن عقبة، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *

اللغة: (الجراضم) ـ بضم الجيم ـ الواسع البطن الكثير الأكل، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان، وذكر ابن هشام أن (لا) في قوله: (فلا نعد) تحتمل النهي والدعاء.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب (ما) زائدة (خرجنا) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبني على السكون في محل رفع (من) حرف جر (دمشق) مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بخرج (فلا) الفاء واقعة في جواب إذا، لا: حرف نهي، أو حرف دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نعد) فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (لها) جار ومجرور متعلق بقوله نعد (أبداً) ظرف زمان منصوب بقوله نعد، وجملة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا (ما)=

ويكثر (لاَ أُخْرَجْ) و (لاَ نُخْرَجْ) لأنَّ المنهيَّ غيرُ المتكلم[١].

واللام الطلبية، أمراً كانت نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٢]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣]، وَجَزْمُهَا فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل قليل، نحو: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُم» و ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[٤]، وأقَلُّ منه جزْمُهَا فعل الفاعل المخاطب، نحو: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٥]، فِي قراءَةٍ[٦]، ونحو: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٧]، والأكْثَرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر[٨].

و (لَمْ) و (لَمَّا) ويشتركان في: الحرفيّة، والنفي، والجزم، والقلب للمضي[٩].

= مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (دام) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه (الجراضم) اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد، وتقدير الكلام: فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها.

الشاهد فيه:قوله؛ (فلا نعد) حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية، وذلك قليل.

(١) وذلك لأن الأصل (لا يخرجني أحد) ببناء الفعل للمعلوم، وفاعله هو أحد وياء المتكلم مفعول به، فحذف الفاعل، وبني الفعل للمجهول، وجعل المفعول فاعلاً، فاستتر وجوباً.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٧.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ١٢.

(٥) سورة يونس، الآية: ٥٨.

(٦) هذه قراءة عثمان، وأبيّ، وأنس، وزيد.

(٧) نظير ذلك قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لِتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة.

(٩) بقي مما تشترك فيه لم ولما شيئان: أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشّرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾(١)، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثَمَّ جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع في (لَمَّا)(٢).

وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، كـ(قَارَبْتُ المَدِينَة وَلَمَّا) أي: ولما أدْخُلْهَا، فأما قوله:

٥١٠ ـ * يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَم *

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٧، والسر في أن (لم) تلي حرف الشرط دون (لما) أن لم لنفي الفعل الماضي، غير المقترن بقد، يقول لك القائل (قام زيد) فتقول (لم يقم) ولما لنفي الفعل الماضي المقترن بقد، يقال لك (قد قام زيد) فتقول (لما يقم) وحرف الشرط لا يدخل على قد، فلا تقول (إن قد قام زيد) لما بين حرف الشرط وقد من التناقض، فإن قد تقتضي تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال، وحرف الشرط يقتضي أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضي أنه مستقبل، فلما كان حرف الشرط لا يدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذي تكون (لم) لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذي تكون لما لنفيه.

(٢) إنما لم يجز أن يقال (لما يكن هذا الأمر ثم كان) لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره، وذلك لأن معنى (لما يكن) أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم، ومعنى (ثم كان) أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضي، ولا ريب أن في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك، ولهذا لو قلت (لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون) كان كلاماً صحيحاً سائغاً، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضي واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا ينافي ولا يتناقض مع حصوله في الزمن المستقبل الذي تنبىء عنه السين في (سيكون).

٥١٠ ـ هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة: جده الأعلى، ولكنه اشتهر به، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الّتِي اسْتُودِعْتَهَا *

اللغة: (يوم الأعازب) هكذا هو بالعين المهملة والزاي في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب، ولم أعثر على بيانه بعد البحث الطويل، ثم رأيت البغدادي يقول (يوم الأعازب لم أقف عليه في كتب أيام العرب) وزعم الشيخ خالد أنه يروى (الأغارب) بالغين المعجمة والراء المهملة ولم أعرف مأتاه، فوق أنه بعيد. =

فضرورة، وبتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[(١)] ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[(٢)]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان)[(٣)].

* * *

= **الإعراب:** (احفظ) فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (وديعتك) وديعة: مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (التي) اسم موصول نعت للوديعة مبني على السكون في محل نصب (استودعتها) استودع: فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول (يوم) ظرف زمان منصوب بقوله استودع، وهو مضاف و(الأعازب) مضاف إليه (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (وصلت) وصل فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام (وإن) الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين (لم) حرف نفي وجزم وقلب، والمجزوم به محذوف، والتقدير: وإن لم تصل، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وصلت فاحفظ وديعتك، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك، يريد: احفظها على كل حال.

الشاهد فيه: حذف المجزوم بلم، أي: إن وصلت وإن لم تصل، ومثله قول الآخر:

يَـارُبَّ شَيْـخٍ مِـنْ لُكَيْـزٍ ذِي غَنَـمْ فِـي كَفِّـهِ زَيْـغٌ وَفِـي الفَـمِ فَقَـمْ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ *

الأصل (أجلح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط) فحذف للعلم بالمحذوف، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ فَقُلْنَ لَهَا: قُومِي، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمِ

أراد أن يقول: فقامت ولم تكد تقوم، فحذف للعلم بالمحذوف من المقام.

(١) سورة صٓ، الآية: ٨.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٣) قد عرفت السر في هذا كله، وهو أن (لم) لنفي الفعل غير المقترن بقد، وأنت لو قلت=

وجازمٌ لفعلين[1]، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق، وهو (إنْ).

وحرفٌ على الأصح، وهو (إذْ مَا)[2].

واسمٌ باتفاق، وهو: مَنْ، ومَا، ومَتَى، وأيٌّ، وأَيْنَ، وأَيَّانَ، وأَنَّىٰ، وحَيْثُما.

= (لم يحضر علي) ـ وقد علمت أنك تنفي قول من قال (حضر علي) لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع، وإذا قلت (لما يحضر علي) وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال (قد حضر علي) ففي الإثبات ما يدل على توقع الأمر وهو قد، فيكون نفيه دالاً على توقع حصوله، ولا شك أنك لو قلت (لما يجتمع الضدان) تكون غالطاً، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما، وتوقع اجتماع الضدين محال؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما.

(١) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور البصريين، واختاره ابن عصفور والأبدي، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل الشرط مجزوم بالأداة، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط، واختار هذا ابن مالك في التسهيل، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجازما، وينسب لسيبويه القول بأن الأداة جزمت الشرط، وهي مع الشرط جزما الجواب، وهذا خلاف لا طائل تحته.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن (إذما) حرف شرط مثل إن، وذهب أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن (إذما) اسم شرط، وهو ظرف زمان مثل متى، وحجة هؤلاء أن (إذ) قبل اقترانها بما كانت اسماً، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول ما؛ لأن الأصل عدم التغيير.

فإن قال أنصار سيبويه: إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع، وذلك أنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان الماضي، فلما اقترنت بها ما وصارت شرطاً صارت دالة على الزمان المستقبل.

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه منها أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه (لم) و(لما) جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضياً. ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته، بل هو باق على أنه مضارع.

واسمٌ علىٰ الأصح، وهو (مَهْمَا)[(١)].

وكلٌّ منهنَّ يقتضي فعلين يسمّىٰ أولهما شرطاً، وثانيهما جواباً وجزاءً، ويكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾[(٢)]، وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾[(٣)]، وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[(٤)]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ»، ومنه ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾[(٥)]، لأن تابع الجواب جواب[(٦)]، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النَّوع بالضرورة[(٧)].

ورَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفيٍّ بـ(لم) قويٌّ[(٨)]، كقوله:

---

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن (مهما) اسم، وذهب السهيلي وابن يسعون إلى أن (مهما) حرف، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾ وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٩

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨

(٤) سورة الشورى، الآية: ٢٠

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٤

(٦) ومن شواهده الصريحة قول الشاعر وهو قعنب بن أم صاحب:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٧) اعلم أن المؤلف ذهب في مغني اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة، وهذا هو مذهب الجمهور، وتابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام، وهو الحق، فقد روى البخاري الحديث الذي ذكره المؤلف، وروى قول عائشة رضي الله عنها (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق) وقد وردت أبيات كثيرة، منها ما ذكرنا من قبل، ومنها قول الآخر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَاباً

وغير ذلك من الشواهد كثير، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار.

(٨) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه، وليس ما=

٥١١ ـ وَإِنْ أَتَــاهُ خَلِيــلٌ يَــوْمَ مَسْــأَلَــةٍ يَقُــولُ: لاَ غَــائِــبٌ مَـالِـي وَلاَ حَـرِمُ

= ذهبوا إليه صحيحاً، ثم هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب، والمرفوع المذكور دليله، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتي في حذف ما علم من الجواب، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتي: يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يقل ذلك، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء، أي: فهو يقول والجملة الاسمية هي الجواب وفي هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجيء به مرفوعاً، أي: أنه هو الجواب، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظاً ولا تقديراً، وهذا هو الذي نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير.

٥١١ ـ هذا الشاهد بيت من البسيط، وهو من كلام زهير بن أبي سلمى المزني من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦).

اللغة: (خليل) هو ههنا الفقير ذو الحاجة، مأخوذ من الخلة ـ بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام ـ وهي الفقر، ومن أمثالهم (الخلة تدعو إلى السلة) ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها (مسألة) يروى في مكانه (مسغبة) وهي أحد مصادر (سغب فلان) من باب فرح ـ إذا أخذ منه الجوع واشتد به، وفي القرآن الكريم: ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا متربة**﴾ (لا غائب مالي) لابد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه (حرم) أراد به الممنوع المحروم من المنح، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما، وعلى الثاني هو وصف مثل قمن وحذر ويقظ، يعني أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم.

الإعراب: (إن) حرف شرط جازم (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم فعل الشرط، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان الممدوح مفعول به (خليل) فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة (يوم) ظرف زمان منصوب بأتى، ويوم مضاف و(مسألة) أو (مسغبة) مضاف إليه (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة (لا) نافية (غائب) مبتدأ (مالي) مال: فاعل بغائب سد مسد خبره، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدماً، ومالي: مبتدأ مؤخراً، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي (حرمُ) خبر مبتدأ =

ونحو: (إنْ لَمْ تَقُمْ أقُومُ) ورَفْعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ، كقوله:

٥١٢ ـ * ... مَـنْ يَـأتِهَـا لاَ يَضِيـرُهَـا *

= محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم.

الشاهد فيه: قوله (يقول) حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضياً وهو قوله (أتاه) انظر تفصيل الأقوال في ذلك الحاشية السابقة رقم (٨) ج ٤ صفحة ١٨٦).

٥١٢ ـ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨)، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل يصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئاً، والبيت بتمامه هكذا:

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ؛ إنَّهَا مُطَبَّعَـةٌ مَـنْ يَـأتِهَـا لاَ يَضِيـرُهَـا

اللغة: (تحمل) هو مثل تكلف وزناً ومعنى، أي أجهد نفسك وتكلف الحمل (طوقك) طوق الإنسان ـ بفتح الطاء وسكون الواو ـ طاقته وقدرته (مطبعة) بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة ـ أي قد وضع عليها الطابع، وهو الخاتم، قاله الأعلم، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام، فكنى عن امتلائها بقوله (مطبعة) ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه (لا يضيرها) مضارع ضاره يضيره ضيراً، مثل باعه يبيعه بيعاً ـ أي ضره وأوقع به.

الإعراب: (قلت) فعل وفاعل (تحمل) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والمخاطب جمل بُخْتيّ ذكره قبل بيت الشاهد (فوق) ظرف متعلق بتحمل، وهو مضاف وطوق من (طوقك) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (إنها) إن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبة العائد إلى القرية اسم إن مبني على السكون في محل نصب (مطبعة) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يأتها) يأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط، وضمير الغائبة العائد إلى القرية التي يصفها مفعول به مبني على السكون في محل نصب (لا) حرف نفي (يضيرها) يضير: فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ، على ما هو اختيارنا. =

وعليه قراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[(١)].

* * *

فصل[(٢)]: وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُه شرطاً، فإنّ الفاء تجب فيه، وذلك الجملةُ

= **الشاهد فيه:** قوله (لا يضيرها) حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بلم، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة.

(١) سورة النساء، الآية: ٧٨

(٢) يشترط في الشرط ستة أمور:

الأول: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية، وأما قوله تعالى: **﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾** فإن (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين فأجره، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بيناها في باب الاشتغال، ولا يصح أن يكون الشرط ماضي المعنى نحو (إن قام زيد أمس قمت) وأما قوله تعالى: **﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾** فإنه مؤول بتقدير: إن ثبت الآن ـ أو فيما بعد ـ أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته.

والثاني من الشروط: ألا يكون فعل الشرط طلبياً، فلا يجوز لك أن تقول (إن قم) ولا أن تقول (إن لا تقم) على أن (لا) ناهية، وأما إن كانت نافية فإنه يصح، ومنه قولك (إن لا تؤد واجبك تندم).

والثالث: ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس، فلا يجوز لك أن تقول (إن عسى زيد أن يقوم) ولا (إن ليس زيد قائماً).

والرابع: ألا يقترن بقد، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع، فلا يجوز لك أن تقول (إن قد قام زيد).

والخامس: ألا يكون منفياً بحرف نفي غير لم ولا، فإن كان منفياً بما أو بلن أو بلما لم يجز، فلا يصح لك أن تقول (إن لما يقم زيد) ولا (إن لن يقم زيد) ولا (إن ماقام زيد) على أن ما نافية، ويصح أن تقول (إن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك) وقال الله تعالى: **﴿فإن لم تفعلوا﴾** وقال: **﴿فإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾**.

والسادس: ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس ـ وهو السين وسوف ـ فلا يصح لك أن تقول (إن سيقوم زيد) ولا أن تقول (إن سوف يقوم زيد).

وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء.

الاسْمِيَّة نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، والطلبيةُ، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[2]، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾[3]، والتي فِعْلُهَا جامِدٌ، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي﴾[4]، أو مَقْرُونٌ بقَدْ، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾[5]، أو تَنْفِيس، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾[6]، أو (لَنْ)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾[7]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾[8]، وقد تحذف في الضَّرورة، كقوله:

٥١٣ ـ * مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٧

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣١

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٠

(٤) سورة الكهف، الآية: ٣٩

(٥) سورة يوسف، الآية: ٧٧

(٦) سورة التوبة، الآية: ٢٨

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١١٥

(٨) سورة يونس، الآية: ٧٢.

٥١٣ ـ نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل: إنه لكعب بن مالك، وكلاهما أنصاري، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

ويروى:

* ...... عند الله سيان *

الإعراب: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يفعل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط (الحسنات) مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (الله) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (يشكرها) يشكر: فعل مضارع مرفوع بالضمة =

وقوله:

٥١٤ ـ وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

= الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة، وضمير الغائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (الله يشكرها) فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت، وقد كان من حق العربية ـ على ما ارتضاه جمهرة النحاة ـ أن يقرن هذه الجملة بالفاء، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال (من يفعل الحسنات فالله يشكرها).

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا:

* مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه ورد في هذا الشاهد، وفي الحديث الذي رواه البخاري «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» بالأمر في «استمتع» مع خلوه من الفاء، وفي الشاهد الآتي.

٥١٤ ـ هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يزل) فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط (ينقاد) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل (للغي) جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد (والصبا) الواو حرف عطف، والصبا: معطوف على الغي مجرور بكسرة مقدرة على الألف (سيلفى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط، وهو مفعوله الأول (على) حرف جر (طول) مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بقوله نادماً الآتي أو بقوله سيلفى السابق، وطول مضاف و(السلامة) مضاف إليه =

ويجوز أن تُغْنِيَ (إذا) الفُجَائيّة عن الفاء، إن كانت الأداة[١] (إنْ) والجوابُ جملةً اسْمِيَّة غير طلبية، نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[١].

* * *

= (نادما) مفعول ثان لقوله سيلفى، وجملة المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط.
الشاهد فيه: قوله (سيلفى) حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء.

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية ـ بدلاً من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على السببية ـ متى استوفى الكلام أربعة شروط:
الأول: أن تكون أداة الشرط هي (إن) أو (إذا) الشرطية غير الجازمة، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة.
الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو (ما عمرو بقائم) لم تقترن بإذا، فلا تقول (إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم) وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال (إن يقم زيد فما عمرو بقائم).
الثالث: أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية، فإن كانت طلبية ـ بأن كانت دعائية نحو (ويل للمقصر في أداة واجبه) أو كانت استفهامية نحو (من ينصرك) فلا يجوز اقترانها بإذا، وإنما تقترن بالفاء فتقول (إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه) وتقول (إن خذلتك فمن ينصرك).
والرابع: ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكدة نحو (إن محمداً يصل رحمه) فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية، وتقترن بالفاء نحو (إن كنت تقطع رحمك فإن محمداً يصل رحمه).
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾، وقوله سبحانه: ﴿**إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون**﴾.
وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية، والراجح جواز الجمع بينهما؛ لوروده في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿**فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾ ويقول الزمخشري (إذا هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد) اهـ كلامه.

(١) سورة الروم، الآية: ٣٦.

فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُون بالفاء أو الواو فلك جَزْمُه بالعطف، ورَفْعُه على الاستئناف، ونَصْبُه بأن مضمرة وُجُوباً، وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر، ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[(١)] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنّصب، وقُرِىء بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[(٢)].

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوَجْهُ الجزم، ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ ـ * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *

* * *

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

٥١٥ ـ لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا *

اللغة: (يقترب منا) أراد ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا (يخضع) أراد: يكون خاضعاً لنا، منقاداً لمشيئتنا، راضياً بالذي نراه، غير محارب لنا ولا مناوىء (نؤوه) يكون له منا مأوى يأوي إليه ومعتصم يعتصم به، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات (لا يخش) لا يخاف (ظلماً) انتقاضاً من حقه (هضماً) غمطاً لما وجب له.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترب) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (منا) جار ومجرور متعلق بقوله يقترب (ويخضع) الواو عاطفة، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (نؤوه) نؤو: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائب مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط.

الشاهد فيه: قوله: (ويخضع) حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل=

فصل: ويجوز حَذْفُ ما عُلِمَ من شَرْطٍ، إنْ كانت الأداة (إنْ)[1] مقرونة بـ(ـلا)، كقوله:

٥١٦ ـ * وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ *

= الشرط قبل مجيء الجواب، والوجه هو الجزم، لكن النصب غير ممتنع. ومثله قول زهير وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧).

وَمَـنْ لاَ يُقَـدِّمْ رِجْلَـهُ مُطْمَئِنَّـةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوى الأَرْضِ يَزْلَقِ

(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين، أولهما: أن تكون أداة الشرط هي إن، من قبل أنها أم أدوات الشرط، ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع، والشرط الثاني: أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً، وهو أن تكون الجملة التي اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما في البيت المستشهد به (رقم ٥١٦).
لكن في كلام ابن الأنباري في الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن، لأنه مثل قولهم (سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تعبأ به) أي: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به، ففي هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من، وقد توفر في الكلام وجود لا النافية والعطف، وفي القرآن الكريم: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ وقوله سبحانه: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾ وأنت خبير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً في مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية، وقد قال الشاعر:

مَتَـى تُـؤْخَـذُوا قَسْراً بِظَنَّـةِ عَـامِـرٍ وَلَـمْ يَنْـجُ إلاّ فِـي الصِّفَـادِ يَـزِيـدُ

وقد قرر العلماء في هذا البيت أن فعل الشرط محذوف، وتقدير الكلام: متى ندرككم تؤخذوا قسراً، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسراً، وليست أداة الشرط هي إن، ولا وجد النفي بلا، ولا الكلام معطوف على كلام سابق.
ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة في تحديد الموضع الذي كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة.

٥١٦ ـ هذا الشاهد من كلام الأحوص، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦)، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله: =

أي: وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

وما عُلم من جواب، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً﴾(١) الآية.

---

* فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ *

اللغة: (طلقها) أمر من التطليق، وهو فصم عروة الزواج وحل العصمة (كفء) هو بضم الكاف وسكون الفاء ـ المساوي المماثل في الحسب وغيره مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين (يعل) مضارع علا، مثل سما يسمو، ومعناه يرتفع (مفرقك) المفرق ـ بزنة المجلس والمسجد، وبزنة المقعد أيضاً ـ وسط الرأس حيث يفرق الشعر (الحسام) بضم الحاء، بزنة الشجاع ـ السيف القاطع.

الإعراب: (طلقها) طلق: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به (فلست) الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع (لها) جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتي (بكفء) الباء حرف جر زائد، كفء: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (وإلا) الواو حرف عطف، إلا: مؤلفة من حرفين: أحدهما إن الشرطية، والثاني لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: وإلا تطلقها، كما قال المؤلف (يعل) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (مفرقك) مفرق: مفعول به ليعل، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (الحسام) فاعل يعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهي مقرونة بلا، وأصل الكلام: وإلا تطلقها يعل، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد.

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدمنا بيانها هي ما اشترطه جمهرة النحاة، واعتبروا ما جاء مخالفاً لها شاذاً، إلا ما كان كالآية: ﴿وإن أحد من المشركين﴾ فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٥، والآية الكريمة: ﴿فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية﴾ فإن قوله سبحانه: ﴿استطعت﴾ فعل الشرط، وجواب =

ويجب حذفُ الجوابِ [١]، إن كان الدالُّ عليه ما تَقَدَّم ممّا هو جواب في المعنى [٢]، نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ) أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق، نحو:

= الشرط محذوف، والتقدير: فافعل، مثلاً، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى: ﴿ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو كلم به الموتى﴾ أي لكان هذا القرآن، مثلاً.

(١) بقي مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معاً وبقاء أداة الشرط، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ   كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

يريد: أترضين به إن كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن كان فقيراً معدماً أرض به، فحذف الشرط والجواب جميعاً وأبقى أداة الشرط وهي إن، وقد ورد ذلك أيضاً في قول النمر بن تولب:

فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا   فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب المرء تصادفه منيته، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهي أينما، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب، وذلك في الحديث في شأن اللقطة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) فالمحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط، ومن الجملة الثانية فعل الشرط، وتقدير الكلام: فإن جاء صاحبها فأدها إليه، وإلا يجيء فاستمتع بها، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية.

(٢) ههنا ثلاثة أمور يجمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح.

الأمر الأول: أن المواضع التي يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفاً وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المتقدم جملة اسمية، نحو (أنت ظالم إن آذيتني) فإن تقدير هذا الكلام: أنت ظالم إن آذيتني فأنت ظالم، وإنما لم يجعلوا الجملة المتقدمة هي الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما، على خلاف في الأخير بيناه لك فيما مضى.

الموضع الثاني: أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم وقد اقترنت بالفاء، نحو قولك (فلم تقم بواجبك إن فعلت هذا) ولا يكون الكلام المتقدم هنا هو=

﴿لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾(١).

كما يجب إغْنَاءُ جوابِ الشرطِ عن جواب قَسَم تأخَّرَ عنه، نحو: (إنْ تَقُمْ وَاللّه أَقُمْ).

= الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك، لما قد علمت من أن الجواب المنفي بلم لا يقترن بالفاء.

الموضع الثالث: أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، نحو قولك (أقوم إن قمت) ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان جواباً لانجزم، والفرض أنه مرفوع.

الأمر الثاني: هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن المتقدم هو دليل جواب الشرط وليس هو الجواب نفسه ـ هو مذهب جمهور البصريين، وحجتهم في ذلك أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هي جواب الشرط، وليس في الكلام حذف، قالوا: وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول لأنها لا تناسب صدر الكلام، ولأنها إنما يؤتى بها خلفاً عن العمل، وليس مع التقديم عمل فلا حاجة إليها، وقالوا: إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء يمنع منها، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم، بدليل أن الزمخشري جوز في قوله تعالى: ﴿فلم تقتلوهم﴾ أن تكون هذه الجملة جواباً لشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، وقالوا: إن رفع المضارع المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها، وكل ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به.

الأمر الثالث: أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر معهم ـ من حيث المعنى ـ دقيق يجب أن تعرفه وتلقي له بالك، ونشرحه لك في مثال الموضع الأول وهو قولك (أنت ظالم إن آذيتني) فإن معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازماً بأن المخاطب ظالم، ثم بدا له أن يعلقه على الشرط، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم، وأما على تقدير الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر، وفرق بين البناءين.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

وإذا تَقَدَّمَهُمَا ذو خَبَرٍ، جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً لابن مالك[1]، نحو: (زَيْدٌ وَاللّه إنْ يَقُمْ أَقُمْ)، ولا يجوز إن لم يتقدّمهما، خلافاً له وللفَرَّاء، وقولُه:

٥١٧ ـ لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

---

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن، وجاء بعده قسم وشرط ـ نحو (زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس) وجب جعل الجواب للشرط، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه، ولا يجوز عنده ـ على هذا الرأي ـ أن تجيء بالجواب للقسم، وتجعل جواب الشرط محذوفاً، والرأي الثاني، وذكره في الألفية، وحاصله أنه يجوز لك الأمران: أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه، فتقول في المثال المذكور (زيد والله إن غضب ليغضبن لغضبه كثير من الناس) ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مخل بالجملة التي هو منها، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، أما القسم فلأنه يتم بدونه كلام مفيد، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك.

٥١٧ ـ هذا بيت من الطويل، وقد قيل: إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها.

اللغة: (حدثته) بالبناء للمجهول ـ أخبرت به (صادقاً) مطابقاً للواقع (أصم) أمسك عن الطعام والشراب (القيظ) شدة الحر (بادياً) بارزاً ظاهراً، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم.

المعنى: يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقاً فإن عليه أن يصوم يوماً شديد الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس.

الإعراب: (لئن) اللام موطئة للقسم، إن: حرف شرط جازم (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم (ما) اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع (حدثته) حدث: فعل ماض مبني للمجهول مبني على=

ضرورةٌ، أو اللام زائدة.

وحيث حُذِف الجوابُ اشْتُرِط في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط؛ فلا يجوز (أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللّه إنْ تَقُمْ لأقُومَنَّ)[1].

* * *

= الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب، والمفعول الثالث محذوف، وتقدير الكلام: إن كان الذي حدثته واقعاً، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (صادقاً) خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة (أصم) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون (في نهار) جار ومجرور متعلق بقوله أصم، ونهار مضاف و(القيظ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (للشمس) جار ومجرور متعلق بقوله بادياً الآتي (بادياً) حال من فاعل أصم.

الشاهد فيه: قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جواباً إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ، وعندهما أن اللام في قوله (لئن) هي اللام الموطئة للقسم، وإن: شرطية، وقوله (أصم) جواب الشرط؛ بدليل أنه مجزوم، ولو كان جواباً للقسم لاتصل بالنون المؤكدة، فقيل (لأصومن).

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ ـ كما في هذا البيت ـ وجب كون الجواب للمتقدم منهما، وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدماً على الشرط، فكان يجب ـ على قولهم ـ أن يؤتى بجواب القسم، وهو غير ما صنعه الشاعر.

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم، بل هي زائدة، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم.

(١) مضيّ الشرط: يشمل صورتين، إحداهما أن يكون فعلاً ماضياً، والثانية أن يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بلم، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعاً غير منفي بلم، واستدلوا بنحو قول الشاعر: =

فصل في لو

لـ(ـلَوْ) ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ[١]:

أحدها: أن تكون مصدريَّةً[٢]؛ فتُرَادِف (أنْ) وأَكْثَرُ وقوعها بعد (وَدَّ)[٣] نحو:

= لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ   لَيَعْلَـمُ رَبِّـي أَنَّ بَيْتِـي وَاسِـعُ

فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام ـ وهو قوله (ليعلم ربي) ـ وحذف جواب الشرط، مع أن فعل الشرط ـ وهو قوله (تك) ـ فعل مضارع غير منفي بلم، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر.

(١) بل سبعة أوجه؛ الأول: التمني، وسيشير إليه المؤلف في آخر الفصل، ويحمل عليه قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ ومن أمثلته قولك (لو تأتينا فتحدثنا) إذا كان المخاطب ميئوساً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة، الثاني: العرض، نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيراً)، الثالث: التحضيض، نحو (لو تأمر فتطاع) الرابع: التقليل، نحو (تصدقوا ولو بظلف محرق)، وقيل: التقليل مستفاد من المقام، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب.

(٢) أكثر النحويين لم يثبت ورود (لو) مصدرية، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره: ودوا إدهانك، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ كان الجواب مقدراً أيضاً، فكأن أصل الكلام: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على (أن) في نحو قوله تعالى: ﴿وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً﴾ فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدري؛ لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإنا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلاً له، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم، لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، وممن ذكر (لو) المصدرية الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(٣) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر الموصولات الحرفية (ص ١٤) (ومنها لو التالية غالباً مفهم تمن) اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهم التمني=

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[١] أو (يَوَدُّ) نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٢]، ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ[٣]

٥١٨ ـ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

= يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في ود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمني مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لمعناه، فكم من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها: إما لكونه حاصلاً عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيه.

(١) سورة القلم، الآية: ٩

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦

(٣) مثل قول الأعشى، وقيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول امرىء القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

فإن (لو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم عجلتهم، وهو في بيت امرىء القيس بدل اشتمال من ياء المتكلم المجرورة محلاً بعلى، والتقدير: عليَّ حراصاً على إسرار مقتلي.

٥١٨ ـ هذا بيت من الكامل، وهو ـ كما قال المؤلف ـ من كلمة تقولها قتيلة بنت الحارث، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر.

اللغة: (ضرك) عاد عليك بالضر (مننت) أنعمت وتفضلت، وتقول (من فلان على الأسير) إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ، وقد خص العرف الشرعي المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء (الفتى) هو هنا الرجل الكريم (المغيظ) هو اسم المفعول من (غاظ فلان فلاناً يغيظه غيظاً) إذا أغضبه وأحنقه وأثاره (المحنق) بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون ـ اسم المفعول من (أحنق فلان فلاناً) إذا أغضبه أيضاً، والغيظ أشد من الحنق.

الإعراب: (ما) اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (كان) زائدة (ضرك) ضر: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وإذا وليها الماضي بقي علىٰ مُضِيِّهِ، أو المضارعُ تخَلّص للاستقبال، كما أنَّ (أن) المصدريّةَ كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فترادف (إنْ) كقوله:

٥١٩ - * وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْـدَاؤُنَـا بَعْـدَ مَـوْتِنَـا *

= جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون (كان) ناقصة واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية، وجملة (ضرك) في محل نصب خبرها، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع المبتدأ (لو) حرف مصدري (مننت) فعل ماض وفاعله، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلق بضر، وتقدير الكلام على هذا: أي شيء ضرك في المن، أو أي شيء كان ضرك في المن، ويجوز أن تكون (ما) نافية، و(كان) ناقصة، وجملة (ضرك) في محل نصب خبرها تقدم على اسمها، و(لو) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان، وتقدير الكلام على هذا: لم يكن المن ضاراً لك، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر، وتجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنهارعاية للاختصار (وربما) الواو واو الحال، رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، وما كافة (مَنَّ) فعل ماض (الفتى) فاعله (وهو) الواو واو الحال، هو: ضمير منفصل مبتدأ (المغيظ) خبر المبتدأ (المحنق) نعت له أو خبر بعد خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو المغيظ وهو المحنق.

الشاهد فيه: قولها (لو مننت) فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر، أي: ما كان ضرك منك، أو مجرور بحرف جر محذوف، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون (لو) شرطية تقتضي شرطاً وجواباً، فأما شرطها فهو قولها (مننت) وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام، وكأنها قالت: لو مننت لم يضرك شيء، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد، وهو مسبوق في هذا التأويل، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشري، ونص عبارته (ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً) اهـ.

٥١٩ - هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى، وقيل: هو لأبي صخر=

....

= الهذلي، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت يأتي بعده قوله:

وَلَــوْ تَلْتَقِــي ... ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة: (تلتقي) تتقابل وتجتمع (أصداؤنا) الأصداء: جمع صدى ـ بفتح الصاد مقصوراً كما في البيت الثاني ـ وهو ما تسمعه كأنه يجيبك إذا كنت على شط نهر أو فوق جبل أو في بيت خالٍ (رمسينا) الرمس ـ بفتح فسكون ـ القبر (سبسب) بسينين وباءين ـ الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف (رمة) الرمة ـ بكسر الراء وتشديد الميم ـ العظم البالي، وفي القرآن: ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم﴾ (يهش) من الهشاشة وهي الارتياح وخفة السرور (يطرب) يظهر الفرح والاستبشار.

الإعراب: (لو) شرطية غير جازمة (تلتقي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء (أصداؤنا) فاعل تلتقي ومضاف إليه (بعد) ظرف متعلق بقوله تلتقي، وبعد مضاف وموت من (موتنا) مضاف إليه، وموت مضاف والضمير مضاف إليه (ومن) الواو واو الحال، من: حرف جر (دون) مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف و(رمسينا) مضاف إليه، والضمير مضاف إليه (من الأرض) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبسب الآتي، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً فلما تقدم عليه أعرب حالاً، (سبسب) مبتدأ مؤخر، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر في محل نصب حال (لظل) اللام واقعة في جواب لو، ظل: فعل ماض ناقص (صدى) اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وصدى مضاف وصوت من (صوتي) مضاف إليه، وصوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وإن) الواو عاطفة على محذوف: أي إن لم أكن رمة وإن كنت رمة، وقيل: هي واو الحال، وعلى الأول تكون (إن) شرطية، وهي على الثاني زائدة للمبالغة (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (رمة) خبر كان (لصوت) جار ومجرور متعلق بقوله يهش الآتي، وصوت مضاف و(صدى) مضاف إليه، وهو مضاف و(ليلى) مضاف إليه (يهش) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صدى صوتي، والجملة في محل نصب خبر ظل (ويطرب) معطوف على يهش.

الشاهد فيه: قوله (لو تلتقي) حيث وردت لو شرطية، بدليل الإتيان لها بجواب ـ وهو قوله (لظل صدى صوتي) ـ وقد وقع بعد (لو) في هذه العبارة الفعل المضارع الذي هو =

....

= قوله (تلتقي) وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل المضارع شرطاً للو قليل، ولكنه ورد به السماع عن العرب فقبله النحاة، ونص عبارته (ويقل * إيلاؤها مضارعاً، لكن قبل) وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تتضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض، فنقول:

اعلم أن (لو) الشرطية ليست ضرباً واحداً عند جمهرة النحاة، بل هي على ضربين ولها في كل ضرب منهما معنى، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيها عن شرطها في الضرب الآخر:

الضرب الأول: (لو) التي يسمونها (لو الامتناعية) وهي التي تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان، نحو قولك (لو زارني عليٌّ لأكرمته) فقد علقت إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك، وهذا الضرب يقتضي أموراً.

الأول: أن يكون شرطها ماضياً في اللفظ والمعنى، نحو (لو زرتني أمس لأكرمتك) أو ماضياً في المعنى فقط، نحو قولك (لو لم تسيء إليَّ لأحسنت إليك) فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بلم ماضي المعنى.

الثاني: أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوماً بامتناعه ـ أي عدم حصوله ـ إذ لو قدر الشرط حاصلاً لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ولو حصلا لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها، بل تكون حرف إيجاب، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائماً كما لزم في شرطها، بل ينظر فيه فإما أن يكون له سبب غير شرطها، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذي لا سبب له سواه، نحو قولك (لو آمن لحقن دمه) ونحو قوله تعالى: ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾ ونحو قولهم (لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجوداً) وتكون (لو) حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحد هذه الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب، لأن عدم السبب المعين لا يلزمه عدم المسبب، إذ يجوز أن يكون المسبب حاصلاً وموجوداً لسبب آخر غير هذا السبب المعين، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه).

ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت، ولهذا كان إطلاق قول=

....

= المعربين (لو حرف امتناع لامتناع) غير صحيح، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر.

والضرب الثاني من ضربي لو الشرطية: أن تكون بمعنى إن، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها، نعني أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب، كما أن (إن) الشرطية كذلك، والفرق بين لو وإن أن (لو) لا تجزم، ولكن (إن) تجزم، وفي هذه الحال لا يقع بعد (لو) إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعاً، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِراً   خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضياً مؤولاً بالمضارع - ومن ذلك الآية: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾.

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربي من الضرب الثاني وهو مراد ابن مالك بقوله في الألفية (لو حرف شرط في مضى) ومع أن الضرب الثاني من هذين الضربين أقل وروداً في كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله (ويقل إيلاؤها مستقبلاً، لكن قبل) وحل هذا الكلام: ويقل مجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية في الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يليها الفعل المستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط، ومع قلته هو وارد في فصيح العربية، ومن أجل ذلك قبلها النحاة وقالوا بمقتضاه.

وزعم ابن الحاج وابن الناظم أن (لو) الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما، ولا تجيء مرادفة لإن، ونص عبارة ابن الناظم (وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا﴾ لا حجة فيه، لصحة حمله على المضي) اهـ.

وهذا كلام يدل على عدم التدبر في الاستعمالات العربية، فقد وردت جملة صالحة من الشواهد تدل فيها (لو) على التعليق في المستقبل، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها: لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق، ومحال أن يريدوا ذلك، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾ وقوله جلت كلمته: ﴿قل لا =

وإذا وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾[1]، أو مضارعٌ تخلَّص للاستقبال، كما في (إن) الشرطية.

الثالثُ: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلبُ أقسام لَوْ، وتقتضي امتناع شرطها دائماً، خلافاً للشلوبين، لا جوابها، خلافاً للمعربين[2]، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ، لزمَ امتناعُه، نحو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[3] وكقولك (لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان النَّهارُ موجوداً) وإلاّ لم يلزمْ، نحو: «لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً كان الضوءُ موجوداً)، ومنه (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِهِ) وإذا وَلِيَهَا مضارعٌ أُوِّلَ بالماضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُم فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[4].

وتختصُّ (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله:

٥٢٠ ـ * أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ *

= يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث﴾ ومن ذلك (أعطوا السائل ولو جاء على فرس) ومن ذلك قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ... دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى، ولا يصح تأويلها بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضياً.

(١) سورة النساء، الآية: ٩

(٢) حيث يقولون في الإعراب (لو حرف امتناع لامتناع): أي حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع الجواب دائماً.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٦

(٤) سورة الحجرات، الآية: ٧

٥٢٠ ـ هذا الشاهد من كلام الغطمش الضبي، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

إِلَى اللّهِ أَشْكُو لاَ إِلَى النَّاسِ أَنَّنِي ... أَرَى الأَرْضَ تَبْقَى وَالأَخِلاَّءُ تَذْهَبُ

أَخِلاَّيَ لَوْ ... ... عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى المَوْتِ مَعْتَبُ =

. . . .

=**اللغة:** (أخلاي) الخليل ـ بفتح الخاء ـ الصديق، ويجمع على أخلاء، مثل صديق وأصدقاء، وأصل أخلاء أخللاء، بلامين أولاهما مكسورة ـ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر (الحمام) بكسر الحاء، بزنة الكتاب ـ الموت (عتبت) لمت وسخطت (معتب) مصدر ميمي معناه العتاب.

الإعراب: (أخلاي) الهمزة حرف لنداء القريب، أخلاي: منادى مضاف لياء المتكلم (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (غير) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: لو أصابكم غير الحمام أصابكم، وغير مضاف و(الحمام) مضاف إليه (أصابكم) أصاب: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة لا محل لها تفسيرية (عتبت) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها جواب لو (ولكن) الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك (ما) حرف نفي (على الموت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (معتب) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: (لو غير الحمام) حيث ولي (لو) الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، نظير قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ وقول سبحانه: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وقال قوم من النحاة الكوفيين: هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده، وهذا عندي في (لو) وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور، أما في (إذا) و (إن) فمذهب الجمهور أرجح عندي من مذهب غيرهم، ووجه الفرق الذي بنينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد اسماً مرفوعاً ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل، فعلمنا أن هذا الفعل لم يلتزم ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف، فأما في (لو) فوجدناهم ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً، وذلك كما في قوله عدي بن زيد العبادي:

لَـوْ بِغَيْـرِ المَـاءِ حَلْقِـي شَـرِق ... كُنْتُ كَـالغَصَّـانِ بِـالمَـاءِ اعْتِصَـارْ

فعلمنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين (لو) وغيرها من أدوات الشرط قصدوا إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً، واستبعدنا أن نقدر فعلاً في بيت عدي الذي أنشدناه وندعي أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع؛ فإن في ذلك إبعاداً في التخريج؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له، ونصرنا غيره=

وكثيراً (أنَّ) وصلتُها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[1] فقال سيبويه وجمهور البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خَبَرَ له وقيل: له خبر محذوف[2] وقال الكوفيون والمبرِّد والزّجاج والزّمخشري: فاعلٌ بثبَتَ مقدراً كما قال الجميع فِي (ما) وصلتها في (لاَ أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْماً).

وجوابُ (لو) إمَّا ماضٍ مَعْنًى، نحو: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّهَ لَمْ يَعْصِهِ) أو وضعاً، وهو إما مُثْبَتٌ فاقترانُه باللام، نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾[3] أَكْثَرُ من تركها، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[4]، وإمَّا منفيّ فالأمر بالعكس، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ

= حيث وجدنا الدليل يدل له أيضاً.

وقد خرج أبو علي الفارسي بيت عدي بن زيد الذي أنشدناه على أن (حلقي) فاعل بفعل محذوف يفسره الوصف، وقوله: (شرق) خبر لمبتدأ محذوف، وعلى هذا يكون تقدير الكلام: ولو شرق حلقي هو شرق، وخرجه غيره على أن (حلقي) مبتدأ و (شرق) خبره، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان) المحذوفة هي واسمها الذي هو ضمير الشأن، وتقدير الكلام على هذا: لو كان (هو: أي الحال والشأن) حلقي شرق، وفي كلا التخريجين من التكلف ما لا خفاء به.

(١) سورة الحجرات، الآية: ٥.

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر، فقال ابن عصفور: يقدر مؤخراً عن المبتدأ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ، ويشهد لهذا القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخراً عن أن واسمها وخبرها بعد أما، كما في قول الشاعر:

عِنْدِي اصطِبَارٌ، وَأَمَا أَنَّنِي جَزِعٌ   يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

فيحمل هذا الموضع على ذلك، وقال قوم: يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها وخبرها، فيقال: التقدير في الآية الكريمة: ولو ثبت صبرهم، لأنك لو قدمت المبتدأ الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبست أن المؤكدة بأن التي بمعنى لعل، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى: ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم﴾ حيث قدم الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ لهذا الخبر.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٦٥.

(٤) سورة الواقعة، الآية: ٧٠.

رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[1]، وقوله:

٥٢١ ـ * وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا *

قيل: وقد تُجَاب بجملة اسمية، نحو: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[2]؛ وقيل: الجملة مستأنفة، أو جوابٌ لقَسمٍ مُقَدَّر، وإنَّ (لوِ) فِي الوجهين للتمنِي فلا جواب لها.

* * *

فصل في أمَّا

وهي حرفُ شرطٍ وتوكيد دائماً، وتفصيلٍ غالباً.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٢.

٥٢١ ـ لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَلٰكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب: (لو) حرف شرط غير جازم (نعطى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهو المفعول الأول لنعطى (الخيار) مفعول ثان لنعطى، منصوب بالفتحة الظاهرة (لما) اللام واقعة في جواب لو، وما: حرف نفي (افترقنا) فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، ونا: فاعله، والجملة لا محل لها جواب لو (ولكن) الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ومع مضاف و(الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: (لما افترقنا) حيث وقع جواب (لو) فعلاً ماضياً منفياً بما واقترن مع هذا باللام، وهذا قليل، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال (لو نعطى الخيار ما افترقنا) كما قال الله تعالى: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٣.

يدلُّ على الأول مجيءُ الفاء[1]، بعدها.

وعلى الثالث استقراءُ مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[2] ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[3] ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾[4] الآيات، ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[5] الآيةَ، وَقَسِيمُهُ في المعنىٰ قولهُ تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[6] الآيةَ؛ فالوقف دونه، والمعنى: وأمَّا الراسخون فيقولون، وذلك علىٰ أن المراد بالمتشابه ما استأثر اللّه تعالىٰ بعلمه.

ومِنْ تَخَلُّفِ التّفصيل قولُك (أمَّا زَيْدٌ فمنطلقٌ)[7].

---

(١) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى: ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم﴾ ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لمعناه أن الفاء لا يخلو حالها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط، ولا يجوز أن تكون هذه الفاء عاطفة لأنها داخلة على خبر المبتدأ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه، كما لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها في الكلام الفصيح في السعة، ولم يقع، فلا تكون زائدة، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل أن تكون زائدة، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط، فدل ذلك على أن (أما) التي قبلها متضمنة معنى الشرط.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٤) سورة الليل، الآية: ٥.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٧) لم يرتض ابن هاشم ـ في غير هذا الكتاب ـ أن يكون هذا المثال ونحوه لا تدل فيه أما على التفصيل، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعاً أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المفوه مثلاً فقلت (أما علي فخطيب مفوه) فتقدير الكلام: أما علي فخطيب مفوه، وأما خالد فليس كذلك، فلا تخلو أما عن=

وأمّا الثاني فذكره الزمخشري فقال: أمّا حرفٌ يعطي الكلام فَضْلَ توكيدٍ، تقول (زيد ذاهب) فإذا قَصَدْتَ أنّه لا مَحالَةَ ذاهب قلت: (أمّا زيد فذاهب) وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته، ولهذا تُؤَوَّل بمهما يكن من شيءٍ، ولا بدَّ من فاء تالية لتاليها، إلاّ إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناءً عنه بالمَقُول؛ فيجب حذفها معه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾(١)، أي: فيقال لهم أكفرتم، ولا تُحْذَف في غير ذلك إلاّ في ضرورة، كقوله:

٥٢٢ ـ * فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ *

= الدلالة على التفصيل، لكن قد يذكر كل من القسيمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به، فاعرف ذلك وتفطن له.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

٥٢٢ ـ هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي. وهو مما هجا به بني أسيد بن أبي العيص. والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ، وَأَنْتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ
فأمّا القتال . . . . وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

اللغة: (قمدون) جمع قُمُدّ ـ بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عُتُلّ ـ هو الطويل مطلقاً، وقيل: هو الطويل العنق الضخمه، وقيل: هو الشديد الصلب القوي (سودان) جمع أسود على غير قياس: وقيل: جمع سود، وهو جمع أسود، مأخوذ من السيادة، قاله البغدادي (عراض) جمع عرض ـ بالضم ـ وهو الناحية (المواكب) يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركباناً أو مشاة، ويروى بالراء (المراكب) وفسروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى، ويقال: هم ركاب الإبل للزينة خاصة.

المعنى: يهجو بني أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم: إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون، لذلك فضحتم قريشاً بالانتساب إليها؛ بسبب فراركم من حومة القتال، وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوي السيادة.

الإعراب: (أما) حرف شرط وتفصيل (القتال) مبتدأ (لا) نافية للجنس (قتال) اسم لا =

أَو نُدُورٍ[١]، نحو: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْترطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللّٰهِ؟»[٢].

* * *

= (لديكم) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (ولكن) الواو حرف عطف، ولكن: حرف استدراك ونصب، واسمها ضمير مخاطبين محذوف (سيراً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته خبراً للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيراً، وقيل: إن (سيراً) هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيراً (في) حرف جر (عراض) مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و(المواكب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء من جواب (أما) مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو العموم، بحيث يكون المبتدأ فرداً مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في المغني: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب (أما) لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في هذه الآية: (هي سورة آل عمران، الآية: ١٠٦) هو قوله تعالى: ﴿فذوقوا العذاب﴾ والأصل: فيقال لهم ذوقوا. فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول، وأن ما بينهما اعتراض»اهـ.

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد (أما) هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول (إن يزرني خالد فذلك فضل منه) وتقول (حيثما تتوجه فأنت ملاق خيراً) إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سر يجب أن تتنبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم: (أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً) وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: (أما كمهما يك من شيء) ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا (أما فزيد منطلق) مثلاً كانت=

فصل في لَوْلاَ ولَوْمَا[١]

= هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فرأوا ذلك قبيحاً، فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل: إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحداً من ستة أشياء:

الأول: المبتدأ من جملة الجواب، نحو قولك (أما زيد فمنطلق).

الثاني: الخبر من جملة الجواب أيضاً، نحو قولك (أما في الدار فزيد).

والثالث: جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح وريحان﴾.

والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بما بعد الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث﴾.

والسادس: ظرف كقولك (أما اليوم فزيد مسافر).

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولوما.

الأمر الأول: قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصريين على أن (لولا) في الوجه الأول مركبة من (لو) الامتناعية و(لا) النافية، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب، وحكى قوم في ذلك خلافاً.

الأمر الثاني: اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا) هذه، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن هذا الاسم مبتدأ، ورافعه الابتداء، وهذا قول سيبويه ومن تابعه.

القول الثاني: أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها، وهو قول الفراء، وينقل عنه أنه علل هذا بأن لولا مختصة بالأسماء، وأنت خبير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم، لما عرفت مراراً من أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر.

القول الثالث: أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل، فأصل قولك: (لولا زيد لأكرمتك) هو لولا امتنع زيد لأكرمتك، وقد حكى الفراء هذا الرأي بقوله (وقال بعضهم) ولم يعينه، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء ـ منهم ابن هشام ـ عن الكوفيين.

الأمر الثالث: على القول الذي اختاره المؤلف تبعاً لابن مالك ـ من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ ـ قال جمهور البصريين: يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كوناً عاماً، =

لـ(ـلَوْلاَ) و (لَوْمَا) وجهان:

أحدهما: أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختَصَّانِ بالجمل الاسْمِيَّة، نحو: ﴿لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١).

والثاني: أن يَدُلاَّ على التَّحضيض؛ فيختَصَّانِ بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا المَلاَئِكَةُ﴾(٢)، ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالمَلاَئِكَةِ﴾(٣)، ويساويهما في التَّحضيض والاختصاص بالأفعال: هَلاَّ، وأَلاَ، وأَلاَّ، وقد يَلِي حرفَ التَّحضيض اسمٌ مُعَلَّق بفعلٍ: إمَّا مضمرٍ، نحو: «فَهَلاّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ؟» أي: فَهَلاّ تَزَوَّجْت بِكْراً، ومُظْهَرٍ مُؤَخَّرٍ؛ نحو: ﴿وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾(٤)، أي: هَلاَّ قلتم إذ سمعتموه.

* * *

= ويجب مع ذلك حذفه، وقال قوم: يجوز أن يكون كوناً عاماً كالوجود والحصول فيحذف وجوباً، كما يجوز أن يكون كوناً خاصاً فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه، وإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره، وقد مضى القول في هذا الموضوع على وجه التفصيل في باب المبتدأ والخبر.

الأمر الرابع: الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسماً ظاهراً نحو (لولا عليّ لهلك عمر) وقد يكون اسماً مؤولا من حرف مصدري ومعموله نحو قوله تعالى: ﴿لولا أن من الله علينا لخسف بنا﴾ وقد يكون ضميراً منفصلاً نحو الآية من سورة سبأ التي تلاها المؤلف، وقد يكون ضميراً متصلاً نحو (لولاي) و(لولاك) و (لولاه) وأنكر أبو العباس المبرد مجيئه ضميراً متصلاً، وقد مضى شرح هذا الموضوع في مطلع باب حروف الجر.

الأمر الخامس: القول بأن لولا ولوما يشتركان في مجيء كل منهما لهذين المعنيين هو قول الجمهور، وهو الصحيح، و زعم المالقي أن (لوما) لا تأتي حرف امتناع وإنما تأتي للتحضيض.

(١) سورة سبأ، الآية: ٣١.
(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢١.
(٣) سورة الحجر، الآية: ٧.
(٤) سورة النور، الآية: ١٦.

باب الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللاّم

ويسميه بعضُهم بابَ السَّبْك، وهو بابٌ وَضَعَهُ النّحويّون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلامُ فيه في فصلين:

الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) بالذي؟

فاعمدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ **أحدها**: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيدٍ في إفراده وتذكيره، وهو الذي، **الثاني**: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب، **الثالث**: أن ترفعه على أنه خبر للذي، **الرابع**: أن تجعل في مكانه الذي نَقَلْته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذي هو منطلق زَيْدٌ) فالذي: مبتدأ، و (هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضميرُ الذي جعلته خَلَفاً عن زَيْدٍ الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شَرَحْناه أن زيداً مُخْبَر به، لا عنه، وأنَّ الذي بالعكس، وذلك خلافُ ظَاهِرِ السّؤال؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبِرْ عن مُسَمَّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي.

وتقول في نحو: (بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً) ـ إذا أخبرت عن التاء بالذي ـ (الّذِي بَلّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا)، فإن أخبرت عن أخويك قلت: (اللَّذَانِ بَلّغْتُ مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العَمْرِينَ قلت: (الّذِينَ بَلّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ) أو عن الرّسالة قلت: (الَّتي بَلّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ) فَتُقَدِّم الضميرَ وَتَصِلُه؛ لأنَّه إذا أَمْكَنَ الوَصْلُ، لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ، وَحينئذٍ فيجوز حذفه؛ لأنَّه عائد متَّصل منصوب بالفعل.

الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

اعلم أنَّ الإخبار إن كان بـ(ـالذي) أو أحد فروعه اشْتُرِطَ للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتّأخير؛ فلا يُخْبَرُ عن (أيّهم) من قولك: (أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ) لأنّك تقول حينئذ: الذي هو في الدار أَيُّهُمْ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِه[1] وكذا القولُ في جميع أسماء الاستفهام والشّرط، وكم الخبرية، وما التعجُّبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.

وفي التسهيل أنَّ الشّرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التّأخير؛ وذلك لأنَّ الضّمائر المتصلة كالتاء من (قُمْت) يُخْبَر عنها مع أنّها لا تتأخر، ولكن يتأخّر خَلَفُها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: (الّذِي قَامَ أَنَا).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز؛ لأنّك لو قلت في (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً): الذي جاء زَيْدٌ إِيَّاهُ ضَاحِكٌ ـ لكنت قد نصبت الضمير على الحال، وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال واجبُ التنكير، وكذا القول في نحوه، وهذا القيد لم يذكره في التّسهيل.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخبر عن الهاء من نحو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُه)؛ لأنَّها لا يُسْتَغْنىٰ عنها بالأجنبي، كـ(ـعمرو) و (بكر). وإنّما امتنع الإخبار عمّا هو كذلك لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: (الّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُه هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآنَ خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخَّرْتَهُ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصولُ بلا عَائِدٍ، وإن قَدَّرْته عائداً علىٰ الموصول، بقي الخبر بلا رابط.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمُضمَر؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ(ـحَتَّى) أو بـ(ـمُذْ) أو (مُنْذُ) لأنَّهُنَّ لا يجررن إلاَّ الظاهر، والإخبار يستدعي إقامةَ

---

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع في هذا ونحوه أن تخبر عنه، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام، فتقول (أيهم الذي هو في الدار) ثم اختلفا؛ فقال ابن عصفور: أيهم خبر مقدم، والذي مبتدأ مؤخر، وقال ابن الضائع: أيهم مبتدأ، والذي خبره، والصواب مذهب جمهرة النحاة، أن هذا ونحوه لا يجوز.

ضميرٍ مُقام المخبر عنه، كما تقدّم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عَمْرٍو الكَرِيم) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأنَّ الضمير لا يخلفهن: أمّا الأب، فلأنَّ الضمير لا يضاف، وأمّا القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلّق به جار ومجرور، ولا غيره، وأما (عمرو الكريم) فلأنَّ الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخّرْت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز، فتقول في الإخبار عن المتضايفين (الّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمرٍو الكَرِيمِ أبُو زَيْدٍ) وكذا الباقي(١).

الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبَر عن (أَحَدٍ) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنَّه لو قيل: (الذي ما جاءَني أحَدٌ) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبَر عن الاسم في مثل (اضرب زيداً) لأنَّ الطلب لا يقع صِلةً.

السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو (زيد) من قولك (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو) بخلاف (إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو).

* * *

وإن كان الإخبار بالألف واللاَّم، اشترط عَشْرَةُ أُمُور: هذه السبعة، وثلاثة أُخَر، وهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون مُقَدَّماً؛ فلا يُخْبَر بأل عن (زيد) من قولك: (زيدٌ أخوك) ولا من قولك: (عَسَىٰ زيدٌ أن يقُوم) ولا من قولك: (ما زال زَيْدٌ عالماً)(٢).

---

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله (الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم) فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه (فاعله)، وقرب: خبر عن الذي، ومن عمرو: متعلق بقرب، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته (الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم).

(٢) أما المثال الأول ـ وهو (زيد أخوك) فلأن الجملة ليس فيها فعل يصاغ منه الوصف الذي يجعل صلة لأل وأما المثال الثاني ـ وهو (عسى زيد أن يقوم) فلأن الفعل جامد، والجامد لا يشتق منه، وأما المثال الثالث ـ وهو (ما زال زيد قائماً) فلأن الفعل قد تقدم عليه (ما) فلم يكن مقدماً.

ويُخْبَر عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك: (وَقَى اللّهُ البَطَلَ)؛ فتقول: (الْوَاقِي البَطَلَ اللّهُ) و (الوَاقِيهِ اللّهُ البَطَلُ)، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحْذَف إلا في ضرورة الشعر كقوله:

* مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ(١) * [٥٨]

فصل: وإذا رَفَعَتْ صلةُ (أل) ضميراً راجعاً إلى نفس (أل) استتر في الصلة ولم يبرز؛ تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَّغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و (أل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.

وإن رَفَعَتْ صِلَةُ (أل) ضميراً لغير (أل) وجب بُرُوزُه وانفصالُه، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العمرين (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ) وعن الرسالة (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ) وذلك لأن التبليغ فعلُ المتكلمِ، و (أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نَفْسُ الخبَرِ الذي أخّرته.

* * *

هذا باب العدد(٢)

اعلم أنَّ الواحد والاثنين يُخَالفان الثلاثة والعشرةَ وما بينهما في حكمين:

---

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل معين، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا، والذي أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَلَو أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ *

والشاهد فيه: هنا وهناك قوله: (ما المستفز) حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة (أل) وهذا الحذف شاذ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون متصلاً، الثاني: أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لا حرفاً، الثالث: أن يكون في غير صلة (أل).

(٢) العدد ـ بوزن سبب وطلل، وبفك الإدغام مثلهما ـ في اللغة: اسم للمعدود ومنه قوله=

أحدهما: أنَّهما يُذَكَّرَان مع المذكَّر؛ فتقول: واحدٌ، وأثنان، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنَّث؛ فتقول: واحدة، واثنتان، والثَّلاثةُ وأخواتُهَا تَجْرِي على العكس من ذلك[١]، تقول: ثَلاثَةُ رِجَالٍ، بالتَّاء، وثلاثُ إمَاءٍ، بتَرْكها، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[٢].

والثاني: أنَّهما لا يُجمَعَ بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحدُ رجلٍ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ؛ لأنَّ قولك: (رجل) يفيدُ الجِنْسِيَّةَ والوَحْدَة، وقولك: (رَجُلانِ) يُفيد الجنسيّة وَشَفْع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما[٣]، وأما البواقي فلا تستفاد

= تعالى: ﴿فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً﴾ وأما العدّ بتشديد الدال، مدغماً فهو مصدر (عده يعده) مثل مده يمده مداً، وشده يشده شداً، وقال الله تعالى: ﴿لقد أحصاهم وعدهم عدّاً﴾ وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو (ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى) وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوي نصف مجموع الواحد والثلاثة؛ لأن مجموعهما أربعة، ونصف الأربعة اثنان، فالاثنان هو العدد المراد، وحاشيته الصغرى الواحد، والكبرى ثلاثة، لكن المراد من العدد المعقود له هذا الباب: الألفاظ الدالة على المعدود، كما قالوا: (الجمع) وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع.

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها، ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا (ثلاثة رجال) فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا (ثلاث إماء) و(ثلاث جوار) وهكذا.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ٧.

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما، لا على طريق الإضافة بأن يقال (واحد رجل) و (اثنان رجلين) ولا على طريق الوصف بحيث يقال (رجل واحد) و(رجلان اثنان) للعلة التي ذكرها المؤلف، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود، لا الجنسية، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفاً باسم العدد، ومنه قوله تعالى: ﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين، إنما هو إله واحد﴾=

العِدَّة والجنس إلاَّ من العدد والمعدود جميعاً، وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يُفيد العِدَّة دون الجنس، وقولك: (رجال) يُفيد الْجِنْسَ دون العِدَّةِ، فإن قصدت الإفادتين، جَمَعْتَ بين الكلمتين[1].

* * *

= فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراد إثبات الإلهية.

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها.

الحالة الأولى: أن تريد بها العدد المطلق، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالتاء، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً، ويجب ـ مع ذلك ـ أن تمنعها من الصرف، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث، فتقول (ثلاثة نصف ستة) وتقول (ستة ضعف ثلاثة) وتقول (تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة).

الحالة الثانية: أن تريد بكل منها المعدود، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذي تريده، ولك في هذه الحالة وجهان، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً: بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً، فتقول (صمت خمسة) وأنت تريد أياماً، وتقول (سهرت أربعاً) وأنت تريد ليالي، وهذا الوجه أفصح الوجهين، والثاني أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث: بغير تاء مع المذكر، وبالتاء مع المؤنث، فتقول (صمت خمساً) وأنت تريد أياماً وتقول: (سهرت أربعة) وأنت تريد ليالي، وعلى هذا جاء الحديث الشريف «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال» وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياماً، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد.

الحالة الثالثة: أن تريد بكل واحد منها المعدود، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد، وهذه الحالة تستعمل على صورتين:

الصورة الأولى: أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث، بالتاء مع المذكر، وبحذف التاء مع المؤنث، فتقول (ثلاثة رجال) وتقول: (خمس نساء) وعلى هذا ورد قوله تعالى: =

فصل[١]: مُمَيِّزُ الثَّلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس[٢]، كـ(شَجَرٍ)

= ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾
الصورة الثانية: أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد، وهذه الصورة تتجاذبها قاعدتان: الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه، فتقول تطبيقاً لها (عندي رجال ثلاثة) و(عندي فتيات ثلاث) والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقاً لها (عندي رجال ثلاث) و (عندي فتيات ثلاثة) فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعي الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكر وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث.

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب:
الضرب الأول ويقال له العدد المفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد، واثنان، وعشرون، وثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون.
الضرب الثاني: ويقال له العدد المضاف، وهو عشرة ألفاظ أيضاً، وهي: مائة، وألف، وثلاثة، وأربعة ـ إلى عشرة.
الضرب الثالث: ويقال له العدد المركب، وهو سبعة ألفاظ، وهي ثلاثة عشر، وأربعة عشر ـ إلى تسعة عشر.
الضرب الرابع ويقال له العدد المعطوف، وهو أحد وعشرون، إلى تسعة وتسعين.
فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والتسعين وما بينهما، ومع الأحد عشر والتسعه عشر وما بينهما، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما، تقول (عشرون ثوباً، وتسعون رجلاً، وأحد عشر كوكباً، وتسعة عشر يوماً، وتسعة وتسعون جملاً) ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف، تقول (مائة ثوب، وألف دينار) ويكون التمييز إما مجروراً بمن أو بالإضافة إن كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعاً ـ على التفصيل الذي ذكره المؤلف ـ مع الثلاثة والعشرة، تقول (ثلاثة رجال، وعشر نساء).

(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع، وله واحد من لفظه، ويفرق بينه بين واحده بالتاء بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة وبقر، وهذا هو الغالب، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كمأة وكمء، وهذا نادر، =

و (تمر) أو اسمَ جمعٍ[١] كـ(ـقَوْم) و (رَهْط) خُفِضَ بِمِنْ، تقول: (ثَلاَثَةٌ مِنَ التَّمْرِ) و (عَشَرَةٌ مِنَ القَوْمِ) قال الله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[٢]، وقد يخفض بإضافة العدد، نحو: ﴿وَكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٣]، وفي الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ» وقال الشّاعر:

٥٢٣ ـ * ثَـلاَثَـةُ أَنْفُـسٍ وَثَـلاَثُ ذَوْدٍ *

= وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومي وزنج وزنجي وعجم وعجمي.

(١) لا تنس أن اسم الجمع هو ما دل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة، ومثاله: قوم، ورهط، وذود، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ (ركب، وصحب، وسفر) لأنها ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكباً وصاحباً ومسافراً، ومن العلماء من يعدها جموعاً وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة لجمع التكسير، ويدعي أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٨.

٥٢٣ ـ ينسب هذا الشاهد إلى الحطيئة، ويقولون: إن سببه أنه كان في سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرح إبله ثم افتقد منها ناقة، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله:

أَذِئْـبُ القَفْـرِ أَمْ ذِئْـبٌ أَنِيـسٌ أَصَابَ البَكْرَ أم حَدَثُ اللَّيَالِي
ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ .... لَقَدْ جَار الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

اللغة: (ذود) بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهملة ـ يطلق على عدد من الإبل، يقال: هو ما بين الثلاثة إلى العشرة، ويقال غير ذلك، وفي أمثالهم (الذود إلى الذود إبل) يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيراً، وهو حَثٌّ على الادخار وعدم الإسراف والتبذير، وقال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيتين.

الإعراب: (ثلاثة) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(أنفس) مضاف إليه =

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه، نحو: (ثَلاَثَةُ رِجَالٍ).

وَيُعْتَبَر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، فَيُعْطَىٰ العددُ عَكْسَ ما يستحقّه ضميرهما، فتقول: (ثَلاَثَةٌ مِنَ الغَنَم) بالتاء، لأنك تقول: (غنم كثير) بالتذكير، و (ثَلاَثٌ مِنَ البَطِّ) بترك التاء، لأنَّك تقول: (بط كثيرة) بالتّأنيث، و (ثَلاَثَةٌ مِنَ البَقَرِ) أو (ثلاث) لأنَّ في البقر لغتين، التذكير والتأنيث، قال

= مجرور بالكسرة الظاهرة (وثلاث) الواو حرف عطف، ثلاث: معطوف على المبتدأ، وهو مضاف و(ذود) مضاف إليه، والخبر محذوف يفهم من المقام، والتقدير: ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون، أو نحو ذلك، والعيني يجعل (ثلاثة أنفس) خبر مبتدأ محذوف، أي نحن ثلاثة أنفس، وقدر (ثلاث ذود) مبتدأ خبره محذوف، أي: ولنا ثلاث ذود، ولا بأس به (لقد) اللام موطئة للقسم، وقد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (جار) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الزمان) فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة (على عيالي) الجار والمجرور متعلق بجار، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: إضافة العدد إلى معدوده في قوله: (وثلاث ذود) والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب.

أولها القول بجوازه في السعة على قلة، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول (وقد يخفض بإضافة العدد) وهو تابع في ذلك لابن عصفور.

وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه، وهو مذهب جمهرة النحاة.

وثالثها التفصيل: فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل ـ نحو ذود ونفر ورهط ـ جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة **﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾** وكما في الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير ـ نحو قوم ونسوة ـ لم يجز أن يضاف العدد إليه، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي، وعزاه إلى أبي عثمان المازني، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن العلة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال (ثلاثة رجل) كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذاً.

الله تعالى: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[١] وقُرِىء ﴿تَشَابهَتْ﴾[٢].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٠

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع، وإنما مثل لاسم الجنس.

ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما؛ فنقول:

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض العبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث.

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بالغنم، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿إذ نفشت فيه غنم القوم﴾ فأنَّث الفعل المسند إلى الغنم، فدل ذلك على أنه يؤنث، والمثال الصحيح (الرطب، والقمح) وإن وجدت الضمير يعود إليه مؤنثاً لا غير اعتبرته مؤنثاً وجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكراً أحياناً ومؤنثاً في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين، وساغ لك أن تأتي معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤنثاً، وبالتاء على اعتباره مذكراً، ومن هذا النوع البقر، فإن الضمير قد عاد إليه مذكراً في قراءة الجماعة في قوله تعالى: ﴿إنَّ البقَر تشابه علينا﴾ وعاد إليه مؤنثاً في القراءة الأخرى (تشابهت).

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء ـ وذلك مثل القوم والنفر والرهط ـ جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقروناً بالتاء، وفي القرآن الكريم: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾ وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء ـ مثل الجامل لجماعة الجمال، والباقر لجماعة البقر ـ جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خالياً من التاء فقلنا (ثلاث من الباقر). =

وَيُعْتَبَران مع الجمع بحال مفرده فلذلك تقول: (ثَلَاثَةُ إِصْطَبْلَاتٍ) و (ثَلَاثَةُ حَمَّامَاتٍ) بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام، فإنهما مذكران، ولا تقول: (ثلاث) بتركها اعتباراً بالجمع، خلافاً للبغداديِّين[(١)].

= ونحن لا نقر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور، أما أولاً فلأن (النسوة، والنساء، والجماعة) ثلاثتها من أسماء الجموع التي تستعمل في العقلاء، وهي لا تعامل في كلام العرب معاملة المذكرين، وأما ثانياً فلأنه جعل (الجامل) الذي هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل، وقد عامله العرب معاملة المذكر، وذلك في قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة، ومن جائز التذكير منه بقر وغنم.

وهذا الذي قررناه ـ من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيراً وتأنيثاً، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما ـ مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه ـ بألا يذكر وصف أصلاً نحو (ثلاث من البقر، أو ثلاثة من البقر) ونحو (ثلاث من البط) ونحو (ثلاثة من الرطب) أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو (ثلاث من البط ذكور) أو (ثلاث من البط إناث) ـ فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء فتقول (ثلاثة ذكور من البط) ونحو (ثلاث سنبلات من القمح) وابن مالك يجعل الوصف المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البدل كالنعت.

(١) هذا الذي اختاره المؤلف ـ من أن العبرة مع الجمع بحال مفرده، فإذا كان المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء نحو (ثلاثة حمامات، وثلاثة إصطبلات) لأن المفرد حمام وإصطبل، وهما مذكران، ولا تجوز مراعاة حال الجمع، فلا تقول (ثلاث حمامات وثلاث إصطبلات) وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً ـ هو مذهب البصريين من النحاة، وقد خالف في ذلك البغداديون والكسائي، فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت: حال المفرد، وحال الجمع، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول (ثلاثة حمامات) وأن تقول (ثلاث حمامات) الأول بمراعاة حال المفرد، والثاني بمراعاة حال الجمع، =

ولا يُعْتَبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال: (ثلاثُ طلحاتٍ) بترك التَّاء، ولا حالُ معناه، حتى يقال: (ثَلاَثُ أَشْخُصٍ) بتركها تريد نسوة، بل يُنْظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره؛ فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: (طَلْحَةُ حَضَرَ) و (هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيل) بالتذكير فيهما تقول: (ثَلاَثَةُ طَلَحَاتٍ) و (ثَلاَثَةُ أشْخُصٍ) بالتاء فيهما، فأمَّا قوله:

٥٢٤ ـ * ثَـــلاَثُ شُخُـــوصٍ كَـــاعِبَـــانِ وَمُعْصِـــرُ *

= وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع.

ونريد أن ننبهك إلى أن الكلام يتصور في جمع يخالف مفرده في التذكير والتأنيث، وذلك يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفرده مذكر لا يعقل، فإن اتفق الجمع والمفرد في التأنيث نحو (سحابة وسحابات) لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف، فأنت تقول (ثلاث سحابات) لأن المفرد سحابة وهو مؤنث، وجمعه مؤنث أيضاً، فلا يقتضي خلاف ما اقتضاه مفرده.

٥٢٤ ـ هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من قصيدته الرائية المشهورة، وسيذكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في هذا الباب (ص ٢٣٢)، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَكَـــانَ مِجَنِّـــي دُونَ مَـــنْ كُنْـــتُ أَتَقِـــي *

اللغة: (مجني) المِجَنّ ـ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون ـ أصله الترس، ويجمع على مجان، وأراد ههنا ما يتقي به الكاشحين والرقباء (أتقي) أحذر وأجانب وأجافي وأجعل بيني وبينهم وقاية (شخوص) جمع شخص، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد، وأراد هنا الإنسان، وكأنه قد قال: كان ما أتقي به الرقباء ثلاثة أناسي (كاعبان) مثنى كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها. تقول: كعبت الجارية تكعب ـ من باب قتل ـ فهي كاعب، وكعاب، إذا صارت كذلك (ومعصر) بضم الميم وسكون العين وكسر الصاد ـ الجارية متى دخلت في عصر شبابها.

الإعراب: (كان) فعل ماض ناقص (مجني) مجن: خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومجن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (دون) ظرف متعلق بمجن أو بمحذوف حال منه، وهو=

فضرورة، والذي سَهَّل ذلك قوله: (كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ) فاتَّصل باللفظ ما يُعَضِّد المعنى المراد، ومع ذلك فليس بقياس، خلافاً للناظم.

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويِّ، لا حالها، قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] أي: عَشْرُ حَسَنَات أمثالها، ولولا ذلك لقيل: (عشرة)، لأنَّ المِثْل مذكر، وتقول: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ) بالتاء إن قدرت رجالاً، وبتركها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثةُ دَوَابَّ) بالتاء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أَحْمِرَةٍ دَوَابَّ، وسمع (ثلاثُ دَوَابَّ ذُكُور) بترك التاء؛ لأنّهم أجروا الدَّابة مجرىٰ الجامد؛ فلا يجرونها على موصوف.

* * *

فصل: الأَعْدَادُ التي تُضَاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون: جمعاً،

= مضاف و(من) اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (أتقي) فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر كنت، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة، والعائد ضمير منصوب بأتقي محذوف، والتقدير: دون الذي كنت أتقيه (ثلاث) اسم كان في أول البيت تأخر عن خبره، وهو مضاف و(شخوص) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (كاعبان) بدل من ثلاث مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (ومعصر) معطوف على قوله كاعبان.

الشاهد فيه: قوله (ثلاث شخوص) فإن شخوصاً جمع، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفرده، ومفرده الذي هو شخص مذكر، وإن كان المقصود به هنا مؤنثاً فكان ينبغي أن يقول (ثلاثة شخوص) كما يقول (ثلاثة كواكب) إلا أنه راعى المعنى المقصود الذي رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا الماضي (ص ٢٢٥) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يجيز مراعاة المعنى.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦٠

مكَسّراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثةُ أفْلُسٍ) و (أربعةُ أعْبُدٍ)﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[١] وقد يتخلّف كلٌّ واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة.

فيضاف للمفرد[٢]، وذلك إن كان مائة، نحو (ثلاثُ مِائَةٍ) و (تِسْعُ مِائَةٍ)[٣] وشذَّ في الضرورة قوله:

٥٢٥ - * ثَـلاَثُ مِئِـينَ لِلْمُلُـوكِ وَفَـى بِهَـا *

---

(١) سورة لقمان، الآية: ٢٧

(٢) ومما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع نحو (تسعة رهط) و(خمس ذود)، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجر المعدود بمن.

(٣) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات، وهو حد جمع القلة كما تعلم، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة.

٥٢٥ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، التميمي، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* رِدَائِـي، وَجَلَّـتْ عَـنْ وُجُـوهِ الأَهَـاتِـمِ *

الإعراب: (ثلاث) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(مئين) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (للملوك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين، أو متعلق بقوله (وفى) الآتي (وفى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر (بها) جار ومجرور متعلق بقوله وفى (ردائي) رداء: فاعل وفى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل يا المتكلم، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وجلت) الواو حرف عطف، جل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين (عن) حرف جر (وجوه) مجرور بعن، والجار والمجرور متعلق بقوله جلت، ووجوه مضاف و(الأهاتم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (ثلاث مئين) حيث جمع المائة، وكان حقه أن يقول (ثلاث مائة) وهذا الجمع شاذ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة، فقوله (مئين) على ذلك معناه (ثلاثمائة) والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى (ثلاث مئين) هو تسعمائة، ولا شك أن ذلك غير المقصود.

وَيُضَاف لجمع التصحيح في مسألتين[١]:

إحداهما: أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ، نحو: ﴿سَبْعُ سَمٰوَاتٍ﴾[٢]، و (خَمْسُ صَلَوَاتٍ) و ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾[٣].

والثانية: أن يُجَاوِر ما أهمل تكسيره، نحو: ﴿سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ﴾[٤]، فإنّه في التّنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾.

وَيُضَاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: أن يُهْمَلَ بناءُ القلّةِ، نحو: (ثلاثُ جَوَارٍ) و (أربعةُ رِجَالٍ) و (خمسةُ دَرَاهِمَ).

والثانية: أن يكون له بناءُ قلّةٍ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك منزلة المعدوم؛ فالأوّل نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٥]، فإن جَمْع قَرْءٍ بالفتح على أقْرَاء شاذ، والثاني نحو: (ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ) فإن أشْسَاعاً قليل الاستعمال.

* * *

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان.
الأولى: أن يكون جمع التكسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقولك (ثلاث سعادات) جمع سعاد اسم امرأة، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس إلا في نحو سحابة وكتيبة مما هو مؤنث بتاء التأنيث، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث فلا يجمع هذا الجمع، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائز حفظ ولم يقس عليه، ولا نسلم لهم ذلك.
الثانية: أن يكون تكسير الكلمة وارداً لكنه مع وروده قليل الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿في تسع آيات﴾ فإن تكسير آية على آي وارد عن العرب، ولكنه ليس كثيراً في استعمالهم، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٩

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤٣

(٤) سورة يوسف، الآية: ٤٣

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨

النَّوع الثاني: المائة والألف، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾(١)، و ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾(٢).

وقد تُضَاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين(٣): ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾(٤)، وقد تُمَيَّز بمفرد منصوب، كقوله:

٥٢٦ - * إذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً *

* * *

فصل: إذا تَجَاوَزْتَ العشرة جئت بكلمتين، الأولىٰ النَّيِّفُ، وهو التسعة فما

---

(١) سورة النور، الآية: ٢

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦

(٣) الأخوان: هما حمزة والكسائي، كما نبهنا عليه فيما مر.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٥

٥٢٦ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري أحد الشعراء المعمرين وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠٦ وص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ *

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (عاش) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الفتى) فاعل عاش مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (مائتين) مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى (عاماً) تمييز، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (فقد) الفاء واقعة في جواب إذا، وقد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ذهب) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (اللذاذة) فاعل ذهب (والفتاءُ) الواو حرف عطف، الفتاء: معطوف على اللذاذة مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية.

الشاهد فيه: قوله (مائتين عاماً) حيث نصب التمييز، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول (مائتي عام) والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه، وحكاه ابن مالك.

دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس، إلا أنّك تأتي بأَحَدٍ وإِحْدَى مكان واحد وواحدة، وتَبْنِي الجميع على الفتح، إلا (اثنين) و (اثنتين) فَتُعْرِبُهُما كالمثنىٰ، وإلاّ (ثماني) فلك فتح الياء وإسكانها، ويقلُّ حَذْفُها مع بقاء كسر النون ومع فتحها، والكلمة الثانية (العشرة) وتَرْجع بها إلى القياس التذكير مع المذكَّر، والتأنيث مع المؤنّث، وتَبْنيها على الفتح مطلقاً، وإذا كانت بالتاء سكّنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم يفتحها.

وقد تبيّن مما ذكرنا أنَّك تقول: (أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً) و (اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً) بتذكيرهما، و (ثَلاَثَةَ عَشَرَ عَبْداً) بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وتقول: (إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً) و (اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً) بتأنيثهما، و (ثلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بتذكير الأول، و «تأنيث الثاني».

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث اسْتَوىٰ لفظ المذكَّر والمؤنث؛ تقول (عِشْرُونَ عَبْداً) و (ثَلاَثُونَ أَمَةً).

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب[1]، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز، واستدل بقوله تعالى: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً﴾ وبقول ابن مسعود (قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض) إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه، وخرجوا الآية الكريمة بوجوه من الإعراب، منها ما قاله الشَّلَوْبين وابن أبي الربيع، وحاصله أن (أسباطاً) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفرده مذكر، فكان حق العدد أن يقال (اثني عشر) بترك التاء في اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنين يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف، فالقول بأن (أسباطاً) تمييز يخالف الاستعمال العربي من جهتين: الجمع، والتأنيث، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذي يذكر عن الشلوبين، وجعل (أسباطاً) تمييزاً، واعتذر عن تأنيث لفظي العدد في الآية بأن جعل (أمماً) نعتاً لأسباط، والأمم: جمع أمة، وهي مؤنثة، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث ترجح جانب التأنيث، لكن لا يخفى عليك أن (أمماً) جامد، فكيف يقع نعتاً؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز، فلعله يوافق الفراء في هذا الفرع، =

كَوْكَباً﴾[١] ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[٢] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٣] ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[٤]، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾[٥]، فـ(أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فِرْقَةً، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّرَ العددان؛ لأنَّ السِّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر (أمماً) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحه ذكر (كاعبان ومعصر) في قوله:

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[٦] *[٥٢٣]

* * *

فصل: ويجوز[٧] في العدد المركب ـ غير (اثْنَيْ عشر) و (اثنتي عشرة) ـ أن

= ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم: إن (أسباطاً) نعت لمنعوت محذوف و(أمماً) نعت لأسباط، وأصل الكلام: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً أمماً، وفي هذا التخريج النعت بالجامد مرتين.

(١) سورة يوسف، الآية: ٤

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣٦

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢

(٤) سورة ص، الآية: ٢٣.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٦٠.

(٦) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريباً (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي *

وارجع إلى شرحه في ص ٢٢٢.

(٧) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب ـ وهو أحد عشر وأخواته ـ ما عدا (اثنا عشر) في المذكر، و(اثنتا عشرة) في المؤنث، إذا أضيف إلى مستحقه ـ أي مالكه وشبهه، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات:

اللغة الأولى: أن يبقى العدد المركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزأين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه، فتقول (هذه أحد عشر زيد) فهذه: مبتدأ، وأحد عشر: خبر المبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وأحد=

يضاف إلى مُسْتَحِقِّ المعدود؛ فيستغنىٰ عن التمييز، نحو: (هٰذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ) ويجب عند البصريين بقاءُ البناء في الجزأين.

وحكىٰ سيبويه الإعرابَ في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.

وحكىٰ الكوفيون وَجْهاً ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلىٰ الثاني كما في عبد الله، نحو: (مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوَجْهَ دون إضافة[1] استدلالاً بقوله:

= عشر مضاف و(زيد) مضاف إليه، وتقول (اشتريت أحد عشر زيد) وتقول (بحثت عن أحد عشر زيد) كذلك، ولم تُؤَثِّر الإضافة في البناء لسببين، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل، وثانيهما أن المبني قد يضاف كما في إضافة (كم) إلى مميزها، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي.

اللغة الثانية: معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي، فيبقى جزؤه الأول مفتوحاً، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل، فتقول (هذه أحد عشر زيد) بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد، كما تقول: هذه بعلبك، وتقول (اشتريت أحد عشر زيد) بفتح أحد ونصب عشر، كما تقول: دخلت بعلبك، وتقول (بحثت عن أحد عشر زيد) بفتح أحد وجر عشر، كما تقول: سكنت في بعلبك، إلا أن (بعلبك) ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة، واختار هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة الفصحى، وقال الأخفش، إنها لغة حسنة، وقال سيبويه: هي لغة رديئة.

اللغة الثالثة: معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي، فتجري على الجزء الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثاني بالإضافة، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب، وحكاها الأخفش عن أبي فقعس الأسدي وابن الهيثم العقيلي.

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتضايفين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه، وأن الإجماع منعقد على ذلك، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به.

٥٢٧ ـ كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

* * *

فصل: ويجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسمَ فاعلٍ . كما تصُوغه من فَعَل؛ فتقول: ثَانٍ، وثَالِثٌ، ورابع ـ إلىٰ العاشر [1]. كما تقول: ضارب وقاعد،

٥٢٧ ـ هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفيع بن طارق.

اللغة: (كُلِّفَ) فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة ومشقة (عنائه) العناء ـ بفتح العين ـ وهو التعب والنصب والجهد؛ تقول (عني فلان يعنى) من باب رضي ـ عناء، إذا جهد وتعب (شقوته) بكسر الشين وسكون القاف، أو بفتح الشين وسكون القاف ـ الشقاء والعسر، وفي القرآن (غلبت علينا شقوتنا).

الإعراب: (كلف) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (من) حرف جر (عنائه): عناء: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بكلف، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (وشقوته) الواو حرف عطف، شقوة: معطوف على عناء، وهو مضاف والضمير مضاف إليه (بنت) مفعول ثان لكلف، وبنت مضاف و(ثماني) مضاف إليه، وثماني مضاف و(عشرة) مضاف إليه (من) حرف جر (حجته) حجة: مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بكلف، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (ثماني عشرة) حيث أضاف الأول الذي هو صدر المركب العددي إلى الثاني الذي هو عجز المركب العددي، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستحقه، كما في (خمس عشرة زيد)، وهذا الوجه في مثل هذه الحال مما أجازه الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف، فقول ابن مالك في التسهيل (ولا يجوز بإجماع: ثماني عشرة ـ أي بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني ـ إلا في الشعر) غير مسلم له ما ادعاه من دعوى الإجماع على ذلك، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً، نعني في الشعر وفي غير الشعر.

(١) ههنا مسألة دقيقة، وحاصلها أنك حين تقول (ثالث) تريد أن تعلم: هل أخذته من اسم العدد الذي هو ثلاثة، أو أخذته من مصدر قولك (ثلثت الاثنين) أي صيرتهما ثلاثة؟ والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذي تريده من قولك (ثالث) مثلاً.

=

ويجب فيه أبداً أن يُذَكَّر مع المذكّر ويُؤَنّث مع المؤنّث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأمَّا ما دون الاثنين فإنَّه وضع على ذلك من أول الأمر، فقيل: واحد وواحدة.

ولك في آسم الفاعل المذكور أن تستعمله ـ بحسب المعنى الذي تريده ـ علىٰ سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً، ليفيد ٱلاتِّصَافَ بمعناه مجرداً. فتقول: ثالث، ورابع، قال:

٥٢٨ ـ * لِسِتَّـةِ أَعْـوَامٍ وَذَا الْعَـامُ سَـابِـعُ *

= فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر (ثلثت الاثنين أثلثهما) أي جعلتهما ثلاثة، وذلك لأن العرب استعملت في هذا المعنى فعلاً، ومصدراً، قال الجوهري في الصحاح: عشرت القوم أعشرهم عشراً، إذا صرت عاشرهم) اهـ.

وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل (وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلاث إلى العشر، وهي مصادر ثلث الاثنين، إلى عشرت التسعة) وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف.

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة ـ وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف ـ فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التي ليست بمصادر، وهو وارد في كلام العرب كثيراً، فقد قالوا: استنوق الجمل، واستحجر الطين، وقالوا: اسْتَتْيَسَتِ الشاة، كما قالوا (تربت يداك) من التراب، ومثل هذا كثير.

٥٢٨ ـ هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا *

اللغة: (آيات) الآيات: جمع آية، وهي العلامة، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنؤي والأثافي، والأماكن التي كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها. =

الثاني: أن تستعمله مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير، فتقول: (خَامِسُ خَمْسَةٍ) أي: بعضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة. ويجب حينئذٍ إضافتُهُ إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(١)، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾(٢)، وزعم الأخفشُ وقُطْرُبٌ والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلىٰ الثاني ونَصْبُه إياه، كما يجوز في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، وزعم الناظم أنَّ ذلك جائز في (ثانٍ) فقط.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التّصيير؛ فتقول: (هٰذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ) أي: جاعل الثّلاثةِ بنفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(٣)، ويجوز حينئذٍ إضافتُهُ وإعمالُهُ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ؛ فلا يقال (ثَاني وَاحِدٍ) ولا (ثَانٍ وَاحِداً) وأجازه بعضُهم، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتِّصَاف بمعناه مقيّداً بمصاحبة العشرة، فتقول: (حَادِيَ عَشَرَ) بتذكيرهما، و (حَادِيَةَ عَشَرَةَ) بتأنيثهما، وكذا تصنع في

= الإعراب: (توهمت) فعل ماض وفاعله (آيات) مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات (فعرفتها) الفاء حرف عطف، عرف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغيبة مفعوله (لستة) جار ومجرور متعلق بتوهمت، وستة مضاف و(أعوام) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وذا) الواو عاطفة، ذا: اسم إشارة مبتدأ (العام) بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة (سابع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (سابع) فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة، وهذا في الغاية من الوضوح.

(١) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٧٣.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٧.

البواقي: تذكر اللفظين مع المذكّر، وتؤنثهما مع المؤنّث، فتقول: (الْجُزءُ الْخَامِسَ عَشَرَ) و (المَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ).

وحيث استعملتَ الواحِدَ أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنَّك تقلب فاءهما إلى مَوْطِنِ لامهما، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.

الخامس: أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها ـ وهو الأصل ـ: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولُها الوصف مركّباً مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركّباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلىٰ جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ).

الثاني: أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، وتضيفه إلى التركيب الثاني.

الثالث: أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفَ من الثاني، ولك في هذا الوجه وجهان: أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضىٰ البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجرّ الثاني بالإضافة، والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكاه الكسائي وابن السِّكِّيت وابنُ كَيْسَان، ووجهه أنّه قَدَّرَ ما حُذف من الثاني فبقي البناء بحاله، ولا يُقَاس على هذا الوجه لقلّته وزعم بعضهم أنّه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنَّه لا دليل حينئذٍ على أنَّ هذين الاسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنهُ هذا الاستعمالَ الثالثَ، بل ذكرا مكانه أنَّك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظٍ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشْتُقَّ منه الوصف، فتقول: (رَابعَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعيّن بالإجماع أن يكون التركيبُ الثاني في موضع خفضٍ، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيّفَ من الثاني للإلباس.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو.

* * *

هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكأيٍّ، وكَذَا.

أما (كَمْ) فتنقسم إلى: استفهامية بمعنىٰ أيّ عَدَدٍ، وخبرية بمعنىٰ كثير[1].

ويشتركان في خمسة أمور[2]: كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل (كم) الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء، ويستعمل (كم) الخبرية من يريد الافتخار والتكثير، ولا تستدعي الخبرية جواباً.

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور:

الأول: أن كلاً منهما اسم، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما، فأنت تقول، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب، وتقول، غلام كم رجل قهرت.

الثاني: أنهما مبنيان، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين، أو في المعنى، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير.

الثالث: أن بناءهما على السكون، وهذا واضح.

الرابع: أن كلاً منهما محتاج إلى التمييز، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز، تقول في الاستفهام (كم رجلاً أعانك) وفي الإخبار (كم رجال أعانوك) أو (كم رجل أعانك) فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز.

الخامس: أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو (كم صمت) ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية.

السادس: أن تمييز كل منهما لا يكون منفياً، فلا تقول (كم لا رجلاً جاءك) نص عليه سيبويه.

السابع: أن كلاً منهما بسيط غير مركب على الراجح، وذهب الفراء إلى أن (كم) مركبة، وانظر ص ٢٤٦.

. . . .

= الثامن: أن كلاً منهما يجب تصديره؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافاً.

التاسع: أن كلاً منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر.

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو (بكم اشتريت) أو مضاف نحو (غلام كم رجل عندك).

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف، وكان كناية عن مصدر أو ظرف، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه، فالأول نحو (كم حلبة حلبت) والثاني نحو (كم يوماً صمت).

وكل منهما إذا وليه فعل متعدٍّ لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو (كم رجل ضربت) وإلا فهو في محل رفع مبتدأ، وذلك يشمل خمس صور:

الصورة الأولى: ألا يقع بعدهما فعل أصلاً، نحو قولك (كم رجل في دارك) ونحو (كم كتاب عندك).

الصورة الثانية: أن يقع بعدهما فعل لازم، نحو قولك (كم رجل قام) ونحو قولك (كم كتاب دخل في ملكك).

الصورة الثالثة: أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لضمير (كم) نحو قولك (كم رجل ضرب عمراً) ونحو قولك (كم صديق أعانك في هذا الأمر).

الصورة الرابعة: أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير (كم)، نحو قولك (كم رجل ضرب أخوه بكراً) ونحو قولك (كم رجل أعانك أخوه).

الصورة الخامسة: أن يقع بعد كل منهما فعل متعدٍّ رافع لأجنبي وقد استوفى مفعوله، نحو قولك (كم رجل ضرب زيد عمراً أمامه) ونحو قولك (كم رجل باع عمرو داره بشهادته).

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون المفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير (كم)، فإن كان المفعول الذي نصبه الفعل ضميراً يعود إلى كم ـ نحو قولك (كم رجل ضربته) وقولك (كم كتاب قرأته) ـ كان المثال من باب الاشتغال، وجاز إعراب (كم) مبتدأ خبره الجملة التي بعده، وجاز إعراب (كم) مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده.

فتلخص من هذا الكلام أن (كم) تكون في محل جر ألبتة في صورتين: أن يدخل عليها=

والمقدار، وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التَّصْدِير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً[1]:

= حرف جر، أو مضاف، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور: أن تكون كناية عن مصدر، وأن تكون كناية عن ظرف، وأن يقع بعدها فعل متعد ولم يستوف مفعوله، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور: أن يقع بعدها فعل لازم، أو فعل متعد رافع لضميرها، أو فعل متعد رافع لسببها، أو رافع لأجنبي وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها، أو لا يقع بعدها فعل أصلاً، وأنها تكون محتملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة، وهي أن يليها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم، فهذه إحدى عشرة صورة، وقد عرفتها في بيان واضح وتفصيل حاصر، فكن منها على ثبت، والله يهديك ويوفقك.

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه:

الأول: أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك (كم كتاباً قرأت) هذا مذهب البصريين، وفي هذا مذهبان آخران، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعاً مطلقاً، نحو قولك: (كم شهوداً لك) والثاني مذهب الأخفش، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعاً إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك: (كم غلماناً لك) إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان.

والبصريون الذي يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون: ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعاً فإن هذا الجمع يجعل حالاً، ويكون التمييز مفرداً محذوفاً.

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفرداً نحو قولك: (كم رجل زارك) وقد يكون مجموعاً نحو قولك: (كم رجال زاروك) بغير خلاف، والإفراد أكثر في الاستعمال، وأبلغ في المعنى، والمفرد هنا ما كان لفظه مفرداً فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط.

الوجه الثاني: أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوباً نحو قولك (كم قرشاً ثمن هذا الكتاب) وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجيزوا جره مطلقاً، وفي هذا مذهبان آخران، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقاً، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي، والثاني أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك (بكم درهم اشتريت ثوبك) وجار التمييز عند =

....

=

الجمهور هو من مضمرة، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز.

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجروراً، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعاً مجروراً وأشبهت المائة فكان تمييزها مفرداً مجروراً، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهها بهما، وقال الفراء: إن جره بمن مضمرة، ونسب ذلك إلى الكوفيين، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور، لأن (من) قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام، من ذلك قول الله تعالى: ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً﴾ بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سنذكره لك فيما بعد، فإذا كانت من تظهر وجوباً أو جوازاً كان الأصح تقديرها إذا أضمرت.

الوجه الثالث: أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك؛ (كم دينار أنفقت) ولا يجوز أن تقول: (كم دينار سأنفقه) ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح، فيجوز لك أن تقول (كم كتاباً ستشتريه) كما تقول (كم كتاباً اشتريته).

الوجه الرابع: أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك: (كم في دارك رجلاً؟) أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليلهم مبني على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر:

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ذُو الْجَلَدِ

وقول الآخر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلاَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقول الآخر:

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ =

. . . .

= والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة، ويقولون: إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة، وإما أن يكون ظرفاً فقط، وإما أن يكون جاراً ومجروراً فقط، وإما أن يكون ظرفاً وجاراً ومجروراً معاً، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفاً وجاراً ومجروراً معاً فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز، وإن كان الفاصل ظرفاً فقط أو جاراً ومجروراً فقط يترجح التمييز، وشذ مجيئه مجروراً والفاصل ظرف كما في البيت الأول من الأبيات التي أنشدناها في الاستدلال لمذهب الكوفيين كما شذ مجيئه مجروراً والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ   إذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معاً مع نصب التمييز قول الشاعر:

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُونَهُ   مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلاً متعدياً لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نصبه لئلا يتوهم أنه مفعول لذلك الفعل الفاصل، بل يجب جره بمن ـ وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٤٠) ـ وفي هذا الموضع تشترك كم الاستفهامية والخبرية في الحكم، فمثال الخبرية قوله تعالى: ﴿كم تركوا من جنات وعيون﴾ وقوله سبحانه: ﴿وكم أهلكنا من قرية﴾ ومثال الاستفهامية قوله تعالى: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية﴾.

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات، إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأي البصريين وإما بمن مضمرة وجوباً كما هو رأي الكوفيين، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز، وثانيتهن يكون فيها منصوباً إما وجوباً وإما راجحاً، وذلك عند الفصل بين كم وبينه، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة.

الوجه الخامس: أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعي جواباً من مخاطبه لأنه مخبر، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعي جواباً ممن يخاطبه لأنه مستخبر، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها هي من الإعراب، فيكون مرفوعاً إن كان موضعها رفعاً نحو أن يقال لك (كم مالك) فتقول (ثلاثون ديناراً) ويكون الجواب منصوباً إن كان موضع كم نصباً نحو أن يقال لك (كم أنفقت) فتقول: (ثلاثين ديناراً) =

أحدها: (أن) كم الاستفهامية، تُمَيَّز بمنصوب مفردٍ، نحو: (كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ) ويجوز جرّه بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَّتْ كم بحرف، نحو: (بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) وَتُمَيَّز الخبرية بمجرور مفردٍ أو مجموعٍ، نحو: (كَمْ رِجَالٍ جَاؤوكَ) و (كم امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

والثاني: أنَّ الخبرّية، تختص بالماضي كرُبَّ، لا يجوز (كم غلمان سأملكهم)، كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سأملكهم) ويجوز (كَمْ عَبْداً سَتَشْتَرِيهِ).

والثالث: أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطَبِهِ.

والرابع: أنَّه يتوجَّه إليه التصديق والتكذيبُ.

والخامس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثلاثون) ويقال (كم مَالُكَ أَعِشْرُونَ أم ثلاثون؟).

تنبيه: يروىٰ قولُ الفرزدق:

٥٢٩ ـ كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٍ فَـدْعَـاء قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

= ويكون الجواب مجروراً إن كان موضع كم جرّاً كأن يقال لك (بكم اشتريت هذا الثوب) فتقول: (بثلاثين ديناراً) ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال.

الوجه السادس: وهو مترتب على الوجه الخامس ـ أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر، فإن طابق خبره الواقع قيل له: صدقت، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له: كذبت.

الوجه السابع: أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها تدل عليه.

الوجه الثامن: أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كم كتاب عندي ثلاثون بل أربعون) أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمزة الاستفهام فتقول: (كم كتاباً عندك أثلاثون أم أربعون؟) وهذا ظاهر العلة إن شاء الله تعالى.

٥٢٩ ـ هذا بيت من الكامل، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي، وكان الهجاء بينهما مستديماً. =

. . . .

اللغة: (فدعاء) هي الأنثى من الفدع ـ بفتح الفاء والدال جميعاً ـ وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها، أو هو زيغ في القدم بينها وبين الساق (عشاري) العشار ـ بكسر العين ـ جمع عشراء ـ ـ بضم ففتح ـ وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر.

الإعراب: تروى (عمة) و (خالة) مرفوعين ومجرورين ومنصوبين؛ فإن رويتهما مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تهكمية، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً، فهي مبنية على السكون في محل نصب، وتمييزها محذوف، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً، وعلى هذه الوجوه في كم تكون (عمة) مبتدأ و(لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء (يا) حرف نداء (جرير) منادى مبني على الضم في محل نصب (وخالة) معطوف على عمة مرفوع بالضمة الظاهرة (فدعاء) صفة لخالة، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمة المذكورة معها، وتقدير الكلام: كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء، فحذف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك (قد) حرف تحقيق (حلبت) حلب: فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (عليَّ) جار ومجرور متعلق بحلب (عشاري) عشار: مفعول به لحلب، وياء المتكلم مضاف إليه، فإن نصبت عمة وخالة كانت (كم) استفهامية مبتدأ و(عمة) تمييزاً لها و(خالة) معطوفاً على عمة، وإن جررت (عمة) و(خالة) كانت كم خبرية مبتدأ،، و(عمة) تمييزاً لها و(خالة) معطوفاً على عمة، وعلى كل حال فإن جملة (قد حلبت عليَّ عشاري) في محل رفع خبر المبتدأ، سواء أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان (عمة).

الشاهد فيه: قد ذكر المؤلف أن البيت يروى في كلمة (عمة) و (خالة) على ثلاثة أوجه: الرفع، والجر، والنصب، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك كله في الإعراب.

بجرِّ (عمّة) و (خالة) علىٰ أن كم خبرية، وبنصبهما، فقيل: إنّ تميماً تجيز نصبَ مميز الخبرية مفرداً[1]، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما فهي: مبتدأ، و (قد حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنّهما عمّات وخالات وبرفعهما على الابتداء. و (حَلَبَتْ) خبر للعمّة، أو الخالة، وخبر الأخرىٰ محذوف. وإلاّ لقيل: (قد حلبتَا) والتاء في (حلبت) للوَاحْدَةِ؛ لأنّهما عمّة واحدة وخالة واحدة. و (كم) نَصْبٌ على المصدريّة أو الظرفية، أي: كم حَلْبَةً أو وقتاً.

* * *

وأما (كأيٍّ) فبمنزلة (كَمْ)[2] الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير،

= ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامي الذي أنشدناه من قبل (ص ٢٤٢):

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فضلاً عَلَى عَدَمٍ إذْ لاَ أكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب (فضلاً) بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه، ولم يجز أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة، وعلى هذا يكون فاعل نال ضميراً مستتراً يعود إلى مصدر الفعل.

ورواه الكوفيون بجر (فضل) على أنه تمييز كم الخبرية، والفصل عندهم لا يغير الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن (من) ظهرت جارة للتمييز مع الفصل نحو **﴿وكم أهلكنا من قرية﴾** ومن غير فصل نحو **﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً﴾**.

ورواه قوم برفع (فضل) على أنه فاعل نالني.

(١) قال الرضي: (وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال) اهـ. فيجوز ـ على هذا ـ أن يكون (عمة) منصوباً مع أن كم خبرية.

وهذه اللغة التي حكاها الرضي صراحة وأومأ إليها المؤلف ههنا هي التي اعتمدها الذين أجازوا في تمييز كم الخبرية النصب، أي فجره عندهم على لغة أكثر العرب، ونصبه على لغة قوم منهم.

(٢) يقال: (كأي) بفتح الكاف والهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة ـ ويقال: (كائن) بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة. =

. . . .

= وقد جعل المؤلف كأيٍّ مثل كم الخبرية، وحمل التشبيه الواقع في كلام ابن مالك في قوله: (ككم كأي) على أن المشبه به هو كم الخبرية، وقلده الأشموني في ذلك، مع أن مذهب ابن مالك أن (كأي) تكون خبرية وتكون استفهامية على ما نبنيه لك فيما بعد، في الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كأي وكم ـ وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو، لا على ما يترجح عنده، فاعرف ذلك.

واعلم أن (كأي) توافق (كم) في خمسة أمور:

الأول: أن كلاًّ منهما اسم مبني، أما اسمية كم فقد مضى دليلها، وأما اسمية كأي فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثاً عنه، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر، وأما بناؤها فلأنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً كالذي قلناه في كم.

الثاني: أن كلاًّ منهما مبهم الجنس والمقدار، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم.

الثالث: افتقار كل منهما إلى التمييز، وهذا مبني على الوجه الثاني.

الرابع: أن كلاًّ منهما له صدر الكلام، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه.

الخامس: أن كلاًّ منهما على نوعين: استفهامية، وخبرية بمعنى كثير، وهذا مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، وقد استدلوا له بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود (كأي تقرأ سورة الأحزاب آية؟) فأجابه بقوله: (ثلاثاً وسبعين) وجمهور النحاة على أن (كأي) نوع واحد، وهو الخبرية التي بمعنى كثير، ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى أي عدد.

ثم اعلم أن (كأي) تخالف (كم) في خمسة أمور أيضاً:

الأول: أن الراجح عند النحاة في كأي أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة، وقد ذهب أبو حيان ـ تبعاً لقوم ـ إلى أن (كأي) بسيطة غير مركبة، وذهب الكسائي والفراء إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، وأن ألف (ما) حذفت عند التركيب كما تحذف في نحو (بم) و(لم) و(عم) و(فيم) ثم سكنت الميم للتخفيف.

الثاني: أن تمييز (كأي) مجيئه مجروراً بمن، وإذا لم يجر بمن كان منصوباً، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٤٢) الصور التي يجيء عليها، وعرفت أن الأكثر في تمييز كم الخبرية المتصل بها أن يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً، وزعم ابن عصفور أن=

....

= تمييز كأي لا يكون إلا مجروراً بمن، وهو محجوج بوروده منصوباً في البيت رقم ٥٣٠ وما أنشدناه معه.

الثالث: أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن (كأي) لا يدخل عليها حرف الجر، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كأي بحرف الجر، وأنه يجوز لك أن تقول: بكأي تبيع هذا الثوب، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع.

الرابع: أن جمهور النحاة على أن (كأي) نوع واحد، وهو الخبرية التي بمعنى كثير، ولا تكون استفهامية، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية، وقد مضى ذكر ذلك في وجوه الاتفاق.

الخامس: أن تمييز (كأي) لم يجيء إلا مفرداً كما في قوله تعالى: ﴿وكأي من نبيّ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وكأي من دابة﴾ وقوله جل ذكره ﴿وكأي من آية﴾ وقوله: ﴿وكأي من قرية هي أشد قوة من قريتك﴾ وقوله: ﴿وكأي من قرية أهلكناها﴾ وقوله جل ذكره ﴿وكأي من قرية أمليت لها وهي ظالمة ثم أخذتها﴾ وقوله تعالت كلماته ﴿وكأي من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حساباً شديداً﴾ أما تمييز كم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى: ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً﴾ ومثل قوله سبحانه: ﴿وكم أرسلنا من نبي في الأولين﴾ وجاء جمعاً نحو قول الشاعر:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَادَا

ثم اعلم أن (كأي) تقع مبتدأ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معيناً أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها؟

قال الشيخ خالد «ومنها (أي من وجوه الفرق بين كم وكأي) أن خبرها لا يقع مفرداً» وتوسع تلميذه السيوطي في المنع فقال: «ولا يخبر عنها (أي عن كأي) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع، نحو ﴿وكأي من نبي قتل معه ربيون﴾ ونحو ﴿وكأي من آية في السموات والأرض يمرون عليها﴾» اهـ كلامه.

لكن بالتأمل في استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطي. وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتمالين أشرنا إليها (ص ٢٤٨) في قوله تعالى: ﴿وكأي من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها﴾ إذا جعلت جملة (الله يرزقها) هي الخبر لأنها محط الفائدة=

وفي انجرار التمييز، إلاّ أنَّ جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالىٰ ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾(١)، وقد ينصب كقوله:

٥٣٠ ـ اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَا فَكَأَيٍّ   آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

= المقصودة من الآية الكريمة، ونجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما في قول الشاعر:

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً   قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد، أي ليس جملة ولا شبه جملة، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطي.

وقد تقع (كأي) مفعولاً به، كقولك (كأي رجلاً رأيت) فإن كأي في هذا المثال مفعول به لرأيت، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كأين تقع استفهامية، وهو قول أبيّ بن كعب (كأي تقرأ سورة الأحزاب آية) فإن كأي مفعول ثان لتقرأ لتضمنه معنى تعد، وقد تقع محتملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى: ﴿وكأي من قرية أهلكناها﴾ فإن كأي في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور، على طريقة باب الاشتغال، وقد تقع كأي مجرورة بحرف جر، عند ابن قتيبة وابن عصفور ـ نحو قولهم (بكأي تبيع هذا الثوب) والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر.

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٦٠، وبعد ما تلاه المؤلف ﴿الله يرزقها وإياكم﴾ ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه: ﴿لا تحمل رزقها﴾ خبراً عن (كأي) الواقع مبتدأ، و(من آية) هو تمييز كأي، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأي جملة فعلية نظير قوله سبحانه: ﴿وكأي من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾ وعلى الاحتمال الثاني يكون خبر كأي جملة اسمية، والأول أكثر من الثاني.

٥٣٠ ـ هذا بيت من الخفيف، ولم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة:(اطرد) أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك (اليأس) قطع الطماعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه (بالرجا) هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله (كأي) معناه هنا كثير (آلماً) اسم الفاعل من قولهم (ألم فلان من كذا يألم ألماً) من باب تعب يتعب تعباً ـ وهو أحد الأفعال التي جاءت من باب تعب =

وأما (كَذَا)(١) فيكنى به عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النَّصْبُ، وليس لها الصَّدْرُ؛ فلذلك تقول: (قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَماً).

* * *

= وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب (حُمَّ) هيىء وقدر وكتب.

الإعراب: (اطرد) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (اليأس) مفعول به لاطرد (بالرجا) جار ومجرور متعلق باطرد (فكأي) الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كأي: اسم بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (آلماً) منصوب على التمييز لكأي (حم) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (يسره) يسر: نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه يعود إلى آلم (بعد) ظرف زمان منصوب بحم، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(عسر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كأي، وكأنه قال: كثير من الآلمين قدر يسرهم بعد عسر.

الشاهد فيه: قوله (آلماً) فإنه تمييز لقوله (كأي) وقد ورد في هذا البيت منصوباً فدل على أن تمييز (كأي) كما يكون مجروراً بمن في نحو قوله تعالى: ﴿**وكأي من نبي قاتل معه ربيون كثير**﴾ يكون منصوباً كما في هذا البيت، وهذا بخلاف تمييز (كم) الخبرية الذي لا يكون ـ عند الجمهور ـ منصوباً.

ونظيره قول الآخر:

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

(١) اعلم أولاً أن (كذا) قد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك (قال فلان كذا) وجاء في الحديث «يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا» وقال السيوطي (الذي شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنيّ بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه، فلا تقول ابتداء (مررت بدار كذا، أو بدار كذا وكذا) اهـ.

ثم اعلم (أن كذا) توافق كم في أربعة أمور، وهي: الاسمية، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وهي توافق كأي في هذه الأربعة وفي خامس وهو أن كلاًّ من كأي وكذا مركب، أما كأي فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النحاة من قال إنها بسيطة، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و(ذا) الإشارية. =

. . . .

= ثم اعلم أن كذا تخالف (كم) في أربعة أمور:

الأول: أن كم بسيطة على المختار، و(كذا) مركبة مثل كأي على الصحيح.

والثاني: أن كذا لا يجب لها التصدير، بل تقع في حشو الكلام، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

والثالث: أنه يجب في تمييز كذا النصب، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجروراً بمن اتفاقاً، وفي هذا خالفت كأي أيضاً، كما لايجوز أن يكون تمييز كذا مجروراً بالإضافة، هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: قد يكون تمييز كذا جمعاً مجروراً بالإضافة، وقد يكون مفرداً مجروراً بالإضافة، وقد يكون مفرداً منصوباً، وبيان ذلك أنه يكنى بها عن جميع أنواع العدد، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكنيّ بها عنه، فإذا كني بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتي بها نفسها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها جمعاً مجروراً، فتقول (معي كذا دراهم) كما تقول؟ معي ثلاثة دراهم، إلى العشرة، وإذا كني بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتي بها مكررة من غير عطف، وأتي بتمييزها مفرداً منصوباً، فتقول (معي كذا كذا درهماً) كما تقول (معي أحد عشر درهماً) إلى تسعة عشر، وإذا كني بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتي بها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها مفرداً منصوباً، فتقول (معي كذا درهماً) كما تقول (معي عشرون درهماً ـ أو ثلاثون، إلى التسعين) وإذا كني بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتي بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها مفرداً منصوباً، فتقول (معي كذا وكذا درهماً) كما تقول (معي واحد وعشرون درهماً) إلى تسعة وتسعين، وإذا كني بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتي بها مفردة ـ أي غير مكررة ـ وبتمييزها مفرداً مجروراً، فتقول (عندي كذا درهم) كما تقول (عندي مائة درهم ـ أو مائتا درهم، أو ثلاثمائة درهم، إلى تسعمائة درهم) وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار، فإذا قال المقر (لفلان عندي كذا دراهم) اعتبر مقراً بثلاثة دراهم، وإذا قال (لفلان عندي كذا كذا درهماً) اعتبر مقراً بأحد عشر درهماً، وإذا قال (له عليَّ كذا درهماً) اعتبر مقراً بعشرين درهماً، وإذا قال (له عليَّ كذا وكذا درهماً) اعتبر مقراً بواحد وعشرين درهماً، وإذا قال (له عندي كذا درهم) اعتبر مقراً بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجيئون بتمييز كذا مفرداً منصوباً في ثلاث صور، ومفرداً مجروراً في صورة واحدة، وجمعاً مجروراً=

هذا باب الحكاية[1]

حكاية الْجُمَلِ[2] مُطَّردةٌ بعد القَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[3]، ويجوز

= في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع: مما تخالف فيه كذا كم وكأين: أن الكثير في كذا استعمالها معطوفاً عليها نحو (كذا وكذا) حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا (كذا درهماً) بالإفراد، ولم يقولوا (كذا كذا درهماً) بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا (كذا وكذا درهماً) بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل (وقل ورود كذا مفرداً، ومكرراً بلا واو) اهـ، وقال مرة أخرى (وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه) اهـ، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكرراً، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يكنى به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال (وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه) وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجروراً مع الأول ومنصوباً مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

(١) يقال: حاكيته أحاكيه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكهته أشاكهه، وماثلته أماثله. والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية ـ ومثلها المحاكاة ـ في اللغة: المشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما ـ وهو الحكاية ـ وأرادوا منه (إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته) فإذا قال لك قائل (رأيت زيداً) فقلت له (من زيداً) فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك (ضربت زيداً) فقلت (أيا) فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم تورد اللفظ نفسه.

(٢) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام:

الأول: حكاية الجمل، وهي مختصة بالقول، وشاهدها الآية التي تلاها المؤلف، وقوله تعالى: ﴿أم يقولون إن إبراهيم﴾ وقوله سبحانه: ﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾. =

حكايتها على المعنىٰ، فتقول في حكاية (زَيْدٌ قائم): (قَالَ عَمْرٌو قائمٌ زيد) فإن كانت الجملة ملحونةً تعيّن المعنىٰ على الأصَحِّ[١].

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرَشِيًّا) رَدًّا على من قال: (إِنَّ في الدَّارِ قُرَشِيًّا).

وأمّا في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرةً والسؤال بأيٍّ أو بمَنْ حُكي في لفظ (أيّ) وفي لفظ (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لمن قال: (رَأَيْتُ رَجُلاً، وَامْرَأَةً، وَغُلاَمَيْنِ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَبَنِينَ، وَبَنَاتٍ): أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّينَ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول في (مَنْ) إلاّ أنَّ بينهما فرقاً من أربعة أوجه[٢]:

= والثاني: حكاية المفرد، وأغلب ما تكون في الأعلام؛ لكثرة دورانها في كلامهم، ومثالها أن يقول لك قائل (رأيت محمداً) فتقول (من محمداً) فمن: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومحمداً: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية؛ فالمحكي هنا هو محمد؛ لأنك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام المتكلم الأول.

والثالث: حكاية حال المفرد، وأكثر ما تكون بأي وما، وكل منهما اسم استفهام.

(٣) سورة مريم، الآية: ٣٠

(١) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيئاتها فهذه حكاية اللفظ، وإلا فهي حكاية المعنى، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى: تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها المتكلم، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت في حركات إعرابها أو في ضبط صيغ بعض ألفاظها، وإنما نبهتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولكنك غيرت في ترتيبها أو في هيئاتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً اللفظ، في حين أن النحاة يعتبرونك في هذه الحالة حاكياً المعنى، فاعرف هذا.

(٢) الفرق بين (من) و(أي) في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل. =

....

= الوجه الأول: أن (من) خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل (زارني زيد أمس) قلت: منو، أو قلت: من زيد، وإذا قال لك (لقيت زيداً أمس) قلت: منا، أو قلت: من زيداً؟ وإذا قال لك (تحدثت مع زيد أمس حديثاً طويلاً) قلت: مني، أو قلت: من زيد، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم، أما (أي) فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل (كان مع زيد كتاب حسن) قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أي؟ وإذا قال لك (قد قرأت كتاباً جيداً) قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أيّاً؟ وإذا قال لك (لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء) قلت: أي كتاب؟، أو قلت: أيّ، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن.

الوجه الثاني: أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف، فإذا قال لك قائل (زارني أمس رجلان) قلت (منان) بسكون النون واقفاً، وإذا قال لك (لقيت رجلين) قلت (منين) وكذلك إذا قال (سرت مع رجلين) ويغتفر في هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مغتفر في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور (من يافتى) أو قلت (من هو) أو (من هما) أو (من هم) أما الحكاية بأي فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعاً، فإذا قال لك قائل (زارني رجلان) جاز أن تقول (أيان) أو تقول (أيان هما) أو (أيان يافتى) ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير المنهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول (من أنتم).

الوجه الثالث: أن الحكاية بأي خاصة بالنكرات كرجل وفتاة، فإذا قال قائل (زارني رجل) قلت: أي، أو قلت: أي هو، وإذا قال القائل (لقيتني فتاة) قلت: أية، أو قلت: أية هي، وتقول في حكاية المثنى المذكر (أيان) رفعاً، و(أيين) نصباً وجراً، وتقول في حكاية جمع المذكر (أيون) رفعاً، و(أيين) نصباً جراً، وتقول في حكاية المثنى المؤنث (أيتان) رفعاً، و(أيتين) نصباً أو جراً وتقول في حكاية الجمع المؤنث (أيات) برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً (أي) أو تقول (أي ياهذا) فتحكي حركة الإعراب والتذكير، ولا تحكي التثنية ولا الجمع، وتقول في حكاية المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً (أية) أو (أية يا هذا) فتحكي حركات الإعراب والتأنيث، ولا تحكي التثنية ولا الجمع، فإذا قال قائل (زارني زيد أمس) لم يكن لك=

أحدها: أن أيًّا عامّة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رأيت حماراً) أو (حمارين) و (مَنْ) خاصة بالعاقل.

الثاني: أنَّ الحكاية في (أيّ) عامة في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلاَنِ)

= أن تحكي زيداً بأي، أما (من) فلا تختص الحكاية بها نفسها بحكاية النكرات، بل يجوز أن تحكي بها الأعلام أو النكرات على سواء، فإذا قال قائل (لقيت رجلاً) قلت: منا، وإذا قال لك (جلست مع رجل أمس زمناً طويلاً) قلت: (مني) وإذا قال لك قائل (زارني رجلان) قلت (منان) وإذا قال لك (لقيت رجلين) قلت (منين) وإذا قال (زارني رجال كرام) قلت (منون) وإذا قال (حدثتني فتاة حديثاً قيماً) قلت (منه) بفتح النون وسكون الهاء للوقف، ويجوز أن تقول (منت) بسكون النون مع بقاء التاء، وإذا قال لك (لقيتني فتاتان) قلت (منتان) وإذا قال لك (لقيت فتاتين) قلت (منتين) والأجود إسكان النون التي قبل التاء، وإذا قال لك (زارتني أمس فتيات) قلت (منات) بسكون تاء التأنيث، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكي ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع، وفي لغة أخرى هي أن تحكي إعراب المسؤول عنه فقط، فتقول في الرفع (منو) وفي النصب (منا) وفي الجر (مني) سواء أكان المسؤول عنه مذكراً أم كان مؤنثاً، وسواء أكان المسؤول عنه مفرداً أم كان مثنى أم كان جمعاً.

الوجه الرابع: أن (من) يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه؛ فتقول (منو) و(منا) و(مني) كما سمعت، وأما أي فلا يجب إشباعها.

الوجه الخامس: أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح حين تقول (أية) أو (أيتان) أو (أيتين) أو أيات، أما ما قبل تاء التأنيث مع (من) إن قلت (منه) أو قلت (منتان) أو (منتين) أو قلت (منات) فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح، لكن الأشهر في الإفراد الفتح لأنك حين تقول (منت) ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ساكنان، ولما كان التقاء الساكنين مغتفراً في الوقف لم يجب الفتح، ولكنه يترجح، والأشهر في التثنية السكون، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر من كلامهم من الإسكان ـ مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحاً ـ لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية، فتفطن لهذا.

فتقول: (أَيَّانْ) أو (أَيَّانِ يَا هٰذَا) والحكايةُ فِي (مَنْ) خاصةٌ بالوقف، تقول: (مَنَانْ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (مَنْ يَا هٰذَا) وبطلت الحكاية، فأمَّا قولُهُ:

٥٣١ ـ * أَتَـوْا نَـارِي فَقُلْـتُ: مَنُـونَ أَنْتُـمْ؟ *

---

٥٣١ ـ هذا الشاهد من كلام شمير ـ بالشين المعجمة، وقيل: بالمهملة ـ ابن الحارث الضبي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه، ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهده، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٥) ضمن أربعة أبيات، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيبويه، وقد روى عجزه هكذا:

* فَقَـالُـوا: الْجِـنُّ! قُلْـتُ: عِمُـوا ظَـلاَمَـا! *

وقد رواه أبو زيد ـ بهذه القافية ـ هكذا:

أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونَ؟ قَالُوا: سَـرَاةُ الْجِنِّ! قُلْـتُ: عِمُـوا ظَـلاَمَـا!

وتروى قافيته (عموا صباحاً) في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الغساني.

اللغة: (أتوا) أراد حضروا وجاؤوا (ناري) أراد النار التي أوقدها لترشيد السائرين إليه، وكان من عادتهم أن يوقد كرماؤهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قحط أو مجاعة ليراها السائر في الليل فيقصدها، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال:

أَوْقِـدْ فَـإِنَّ اللَّيْـلَ لَيْـلٌ قُـرُّ وَالـرِّيـحُ يَـامُـوقِـدُ رِيـحٌ صِـرُّ
عَسَـى يَـرَى نَـارَكَ مَـنْ يَمُـرُّ إِنْ جَلَبَـتْ ضَيْفـاً فَـأَنْـتَ حُـرُّ

وقال الشاعر:

لَـهُ نَـارٌ تُشَـبُّ عَلَـى يَفَـاعٍ إِذَا النِّيْـرَانُ أُلْبِسَـتِ الْقِنَـاعَـا

(منون أنتم) أراد من أنتم (الجن) ضرب من الخليقة خلاف الإنس، سموا بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس، وأصل الأجتنان الاستتار، ومنه سموا (الجنين) لكونه مستتراً في بطن أمه، وقالوا (الجنة) للبستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستر من يدخله (عموا ظلاماً) إحدى تحايا العرب، يقولون: عم صباحاً، وعم مساءً، وعم ظلاماً، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩ الذي مضى في باب الموصول.

الإعراب: (أتوا) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع (ناري) نار: مفعول به لأتوا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال=

فنادِرٌ في الشّعر، ولا يُقَاس عليه، خلافاً ليونس.

الثالث: أنَّ (أيّا) يُحْكَىٰ فيها حركاتُ الإعرابِ غير مُشْبَعَةٍ؛ فتقول (أيٌّ) و (أيّا) و(أيٍّ) ويجب في (مَنْ) الإشباعُ؛ فتقول: (مَنُو) و (مَنَا) و (مَنِي).

الرابع: أن ما قبل تاء التأنيث في (أيّ) واجبُ الفتحْ، تقول: (أَيَّةٌ) و (أَيَّتَانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ) تقول: (مَنَهْ) و (مَنْت) و (مَنْتَانِ) و (مَنَتَانِ) والأرجح الفتحُ في المفرد، والإسكان في التثنية.

وإن كان المسؤول عنه عَلَماً لمن يَعْقِل، غير مقرون بتابع، وأداةُ السّؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيّون: يُجيزون حكاية إعرابه، فيقولون (مَنْ زيداً) لمن

= المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (فقلت) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (منون) اسم استفهام مبتدأ (أنتم) خبر المبتدأ (فقالوا) الفاء حرف عطف، وقالوا: فعل وفاعل (الجن) خبر مبتدأ محذوف، أي نحن الجن (قلت) فعل ماض وفاعله (عموا) عم: فعل أمر، وواو الجماعة فاعله (ظلاماً) منصوب على الظرفية بعم.

الشاهد فيه: قوله (منون أنتم) فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه، أما أحد هذه الأوجه فلأنه قال (منون) فأثبت الواو والنون في حال الوصل، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع، بل تقول، من أنت، ومن أنتما، ومن أنتم، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح مع أن النون حين تزاد تكون ساكنة، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه الشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفاً، ألا ترى أن تقدير الكلام. أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت منون أنتم، فمنون حكاية للضمير في قولهم (أتينا) وهذا الضمير معرفة، والمعارف غير الأعلام لا تحكى، وزعم الشيخ خالد أن (منون) حكاية للواو في (أتوا ناري) وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس، فإن قوله (أتوا ناري) تصوير وإخبار بالذي وقع منهم، والحكاية إنما هي أن تعيد كلام غيرك، لا أن تذكر كلام نفسك، وهو اعتراض صحيح.

قال: (رأيتُ زيداً) و (مَنْ زَيْدٍ) بالخفض لمن قال: (مررت بزيد) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (مَنْ غُلَامُ زيد) لانتفاء العلميّة، وفي نحو: (مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ) لوجود التابع، ويَستثنىٰ من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ(ـرأيت زيد بن عمرو) أو علماً معطوفاً كـ(ـرأيتُ زيداً وعمراً) فتجوز فيهما الحكاية، على خلاف في الثانية.

* * *

هذا باب التأنيث

لمَّا كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامةٍ، وهي إمّا تاء محركة، وتختص بالأسماء، كـ(ـقائمة) أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال، كـ(ـقَامَتْ) وإمَّا ألف مفردة، كـ(ـحُبْلى) أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ(ـحَمْرَاء) ويختصان بالأسماء.

وقد أنّثُوا أسماء كثيرة بتاء مُقَدَّرة، ويُسْتَدَل على ذلك بالضَّمير العائد عليها، نحو: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[2] ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[3]، وبالإشارة إليها، نحو: ﴿هَٰذِهِ جَهَنَّمُ﴾[4]، وبثبوتها في تصغيره، نحو: (عُيَيْنَةٌ) و (أُذَيْنَةٌ) أو فعله، نحو: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾[5]، وبسقوطها من عدده، كقوله:

٥٣٢ ـ * وَهْـيَ ثَـلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَـعُ *

* * *

(١) سورة الحج، الآية: ٧٢.
(٢) سورة محمد، الآية: ٤.
(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦١.
(٤) سورة يس، الآية: ٦٣.
(٥) سورة يوسف، الآية: ٩٤.

٥٣٢ ـ هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية، وأنشده في اللسان ولم ينسبه، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله: =

فصل: الغالبُ في التاء أن تكون لفَصْل صفة المؤنث من صفة المذكَّر، كـ(ـقائمة) و (قائم).

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

أحدها: فَعُول بمعنىٰ فاعل كـ (رَجُل صَبُور) و (امْرَأَة صَبُور) ومنه ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾(١) أصله بَغُوياً، ثمّ أدغم، وأمّا قولهم: (امرأة مَلُولَة) فالتَّاء للمبالغة، بدليل: (رَجُلٌ مَلُولَة) وأمَّا (امرأة عَدُوَّة) فَشاذ محمول على صَدِيقَة، ولو كان فَعُول بمعنىٰ مفعول لحقته التَّاء، نحو: (جَمَلٌ رَكُوبٌ) و (نَاقَةٌ ركوب)(٢).

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول، نحو: (رَجُلٌ جَرِيح) و (امرأة جَرِيح) وشذّ

= * أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

اللغة: (وهي فرع) يقال: قوس فرع، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس القضيب ولم تكن فلقاً (وإصبع) لم يرد حقيقة مقدار الإصبع، ولكنه أشار إلى أن هذه القوس كاملة وافية، وذلك كما تقول، هذا الثوب سبعة أذرع وزائد، وقيل: بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر.

الإعراب: (أرمي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (عليها) جار ومجرور متعلق بأرمي (وهي) الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع (فرع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أجمع) توكيد، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال (وهي) الواو عاطفة، هي: ضمير منفصل مبتدأ (ثلاث) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وثلاث مضاف و(أذرع) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وإصبع) الواو حرف عطف، إصبع: معطوف على ثلاث أذرع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (ثلاث أذرع) فإن أذرعاً جمع ذراع، والذراع مؤنثة، والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر.

(١) سورة مريم، الآية: ٢٨.

(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم إلحاق التاء في الصيغ الأربع غالباً، لا واجباً.

(مِلْحفة جَدِيدة) فإن كان (فَعيل) بمعنىٰ فاعل لحقته التاء، نحو: (امرأة رَحِيمَة) و (ظَرِيفَة)، فإن قلت: (مررت بِقَتِيلَةِ بني فلان) ألحقت التَّاء خشية الإلباس؛ لأنَّك لم تذكر الموصوف.

والثالث: مِفْعَال كمِنْحَار، وشذّ: (مِيقَانَةٌ).

والرابع: مِفْعِيل، كمِعْطِير، وَشَذّ (امرأة مِسْكِينَة) وسمع (مِسْكِين) على القياس.

والخامس: مِفْعَلٌ كمِغْشَم(١)، وَمِدْعَس(٢).

* * *

وتأتي التاء لفَصْلِ الواحد من الجنس كثيراً كتَمْرَة، ولعَكْسه في جَبْأَة(٣) وكَمْأَة، خَاصَّةً، وعوضاً من فاء كعِدَةٍ، أو من لام كسَنَة أو من زائد لمعنًى، كأَشْعَثِيّ وأشَاعِثَةٍ، أو من زائد لغير معنىٰ، كزنْدِيق وزَنَادِقَة، وللتَّعريب كمَوَازِجَة، وللمبالغة كرَاوِيَة، ولتأكيدها كنَسَّابَة، ولتأكيد التأنيث كنَعْجَة.

فصل: لكلِ واحدٍ من ألفي التأنيث أوْزَانٌ نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأوْزَانٌ مشهورة.

---

(١) المغشم ـ بزنة منبر ـ الذي يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريده ويهواه، قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شراً:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِغْشَمٍ جَلْـدٍ مِـنَ الفِتْيَـانِ غَيْـرِ مُهَبَّـلِ

(٢) المدعس ـ بزنة منبر ـ الرمح الذي يطعن به، والدعس بفتح فسكون ـ الطعن.

(٣) الجبأة، الكمأة الحمراء، والواحد جبء ـ بغير تاء ـ والأكثر في اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء في الواحد، مثل بقرة وبقر وكلمة وكلم ونبقة ونبق وسدرة وسدر، وقد جاء هذا اللفظ والكمأ والكمأة على عكس ما ذكرنا، وقال الجوهري، (مثاله فقع وفقعة، وغرد وغردة) اهـ. والغرد ـ بكسر فسكون ـ ضرب من الكمأة: والغردة: جمعه، والفقع ـ بفتح فسكون، أو بكسر فسكون ـ ضرب من الكمأة البيضاء الرخوة، والفقعة: جمعه، وعلى هذا تكون الألفاظ أربعة، لا اثنين كما قال المؤلف.

فمشهورُ أوزانِ المقصورة آثْنَا عَشَرَ:

أحدها: فُعَلَىٰ ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأُرَبَىٰ للداهية، وأُدَمَىٰ وَشُعَبَى، لموضعين، قال:

* أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً[1] * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنّه لا رابع لها، ويَرِد عليه أُرَنَى ـ بالنّون ـ لحبٌ يُجَبَّنُ به اللّبن، وجُنَفَىٰ لموضع، وجُعَبَى لعظام النّمل.

وقد تبيّن أنَّ عَدَّ الناظم لفُعَلَىٰ في الأوزان المشهورة مشكل.

الثاني: فُعْلَى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ آسْماً كان كبُهْمَى، أو صِفَةً، كحُبْلَى وطُولَى، أو مصدراً كرُجْعَى.

الثالث: فَعَلَى ـ بفتحتين ـ آسْماً كان كبَرَدَى لنهر بدمشق، أو مصدراً، كمَرَطَى لمشية، أو صفة كحَيَدَى.

الرابع: فَعْلَى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ بشرط أن يكون إمَّا جمعاً كقَتْلَى وجَرْحَى، أو مصدراً كدَعْوَى، أو صفة كسَكْرَى وسَيْفَىٰ مُؤَنَّثِي سَكْرَان، وسَيْفَان للطويل.

فإن كان فَعْلَى آسْماً كأرْطَى وعَلْقَى ففي ألفه وجهان.

الخامس: فُعَالَى ـ بضم أوله ـ كحُبَارَى وسُمَانَىٰ لطائرين، وفي الصحاح أنَّ ألف حُبَارَىٰ ليست للتأنيث، وهو وهم، فإنّه قد وافق على أنّه ممنوع الصرف.

السادس: فُعَّلَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهَى للباطل.

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، وقد سبق ذكره في باب المنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا *

السابع: فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ـ كسِبَطْرَىٰ ودِفَقَّى لضربين من المشي.

الثامن: فِعْلَى ـ بكسر أوّله وسكون ثانيه ـ إمّا مصدراً كذِكْرَى، أو جمعاً وذلك (حِجْلَى) جمعاً للحَجَل ـ بفتحتين ـ اسْماً لطائر، و (ظِرْبَى) ـ بالظّاء المشالة ـ جمعاً لظَرِبَان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اسْماً لدويبة، ولا ثالث لهما في الجموع [(١)].

التاسع: فِعِّيلَى ـ بِكَسر أوله وثانيه مشدداً ـ نحو: (حِثِّيثَى) و (خِلِّيفَى) وحكىٰ الكِسائيّ: هو من خِصِّيصَاء قومه ـ بالمدّ ـ وهو شاذ.

العاشر: فُعُلَّى ـ بضم أوّله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى، لوعاء الطَّلْع، و (حُذُرَّى) و (بُذُرَّىٰ) من الحذر والتَّبذير.

الحادي عشر: فُعَّيْلَى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدّداً ـ كخُلَّيْطَى للاختلاط، و (قُبَّيْطَى) للنّاطف [(٢)].

الثاني عشر: فُعَّالَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: (شُقَّارَىٰ وخُبَّازَى) لنبتين، و(خُضَّارَى) لطائر.

تنبيه: نحو: جُنَفَى، وَخِلِّيفَى، وَخُلَّيْطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، بدليل: عُرَوَاء، وَفِخِّيرَاء، وَدُخَيْلَاء [(٣)].

* * *

ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ:

---

(١) روي أن أبا علي الفارسي سأل المتنبي يوماً ـ وكان المتنبي تلميذه ـ كم لنا من الجموع على زنة فعلى؟ فأجاب المتنبي على الفور: حجلى وظربى؛ وأن أبا علي بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً.

(٢) الناطف: ضرب من الحلواء؛ سمي بذلك لأنه ينطف أي يستقطر قبل خثورته.

(٣) العرواء ـ بضم أوله ـ قوة الحمى في أول مسها ورعدتها، والفخيراء ـ بكسر أوله وتشديد ثانيه ـ الرجل الفخور، ودخيلاء الأمر: باطنه.

أحدها: فَعْلَاء ـ بفتح أوّله وسكُون ثانيه ـ اسْماً كان كصَحْرَاء، أو مصدراً كرَغْبَاء، أو صِفة كحَمْرَاء، و (دِيمَةٌ هَطْلَاء) أو جمعاً في المعنىٰ، كَطَرْفاء.

والثاني والثالث والرابع: أفْعَلَاء ـ بفتح العين ـ وأفْعِلَاء ـ بكسرها ـ وأفْعُلَاء ـ بضمها ـ كقولهم: يوم الأرْبِعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

الخامس: فَعْلَلَاء ـ كعَقْرَباء لمكان.

السادس: فِعَالَاء ـ بكسر الفاء ـ كقِصَاصَاء للقصاص.

السابع: فُعْلُلَاء ـ بضم الأول والثالث ـ كقُرْفُصَاء.

الثامن: فَاعُولَاء ـ بضم الثالث ـ كعَاشُورَاء.

التاسع: فَاعِلَاء ـ بكسر الثالث ـ كقَاصِعَاء، لأحد جِحَرَة اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاء ـ بكسر الأول وسكون الثاني ـ نحو: كِبْرِيَاء.

الحادي عشر: مَفْعُولَاء، كمَشْيُوخَاء.

الثاني عشر: فَعَالَاء ـ بفتح أوله وثانيه ـ نحو: بَرَاسَاءَ، بمعنىٰ الناس، يقال: ما أدري أيُّ البَرَاسَاء هو، وبَرَاكَاء، بمعنى البُرُوكِ.

الثالث عشر: فَعِيلَاء ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثَاء، نوعان من البُسْرِ.

الرابع عشر: فَعُولَاء ـ بفتح أوله وضم ثانيه ـ نحو: دَبُوقَاء.

الخامس عشر: فَعَلَاء ـ بفتحتين ـ كخَفَقَاء لموضع، قاله ابنُ الناظم، وإنما هو بالجيم والنّون والفاء، ولا نظير له إلا دَأثَاء للأمة، وقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا فعدُّ النّاظم لذلك في المشهور مشكلٌ، وفي المحكم أنَّ جَنَفَى بالجيم والنّون والفاء والقَصْرِ موضع، وأنّه بالمد أيضاً موضع.

السادس عشر: فِعَلَاء ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ نحو: سِيَرَاء.

السابع عشر: فُعَلَاء ـ بضم أوّله وفتح ثانيه ـ كخُيَلَاء.

هذا باب المقصور والممدود

قَصْرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان: قياسيٌّ، وهو وظيفة النَّحوي، وسماعيّ، وهو وظيفة اللّغوي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أنَّ الاسم المعتل بالألف ثَلاَثَةُ أقْسَامٍ:

أحدها: ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتحُ ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَر فَعِلَ اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وعَمِيَ عَمًى، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً، وأَشِرَ أَشَراً.

قال ابنُ عُصْفور وغيره: وَشَذَّ الغِرَاء بالمَدِّ مَصْدَرَ غَرِيَ، وأنشدوا:

٥٣٣ ـ إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بالبُكَى غِـرَاءً وَمَـدَّتْهَـا مَـدَامِـعُ نُهَّـلُ

---

٥٣٣ ـ هذا بيت من الطويل؛ وهو من كلام كثير عزة.

اللغة: «مهلاً» هو مصدر بمعنى التمهل، وهو الترفق، وانظر شرح الشاهد رقم ٤٥٥ السابق في باب الترخيم «غارت العين بالبكى» والت بين الدمع وأرسلته متتابعاً، وهو بوزن والت ومعناه، وأصله «غاريت» بوزن قاتلت، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين فصار «غارت» ويروى «فاضت» وهو من قولهم: «فاض ماء النهر» وذلك إذا زاد عن ارتفاع الشاطىء فسال على الوادي «غراء» هو مصدر بمعنى المتابعة والولاء «مدتها» أعانتها وكانت لها مدداً «نهل» كثيرة، وواحده ناهل.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «قلت» فعل وفاعل «مهلاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «غارت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «العين» فاعل غار «بالبكى» جار ومجرور متعلق بغار، وجملة «قلت» في محل جر بإضافة إذا إليها، وجملة غارت العين لا محل لها جواب إذا، وجملة «مهلاً» في محل نصب مقول القول «غراء» مفعول مطلق مؤكد لغارت «ومدتها» الواو حرف عطف، مد: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به «مدامع» فاعل مدت «نهل» صفة لمدامع.

الشاهد فيه: قوله: «غراء» فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين المعجمة، وذكر أنه =

وفيما قالوه نظر، لأنَّ أبا عُبَيدة حكىٰ غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً، أي: وَالَيْتُ، ثم أنشده، وعلىٰ هذا: فالمدُّ قياسي، كما سيأتي، لأنَّ غاريت غِرَاءً مثلُ قاتلت قتالاً، وغاريت: فَاعَلْتُ من غَرِيتُ به، وأنشد (أسْلُو) بدل (مَهْلاً) و (فَاضَتْ) بدل (غَارَتْ) و (حُفَّل) بدل (نُهَّل).

ومنها: فِعَلٌ ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لِفعْلة ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ نحو: فِرْيَة وفِرى، ومِرْيَة ومِرًى، فإنَّ نظيره: قِرْبَة وقِرَب.

ومنها: فُعَلٌ ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ جمعاً لفُعْلة ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ نحو: دُمْيَة ودُمًى، ومُدْية ومُدًى، وزُبْيَة وزُبًى، وكُسْوَة وكُسًى، فإنَّ نظيره: حُجَّة وحُجَجٌ، وقُرْبَة وقُرَبٌ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُعْطًى ومُسْتَدْعًى، فإنَّ نظيره مُكْرَم ومُسْتَخْرَج.

* * *

الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجبُ قبلَ آخره ألفٌ، وهذا النَّوع ممدود بقياس، وله أمثلة:

منها: أن يكُون الاسم مصدراً لأفْعَل أو لِفعْل أولُه همزةُ وَصْلٍ. كأعْطَىٰ إعْطَاءً، وارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصى اسْتِقْصَاءً، فإنَّ نظير ذلك أكرم إكراماً، واكْتَسَب اكْتِسَاباً. واسْتَخْرج اسْتِخْراجاً.

ومنها: أن يكُون مفرداً لأفْعِلة، نحو: كِسَاءٍ وأكْسِيَة. ورِدَاءٍ وأرْدِيَة. فإنَّ نظيره حِمَار وأحْمِرَة، وسِلاَح وأسْلِحَة، ومن ثَمَّ قال الأخفشُ: أرْحِيَةٌ وأقْفِيَةٌ من كلام المولّدِين؛ لأنَّ رَحًى وقَفًى مقصوران. وأمَّا قوله:

= مصدر غري بالشيء ـ مثل فرح ـ فهو به غرٍ، مثل شج وعم وحر، وقال: إن مده شاذ وقياسه القصر، وقد رد المؤلف ذلك، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة أن الرواية بكسر الغين المعجمة، وأن فعله غارى، فهو مثل قاتل قتالاً، وعلى ذلك يكون مده قياسياً.

٥٣٤ ـ * فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ *

والمفرد نَدًى ـ بالقصر ـ فضرورة. وقيل: جُمع نَدًى على نِدَاءٍ، كجمَل وجِمَال، ثم جُمع نِدَاء على أَنْدِية، ويُبْعدهُ أنَّه لم يُسْمَع نِدَاء جمعاً.

ومنها: أن يكُون مصدراً لفَعَلَ ـ بالتخفيف ـ دَالاًّ على صوت، كالرُّغَاء والثُّغَاء، فإنَّ نظيرهُ الصُّرَاخ، أوعلىٰ دَاءٍ، نحو: المُشَاء، فإنَّ نظيره الدُّوَار، والزُّكَام.

---

٥٣٤ ـ هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي، وهو من شعراء الحماسة، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لاَ يُبْصِرُ الكَلْبُ فِي ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

اللغة: «جمادى» بضم الجيم وفتح الميم مخففة ـ اسم شهر من الشهور العربية، وهو مؤنث، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا: جمادى الأولى، وجمادى الثانية «أندية» جمع ندى ـ بفتح النون مقصوراً ـ وهو البلل الكثير «ظلمائها» الظلماء ـ بفتح الظاء وسكون اللام ـ الظلام «طنبا» هو بضم الطاء والنون جميعاً ـ الحبل الذي تشد به الخيمة، وجمعه أطناب، بزنة عنق وأعناق.

الإعراب: «في ليلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «ضمي» في بيت سابق على بيت الشاهد «من» حرف جر «جمادى» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة «ذات» صفة ثانية لليلة، وذات مضاف و«أندية» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لا» نافية «يبصر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الكلب» فاعل يبصر «في» حرف جر «ظلمائها» ظلماء: مجرور بفي، وظلماء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه «الطنبا» مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة في محل جر صفة ثالثة لليلة.

الشاهد فيه: قوله: «أندية» فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا في لغة البيت، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثالثه حرف مد مثل حمار وأحمرة، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً؛ لأن حرف العلة يقع في المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقة بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً، والجمع القياسي لهذا المفرد أنداء.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنّما يُدْرَك قَصْره ومَدُّه بالسَّماع.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِد الفِتْيَان، والسَّنَا الضوء، والثَّرَى التراب، والْحِجَا العقل.

ومن الممدود سماعاً: الفَتَاء لِحَدَاثة السِّن، والسَّنَاء للشّرف، والثّرَاء لكثرة المال، والحِذَاء للنّعل.

* * *

مسألة: أجمعوا على [جواز] قَصْر الممدود للضرورة، كقوله:

٥٣٥ ـ * لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ *

وقوله:

---

٥٣٥ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

اللغة: «صنعا» بفتح الصاد وسكون النون ـ اسم مدينة باليمن، وهو أيضاً: اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون ـ هو المسن من الجمال «ودبر» مثل فرح ـ أي أصيب بالدبرة، تقول: «دبر البعير يدبر دبراً فهو دبر» مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب ـ إذا أصابته الدبرة وهي ـ بفتحات ـ قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرحل ونحوه، وتجمع على دبر ـ بفتح الدال والباء ـ وأدبر البعير أيضاً.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «من» حرف جر «صنعا» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق ببد، وعليه يكون خبر لا محذوفاً «وإن» الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور: أي إن لم يطل السفر وإن طال السفر، إن: حرف شرط جازم «طال» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «السفر» فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «صنعا» حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن، وأصله: صنعاء.

٥٣٦ ـ * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيم *

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة، فأجازهُ الكوفيون متمسكين، بنحو قوله:

٥٣٧ ـ * فَـلاَ فَقْـرٌ يَـدُومُ وَلاَ غِنَـاءُ *

---

٥٣٦ ـ وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ *

اللغة: «فهم مثل الناس» يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاراً يجعلهم يضربون بهم المثل في كل صفة من صفات الرجولية، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً «الوفا» هو ضد الغدر ونقض العهود.

الإعراب: «هم» ضمير منفصل مبتدأ «مثل» خبر المبتدأ، وهو مضاف و«الناس» مضاف إليه «الذي» اسم موصول صفة لمثل الناس مبني على السكون في محل رفع «يعرفونه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، وضمير الغائب العائد إلى المثل مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وأهل» الواو عاطفة، أهل: معطوف على خبر المبتدأ، وهو مضاف و«الوفا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «من حادث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا «وقديم» الواو حرف عطف، قديم: معطوف على حادث.

الشاهد فيه: قوله: «الوفا» فإن أصله الوفاء بالمد، فلما احتاج لإقامة الوزن قصره اضطراراً.

٥٣٧ ـ وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* سَيُغْنِينِـي الَّـذِي أَغْنَـاكَ عَنِّـي *

الإعراب: «سيغنيني» سيغني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «الذي» اسم موصول فاعل سيغني مبني على السكون في محل رفع «أغناك» أغنى: فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «عني» جار ومجرور متعلق بقوله أغنى، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها من=

وَمَنَعَهُ البصريون، وقَدَّروا الغِنَاءَ في البيت مصدراً لغَانَيْتُ لا مصدراً لغَنِيتُ، وهو تَعَسُّفٌ.

* * *

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنْوَاعٍ:

أحدها: الصحيح، كرَجُل وامْرَأة.

الثاني: المُنَزَّلُ منزلة الصحيح، كظَبْيٍ ودَلْو.

الثالثُ: المعتلُّ المنقوص، كالْقَاضِي.

وهذه الأنواع الثَّلاثة يجب أن لا تُغيّر في التثنية؛ تقول: (رَجُلاَن، وامْرَأتَان، وظَبْيَان، ودَلْوَان، والقَاضِيَانِ) وَشَذَّ فِي أَلْيَة وخُصْيَة: أَلْيَان وخُصْيَان[1]، وقيل: هما تثنية أَلْي وخُصْي.

= الإعراب صلة الذي «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل، لا: نافية مهملة أو عاملة عمل ليس «فقر» مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة «يدوم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «غناء» معطوف على فقر، أو لا نافية تعمل عمل ليس أيضاً، وغناء اسمها، وخبرها محذوف: أي ولا غناء يدوم، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها.

الشاهد فيه: قوله: «غناء» بكسر الغين المعجمة ـ فإن أصله الغنى مقصوراً، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده، نعم الغناء ـ بفتح الغين بمعنى النفع ـ ممدود، ومنه قولهم: «لا غناء في فلان» أي لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة، وليس ما في البيت من هذا، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس غير.

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز: =

الرابع: المعتلُّ المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلبُ أَلِفِهِ ياء، وذلك في ثلاث مَسَائل؛ **إحداها**: أن تَتَجَاوَزَ ألفه ثلاثةَ أحْرُف، كحُبْلَى وحُبْلَيَانِ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان. وَشَذّ قولهم: في تثنية قَهْقَرَى، وخَوْزَلَى: قَهْقَرَانِ، وخَوْزَلاَنِ، بالحذف. **الثَّانية**: أن تكون ثالثةً مُبْدَلَةً من ياءٍ كفَتًى، قال اللّه تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[1]، وَشَذّ في حِمًى حِمَوَانِ[2]، بالواو. **الثَّالثة**: أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وقد أُمِيلت كمَتَى، لو سَمَّيْت بها قلت في تثنيتها: مَتَيَان.

والثَّاني: ما يجب قلبُ أَلِفِهِ واواً، وذلك في مسألتين؛ **إحداهما**: أن تكون مُبْدَلة من الواو، كعَصًا، وقَفاً، ومَنًا، وهو لُغة في المَنِّ الذي يُوزَنُ به، قال:

٥٣٨ ـ * عَصاً فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ *

= كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقد ورد من ذلك في تثنية ألية قول الراجز:

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ *

وقد ثنى عنترة ألية على الأصل فأثبت التاء، وذلك في قوله:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٦.

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء، بدليل «حميت الحمى أحميه» من مثال رميت الشيء أرميه.

٥٣٨ ـ وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور على نسبة لمعين، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذّالِ عِنْدِي *

اللغة: «أعددت» هيأت «العذال» جمع عاذل، وهو اللائم المتسخط «منوا» مثنى منا ـ بزنة عصا ـ وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به، ويقال فيه: «من» بتشديد النون أيضاً، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك، وارجع إلى حواشينا في باب جمع التكسير.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «أعددت» فعل وفاعل «للعذال» جار ومجرور متعلق بأعددت «عندي» عند: ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل=

وَشَذَّ قولهم في رِضاً: رِضَيَانِ، بالياء مع أنَّه من الرِّضْوَان. **الثَّانية**: أن تكون غير مُبْدَلَة، ولم تُمَلْ، نحو لَدَى وإذا، تقول، إذا سَمَّيْتَ بهما، ثم ثنيّتهما، لَدَوَان، وإِذَوَان.

* * *

الخامس: الممدود، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يجب سلامةُ همزته، وهو ما همزته أصلية كقُرَّاء ووُضَّاءٍ، تقول: قُرَّاءَانِ ووُضَّاءَانِ، والقُرَّاء: النَّاسك، والوُضَّاء: الْوَضِيءُ الوجه.

الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بَدَلٌ من ألف التأنيث، كحَمْرَاء وحَمْرَاوَان، وزعم السِّيرَافِيُّ أنه إذا كان قبل ألفه وَاوٌ وجَبَ تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع وَاوَانِ ليس بينهما إلاّ ألف؛ فتقول في عَشْوَاء: عَشْوَاءَان، بالهمز، وَجَوَّز الكوفيون، في ذلك، الوجهين.

وَشَذّ حَمْرَايَان، بقلب الهمزة ياءً وقُرْفُصَان وخُنْفُسَان وعَاشُورَان، بحذف الألف والهمزة معاً.

الثالث: ما يترجَّحُ فيه التَّصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدلٌ من أصل، نحو: كِسَاءٍ وحَيَاء، أصلهما كِسَاوٌ وحَيَايٌ، وَشَذّ كِسَايان.

الرَّابع: ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق، كعِلْبَاء وقُوبَاء[1]، أصلهما عِلْبَاي وقُوبَاي، بياء زائدة فيهما لتُلْحِقهما

= ياء المتكلم، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «عصا» مفعول به لأعددت «في» حرف جر «رأسها» رأس، مجرور بفي، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منوا» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف و«حديد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «منوا» فإنه مثنى منا ـ بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا، على ما بيناه في لغة البيت ـ فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واواً؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو، وأصله منو، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

(١) القوباء ـ بضم القاف، وإسكان الواو هنا، والأصل فيها الفتح ـ داء يظهر في الجسد يتقشر ويتسع، ويعالج بالريق، ويعرف بالحزاز.

بِقِرْطَاس وقُرْنَاس[١]، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الْجُزُولي أنَّ الأرجح في هذا الباب أيضاً التَّصحيح، وسيبويه إنَّما قال: إنَّ القلب في عِلْبَاء أكثر منه في كِسَاء.

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم المذكّر السّالم

وَيُسَمَّىٰ الجمعَ الذي على هِجَاءَين، والجمعَ الذي على حَدِّ المثنّى، لأنَّه أُعرب بحرفين، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة.

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياءُ المنقوص وكسرتُهَا، فتقول: (القَاضُونَ) و (الدَّاعُونَ) وألفُ المقصور دون فتحتها، فتقول: (المُوسَوْنَ) وفي التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[٢] ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[٣]، وَيُعْطَى الممدودُ حكمه في التثنية، فتقول في وُضَّاء: وُضَّاؤُون، بالتصحيح، وفي حَمْرَاءَ علماً لمذكّر[٤]: حَمْرَاوُونَ بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ علمين لمذكّرين[٤].

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنّث السّالم

يَسْلَم فِي هذا الجمع ما سَلِمَ فِي التثنية، فتقول فِي جمع هِنْدٍ: (هِنْدَات) كما تقول في تثنيتها: (هِنْدَان) إلاّ ما خُتِمَ بتاء التأنيث، فإنَّ تاءه تحذف في الجمع، وتسلم في التثنية، تقول فِي جمع مُسْلِمَة: (مُسْلِمَات) وفي تثنيتها: (مُسْلِمَتَان) ويتغيّر

---

(١) القرناس ـ بضم فسكون ـ شبه الأنف يتقدم من الجبل، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٣٩.

(٣) سورة ص، الآية: ٤٧.

(٤) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفرده إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين؛ ليصح جمعها هذا الجمع.

فيه ما تغيّر في التثنية، تقول: (حُبْلَيَات) بالياء، و (صَحْرَاوَات) بالواو، كما تقول في تثنيتهما: (حُبْلَيَان) و (صَحْرَاوَان) وإذا كان ما قبل التاء حرف علّة، أجْرَيْتَ عليه بعد حذف التاء ما يستحقُّهُ، لو كان آخراً في أصل الوضع، فتقول في نحو: ظَبْيَة وَغَزْوَة: (ظَبْيَات) و (غَزَوَات) بسلامة الياء والواو، وفي نحو: مُصْطَفَاة وَفَتَاة: (مُصْطَفَيَات) و (فَتَيَات) بقلب الألف ياء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ﴾[1] وفي نحو قَنَاة: (قَنَوَات) بالواو، وفي نحو: نَبَاءَة: (نَبَاءَات) و (نَبَاوَات) وفي نحو قُرَّاءَة: (قُرَّاءَات) بالهمز لا غير.

* * *

فصل: إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً، ثلاثياً، ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتحُ عينه. نحو: سَجْدَة ودَعْد، تقول: (سَجَدَات) و (دَعَدَات)، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[2]. وقال الشّاعر:

٥٣٩ ـ * بِـاللّهِ يَـا ظَبَيَـاتِ الْقَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا *

---

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

٥٣٩ ـ نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوي اسمه كامل الثقفي، وقد ترجم له الباخرزي في الدمية، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات، وذكر أنه رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات.

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

اللغة: «ظبيات» جمع ظبية، وأصلها الحيوان المعروف، وتطلق على المليحة من النساء استعارة «القاع» الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال والآكام.

الإعراب: «بالله» جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف «يا» حرف نداء «ظبيات» منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف و«القاع» مضاف إليه «قلن» فعل أمر، ونون الإناث فاعله «لنا» جار ومجرور متعلق بقال: =

وأمَّا قولُه:

٥٤٠ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطقتُهَا وَمَـا لِـي بِـزَفْـرَاتِ الْعَشِـيِّ يَـدَانِ

= «ليلاي» ليلى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وليلى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «منكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول «أم» حرف عطف «ليلى» مبتدأ «من البشر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد: أحدها في قوله: «ليلاي» حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبه النكرة، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا، والثاني في قوله: «ظبيات» حيث فتح العين وهي الباء تبعاً لفتحة الفاء التي هي الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر، والأصل: أليلاي منكن، بدليل وقوع «أم» المتصلة بعدها.

٥٤٠ ـ هذا بيت من الطويل، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذري، من قصيدة رواها القالي في ذيل أماليه.

اللغة: «حملت» بالبناء للمجهول ـ أي كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة «زفرات» جمع زفرة، وهي خروج النفس ممتداً مع أنين «الضحى» هو الوقت الذي ترتفع فيه الشمس «أطقتها» تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد «وما لي يدان» هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعله، وهو مفعوله الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل، وهو مضاف و«الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء حرف عطف، أطاق: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به «وما» الواو حرف عطف، ما: حرف نفي «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» الباء حرف جر، وزفرات: مجرور بالباء، وهو مضاف و«العشي» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى. والجار والمجرور في قوله: «بزفرات العشي» يتعلق بقوله: «يدان» لأنه في معنى قدرة.

الشاهد فيه: قوله: «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين ـ وهي الفاء ـ في جمع المؤنث، مع أنه استوفى الشروط التي يجب فيها فتح عينه، وذلك لضرورة إقامة الوزن.

فضرورة حَسَنة؛ لأنَّ العين، قد تسكّن للضرورة، مع الإفراد والتَّذكير. كقوله:

٥٤١ ـ * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ نَسْبا *

وإن كان مضمومَ الفاء ـ نحو: خُطْوَة وَجُمْل ـ أو مكسورَهَا ـ نحو: كِسْرَة وَهِنْد ـ جاز لك في عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقاً، والإتباعُ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كذُمْية وَزُبْيَة، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَة وَرِشْوَة. وَشَذّ جِرِوَات ـ بالكسر ـ.

* * *

ويمتنع التَّغيير في خمسة أنواع:

أحدها: نحو: زَيْنَبَات وَسُعَادَات؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان.

الثاني: نحو: ضَخْمَات وَعَبْلَات؛ لأنّهما وَصْفَان لا اسمان. وَشَذّ كَهَلَات ـ بالفتح ـ ولا ينقاس، خلافاً لقُطْرب.

الثالث: نحو: شَجَرَات، وَثَمَرَات، وَنَمِرَات؛ لأنهن مُحَرَّكَات الوسط. نعم يجوز الإسكان في نحو: سَمُرَات وَنَمِرَات[1]، كما كان جائزاً في المفرد. لا أنَّ ذلك

---

٥٤١ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على تكملة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «عمرو» منادى مبني على الضم في محل نصب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«الأكرمين» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم «نسباً» تمييز منصوبٌ بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نسبا» حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة؛ فلا حاجة إلى التخفيف، وهذا التسكين ضرورة.

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة، أو فعل كذلك، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر العربي؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل:

=

حكم تجَدُّدَ حالَةَ الجمع.

الرابع: نحو: جَوْزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: **﴿في رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾**[(١)]، وَهُذَيل تحرّك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: **﴿ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ﴾**[(٢)]، وقول الشاعر:

٥٤٢ ـ * أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

واتّفق جميعُ العرب على الفتح في عِيَرَات ـ جمع عِيرٍ ـ وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ، وهو شاذ في القياس، لأنَّه كَبِيعَةٍ وبيعات، فحقُّهُ الإسكانُ.

= فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ   مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة.

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٢.

(٢) سورو النور، الآية: ٥٨.

٥٤٢ ـ نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل، ولم يعينوه، وقد بحثت عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

اللغة: «أخو بيضات» أي صاحب بيضات وملازم لهن، والبيضات: جمع بيضة، وهي معروفة للحيوان ذي الريش «رائح» اسم الفاعل من راح يروح رواحاً، وهو السير وقت العشي، والمراد به راجع إلى عشه الذي درج منه «متأوب» اسم الفاعل من تأوب، وذلك إذا جاء في أول الليل.

الإعراب: «أخو» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أخو، وأخو مضاف و«بيضات» مضاف إليه «رائح» صفة لأخو بيضات، أو خبر ثان للمبتدأ «متأوب» مثله «رفيق» مثله «بمسح» جار ومجرور متعلق برفيق، ومسح مضاف و«المنكبين» مضاف إليه «سبوح» مثل الأسماء قبله.

الشاهد فيه: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعاً لفتحة الفاء في جميع الاسم الثلاثي المعتل العين، وهذا الإتباع شاذ في لغة عامة العرب، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إتباع العين للفاء على أي حال، نعني سواء أكانت العين حرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً.

الخامس: نحو: حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّك انْفَكَّ إدغامه، فكان يثقل [فتضيع] فائدة الإدغام.

* * *

هذا باب جمع التكسير

وهو: ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إمّا بزيادة كصِنْوٍ وَصِنْوَان، أو بنقص كتُخَمَة وَتُخَم، أو بتبديل شَكْلٍ كأسَد وَأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَالٍ، أو بنقص وتبديل شكل، كرُسُل، أو بهنَّ كغِلْمَان.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلىٰ العشرة، وهي أفْعُلُ، كأكْلُبٍ، وَأفْعَالٌ، كأحْمَالٍ، وَأفْعِلَةٌ، كأحْمِرَةٍ، وَفِعْلَةٌ، كصِبْيَةٍ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة كأرْجُل وَأَعْنَاق وَأَفْئِدَة، وقد يعكس كرِجَالٍ وَقُلوب وَصِرْدَان، وليس منه ما مَثَّلَ به النَّاظم وابنه من قولهم في جمع صَفَاة ـ وهي الصّخرة الملساء ـ صُفِيٌّ، لقولهم: أصْفَاءٌ، حكاه الجوهري وغيره.

الأوّل: من أبنية القلّة: أَفعُلُ ـ بضمّ العين ـ وهو جمع لنوعين:

أحدهما: فَعْلٌ، اسْماً، صحيح العين، سواءٌ صحّت لامه أم اعتلّت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وَظَبْي، وَجَرْو، بخلاف نحو: ضَخْم فإنَّه صفة، وإنَّما قالوا: أعْبُدٌ لغلبة الاسمية، وبخلاف نحو: سَوْط وَبَيْت لاعتلال العين، وَشَذّ قياساً أَعْيُنٌ، وقياساً وسماعاً أثْوُبٌ وَأسْيُفٌ، قال:

٥٤٣ ـ *لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا *

---

٥٤٣ ـ نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور، ومنهم من ينسبه إلى معروف بن عبد الرحمن، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أشْيَبَا أمْلَحَ لاَ لَذّاً وَلاَ مُحَبَّبَا

أكْرَهَ جِلْبَابٍ إذَا تُجَلْبِبَا

اللغة: «قناعاً أشيبا» أراد به الشعر الأبيض «لا لذاً» أي ليس لذيذاً.

=

وقال:

٥٤٤ ـ * كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ *

= **الإعراب:** «الكل» جار ومجرور متعلق بقوله لبست، وكل مضاف و«دهر» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «لبست» فعل ماض وفاعله «أثوبا» مفعول به للبس منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أثوبا» فإنه جمع ثوب، وهواسم ثلاثي مفتوح الأول ساكن الثاني، ولكنه معتل العين، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال، تقول: ثوب وأثواب، ونول وأنوال، وطود وأطواد، وحوض وأحواض؛ فإن كان الاسم المذكور صحيح العين جمع على أفعل نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربع وأربع، وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه نظائره من المعتل، وذلك شاذ.

٥٤٤ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأَثَرُ *

اللغة: «أسيف» جمع سيف، وهو موضع الاستشهاد بالبيت، وستعرف وجهه «بيض» جمع أبيض، وأراد به أنه شديد البريق واللمعان «يمانية» هي المنسوبة إلى اليمن؛ وهم يزيدون في النسب إلى اليمن ألفاً قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة، فيقولون: يمان، وهم يريدون يمنياً، وفي الحديث «العلم يمان والحكمة يمانية» وقال الشاعر، وهو عروة بن حزام:

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ   وَشَوْقُ قَلُوصِي بِالْعَشِيِّ يَمَانِ

«عضب» أي قاطع «مضاربها» جمع مضرب، وهو مكان الضرب «الأثر» فرند السيف وجوهره.

الإعراب: «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبين اسمه «أسيف» خبر كأن «بيض» نعت لأسيف «يمانية» نعت ثان لأسيف.

الشاهد فيه: قوله «أسيف» فإنه جمع سيف، وهو اسم ثلاثي على فعل بفتح فسكون معتل العين، وقد جمعه على أفعل، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه في الشاهد السابق.

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة، كعَنَاق، وَذِرَاع، وَعُقَاب، وَيَمِين، وَشَذّ في نحو: شِهابٍ وَغُرَابٍ من المذكّر.

***

الثاني: أَفْعَالٌ، وهو لاسم ثلاثي، لا يستحق أفْعُلَ، إما لأنه على فَعْل، ولكنه معتل العين نحو: ثَوْب وَسَيْف، أو لأنَّه على غير فَعْل، نحو: جَمَلٍ، وَنَمِر، وَعَضُد، وَحِمْل، وَعِنَب، وَإِبِل، وَقُفْل، وَعُنُق، ولكنّ الغالب في فُعَل ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ أن يجيء على فِعْلَانٍ ـ كصُرَد، وَجُرَذ، وَنُغَر، وَخُزَز ـ وَشَذّ نحو: أرطاب، كما شَذّ في فَعْل المفتوح الفاء الصَّحيح العين السّاكنها، نحو: أَحْمَال، وَأَفْرَاخ، وَأَزْنَاد، قال الله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ﴾(1). وقال الحطيئة:

٥٤٥ ـ * مَـاذَا تَقُـولُ لأَفْـرَاخٍ بِـذِي مَـرَخٍ *

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤

٥٤٥ ـ هو من قول الحطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* زُغْـبِ الْحَـوَاصِـلِ لَا مَـاءٌ وَلَا شَجَـرُ *

اللغة: «لأفراخ» الأفراخ: جمع فرخ ـ بفتح الفاء وسكون الراء ـ وهو ولد الطائر، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر، استعارة «ذو مرخ» بفتح الميم والراء جميعاً وآخره خاء معجمة ـ اسم واد كثير الشجر قريب من فدك، واسم لواد آخر باليمامة، والمراد هنا الثاني «زغب الحواصل» الزغب: جمع أزغب، وهو الذي نبت عليه الزغب ـ بفتح الزاي والغين جميعاً ـ وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم يزول عنه ويخلفه الريش، والحواصل: جمع حوصلة، وهي وعاء يكون في أسفل عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر، وهذه العبارة كناية عن صغر الفرخ وضعفه.

الإعراب: «ماذا» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لتقول «تقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأفراخ» جار ومجرور متعلق بتقول «بذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأفراخ، وذي مضاف و«مرخ» مضاف إليه «زغب» صفة لأفراخ، وهو مضاف و«الحواصل» مضاف إليه «لا» نافية «ماء» مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لا ماء لهم =

وقال آخر:

٥٤٦ ـ * وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِهَا *

= «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «شجر» معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لأفراخ» فإنه جمع فرخ، وهو اسم ثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء.

٥٤٦ ـ هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معديكرب الكندي وهو من شواهد سيبويه، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* وُجِدْتَ ـ إِذَا اصْطَلَحُوا ـ خَيْرَهُمْ *

ويروى في الشاهد:

* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

اللغة: «وجدت» بالبناء للمجهول بمعنى ألفيت «اصطلحوا» افتعل من الصلح وهكذا ورد في كتاب سيبويه والعيني، ووقع في بعض الأصول «أصلحوا» بدون طاء، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف، أي: إذا أصلحوا شأنهم «وزندك» الزند ـ بفتح الزاي وسكون النون ـ العود الذي تقتدح منه النار، ولاقتداح النار عودان، أحدهما أعلى وهو الذي يسمى زنداً، والآخر أسفل ويقال له زندة، بالتاء «أثقب» أي أكثر فضلاً، وزيادته في صفات الرجولة على غيره.

الإعراب: «وجدت» وجد: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «اصطلحوا» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «خيرهم» خير: مفعول ثان لوجد، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «وزندك» الواو عاطفة أو واو الحال، زند: مبتدأ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «أثقب» خبر المبتدأ، وهو مضاف وأزناد من «أزنادها» مضاف إليه، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أزنادها» فإنه جمع زند، وهو اسم ثلاثي، على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين، وهو صحيح العين، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل فيقال أزند كما قالوا فلس وأفلس، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق.

الثالث: أَفْعِلَةٌ. وهو لاسم، مذكّر، رباعي، بمَدَّةٍ قبل الآخر ـ نحو: طَعَام، وَحِمَار، وَغُرَاب، وَرَغِيف، وَعَمُود.

وَالتُزِم في فَعَال ـ بالفتح ـ وَفِعَال ـ بالكسر ـ مُضَعَّفَي اللامِ أو مُعْتَلّيْهَا. فالأوّل كبَتَات وَزِمَام، والثاني كقَبَاء وَإِنَاء.

* * *

الرابع: فِعْلَةٌ ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ وهو محفوظ [في] نحو: وَلَد وَفَتًى، ونحو: شَيْخ وَثَوْر، ونحو: ثِنًى(١)، ونحو: غَزَال، ونحو غُلَام، ونحو: صَبِيٌّ، وَخَصِيٌّ، ولعدم اطِّرَاده قال أبو بكر: هو اسمُ جمعٍ، لا جمعٌ.

* * *

والأول من أبنية الكثرة: فُعْلٌ ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ وهو جمع لشيئين:

أحدهما: أَفْعَلُ مقابل فَعْلَاء، كأَحْمَر، أو ممتنعة مقابلتُه لها لمانع خَلْقي، نحو: أَكْمَر وَآدَرَ، بخلاف، نحو: آلَى لكبير الألية؛ فإنَّ المانع من ألْيَاء تخلُّف الاستعمال.

والثاني: فَعْلَاءُ مقابلة أفعل، كحمراء، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقي كرَتْقَاءَ وَعَفْلَاءَ، بالعين ـ بخلاف ـ نحو: عَجْزَاءَ لكبيرة العجز.

* * *

الثاني: فُعُلٌ ـ بضمتين ـ وهو مطرد في شيئين: في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كَصَبُور وَغَفُور، وفي اسم، رباعي، بمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرِ معتلة مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفاً، نحو: قَذَال وَأَتَان، ونحو: حِمَار وَذِرَاع، ونحو: قُرَاد وَكُرَاع، ونحو: قَضِيب وَكَثِيب، ونحو: عَمُود وَقَلُوص، ونحو: سَرِير وَذَلُول. وخرج، نحو: كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَال وَسِنَان، لأجل تضعيفها مع الألف، وَشَذّ عِنَان وَعُنُنٌ، وَحِجَاج وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: نَمِر، وَخَشِن، وَنَذِير، وَصَحِيفة.

---

(١) الثنى ـ بكسر ففتح، بزنة رضا ـ الشيء الذي يعاد مرة بعد مرة.

الثالث: فُعَلٌ ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ وهو مُطّرد في شيئين: في اسم على فُعْلَة كقُرْبة وَغُرْفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة، وفي الفُعْلَى أنثى أفْعَل كالكُبْرَىٰ والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وشذّ في نحو: بُهْمَةٍ، ونحو: رُؤْيا، ونحو: نَوْبَة، ونحو: بَدْرَة، وَلِحْيَة، وَتُخْمَة.

* * *

الرابع: فِعَلٌ ـ بكسر أوَّله ـ وفتح ثانيه ـ وهو لاسم على فِعْلَة كحِجَّة، وكِسْرَة، وفِرْية، وهي الكِذْبة، ويحفظ في فَعَلَة، نحو: حَاجَة، ونحو: ذِكْرَى، وقَصْعَة، وذِرْبة، وهِدْم.

الخامس: فُعَلة ـ بضم أوَّله وفتح ثانيه ـ وهو مطّرد في وصف لعاقل على فاعل معتلّ اللام كرَامٍ وقَاضٍ وغَازٍ.

السادس: فَعَلة ـ بفتحتين ـ وهو شائع في وصف لمذكّر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٍ وسَاحِرٍ وسَافِرٍ وبَارٍّ.

* * *

السابع: فَعْلَى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ وهو لما دَلَّ على آفة من فَعِيل وَصْفاً للمفعول كجَرِيحٍ وأَسِيرٍ، وحُمِلَ عليه ستة أوْزَان ممَّا دلَّ على آفة: من فَعِيل وَصْفاً للفاعل كَمَرِيضٍ، وفَعِل كزَمِنٍ، وفَاعِل كهَالِكٍ، وَفَيْعِل كَمَيِّتٍ(١)، وأفْعَل كأَحْمَق، وفَعْلاَن كسَكْرَان.

* * *

الثامن: فِعَلَة ـ بكسر أوّله وفتح ثانيه ـ وهو كثير في فُعْل اسْماً ـ بضمّ الفاء ـ نحو: قُرْط ودُرْج وكُوز ودُب، وقليل في اسم علىٰ فَعْل ـ بفتح الفاء ـ نحو: غَرْد(٢)،

(١) أصل «ميت» ميوت؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكناً قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء.

(٢) غرد ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ ضرب من الكمأة، والفراء هو الذي يرويه بفتح الغين، وغيره يرويه بكسر الغين، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة ـ بكسر الغين وفتح الراء ـ جمع مكسور الغين.

أو بكسرها نحو: قِرْد، وَقَلّ أيضاً في نحو ذَكَرٍ وهَادِرٍ(١).

* * *

التاسع: فُعَّل ـ بضم أوّله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللام، كضارب وصائم، ومؤنثيهما وَنَدَرَ في نحو: غَازٍ وعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: خَرِيدَة ونُفَسَاءَ ورَجُل أعْزَل.

* * *

العاشر: فُعَّال ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ وهو لوصف على فاعل صحيح اللَّام، كصائم وقائم وقارىءٍ، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله:

٥٤٧ ـ * وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَنِّـي غَيْـرَ صُـدَّادِ *

---

(١) الهادر: الساقط، وجمعه هدرة، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن.

٥٤٧ ـ هذا الشاهد من كلام القطامي، واسمه عمير بن شييم، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* أَبْصَـارُهُـنَّ إِلَـى الشُّبَّـانِ مَـائِلَـةٌ *

اللغة: «أبصارهن» الأبصار: جمع بصر ـ بزنة سبب وأسباب ـ ويراد بها الأعين، وفي القرآن الكريم ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾ «الشبان» جمع الشاب، وهو الذي لا يزال في طراءة العمر وميعة السن «مائلة» اسم فاعل فعله «مال إليه يميل ميلاً» إذا اتجه نحوه «غير صداد» جمع صادة كما قيل، وهو اسم الفاعل من «صد عنه يصد» إذا انحرف عنه وازورّ.

الإعراب: «أبصارهن» أبصار: مبتدأ، وهو مضاف وضمير المؤنثات مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «أراهن» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية، فإن اعتبرتها بصرية فهو مفعولها «عنّي» جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتي «غير» مفعول ثان لأرى أو حال من المفعول السابق، على الوجهين اللذين ذكرناهما، وهو مضاف و«صداد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير صداد» فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث في قوله=

والظَّاهر أنَّ الضَّمير للأبصار لا للنّساء، فهو جمع صاد لا صادَّة، وفي المعتلّ، كغُزَّاءٍ، وسُرَّاءٍ(١).

* * *

الحادي عشر: فِعَال ـ بكسر أوّله ـ وهو لثَلاثَةَ عَشَرَ وَزْناً:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة، اسمين أو وصفين، نحو: كَعْبٍ وقَصْعَةٍ وصَعْبٍ وخَذْلَةٍ، وَندَرَ في يائيِّ الفاء، نحو: يَعْرٍ(٢)، أو العين، نحو: ضَيْفٍ وضَيْعَةٍ.

= «أبصارهن» وفي قوله «أراهن»، وقال المؤلف في الحواشي «لا أعلم أحداً ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث إلا في هذا البيت، وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي» اهـ، قلت: وحاصل هذه الحكاية التي أشار إليها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد، إن «صداد» في هذا البيت جمع صادة، وإن المراد الغواني المحدث عنهن، فخطأه ابن الأعرابي، وذكر أن «صداد» هو جمع صاد المذكر وأن المراد الأبصار لا النساء، وقد زعم المؤلف ههنا أن هذا هو الظاهر. وفي أمالي الزجاج بسنده عن ابن الأعرابي (ص ٥٨) قال: دخلت على سعيد بن سلم وعنده الأصمعي ينشده قصيدة للعجاج فيها:

فَــإِنْ تَبَــدَّلْــتُ بِــآدِي آدَا لَــمْ يَكُ يَنْـآدُ فَـأَمْسَـى انْـآدَا
فَقَـدْ أَرَانِـي أَصِـلُ القُعَّـادَا

فقال له: ما معنى القعاد؟ فقال: النساء، فقلت له: هذا خطأ، وإنما يقال في جمع النساء «القواعد» كما قال الله عز وجل: **﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً﴾** (سورة النور/ ٦٠) ويقال في جمع الرجال «القُعَّاد» كما يقال: راكب وركاب وضارب وضراب، فانقطع. ثم خرجه بأنه قد يحمل بعض الجموع على بعض، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث، عند الحاجة إلى ذلك كما قالوا في المذكر: هالك في الهوالك وفارس في الفوارس فجمع كما يجمع المؤنث، وكما قال القطامي، ثم أنشد البيت الشاهد.

(١) وذلك في جمع غاز وسار، اسمي فاعل من الغزو والسرى.

(٢) اليعر ـ بفتح الياء وسكون العين المهملة ـ الجدي يوضع في الزُّبْية لاصطياد الأسد، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جدياً فيجيء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدي فلا يستطيع الخروج؛ فهذه الحفرة هي الزبية، وهذا الجدي هو اليعر، وبه يضرب المثل في الذل فيقال: أذل من يعر.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة غير معتلّي اللاّم ولا مضعفيها، كجَمَل وجَبَل، ورَقَبَة وثَمَرَة.

الخامس والسادس: فِعْل كذِئْب وبِئْر، وفُعْل، كدُهْن ورُمْح.

السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثهُ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف، ومؤنثاتها.

والخمسة الباقية: فَعْلاَن صفة ومُؤَنَّثَاه فَعْلَى وفَعْلاَنة، وفُعْلاَن صفةً وأنثاه فُعْلاَنة، كغَضْبَان وغَضْبَى، ونَدْمَان ونَدْمَانة، وخُمْصَان وخُمْصَانة.

والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيَّي العينين صحيحي اللامين، كطَوِيل وطَوِيلة: أن لا يُجْمَعَا إلاّ على فِعَال.

ويحفظ فِعَال في نحو: رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍّ[1]، ومؤنثاتهن وأعْجَف وجَوَاد وخَيْر وبَطْحَاء وقَلُوص.

* * *

الثاني عشر: فُعُول ـ بضمّتين ـ ويطّرد في أربعة؛ أحدها: اسم على فَعِل، نحو: كَبِد ووَعِل، وهو فيه كاللازم، وجاء في نحو: نَمر، نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ، قال:

٥٤٨ ـ * فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *

---

(١) آم: اسم الفاعل من «أم القوم يؤمهم» وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿واجعلنا للمتقين إماماً﴾ قالوا: هو جمع آم.

٥٤٨ ـ هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية ـ بالتصغير في اسمه واسم أبيه ـ الربعي، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وقد أنشد في اللسان عن ابن بري قبله:

حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمُرْ في أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفُّ الْحُظُرْ

وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب الإبدال (ص ٣٣٥).

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود ـ بفتح فسكون ـ وأصله الجبل العالي، وأراد هنا الشديد الارتفاع، ثم أبدل منه قوله «جبال وسمر» والجبال: جمع جبل، والسمر ـ بفتح السين وضم الميم ـ جمع سمرة، وهي شجرة عالية مرتفعة، وتجمع=

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُور للضرورة(١)، وقالوا: أَنمَار.

والثّلاثة الباقية الاسمُ الثّلاثي السّاكن العين: مفتوح الفاء نحو: كَعْب وفَلْس، ومكسورها نحو: حِمْل وضِرْس، ومضمومها، نحو: جُنْد وبُرد، إلاّ في ثلاثة؛

= جمع السلامة على سمرات كما في قول امرىء القيس:

كَأَنّي غَدَاةَ البَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

«عيائيل» جمع عيِّل ـ بفتح العين وتشديد الياء مكسورة ـ وهو واحد العيال، والمراد به هنا أشبال السباع، وقيل: الصواب في هذه الكلمة «غيائيل» جمع غيل ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء على غير قياس ـ وهو موضع الأسد «نمر» بضمتين ـ جمع نمر ـ بفتح فكسر ـ وهو حيوان كاسر معروف.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عيائيل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«أسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ونمر» الواو حرف عطف، نمر: معطوف على أسود مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «ونمر» بضم النون والميم جميعاً، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه، أولها أنه فعل بضمتين من أول الأمر، وثانيها أن أصله نمور على فعول ثم اقتطع بحذف الواو، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع.

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله: «عيائيل» حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد به هناك ونذكر وجهه.

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول، لأنا وجدناهم يحذفون واو «فعول» إذا اضطروا لذلك، فمن هذا قول الأخطل التغلبي:

كَلَمْعِ أيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطُبِ

أراد أن يقول «والخطوب» جمع خطب، فلم يساعده الوزن، فحذف الواو.

ومن ذلك قول الآخر:

إنَّ الّذِي قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ المَاءَ إذَا غَابَ النُّجُمْ

فإنه أراد أن يقول «إذا غاب النجوم» فلم يستقم له الوزن، فحذف الواو.

أحدها: معتلُّ العين كحُوت، والثاني: معتلُّ اللام، كمُدي[1]، وَشَذّ في نُؤْي نُؤِيٌّ، قال:

٥٤٩ ـ * خَلَتْ إلاّ أَيَاصِرَ أوْ نُؤِيّاً *

الثالث: المضاعف، كـ(ـمُدٌّ) وَشَذ في حُصّ ـ بالحاء المهملة، وهو

---

(١) المدي ـ بضم الميم وسكون الدال ـ مكيال، وقال الجوهري: هو القفيز الشامي، وقال ابن الأعرابي: هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر، ويجمع على أمداء، قال سيبويه: لا يكسر على غير ذلك، وهو غير المد.

٥٤٩ ـ هذا الشاهد من كلام الطرماح، قاله صاحب اللسان (مادة أضا) والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* مَحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الإِضِينَا *

اللغة: «الأياصر» جمع أيصر، وهو حبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد «النؤي» جمع نؤي ـ بضم فسكون ـ وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله المطر، «الإضين» ـ بكسرة الهمزة والضاد المعجمة ـ جمع أضاة، وهذا ملحق بجمع المذكر السالم لكون المفرد ليس علماً ولا وصفاً لمذكر عاقل. وأصل نؤي نؤوي ـ بضم النون والهمزة بعدهما واو ـ فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للمناسبة، ويجوز بقاؤها بحالها.

الإعراب: «خلت» خلا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء «أياصر» منصوب على الاستثناء «أو» حرف عطف «نؤيّاً» معطوف على أياصر.

الشاهد فيه: قوله: «نؤيّاً» بضم النون والهمزة وتشديد الياء ـ فإنه جمع نؤي ـ بضم النون وسكون الهمزة، بزنة قفل ـ وأصله نؤوي، على فعول ـ بضم الفاء والعين ـ فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء، فصار نؤياً، فالنون مضمومة، والياء مشددة، والهمزة بينهما أصلها الضم، وتكسر لمناسبة الياء، ويجوز أيضاً كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت، فافهم ذلك.

الوَرْسُ[١] ـ خُصُوص، ويحفظ في فَعَل، كأسَد، وشَجَن، ونَدَب، وذَكَر.

* * *

الثالث عَشر: فِعْلَان ـ بكسر أوّله وسكون ثانيه ـ وَيَطَّرِد أيضاً في أربعة: اسم على فُعَال، كغُلَام وغُرَاب، أو على فُعَل، كصُرَد[٢] وجُرَذ، أو فُعْل واويّ العين، كحُوت وكُوز، أو فَعَل، كتَاج وساج وخَال وجَارٍ ونَارٍ وقَاعٍ، وقَلَّ في نحو: صِنْو وخَرِب[٣]، وغَزَال وصِوَار[٤]، وحائِط وظَلِيم[٥]، وخَرُوف.

* * *

الرابع عشر: فُعْلَانٌ ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ ويكثر في ثلاثة: في اسم على فَعْل، كظَهْر وبَطْن، أو فَعَل صحيح العين، كذَكَر وجَذَع[٦]، أو فَعِيل، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب[٧]، وَقَلَّ في نحو: رَاكِب وأسْوَد[٨] وزُقَاقٍ.

* * *

---

(١) الحص، والورس: الزعفران، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

مُشَعْشَعَةٌ كَأنَّ الْحُصَّ فِيهَا   إذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

(٢) الصرد ـ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين ـ طائر.

(٣) الخرب ـ بفتح الخاء وكسر الراء ـ ذكر الحباري، وسمي بذلك لأنه يسكن الخراب، ويجمع على خربان، بكسر الخاء وسكون الراء.

(٤) الصوار ـ بكسر الصاد أو ضمها ـ القطيع من بقر الوحش، وجمعه صيران، وأصله صوران، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة.

(٥) الظليم ـ بفتح الظاء ـ ذكر النعام، وجمعه ظلمان، بكسر الظاء أو ضمها.

(٦) الجذع ـ بفتح الجيم والذال جميعاً ـ الثني من المعز.

(٧) الكثيب: الرمل المجتمع.

(٨) قد ورد ذلك في قول الشاعر:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ، وَأنْتُمُ   قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن «سودان» جمع سود، وسود جمع أسود. فسودان جمع الجمع؛ وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل، وبأن فعلاً ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ إذا كان صفة لا يجمع على فعلان.

الخامس عشر: فُعَلاَء ـ بضمّ أوّله وفتح ثانيه ـ وَيَطَّرد في فَعِيل بمعنى فاعل، غير مضاعف، ولا معتلّ اللام، كظَرِيف، وكَرِيم، وبَخِيل، وكثر في فاعل دَالاًّ على معنى، كالغريزة، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ، وشَذَّ فُعَلاَء في نحو: جَبَان وخَلِيفة وسَمْحٍ ووَدُودٍ.

* * *

السادس عشر: ـ أفْعِلاَء، بكسر ثالثه ـ وهو نائب عن فُعَلاَء، في المضعَّف، كشَدِيد وعَزِيز، وفي المعتلّ، كَوَليٍّ وغَنِيٍّ، وشذَّ في نحو: نَصِيب، وصَدِيق، وهَيِّن.

* * *

السابع عشر: فَوَاعِل، وَيَطَّرد في سبعة، في فاعلة اسماً أو صفة، كـ ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[١]، وفي اسم على فَوْعَل، كجَوْهَر وكَوْثَر، أو فَوْعَلَةٍ، كصَوْمَعَة وزَوْبَعَة، أو فَاعَل ـ بالفتح ـ كخَاتَم وقَالَب، أو فَاعِلاَء ـ بالكسر ـ نحو: قَاصِعَاء ورَاهِطَاء[٢]، أو فاعل، كجائز[٣] وكاهل، أو في وصف على فَاعِل لمؤنث، كحائِضٍ وطَالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ، وشذ فَوَارِس ونَوَاكِس وَسَوَابق وهَوَالِك[٤].

(١) سورة العلق، الآية: ١٦.

(٢) القاصعاء والراهطاء: جحران من جحرة اليربوع، وله ثالث اسمه النافقاء، وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٣) الجائز ـ بالجيم وآخره زاي ـ اسم للخشبة المعترضة بين حائطين.

(٤) قد ورد النواكس في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ

وقد ورد السوابق في قول شاعر الحماسة:

إنْ تُبْتَدَرْ غَايَة يَوْماً لمكرمَةٍ تَلْقَ السَّوَابِقَ مِنَّا وَالمُصَلِّينَا

وورد الهوالك في قول الآخر:

وَأيْقَنْتُ أنّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتَئِذٍ أوْ هَالِكٌ في الهَوَالِكِ

قد ورد الفوارس في قول شاعر الحماسة: =

الثامن عشر: فَعَائل، وَيَطَّرد في كل رباعيّ، مؤنَّث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتّاء، كسَحَابة وصَحِيفة وحَلُوبة، أو بالمعنى، كشَمَال وعَجُوز وسَعِيد، علم امرأة.

* * *

التاسع عشر: فَعَالِي ـ بفتح أوّله وكسر رابعه ـ وَيَطَّرد في سبعة، فَعْلاَة، كَمَوْمَاة[1]، وفِعْلاَة، كسِعْلاَة[2]، وفِعْلِيَة، كهِبْرِيَة[3]، وفَعْلُوَة، كعَرْقُوَة[4]، وما حُذِف أوّلُ زَائِدَيْهِ من نحو: حَبَنْطًى[5] وقَلَنْسُوَة، وفَعْلاَء اسماً، كصَحْرَاء، أو صفةً لا مذكَّر لها، كعَذْرَاء، وذو الألف المقصورة لتأنيثٍ، كحُبْلَى، أو إلحاق، كذِفْرَى[6].

= فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَّقُوا فِيهِمْ ظُنُونِي
فَوَارِسَ لاَ يَمَلُّونَ الْمَنَايَا إذَا دَارَتْ رَحَا الحرب الزَّبُونِ

ومن مجيء الفوارس الشاهد رقم ٢٩٧ وهو قول زيد الخير:

ويركبُ يوم الرَّوْع منا فَوَارِسٌ بَصِيرُون في طَعْن الأباهر وَالكُلَى

وقد ورد جمع غائب على غوائب في قول عتبة بن الحارث:

أحامي عن ديار بني أبيكم ومثلي في غوائبكم قليلُ

وورد جمع شاهد على شواهد، وجمع رافد على روافد، حكاه المفضل، وأنشد:

* إذا قلَّ في الحيِّ الجميع الروَافِدُ *

وقالوا: حارس وحوارس، وحاجب وحواجب، وقالوا: «مع الخواطىء سهم صائب» وقالوا: حَوَاجّ بيت الله ودَوَاجُّه، والدواج؛ الأعوان والمكارُونَ.

(١) الموماة: الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها موام كجوار.

(٢) السعلاة ـ بكسر السين وسكون العين ـ الغول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خمْسَا *

(٣) الهبرية ـ بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء ـ ما يكون في الشعر مثل نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٤) العرقوة: الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو.

(٥) الحبنطى: العظيم البطن.

(٦) الذفرى: الموضع الذي يعرق من خلف أذن البعير، وجمعه ذفار، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم.

تمامُ العشرين: فَعَالَى ـ بفتح أوله ورابعه ـ ويُشَارِك الفعالِي ـ بالكسر ـ في صحراء وما ذكر بعده، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالِي إلاّ وصف[١].

* * * *

الحادي والعشرون: فَعَالِيّ ـ بالتّشديد ـ ويَطَّرد في كلّ ثلاثي آخره ياء مشدّدة غير متجدّدة للنّسب، كبُخْتِيّ وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ، بخلاف نحو: مِصْرِيّ وبَصْرِي، وأمّا أَنَاسِيُّ: فجمع إنسان لا إنْسِيّ، وأصله أَنَاسِينُ، فأبدلوا النّون ياءً، كما قالوا: ظَرِبَان وظَرَابِيّ.

* * *

الثاني والعشرون: فَعَالِل، وَيَطَّرد في أربعة، وهي: الرّباعي والخماسي مجرّدين ومَزيداً فيهما؛ فالأوّل، كجَعْفَر وزِبْرِج[٢]، والثاني كسَفَرْجَل وجَحْمَرش، ويجب حذف خامسه؛ فتقول: سَفَارِج وجَحَامِر، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التي تزاد: إمّا بكونه بلفظ أحدها، كخَدَرْنَق[٣]، أو بكونه من مَخْرَجه، كفَرَزْدَق، فإنَّ الدّال من مخرج التّاء، والثالث نحو: مُدَحْرج ومُتَدَحْرِج، والرابع نحو: قِرْطَبُوس[٤] وخَنْدَرِيس[٥]، ويجب حذف زائد هذين النّوعين، إلاّ إذا كان ليناً قبيل الآخر، فيثبت، ثم إن كان ياءً صُحِّح،

---

(١) أي على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولهما وسكون ثانيهما ـ نحو غضبان وغضبى وسكران وسكرى، ويترجح في جمعهما الفعالى ـ بضم الفاء وفتح اللام ـ نحو سكارى.

(٢) الزبرج ـ بكسر الزاي والراء بينهما باء ساكنة ـ الذهب، أو السحاب الرقيق الذي فيه حمرة.

(٣) الخدرنق: العنكبوت، ومنه قول المتنبي يصف السيوف:

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسْجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا ... إذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسْجِ الْخَدَرْنَقِ

ونسج داود: أراد به الدروع، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في «كنسج» والجملة صفة ثالثة.

(٤) القرطبوس ـ بفتح القاف ـ اسم للداهية، وبكسر القاف: الناقة العظيمة الشديدة.

(٥) الخندريس: اسم من أسماء الخمر.

نحو: قِنْدِيل، أو واواً أو ألفاً قلبا ياءَين، نحو: عُصْفُور وسِرْدَاح[1].

* * *

الثالث والعشرون: شبه فَعَالِلَ، ويَطَّرِد في مزيد الثّلاثيّ غير ما تقدم.

ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة، كأَفْكَلٍ[2] ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَف

(١) السرداح ـ بكسر السين وسكون الراء ـ المكان اللين، وهو أيضاً الناقة الكثيرة اللحم، وجمعه سراديح.

(٢) الأفكل ـ بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة ـ الرعدة والارتعاش ولا يُبنى منه فعل، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة «كأفضل» وقد قلدناها فيما سبق اغتراراً بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن، وبيان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة من وزن أفعل هو ما كان اسماً على أي وجه كان من الضبط، نحو إصبع وأصابع، وأفكل وأفاكل، وأيلم وأيالم، وأولق وأوالق، ومن ذلك يرمع اسم للحجر الخوار الهشّ، ومن ذلك أزمل وأيدع اسم للزعفران، ومن ذلك أدهم للقيد وأسود وأرقم اسمين من أسماء الحيّة، وأيْصَر وأيَاصِرُ، والأيْصَر الحشيش، ويقال: الأيصر على وزن فيعل والألف أصلية، فأما أفعل إن كان وصفاً، فإن كان مؤنثه على فعلاء ـ نحو أحمر وحمراء وأورق وورقاء ـ فإنه يجمع على فعل ـ بضم فسكون ـ تقول «حمر» و«ورق» وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل ـ بضم الفاء وفتح العين ـ نحو الصغرى والصغر والكبرى والكبر، ولا يجمع هو؛ لأنه أفعل تفضيل مجرد من أل ومن الإضافة، وإذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل ومن الإضافة فإنه يلزم الإفراد والتذكير، كما هو معلوم، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف: وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع الأسماء، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل ـ مقروناً بأل ـ يكون صحيحاً.

ومما يدل على جواز جمع أفعل التفضيل المقرون بأل على أفاعل قول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

وقد سلك أبو العلاء المعري هذا المسلك في قوله:

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الأَخِيرَ زَمَانُهُ لآتٍ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الأَوَائِلُ

وانظر عبارة المؤلف في ص ٣٥١ أثناء الكلام على إبدال الياء واواً.

وعَلْقَى، ويحذف ما زاد عليها؛ فَتُحْذَفُ زيادة من نحو: مُنْطَلق، واثنتان من نحو: مُسْتَخْرِج ومُتَذَكِّر، ويتعيّن إبقاءُ الفاضل، كالميم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلق: مَطَالق، لا نَطَالق، وفي مُسْتَدْع: مَدَاعٍ، لا سَدَاعٍ، ولا تَدَاعٍ، خلافاً للمبرّد في نحو: مُقْعَنْسِس، فإنَّه يقول: قَعَاسِس، ترجيحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كألَنْدَد ويَلَنْدَد، تقول: ألَادّ ويَلَادّ.

وإذا كان حذف إحدى الزِّيادتين مُغْنياً عن حذف الأخرىٰ بدون العكس تعيّن حذف المغني حَذْفُهَا، كياء حَيْزَبُون[1]، تقول: حَزَابِينَ ـ بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، لا حَيَازِين ـ بحذف الواو ـ لأن ذلك مُحْوِج إلى أن تحذف الياء، وتقول: حَزَابن؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، إلاّ وهو معتل.

فإن تكافأت الزّيادتان، فالحاذف مُخَيّر، نحو: نوني سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفيهما، تقول: سَرَاند أو سَرَادٍ، وعَلَاند أو عَلَادٍ.

* * *

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير.

وذلك لأنّه لا بُدَّ في كلّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: ضَمّ الأول، وفتح الثاني،

= وقد جمع المتنبي أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله:

أفَاضِلُ النَّاسِ أغْرَاضٌ لِذَا الزَّمَنِ ... يَخْلُو مِنَ الهَمِّ أخْلَاهُمْ مِنَ الفِطَنِ

فإن جاءت صيغة أفعل المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة ولم تكن دالة على التفضيل، ومن ذلك قول الشاعر:

إذَا غَابَ عَنْكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ ... كِرَاماً، وَأنْتُمْ مَا أقَامَ ألَائِمُ

فهذا الشاعر قد جمع «الأم» على الائم لأنه لم يرد به الأكثر لؤماً، وإنما أراد به معنى اللئيم، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم، فافهم هذا وتفطن له.

(١) الحيزبون ـ بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي ـ المرأة العجوز، وفي هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة، وهي الياء والواو والنون.

واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغّر ثلاثياً، اقْتُصِرَ على ذلك وهي بنْية فُعَيل، كفُلَيْس ورُجَيْل، ومِنْ ثَمَّ لم يكن نحو: زُمَّيْل، ولُغَّيْزَىْ تصغيراً، لأنَّ الثاني غير مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثّلاثة، احتيج إلى عمل رابع، وهو كسرُ ما بعد ياء التَّصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِل، كقولك في جعفر: جُعَيْفِر، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِيل، لأنَّ اللّين الموجود قبل آخر المكبّر، إن كان ياءً، سلمت في التَّصغير، لمناسبتها للكسرة، كقِنْدِيل وقُنَيْدِيل، وإن كان وَاواً، أو ألفاً، قلبا ياءَين لسكونهما، وانكسار ما قبلهما، كعُصْفُور وعُصَيْفِير، ومِصْبَاح ومُصَيْبِيح.

وَيُتَوَصَّل في هذا الباب إلى مثالَيْ: فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل بما يُتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالَيْ: فَعَالِل وفَعَالِيل؛ فتقول في تصغير: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق ومُسْتَخْرِج، وألَنْدَد، ويَلَنْدَد وحَيْزَبُون: سُفَيْرِج، وفُرَيْزِد أو فُرَيْزِق، ومُخَيْرِج، وأُلَيْد، ويُلَيْد، وحُزَيْبِينَ، وتقول في سَرَنْدَى وعَلَنْدَى: سُرَيْنِد وعُلَيْنِد أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ.

ويجوز لك في بابي التكْسير والتّصغير: أن تعوّض ممّا حذفته يَاءً ساكنة قبل الآخر، إن لم تكُن موجودة، فتقول: سُفَيْرِيج وسَفَارِيج، بالتّعويض، وتقول في تكْسير اَحْرِنْجَام وتصغيره: حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم، ولا يمكن التّعويض، لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما، فخارجٌ عن القياس، مثالهُ في التكْسير: جمعُهم مكاناً على أمْكُنٍ، ورَهْطاً وكُرَاعاً: علىٰ أرَاهِط[1]، وأكَارِع، وباطلاً وحديثاً: على أباطيل، وأحاديث، ومثالُه في التَّصغير، تصغيرهم مَغْرِباً وعِشَاءً: على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان، وإنْسَاناً ولَيْلَةً: علىٰ أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة، ورَجُلاً: علىٰ رُوَيْجِل، وصِبْيَة وغِلْمة وَبنون: على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون، وعَشِيَّة: على عُشَيْشِيَة.

---

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر:

يَـا بُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الّتِـي وَضَعَتْ أَرَاهِـطَ فَـاسْتَـرَاحُـوا

وقد قال قوم: إنهم جمعوا رهطاً على أرهط كأفلس ثم جمعوا الأرهط على الأراهط.

فصل: واعلم أنه يُسْتَثنىٰ من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثّلاثة) أَرْبَعُ مَسَائل:

إحداها: ما قبل علامة التأنيث، وهي نوعان: تاءٌ، كشَجَرَة، وألف، كحُبْلَى.

الثانية: ما قبل المَدَّة الزّائدة قبل ألف التأنيث، كحَمْرَاءَ.

الثالثة: ما قبل ألف أفْعَال، كَأجْمَال وأفْرَاس.

الرابعة: ما قبل ألف فَعْلاَن الذي لا يُجْمع على فعَالِين، كسَكْرَان وعُثْمَان.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصغير مفتوحاً، أي: باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصغير، تقول: شُجَيْرَةٌ، وحُبَيْلَىٰ، وحُمَيْرَاء، وأُجَيْمَال، وأُفَيْرَاس، وسُكَيْران، وعُثَيْمَان، وتقول في سِرْحَان وسُلْطَان: سُرَيْحِين وسُلَيْطِين؛ لأنَّهم جمعوهما على سَرَاحِين وسَلاَطِين.

* * *

فصل: وَيُسْتَثْنى أيضاً من قولنا: (يُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل) بما يُتوصّل به من الحذف إلى مثال مَفَاعل ومَفَاعيل ثماني مسائل، جاءت في الظّاهر، على غير ذلك، لكونها مختومة بشيءٍ، قُدِّر انفصالُه عن البِنْية، وقُدِّر التّصغير وارداً على ما قبل ذلك الشَّيءِ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التّأنيث ممدودةً، كقُرْفُصَاء، أو تائه، كحَنْظَلَة، أو علامة نسب، كعَبْقَرِيّ، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَان، وجُلْجُلاَن، أو علامة تثنية، كمُسْلِمَيْنِ، أو علامة جمع تصحيح للمذكّر، كجَعْفَرِينَ، أو للمؤنّث، كمُسْلِمَات، وكذلك عَجُز المضاف، كامرىء القيس، وعَجُز المركّب، كبَعْلَبَكَّ.

فهذه كلُّها ثابتة في التَّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التَّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمَّا في التَّكْسير، فإنّك تحذف، فتقول: قَرَافِص، وحَنَاظِل، وعَبَاقِر، وزَعَافِر، وجَلاَجِل، ولو ساغ تكْسيرُ البواقي، لوجب الحذف، إلاّ أنَّ المضاف يُكَسَّرُ بلا حذف، كما في التَّصغير، تقول: أَمَارِىءُ القيس، كما تقول: أُمَيْرِىء القيس؛ لأنَّهما كلمتان، كلّ منهما ذات إعراب يَخُصُّها؛ فكان ينبغي للنَّاظم أن لا يستثنيه.

فصل: وتثبت ألف التأنيث المقصورة، إن كانت رابعة، كحُبْلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كلُغَيْزَى، أو سابعة، كبَرْدَرَايا. وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مَدَّة، كقَرْقَرَى، فإن تقدّمتها مَدَّةٌ، حذفْتَ أيّهما شئت، كحُبَارَى وقُرَيْثَا، تقول: حُبَيْرَى أو حُبَيِّر، وقُرَيْثَا أو قُرَيِّث.

* * *

فصل: وإن كان ثاني المصغّر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَه إلى أصله؛ فتردّ ثاني نحو: (قِيمَةٍ، ودِيمةٍ، ومِيزان، وبَاب) إلى الواو، وَيُرَدُّ ثاني نحو: (مُوقِن، ومُوسِر، ونَاب) إلى الياء؛ بخلاف ثاني نحو: (مُتَّعد) فإنّه غير لين؛ فيقال: مُتَيْعِد، لا مُوَيْعِد، خلافاً للزّجّاج والفارسيّ، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنّه عن غير لين، فتقلب واواً، كالألف الزّائدة من نحو: ضَارِب والمجهولة الأصل، كصابٍ(١)، وقالوا في عِيدٍ: عُيَيْد، شذوذاً، كراهيةً، لالتباسه بتصغير عُود، وهذا الحكم ثابتٌ في التّكسير الذي يتغيّر فيه الأوّل، كمَوَازين، وأبْوَاب، وأنْيَاب، وأعْوَاد؛ بخلاف نحو: قِيَمٍ ودِيَمٍ(٢).

* * *

فصل: وإذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله، وجب رَدُّ محذوفِهِ إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، نحو: كُلْ وخُذ ومُذْ، أعلاماً؛ وسَهٍ ويَدٍ وحِرٍ؛ تقول: أُكَيْل وأُخَيْذ، برَدِّ الفاء، ومُنَيذ وسُتَيْهَة، برَدِّ العين، ويُدَيّة وحُرَيْج، بردِّ اللاّم.

وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثُنَائيًا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: هَلْ وبَلْ، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر؛ فيجب أن يضعف، أو يُزَاد عليه ياء؛ فيقال: هُلَيْل أو هُلَيّ، وإن كان معتلاً وجب التّضعيف قبل التّصغير، فيقال في لَوْ وكَيْ ومَا أعلاماً: لَوٌّ وكَيّ ـ بالتّشديد ـ ومَاء ـ بالمدّ ـ وذلك لأنّك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغّرت أعطيت حكم دَوّ وحَيٍّ ومَاء؛ فتقول: لُوَيٌّ، كما تقول:

---

(١) الصاب: عصارة شجر مر كريه المذاق.

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المفرد ـ وهو قيمة وديمة ـ لا تزال في الجمع كما كانت، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء.

دُوَيٌّ، وأصلهما: لُوَيْوٌ ودُوَيْوٌ[1] وتقول: كُيَيٌّ ـ بثلاث ياءات ـ كما تقول: حُيَيٌّ، وتقول: مُوَيٌّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوَيْه، إلاّ أنَّ هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها.

* * *

فصل: وتصغير التّرخيم، أن تعمد إلى ذي الزّيادة الصَّالحة للبقاء فتحذفها، ثم توقع التّصغير على أصوله، وَمِنْ ثَمَّ لا يتأتّىٰ في نحو: جَعْفَر، وسَفَرْجَلٍ، لتجرُّدهما، ولا في نحو: مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجم؛ لامتناع بقاء الزّيادة فيهما، لإخلالها بالزِّنَة، ولم يكن له إلاّ صيغتان، وهما: فُعَيْلٌ: كحُمَيْد في أحْمَدَ وحَامِد ومَحْمُود وحَمْدُون وحَمْدَان، وفُعَيْعلٌ كقُرَيْطِس، لا فُعَيْعِيل؛ لأنّه ذو زيادة.

* * *

فصل: وتلحق تاءُ التأنيثِ تصغيرَ ما لا يلبس من مؤنّثٍ عارٍ منها، ثلاثيّ في الأصل وفي الحال، نحو: (دَار وسِنّ وعَيْن وأُذُن)، أو الأصل دون الحال، نحو: (يَدٍ)، وكذا إن عَرَضَتْ ثلاثيتهُ بسبب التّصغير، كسَمَاء مُطلقاً، وحَمْرَاء وحُبْلَىٰ مُصَغَّرين تصغير الترخيم، بخلاف نحو: شَجَر وبقَر، فلا تلحقهما التّاء فيمن أنّثهما، لئلاّ يلتبسا بالمفرد، وبخلاف، نحو: خَمْس وسِتّ، لئلاّ يلتبسا بالعدد المذكّر، وبخلاف، نحو: زينب وسُعَاد، لتجاوُزهما للثّلاثة، وشذّ تَرْكُ التّاءِ في تصغير حَرْب وعَرَب ودِرْع ونَعْل ونحوهِنَّ، مع ثلاثيتهن، وعدم اللّبس، واجتلابُهَا في تصغير وَرَاء وأَمَام وقُدَّام، مع زيادتهنَّ على الثلاثة.

* * *

فصل: ولا يصغَّر من غير المتمكن إلاّ أربعة: أفْعَلُ في التَّعجُّب[2]، والمركّب

---

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

(٢) وعليه ورد قول الشاعر:

يَـامَـا أُمَيْلِـحَ غِـزْلاَنـاً شَـدَنَّ لَنَـا ... مِـنْ هٰـؤُلَيَّـائِكُـنَّ الضَّـالِ وَالسَّمُـرِ

المزجي، كبَعْلَبَكَّ وسِيبَوَيْهِ، في لُغة مَنْ بَنَاهُما، وأمَّا من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرُهما تصغير المتمكّن، نحو: ما أُحَيْسِنَه وبُعَيْلِبَكّ وسُيَيْبِوَيه، واسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات، وهي: ذا، وتا، وذان، وتان، وأُولاَءِ[1]، والاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي، وَيُوَافِقْنَ تصغيرَ المتمكّن في ثلاثة أُمُور: اجتلابِ الياء السّاكنة، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً، ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثّلاثة، ويخالفنه في ثلاثة أيضاً: بقاءِ أوّلها على حركته الأصليّة، وزيادةِ ألفٍ في الآخر عوضاً من ضمّ الأوّل. وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع، وأن الياء قد تقع ثانية، وذلك في (ذا وتا)؛ تقول: ذَيَّا وتَيَّا، والأصل: ذُيَيَّا وتُيَيَّا فحذفت الياء الأولى، وذَيَّان وتَيَّان، وتقول: أولَيَّا ـ بالقصر في لُغة مَنْ قَصَرَ، وبالمد في لُغة مَنْ مدّ ـ وتقول: اللَّذَيَّا، واللَّتيَّا[2]، واللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ، واللَّذَيُّون، وإذا أردت تصغير (اللّاتي)، صغّرت التي فقلت: اللّتَيَّا، ثم جمعت بالألف والتّاء، فقلت: اللّتَيَّات؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاّتي واللائي على الأصَحِّ.

ولا يُصَغَّر (ذي) اتّفاقاً، للإلباس، ولا (تي)، للاستغناء بتصغير تا، خلافاً لابن مالك.

* * *

(١) ومنه في تصغير «ذا» المفرد قول الراجز:

أو تحلفي بربك العليّ ... أنّي أبُو ذيَّالِكِ الصَّبِيّ

ومنه في تصغير «تا» المفرد المؤنث قول الأعشى:

تـذكَرتُ تَيَّا وَأَتْـرَابَهَا ... وقد أخلَفَتْ بَعْضَ مِيعَادِهَا

وقول الأعشى أيضاً:

عَرَفْتَ اليوم مِنْ تَيَّا مُقَامَا ... بجَوٍّ أو عَرَفْتَ لَهَا خِيَامَا

(٢) ومن ذلك قولهم، بعد اللتيا والتي.

هذا باب النّسب

إذا أردتَ النَّسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشدّدة، تَصِيرُ حرفَ إعْرَابِهِ، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النَّسب إلى دِمَشْقَ: دِمَشْقِيٌّ.

وتحذفُ لهذه الياء أمور في الآخر، وأمور متّصلة بالآخر:

أما التي في الآخر فستة:

أحدها: الياء المشدَّدة الواقعة بعد ثلاَثة أحْرُف فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرىٰ أصلية.

فالأوّل نحو: كُرْسي وشَافعي؛ فتقول في النّسب إليهما: كُرْسِيّ وشَافِعِيّ، فيتّحد لفظُ المنسوبِ، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التّقدير، ولهذا كان بَخَاتِيّ ـ علماً لرجل ـ غيرَ منصرفٍ؛ فإذا نسب إليه انصرف.

والثاني: نحو: مَرْمِيٌّ أصله: مَرْمُويٌ، ثم قلبت الواو ياءً والضمة كسرةً، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيّ. وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية، لأصالتها، ويقلبها ألفاً، ثمّ يقلب الألف واواً، فيقول: مَرْمَوِيٌّ.

وإن وقعت الياء المشدّدة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثَّانية ألفاً ثم الألف واواً؛ فتقول في أُمَيَّة: أُمَوِيّ.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردُّهَا إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طَيٍّ وحَيٍّ طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ.

الثاني: تاءُ التأنيثِ، تقول في مَكَّة: مَكِّيٌّ، وَقَوْلُ المتكلّمين، في ذَات: ذَاتِي، وَقَوْلُ العامّة في الْخَلِيفَة: خَلِيفَتِي، لحنٌ، وصوابُهما: ذَوَوِي، وخَلِيفي.

الثَّالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحرّكاً ثاني كلمتها؛

فالأوّل: يقع في ألفِ التأنيث، كحُبَارَى، وألف الإلحاق، كحَبَرْكى[1]، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَل، والألفِ المنقلبة عن أصل كمُصْطَفَى. والثاني: لا يقع إلاّ في ألف التّأنيث، كجَمَزَى. وأما السّاكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلبُ والحذفُ، والأرْجَحُ في الّتي للتّأنيث، كحُبْلَى: الحذفُ، وفي التي للإلحاق كعَلْقَى، والمنقلبةِ عن أصْلٍ، كمَلْهَى القلب، والقلبُ في نحو: مَلْهَى خَيْرٌ منه في نحو: عَلْقَى، والحذفُ بالعكس.

الرابع: ياءُ المنقوص المتجاوزة أربعة، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ، فأمّا الرابعة، كقَاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعًى ومَلْهًى، ولكن الحذفُ أرْجَحُ.

وليس في الثالث من ألف المقصور، كفَتًى وعَصًى، وياءِ المنقوص كعَمٍ وشَجٍ إلاّ القلبُ واواً، وحيث قلبنا الياءَ واواً، فلا بُدَّ من تقدّم فتح ما قبلها.

ويجب قلبُ الكَسرة فتحةً في فَعِلٍ، كنَمِرٍ، وفُعِلٍ، كدُئِلٍ، وفِعِلٍ، كإِبِلٍ.

الخامس والسّادس: علامة التّثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكّر، فتقول في زَيْدَان وزَيْدُون ـ علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ؛ فأمّا قبل التّسمية، فإنّما يُنْسَب إلىٰ مفردهما، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَان عَلَماً مُجرى سَلْمَان وقال:

٥٥٠ ـ * أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ *

---

(١) الحبركى ـ بفتحتين فسكون ففتحة ـ القراد، قالت الخنساء:

وَلَسْتَ بِمُرْضَعِ ثَدْيَيْ حَبَرْكَى ... أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمَ بْنَ بَكْرِ

٥٥٠ ـ نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر، وقال الشيخ خالد: «وهو لتميم بن أبي بن مقبل، لا لخلف بن الأحمر، خلافاً للموضح» اهـ، وقال ياقوت: «وقال ابن مقبل، وقيل: ابن أحمر» اهـ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ *

اللغة: «السبعان» جبل قبل فلج، وقيل: واد شمالي سلم، قال ياقوت، «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان ـ بفتح فضم ـ غيره» اهـ. وهذا مبني منه على أنه مفرد، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كتثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن «الملوان» الليل والنهار.

=

قال: زَيْدَانِيٌّ ومن أجرى زَيْدُون ـ عَلَماً ـ مُجرىٰ غِسْلِين، قال: زَيْدِينيٌّ، ومن أجراه مُجرىٰ هٰارُون ومُجرى عَرْبُون، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النّون، قال: زَيْدُونِيٌّ؛ فنحو[١]: تَمَرَات إن كان باقياً على جمعيّته، فالنّسب إلىٰ مفرده، فيقال: تَمْرِيٌّ بالإسكان، وإن كان علماً، فمنْ حكىٰ إعرابه، نَسَب إليه على لفظه، وَمَنْ مَنَعَ صرفه، نَزَّل تاءه منزلة تاءِ مكّة، وألفَهُ منزلة ألف جَمَزَى، فحذفهما وقال: تَمَرِيٌّ، بالفتح. وأمَّا نحو: ضَخْمَات، ففي ألفه: القلبُ، والحذفُ؛ لأنَّها كألِفِ حُبْلَى، وليس في ألف نحو: مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلاّ الحذفُ.

* * *

وأمّا الأمور المتّصلة بالآخر فستة أيضاً:

أحدها: الياء المكْسُورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طَيِّب وهَيِّن: طَيْبِيّ وهَيْنِيّ، بحذف الياء الثانية، بخلاف نحو هَبَيَّخ، لانفتاح الياء، وبخلاف نحو: مُهَيِّيم، لانفصال الياء المكْسورة من الآخر بالياء السّاكنة.

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّء: طَيْئِيّ، ولكنَّهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً، على غير قياس، فقالوا: طائِيٌّ.

= **الإعراب**: «ألا» أداة استفتاح «يا» حرف نداء «ديار» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«الحي» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «بالسبعان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحي «أمل» فعل ماض «عليها» جار ومجرور متعلق بقوله أمل «بالبلى» جار ومجرور متعلق بقوله أمل أيضاً «الملوان» فاعل أمل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى.

الشاهد فيه: قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مثنى سبع، ثم سمي به فصار علماً على مكان بعينه، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف، فدل على أنه عامله كما يعامل المفردات، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً، ولو أنه عامله معاملة المثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر، وعلى هذا فإنه ينسب إليه على لفظه، ولو عامله معاملة المثنى يرده إلى مفرده ثم ينسب إلى المفرد.

(١) لو قال «وأما جمع المؤنث فنحو تمرات. . . إلخ» لكان أحسن.

الثاني: ياء فَعِيلَة، كحَنِيفَة وصَحِيفَة، تَحْذف منه تاء التَّأنيث أوّلاً، ثُمَّ تحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحةً؛ فتقول: حَنَفِيٌّ وصَحَفِيٌّ، وَشَذّ قولهم في السَّليقة[١]: سَلِيقي، وفي عميرة كلبٍ: عَميريّ.

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلة، لأنَّ العين معتلّة، فكان يلزم قلبها ألفاً، لتحرّكها وتحرّك ما بعدها وانفتاح ما قبلها، فيكْثر التّغيير، ولا في نحو: جَلِيلَة؛ لأن العين مضّعفة، فيلتقي بعد الحذف مِثلاَنِ فَيثقل.

الثالث: ياء فُعَيْلَة، كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة، تحذف تاء التّأنيث أوّلاً، ثُمّ تحذف الياء، فتقول: جُهَنِيٌّ وقُرَظِيٌّ، وَشَذّ قولهم في رُدَيْنة: رُدَيْنِي[٢]، ولا يجوز ذلك في نحو: قُلَيْلَة، لأنَّ العين مضعَّفة.

الرّابع واو فَعُولة، كشَنُوءَة، تحذف تاء التّأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضّمة فتحة، فتقول: شَنَئِيّ، ولا يجوز ذلك في قَؤُولة، لاعتلال العين، ولا في نحو: مَلُولة، لأجل التَّضعيف.

الخامس: ياء فَعِيل المعتلّ اللاّم، نحو: غَنِيّ وعَلِيّ، تحذف الياء الأولىٰ، ثم تقلب الكَسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ.

السادس: ياء فُعَيْل المعتلّ اللاّم، نحو: قُصَيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: قُصَوِيّ.

وهذان النوعان مفهومان ممّا تقدم، ولكنّهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً، وهذا موضعهما.

فإن كان فَعِيل وفُعَيْل صحيحي اللاّم، لم يحذف منهما شيء، وَشَذّ قولهم في

---

(١) من ذلك قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلٰكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

(٢) قالوا: رمح رديني، نسبوه إلى ردينة، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح.

ثقيف وقُرَيْش: ثَقَفِي وقُرَشِيٌّ[(١)].

فصل: حُكْمُ همزة الممدود في النَّسب، كحكمها في التَّثنية، فإن كانت للتَّأنيث، قلبت واواً، كصَحْرَاوِيّ أو أصلاً سَلِمَتْ، نحو: قُرَّائي، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل فالوجهان، فتقول: كِسَائي وَكِسَاوِيّ، وَعِلْبَاوِيّ وَعِلْبَائي.

* * *

فصل: يُنْسَب إلى صَدْر المركّب إن كان التّركيبُ إسنادياً، كتَأَبَّطِيّ وبَرَقِيّ، في تَأَبَّطَ شرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو مَزْجِيًّا، كبَعْلِيّ ومَعْدِيّ أو مَعْدَوِيّ، في بَعْلَبَكَّ ومَعْدِ يكَرِب، أو إضافيًّا، كامْرِئِي، [أ] ومَرَئِيّ، في اَمْرِىء القيس[(٢)]، إلاّ إن كان كُنْيَة، كأبي بكر وأمّ كلثوم، أو معرّفاً صَدْرُهُ بعجزه ـ كابْنِ عُمَر وابن الزُّبَيْر ـ، فإنَّك تَنْسُب إلى عَجُزِهِ؛ فتقول: بَكْرِيٌّ وكُلْثُومِيّ وعُمَرِيّ، وربّما أُلْحِق بهما ما خيف فيه لَبْسٌ، كقولهم في عَبْد الأشهل: أَشْهَلِيّ، و [في] عبد مناف: مَنَافِيّ[(٣)].

فصل: وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ لامه، رَدَدْتَها وُجُوباً في مسألتين:
إحداهما: أن تكون العين معتلّةً، كشَاةٍ، أصْلُهَا شَوْهَة، بدليل قولهم:

---

(١) مثل قُرَشِيّ هُذَلي في النسب إلى هُذَيْل، وقد نص في اللسان على أنه يقال: هُذَيْلي وهُذَلي، كما نص على أن «هذليّ» أكثر في لسانهم.

(٢) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة:

وَيَسْقُطَ بَيْنَهَا المَرَئِيُّ لَغواً ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارَا

«بينها» الضمير راجع إلى بيوت المجد التي عددها في بيتين سابقين، و«المرئي» المنسوب إلى امرىء القيس، و«الحوار» بزنة غراب ـ الصغير من أولاد النوق، وهو لا يؤخذ في ديات القتلى، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة، وقد قال أيضاً:

إِذَا المَرَئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ ... عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

(٣) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسماً على مثال جعفر فنسبوا إليه، قالوا في النسب إلى عبد الدار وعبد القيس وامرىء القيس وعبد شمس: عبدري، وعبقسي، ومرقسي، وعبشمي، ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

شِيَاه، فتقول: شَاهِيٌّ، وأبو الحسن يقول: شَوْهِي، لأنّه يردُّ الكلمة بعد رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصليّ.

الثانية: أن تكون اللاّم قد رُدَّتْ في تثنية، كأبٍ، وأبَوَان، أو في جمع تصحيح، كسَنَةٍ وسَنَوَات أو سَنَهَات، فتقول: أبَوي وسَنَوِي أو سَنَهي، وتقول في ذُو وذَاتِ: ذَوَوِيٌّ، لأمرين، اعتلالِ العين، ورَدِّ اللاّم في تثنية ذات، نحو: ﴿ **ذَوَاتَا أَفْنَانٍ** ﴾[(١)]، وتقول في أخت: أَخَوِي، كما تقول في أخ. وتقول في بِنْت: بَنَوِي، كما تقول في ابْنٍ، إذا رددت محذوفَهُ، لقولهم: أَخَوَات وبَنَات، بحذف التّاء والردِّ في صيغة المذكّر الأصليّة، وَسِرُّه أنَّ الصّيغة كلّها للتأنيث، فوجب ردُّها إلىٰ صيغة المذكّر، كما وجب حذف التّاءِ في مَكّيّ وبَصْرِيّ ومُسْلمات، ويونس يقول فيهما: أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ، محتجّاً بأن التّاء لغير التّأنيث، لأنَّ [ما] قبلها ساكن صحيح[(٢)]، ولأنّها لا تبدل في الوقف هاءً، وذلك مُسَلّم، ولكنّهم عامَلوا صيغتهما معاملة تاءِ التّأنيث، بدليل مسألة الجمع.

ويجوز ردُّ اللاّم وتركُها، فيما عدا ذلك، نحو: يَدٍ، ودَمٍ، وشَفَةٍ، تقول: يَدَوِيٌّ أو يَدِيّ، ودَمَوِيّ، أو دَمِيّ، وشَفِيّ أو شَفَهِيّ، قاله الجوهريّ وغيره، وقولُ

---

(١) سورة الرحمن، الآية: ٤٨

(٢) أي وتاء التأنيث ملتزم فتح ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً كما في فاطمة وحمزة، بخلاف نحو فتاة وقناة.

فتلخص من هذا ومما ذكره المؤلف أن في النسب إلى المركب الإضافي الذي شابه مصدره ثلاث لغات كلها وارد عن العرب، الأولى: أن تنسب إلى صدره فيقول «عبدي» في النسب إلى عبد شمس وإلى عبد الأشهل، وقال سويد بن أبي كاهل، على هذه اللغة، في النسب إلى عبد القيس:

وهم صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نخلَةٍ   فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَان إلاَّ بأَجْدَعَا

اللغة الثانية: أن تنسب إلى عجز هذا المركب، فتقول «قيسي» في النسب إلى عبد القيس، وتقول «منافي» في النسب إلى عبد مناف، وتقول «أشهلي» في النسب إلى عبد الأشهل، وتقول «مطلبي» في النسب إلى عبد المطلب، اللغة الثالثة: أن تنحت من صدر المركب وعجزه اسماً على وزن جعفر ثم تنسب إلى هذا الاسم.

ابن الخبّاز: (إنّه لم يسمع إلاّ شفهي بالرّد)، لا يَدْفَع ما قلناه، إن سلّمناه؛ فإنَّ المسألة قياسيّة، لا سماعيّة، ومن قال (إنَّ لامها واو)، فإنّه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِيّ، والصّوابُ: ما قَدّمناه، بدليل: شَافَهْتُ وَالشِّفَاه.

وتقول في ابن واسم: ٱبْنِيٌّ وَٱسْمِيّ، فإن رددت اللاّم قلت: بَنَوِيّ وَسَمَوِيّ، بإسقاط الهمزة؛ لئلاّ يُجْمع بين العِوَض والمعَوَّض منه.

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفت فاؤُهُ، أو عينه رَدَدْتَهُما وُجُوباً في مسألة واحدة، وهي: أن تكُون اللاّم معتلّة، كيَرَى علماً، وكشِيَةٍ؛ فتقول في يرى: يَرَئِيّ، بفتحتين فكَسرة على قول سيبويه في إبقاءِ الحركة بعد الرد، وذلك لأنّه يصير يَرَأَى، بوزن جَمَزَى، فيجب حينئذٍ حذف الألف، وقياسُ أبي الحسن يَرْئِيّ أو يَرْأَوِي، كما تقول: مَلْهِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ، وتقول في شِية على قول سيبويه: وِشَوِيّ، وذلك، لأنّك لمّا رددت الواو صار الوِشِي، بكَسرتين كإبِل، فقُلِبت الثانية فتحةً كما تفعل في إبِل، فانقلبت الياء ألفاً، ثمّ الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وِشْيِيٌّ.

ويمتنع الرّد في غير ذلك، فتقول في سَهٍ وَعِدَةٍ وأصْلُهما سَتَهٌ ووَعْد، بدليل أسْتَاه والوَعْد: سِهِيّ لا سَتَهِيّ، وعِدِيٌّ لا وَعْدِي؛ لأنَّ لامهما صحيحة.

وإذا سمَّيت بثُنَائِيِّ الوَضْعِ معتلِّ الثَّاني: ضَعَّفْتَه قبل النَّسب، فتقول في لَوْ وكَيْ علمين: لَوّ وكَيّ، بالتّشديد فيهما، وتقول في (لا) علماً: لاَءٌ، بالمدّ؛ فإذا نسبت إليهنّ، قلت: لَوِّيٌّ، وكَيَوِيٌّ، ولائيّ أو لاَوِيّ، كما تقولُ في النَّسب إلى الدَّوّ والْحَيّ والكساءِ: دَوِّيٌّ، وحَيَوِيٌّ، وكِسَائِيٌّ، أو كِسَاوِيٌّ.

فصل: ويُنْسب إلى الكلمة الدّالة علىٰ جماعة، على لفظها، إن أشْبَهَتْ الواحِدَ، بكونها اسمَ جمع، كقَوْمِيّ ورَهْطِيّ، أو اسمَ جنسٍ كشَجَرِيّ، أو جمعَ تكسيرٍ لا واحد له، كأبَابِيلِيّ، أو جارياً مَجْرَى العلم كأنْصَارِيّ، وأما نحو: كِلاَب وأنْمَار عَلَمين، فليس ممّا نحن فيه، لأنّه واحد، فالنّسبُ إليه على لفظه، من غير شُبْهة.

وفي غير ذلك يُرَدُّ المكَسّر إلىٰ مفرده، ثمّ ينسب إليه؛ فتقول في النّسب إلىٰ

فرائض، وقبائل، وحُمْر: فَرَضِيٌّ وقَبَلِيٌّ، بفتح أوّلهما وثانيهما، وأحْمَرِي وحَمْرَاوِي(١).

فصل: وقد يستغنى عن ياءي النّسب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَّال، وذلك غالبٌ في الْحِرَف، كبَزَّار ونَجَّار وعَوَّاج وعَطَّار، وشذَّ قوله:

٥٥١ ـ * وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ *

---

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع حمراء كما عرفت في باب جمع التكسير، والنسب إلى أحمر أحمري وإلى حمراء حمراوي بقلب الهمزة واواً.

٥٥١ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ *

اللغة: «يطعنني» هو من باب نصر، تقول: «طعنت فلاناً بالرمح، وطعن في السن، وطعنت في فلان، أي ذممته وقدحت فيه، وكل ذلك من باب نصر» والفراء يجيز فتح العين في مضارع كل هذه الأفعال، ومن أهل اللغة من يفتح العين في مضارع الثالث دون الأول والثاني للفرق بين المعاني، وقال الكسائي: لم أسمع في مضارع كلهن غير الضم، وقال الفراء: سمعت في يطعن بالرمح الفتح، وفي ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابي نصر وفتح «بنبال» أي صاحب نبل ـ بفتح النون وسكون الباء ـ وهو السهام العربية، ولا أحد لها من لفظها، والنابل: الرجل الذي يبري السهام.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بذي» الباء حرف جر زائد، وذي: خبر ليس، وهو مضاف، و«رمح» مضاف إليه «فيطعنني» الفاء فاء السببية، يطعن: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به ليطعن، مبني على السكون في محل نصب «به» جار ومجرور متعلق بيطعن «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «بذي» الباء حرف جر زائد، وذي: خبر ليس، وذي مضاف و«سيف» مضاف إليه «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص «بنبال» الباء حرف جر زائد، نبال: خبر ليس.

=

أي: بِذِي نَبْلٍ، وحملَ عليه قومٌ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[١]، أو على فَاعِلٍ، أو على فَعِلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالأوّل، كتَامِرٍ، ولَابِنٍ وطَاعِمٍ وكَاسٍ[٢]، والثاني، كطَعِمٍ ولَبِنٍ ونَهِرٍ، قال:

٥٥٢ ـ * لَسْـتُ بِلَيْلِـيٍّ وَلَكِنِّـي نَهِـرْ *

***

= **الشاهد فيه:** قوله «بنبال» حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه، وهو النبل. وذلك جار على غير الغالب في هذه الصيغة؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحِرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف. قال الأعلم «والمستعمل في مثل هذا نابل، كما يقال تامر ولابن» إلا أنه بناه على فعال للمبالغة.

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٦

(٢) وحمل على ذلك قول الحطيئة:

دَعِ المَكَـارِمَ لَا تَـرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَـا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

٥٥٢ ـ هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرحه، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* لَا أدْلِـــجُ اللَّيْـــلَ وَلَكِـــنْ أَبْتَكِـــرْ *

اللغة: «بليلي» الليلي: المنسوب إلى الليل، يريد أنا لا أعمل بالليل، يعني أنه ليس لصاً ولا فاتكاً ولا فاحشاً «نهر» بفتح النون وكسر الهاء ـ المنسوب إلى النهار، يريد أنه يعمل بالنهار، فهو مِمَّنْ يكدح لجلب رزقه، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملاً عمله في الوضح بحيث يطلع عليه الناس، ولا يعمله في الظلام مستتراً عن عين المراقبين، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه وانكشافه، كما فسروا قول سحيم «أنا ابن جلا» بذلك.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بليلي» الباء حرف جر زائد، ليلي: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكني» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة، سكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «نهر» فإنه أتى به على زنة فعل ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ ليدل على =

فصل: وما خرج عما قَرَّرْنَاه في هذا الباب فَشَاذٌّ، كقولهم: أَمَوِيٌّ، بالفتح، وبِصْرِيٌّ، بالكسر، ودُهْرِيٌّ، للشيخ الكبير بالضم، ومَرْوَزِيّ، بزيادة الزاي، وبَدَوِيّ، بحذف الألف، وجَلُولِيّ وحَرُورِيٌّ، بحذف الألف والهمزة[(١)].

* * *

هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ، فأرْجَحُ اللّغات وأكْثَرُها أن يُحْذَف تنوينُهُ بعد الضمّة والكسرة، كـ(هٰذَا زَيْدٌ)، و (مَرَرْتُ بزيدْ)، وأن يُبْدَل ألفاً بعد الفتحة: إعرابيّةً كانت، كـ(رأيتُ زَيْدَا)، أو بنائيّة، كـ(إيهَا) و (وَيْهَا). وَشَبَّهُوا (إِذَنْ) بالمُنَوَّن المنصوب؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أنَّ الوقف عليها بالنون، واختارهُ ابنُ عصفورٍ، وإجماع القُرَّاءِ السّبعة على خلافه.

وإذا وُقِفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحةً، ثبتت صِلَتُهَا، وهي الألف، كـ(رَأَيْتُهَا)، و (مَرَرْتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومة، أو مكسورةً، حذفت صِلتها، وهي الواو والياء، كـ (رَأَيْتُهْ)، و (مَرَرْتُ بِهْ) إلاّ في الضّرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ ـ وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

= معنى المنتسب إلى النهار؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء المنتسب على المنسوب إليه ـ وهو النهار ـ بحيث يقول «نهاري» كما فعل حين نسب إلى الليل في قوله «بليلي».

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء، وهما اسمان لمكانين معينين، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج «حرورية» لتجمعهم في هذا المكان.

٥٥٣ ـ هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، وهو بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، ورواية الديوان:

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة: «مهمه» هو الصحراء التي يشق السير فيها، سميت بذلك توهماً أن السالك فيها يقول لرفقته «مه، مه» أي انكفف عن الكلام «مغبرة أرجاؤه» الأرجاء: جمع رجا ـ بفتح =

وقوله:

٥٥٤ ـ تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَلِكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ

وإذا وُقِف على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

= الراء مقصوراً ـ وهي الناحية، واغبرارها، غلبة الغبار عليها، والغبار ـ بضم أوله ـ التراب، والتشبيه في البيت مقلوب، والأصل أن يقال: كأن لون سمائه لون أرضه.

الإعراب: «ومهمه» الواو واو رب، مهمه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مغبرة» صفة مهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة «أرجاؤه» أرجاء: فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «كأن» حرف تشبيه ونصب «لون» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، ولون مضاف وأرض من «أرضه» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «سماؤه» سماء: خبر كأن، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد.

الشاهد فيه: قوله «أرجاؤه» وقوله «سماؤه» فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف، حين اضطر إلى ذلك، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون.

٥٥٤ ـ هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «هند» في هذا البيت علم رجل، بدليل تذكير ضميره في قوله «قتاله».

الإعراب: «تجاوزت» فعل ماض وفاعله «هنداً» مفعول به لتجاوزت «رغبة» مفعول لأجله «عن» حرف جر «قتاله» قتال: مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وقتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه «إلي ملك» جار ومجرور متعلق بتجاوزات أيضاً «أعشو» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله أعشو، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قتاله» وقوله «ناره» حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير المكسور في الوقف، حين اضطر إلى ذلك، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان.

إحداها: أن يكون محذوفَ الفاء، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فإنّك تقول: (هٰذَا يَفي) و (هٰذَا يَعِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يَوْفِي ويَوْعِي فحذفت فاؤهما، فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

الثّانية: أن يكون محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسمَ فَاعِلٍ من أرَى، وأصله: مُرْئِيٌ، بوزن مُرْعِي؛ فنُقِلت حركة عينه ـ وهي الهمزة ـ إلى الرّاء، ثمّ أسقطت، ولم يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا.

الثّالثة: أن يكون منصوباً: مُنَوَّناً كان، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً﴾[1] أو غير مُنَوَّن، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[2].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرْجَحُ في المنَوَّن الحذف، نحو: (هٰذَا قَاضْ)، و (مَرَرْتُ بِقَاضْ)، وقرأ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[3] ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾[4]، وَالأرْجَحُ في غير المنَوَّن الإثبات، كـ(ـهٰذَا القَاضِي)، و (مَرَرْتُ بِالقَاضِي).

* * *

فصل: ولك في الوقف على المحرَّك الذي ليس هاء التّأنيث خمسةُ أوْجُهٍ:

أحدها: أن تقف بالسّكون، وهو الأصل، ويتعيّن ذلك فِي الوقف على تاء التأنيث.

والثاني: أن تقف بالرَّوْمِ، وهو: إخفاءُ الصّوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلّها، خلافاً للفَرَّاء في مَنْعِهِ إيّاه في الفتحة، وأكْثَرُ القرّاء على اختيار قوله.

والثالث: أن تقف بالإشمام، ويختصُّ بالمضموم، وحقيقته: الإشارة

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣
(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦
(٣) سورة الرعد، الآية: ٧.
(٤) سورة الرعد، الآية: ١١

بالشّفتين إلىٰ الحركة بُعَيْدَ الإسكان، من غير تصويت؛ فإنّما يدركه البصير دون الأعمىٰ.

والرابع: أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هٰذَا خَالدّ)، و (هُوَ يَجْعَلّ)، وهو لُغة سَعْدِيّة، وَشَرْطه خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخَطَأ ورَشَأ، ولا ياءً، كالقَاضِي، ولا واواً، كيَدْعُو، ولا ألفاً، كيَخْشَى، ولا تالياً لسكُون، كزَيْد وعَمْرو.

والخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[1]، وقوله:

٥٥٥ ـ * أَنَـا ابْـنُ مَـاوِيَّـةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ *

---

(١) سورة العصر، الآية: ٣.

٥٥٥ ـ قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصغاني: هو لفدكي بن عبد الله المنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن ماوية الطائي، ونسبه سيبويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز. وبعده قوله:

* وَجَـاءَتِ الْخَيْـلُ أَثَـافِـيَّ زُمَـرْ *

اللغة: «النقر» أصله بفتح النون وسكون القاف ـ صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس «النفر» بالفاء الموحدة، والذي في كتاب سيبويه هو ما قدمناه، قال الأعلم «الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اهـ كلامه.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و«ماويّة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «إذ» ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدام عند اشتداد الحرب «جد» فعل ماض «النقر» فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «النقر» فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك السّاكن لا يتعذّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّيَ النقلُ إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النّقل في نحو: (هذا جَعْفَرْ) لتحرّك ما قبله، ولا في نحو: (إنسان) و (يَشُدّ) و (يقول) و (يَبيع) لأنَّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، تُسْتَثْقل الحركة عليهما، ولا في نحو: (سَمِعْتُ العِلْمَ) لأنَّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيّون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنّه ليس في العربية فِعُل ـ بكسر أوله وضمّ ثانيه ـ.

ويختصُّ الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز النّقل في نحو: ﴿لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[1]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِدْءٌ)، وإن أدّىٰ النقلُ إلى صيغة (فِعُلٍ)، ومَنْ لم يُثْبت في أوزان الاسم فُعِل ـ بضمّة فكسرة ـ وزَعَم أن الدُّئِل منقولٌ عن الفعل لم يُجِزْ في نحو: (بِقُفْلٍ) النَّقْلَ، ويجيزه في نحو: (بِبُطْءٍ)، لأنّه مهموز.

* * *

فصل: وإذا وُقف على تاء التأنيث التزِمَت التّاء، إن كانت متّصلة بحرف كثُمَّت، أو فعل، كقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتٍ وَبِنْتٍ. وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: تَمْرَة وَشَجَرَة، أو ساكن معتل، نحو: صَلَاة ومُسْلِمات. لكن الأرجح في جمع التّصحيح، كمُسْلِمَات، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمّي به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً، فالأوّل، أولَاتُ، والثّاني كعَرَفَات وَأَذْرِعَات، والثالث كهَيْهَات، فإنَّها في التَّقدير: جمع هَيْهية ثمّ سمّي بها الفعلُ الوقفُ بالتّاء، ومن الوقف بالإبدالِ قولهم: (كيفَ الإخْوَةُ وَالأخَوَاهْ؟)، وقولهم: (دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاه)، وقرأ الكسائيّ والبزي، ﴿هَيْهَاهْ﴾[2]، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال. ومن الوقف بتركه، قراءةُ نافع، وابن عامر، وحمزة:

---

(١) سورة النمل، الآية: ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٣٦.

﴿إِنَّ شَجَرَتْ﴾[(١)]، وقال الشّاعر:

٥٥٦ ـ واللّـهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّـي مَسْلَمَـتْ مِـنْ بَعْـدِمَـا وَبَعْـدِمَـا وَبَعْـدِمَـتْ
كانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكَـادَتِ الْحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

---

(١) سورة الدخان، الآية: ٤٣.

٥٥٦ ـ هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور، وهذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي، الراجز المعروف.

اللغة: «الغلصمة» طرف الحلقوم.

الإعراب: «الله» مبتدأ «أنجاك» أنجى: فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة، وضمير المخاطب مفعول به «بكفي» جار ومجرور متلعق بأنجى، وكفي مضاف، و«مسلمة» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى أيضاً «ما» مصدرية «وبعد ما» الواو عاطفة، والظرف معطوف على الظرف قبله، وما: مصدرية أيضاً «وبعدمت» مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الهاء تاء في الوقف «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «نفوس» اسم كان، وهو مضاف و«القوم» مضاف إليه «عند» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، وعند مضاف و «الغلصمت» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه، وتقدير الكلام: الله أنجاك بكفي مسلمة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة «وكادت» الواو حرف عطف، كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «الحرة» اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة «أن» مصدرية «تدعى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «أمت» مفعول ثان لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر كاد.

الشاهد فيه: قوله: «الغلصمة، ومسلمة، وأمة» حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها، وأما قوله: «مت» فإن الأصل «ما» فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات، وقال ابن جني: «أبدل الألف هاء، ثم الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث، فوقف عليها بالتاء» وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي علي فقبله وارتضاه.

فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السّكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعلُ المعلُّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغْزُهْ) و (لَمْ يَخْشَهْ)، و (لَمْ يَرْمِهْ)، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾(١)، أو لأجل البناء، نحو: (اغْزُهْ)، و (اخْشَهْ)، و (ارْمِهْ)، ومنه: ﴿فَبِهُدَاهُم اقْتَدِهْ﴾(٢)، والهاء في ذلك كلّه جائزة، لا واجبة، إلاّ في مسألة واحدة، وهي أن يكُون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنَّك تقول: (عِهْ): قال النّاظم: (وكذا إذا بقي على حرفين، أحدهما زائد، نحو: يَعِهْ) اهـ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾(٣)، ﴿وَمَنْ تَقِ﴾(٤)، بترك الهاء.

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنّه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ، نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، ومَجِيء مَ جِئْتَ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبريّة في مثل (سألتُ عَمَّا سألْتَ عنه) فإذا وَقَفْتَ عليها، أَلْحَقتها الهاء حفظاً للفتحة الدَّالة على الألف، وَوَجبَت إن كان الخافضُ اسماً، كقولك في (مجيء مَ جئت) و (اقتضاءَ ما اقتضى): مَجيء مَهْ، وَاقْتِضَاء مَهْ، وترجَّحَت إن كان حرفاً، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾(٥) وبها قرأ البزّيّ.

الثَّالث: كلُّ مبنيّ على حركة بناء دائماً، ولم يُشْبه المعرب، وذلك، كياء المتكلّم، وكهِيَ، وَهُوَ فيمن فتحهن، وفي التّنزيل: ﴿ماهِيَهْ﴾(٦)، و ﴿مالِيَهْ﴾(٧) و ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾(٨)، وقال الشَّاعر:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٠.
(٣) سورة مريم، الآية: ٢٠.
(٤) سورة غافر، الآية: ٩.
(٥) سورة النبأ، الآية: ١.
(٦) سورة القارعة، الآية: ١٠.
(٧) سورة الحاقة، الآية: ٢٨.
(٨) سورة الحاقة، الآية: ٢٩.

٥٥٧ ـ * فَمَـا إنْ يُقَـالُ لَـهُ مَـنْ هُـوَهْ *

ولا تدخل في نحو: (جاءَ زَيْدٌ)، لأنَّه مُعْرب، ولا في نَحْو: (اضْرِبْ)، و (لم يضرب) لأنَّه ساكن، ولا في نحو: (لا رَجُلَ) و (يا زيدُ) و (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) لأنَّ بناءهن عارضٌ، وشذَّ قوله:

٥٥٨ ـ * أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ *

---

٥٥٧ ـ هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر النبيﷺ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* إذَا ما تَرَعْرَعَ فينَا الغُلَامُ *

اللغة: «ترعرع» تقول «ترعرع الصبي» أي تحرك ونشأ «الغلام» بضم الغين، بزنة الغراب ـ الصبي، والأنثى غلامة، وقال الشاعر يصف فرساً:

* تُهَـانُ لهـا الغُـلاَمَـةُ وَالغُـلاَمُ *

ويجمع الغلام على غلمة وعلى غلمان، مثل صبية ومثل صبيان «فما إن يقال له من هوه» يريد أنه لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشتهر ويعرف شأنه.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «ترعرع» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «فينا» جار ومجرور متعلق بقوله ترعرع «الغلام» فاعل ترعرع «فما» الفاء واقعة في جواب إذا، وما: حرف نفي «إن» زائدة «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «له» جار مجرور متعلق بقوله يقال «من» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «هوه» هو: ضمير منفصل في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال، والهاء هي هاء السكت.

الشاهد فيه: قوله: «هوه» حيث ألحق هاء السكت بالضمير، لكونه مبنياً على حركة وإنما جيء بالهاء مع المبني على حركة لتبقى حركة البناء ـ وهي الفتحة ـ بحالها، نظير الإتيان بها في قوله تعالى: ﴿سلطانيه﴾ و ﴿ماليه﴾ وهذا إنما يجري على لغة من بنى على الفتح، فأما من لم يفتح في ياء المتكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت، إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ.

٥٥٨ ـ هذا الشاهد قد نسبه العيني لأبي ثروان، ووقع خطأ في التصريح «لأبي مروان» وقد ورد أيضاً في أرجوزة منسوبة لأبي الهجنجل. والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

=

فَلَحِقَت ما بُنِيَ بناء عارضاً؛ فإنَّ (عَلُ) من باب (قبلُ وبعدُ) قاله الفارسيّ والنّاظم، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة، ولا في الفعل الماضي، كـ (ضرب)، و (قعد)؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.

* * *

مسألة: قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في

= * يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لاَ أُظَلَّلُـهُ *

اللغة: «لا أظلله» أصله لا أظلل فيه ـ بالبناء للمجهول ـ فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه «أرمض» أصل هذه المادة قولهم: «رمضت قدم فلان» من باب فرح ـ إذا احترقت بالرمضاء، وقالوا: «أرمض فلان فلاناً» إذا أحرقه بالرمضاء أيضاً، وقالوا: «أرمضته الرمضاء» أي أحرقته «وأضحى» أي أتعرض للشمس في وقت الضحى، وقال الشيخ خالد ـ وتبعه الشيخ يس ـ هو بالبناء للمجهول كسابقيه، وليس بلازم، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للمعلوم، نظير ما في قوله تعالى: ﴿**وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**﴾.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف، أي يا هؤلاء، مثلاً «رب» حرف تكثير وجر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم «لا» حرف نفي «أظلله» أظلل: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل به مفعول ثان على التوسع، أو هو منصوب محلاً على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت.

الشاهد فيه: قوله: «من عله» حيث ألحق هاء السكت كلمة «عل» وهي كلمة بناء عارضاً، وذلك شاذ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضمائر.

وهذا الذي قاله المؤلف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي علي الفارسي، ومن العلماء من قال: هذه الهاء ليست هاء السكت، ولكنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة، وذلك لأن أصل «عل» علو ـ بفتح العين وسكون اللام وآخرها واو، كما جاء في قول الأعشى الباهلي يرثي أخاه لأمه المنتشر:

إِنِّـي أَتَتْنِـي لِسَـانٌ لاَ أَسَـرُّ بِهَـا مِـنْ عَلْـوَ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرٌ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على «عل» رد لامها وقلبها هاء ووقف على هذه الهاء.

الشعر؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾[1] ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ﴾[2] بإثبات هاء السّكت في الدَّرْج، ومن الثاني قولُه:

٥٥٩ ـ * مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا *

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

٥٥٩ ـ قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا ... فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

إنَّ الدَّبَى فَوْقَ المُتُونِ دَبَّا ... كَأَنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

* أوِ الْحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغيير.

اللغة: «جدباً» هو القحط، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال «اخصبّ» نما فيه الزرع وظهر الخصب، وأصله بفتح الباء مخففة «الدبى» بفتح الدال مقصوراً بزنة الفتى ـ وهو الجراد «المتون» جمع متن، وهو الظهر، وأراد متون الأودية «دبا» مشى مشياً فيه تؤدة وهينة «اسلحبا» امتد وانبطح، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً.

الإعراب: «مثل» هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو مثل، ومثل مضاف و «الحريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وافق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق «القصبا» مفعول به لقوله وافق، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق، أو في محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف، وابن مالك يقول في شأن هذه المسألة «وفشا منتظما» يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش.

أصله: القَصَبَ ـ بتخفيف الباء ـ فَقَدَّرَ الوقفَ عليها، فشدَّدَهَا، على حد قولهم في الوقف: (هٰذَا خَالِدّ) بالتّشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.

* * *

هذا باب الإمالة

وهي: أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبْتَ إلى جهة الياء، كالفَتَى، وإلاّ فالمُمَال الفتحةُ وحدها، كنِعْمَة وبِسَحَرٍ.

وللإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانع تُعَارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تَحُول بينها وبين المنع.

أما الأسباب فثمانية:

أحدها: كونُ الألف مبدلة من ياء متطرّفة، مثالُه في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء، بدليل قولهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإنّما أميل نحو: فَتَاة ونَوَاة، لأنَّ تاء التّأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كونُ الياء تَخْلُفها في بعضِ التَّصاريف كألف مَلْهَى، وأرْطَى، وحُبْلَى، وغَزَا، فهذه وشبهها تُمَالُ؛ لقولهم في التّثنية: مَلْهَيَان، وأرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي الجمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غُزِيَ، وعلى هذا، فيشكل قولُ النّاظم: إنَّ إمالة ألف (تلا) في ﴿**وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا**﴾[1] لمناسبة إمالة ألف ﴿**جَلَّاهَا**﴾[2]، وقولُه وقولُ ابْنِه: إنَّ إمالة ألف ﴿سجىٰ﴾[3]، لمناسبة إمالة ﴿قَلَى﴾[4]، بل إمالتهما لقولك: قُلِيَ، وسُجِيَ.

---

(١) سورة الشمس، الآية: ٢.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٣.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٢.

(٤) سورة الضحى، الآية: ٣.

ويُستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذّة، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد؛ فالأول، كرجوع ألف (عَصاً)، و (قَفاً) إلى الياء في قول هُذَيل، إذا أضافوهما إلى ياء المتكلّم: عَصَيّ وقَفَيّ، والثَّاني، كرجوعها إليها إذا صُغِّرَا فقيل: عُصَيَّة وقُفَيٌّ، أو جُمِعَا على فُعُول فقيل: عِصِيّ وقِفِيّ.

الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التّاء إلى قولك فِلْتُ ـ بكسر الفاء ـ سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، أم عن واو مكسورة، كخَاف، وكَاد، ومَات في لُغة من قال مِتُّ بالكسر، بخلاف نحو: قَالَ، وطَالَ، ومَاتَ في لُغة الضم.

الرابع: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسايرته، وقد أهمله النّاظم والأكثرون.

الخامس: وقوعها بعد الياء، متَّصلة، كبَيَان، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت يداه، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: عَالِم وكَاتِب.

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إمَّا بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين، أحدهما: هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شِمْلاَل، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسببٍ؛ فالأوّل كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين: ﴿وَالضُّحَى﴾[١]، بالإمالة مع أنَّ ألفها عن واو الضَّحْوَة لمناسبة ﴿سَجَا﴾[٢] و ﴿قَلَى﴾[٣] وما بعدهما.

* * *

(١) سورة الضحى، الآية: ١.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٢.

(٣) سورة الضحى، الآية: ٣.

وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الراء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين المعجمتان، والصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والقاف.

وَشَرْطُ المنع بالراء أمران: كونُهَا غيرَ مكسورةٍ، واتِّصَالُهَا بالألف: إمّا قبلها، نحو: فِرَاش، ورَاشِد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضُهم يجعل المؤخّرة المفصولة بحرف نحو: (هذا كافر) كالمتّصلة.

وَشَرْطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالح، وضَامِن، وطَالِب، وظالِم، وغَالِب، وخَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غنائم، إلاّ إن كان مكسوراً، نحو: طِلاَب، وغِلاَب، وخِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه، وكذلك السّاكن بعد كسرة، نحو: مِصْبَاح، وإِصْلاَح، ومِطْوَاع، ومِقْلاَة ـ وهي التي لا يعيش لها ولد[1] ـ ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور.

وَشَرْطُ المؤخّر عنها كونُه: إمّا متّصلاً، كسَاخِر، وحَاطِب، وحَاظِل، ونَاقِف، أو منفصلاً بحرْف، كنَافق، ونَافخ، ونَاعِق، وبَالغ، أو بحرفين، كمواثِيقَ ومناشِيطَ، وبعضُهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء.

وَشَرْطُ الإمالة التي يَكُفُّهَا المانع: أن لا يكون سببها كسرةً مقدَّرة ولا ياء مقدّرة؛ فإنَّ السّبب المقدّر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوىٰ من الظاهر؛ لأنه إمّا متقدّم عليها أو متأخّر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحاق وزاغ.

* * *

مسألة: يُؤَثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثّر سببها إلاّ متّصلاً؛ فلا يُمَال نحو: (أتَى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا (لزيد مال) لانفصال السَّبب.

هذا ملخص كلام النّاظم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنّهما مَثّلاَ بـ (أتى قاسم) مع اعترافهما بأنَّ الياء المقدَّرة لا يؤثّر فيها

---

(١) انظر إلى قول الشاعر:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْـرِ مِقْـلاَةٌ نَـزُورُ

المانع، والاستعلاء في هذا النّوع لو اتّصل لم يؤثّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

والثاني: أن نصوص النّحويّين مخالفة لما ذكرا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مُقَرِّبه ـ بعد أن ذكر أسباب الإمالة ـ ما نصه: وسواء كانت الكسرة متّصلة أم منفصلة، نحو: (لزيد مال) إلاَّ أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى. وقال أيضاً: وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلاّ فيما أميل لكسرةٍ عارضة، نحو: (بمال قاسم) أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلاَتُ الضَّمائِرِ، نحو: (أراد أن يعرفها قبل) انتهى، ولولا ما في شرح الكافية لحملْتُ قوله في النظم:

* وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ *

على هاتين الصّورتين؛ لإشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتقليل.

* * *

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنّها تمنع المستعلي والراء أن يمنعا، ولهذا، أميل ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِم﴾(١) و ﴿إِذْ هُمَا فِي الغَارِ﴾(٢) مع وجود الصاد والغين، و ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ﴾(٣)، مع وجود الراء المفتوحة، و ﴿دَارُ القَرَارِ﴾(٤) مع وجودهما، وبعضُهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

٥٦٠ ـ * عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرِ *

* * *

(١) سورة البقرة، الآية: ٧ .

(٢) سورة التوبة، الآية: ٤٠ .

(٣) سورة المطففين، الآية: ١٨ .

(٤) سورة غافر، الآية: ٣٩ .

٥٦٠ ـ هذا الشاهد من كلام هدبة بن خشرم العذري، يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعامي، والذي أنشده المؤلف صدر بيت =

فصل: تُمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وَشَرْطُها أن لا تكون في حرف، ولا في اسم يُشْبهه؛ فلا تُمَال (إلاّ) لأجل الكسرة، ولا نحو: (عَلى) للرجوع إلى الياء في نحو: (عَلَيْكَ) و (عَلَيْهِ) ولا (إلَى) لاجتماع الأمرين فيها. ويستثنى من ذلك: (ها) و (نا) خاصّة؛ فإنّهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا: (مرّ بنا وبها) و (نظر إلينا وإليها). وأمّا إمالتهم (أنّى) و (مَتَى) و (بَلَى) و (لا) في قولهم: (افْعَلْ هذا إمَّا لا) فَشَاذٌّ من وجهين: عدم التّمكن، وانتفاء السَّبب.

والثّاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما

= من الطويل، وعجزه قوله:

* بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة: «منهمر» أراد مطراً كثيراً، تقول: انهمل المطر، وانهمر، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله، وفي القرآن الكريم: ﴿ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر﴾ «جون الرباب» الجون ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ الأسود، ويطلق أيضاً على الأبيض، فهو من الأضداد، والرباب ـ بفتح الراء ـ السحاب، ويكني بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الله» اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة «يغني» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة، والجملة في محل نصب خبر عسى «عن» حرف جر «بلاد» مجرور بعن، وبلاد مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و «قادر» مضاف إليه «بمنهمر» جار ومجرور متعلق بقوله يغني «جون» نعت أول لمنهمر، وهو مضاف و «الرباب» مضاف إليه؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً «سكوب» نعت ثان لمنهمر.

الشاهد فيه: استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة «قادر» في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال. ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية، وهو نادر، والكثير اقترانه بها، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك.

متصلتين نحو: (من الكبر) أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو: (من عمرو) بخلاف نحو: (أعوذ بالله من الغِيَرِ، ومن قبح السِّيَرِ، ومن غَيْرِك) واشتراط النّاظم تَطَرُّفَ الرّاء مردود بنصّ سيبويه على إمالتهم فتحة الطّاء من قولك: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ).

والثّالث: هاء التأنيث، وإنّما يكون هذا في الوقف خاصّةً، كرَحْمَة ونِعْمَة؛ لأنّهم شبهوا هاءَ التّأنيث بألفه لاتفاقهما: في المخرج، والمعنى، والزّيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماءِ، وعن الكسائي إمالة هاءَ السّكت أيضاً نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1] والصحيحُ المنعُ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري.

* * *

هذا باب التّصريف

وهو: تغييرٌ في بِنْيَةِ الكلمة لغرض معنويّ أو لفظيّ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التّثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: كتغيير قَوْل وغَزْوٍ إلى قَالَ وغَزَا، ولهذين التّغييرين أحكامٌ كالصّحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام عِلْمَ التّصريف، ولا يدخل التّصريف في الحروف، ولا فيما أَشْبَهَهَا وهي الأسماءُ المُتَوَغِّلَةُ في البناء والأفعالُ الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلاّ الحرف كباء الجر ولامه، وَقَدْ وَبَلْ، وما أشبه الحرف كتاء قمت، و (نا) من (قمنا)، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذف بعضُه فيدخله التّصريف، نحو: يَدٍ ودَمٍ في الأسماء، ونحو: (قِ زَيْداً) و (قُمْ) و (بِعْ) في الأفعال.

* * *

فصل: ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد، وأَقَلُّه الثّلاثيُّ كرجل، وغايته الخماسيُّ كسَفَرْجَل، وما بينهما الرّباعيُّ كجَعْفَرٍ، وإلىٰ مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاسْتِخْرَاجٍ، وأمثلتُه في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر؛ لأنَّ الأوّل واجبُ

(١) سورة الحاقة، الآية: ٢٨.

الحركة، والحركاتُ ثلاثٌ، والثّاني يكُون محرّكاً وساكناً؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأوّل في أربعة أحوال الثّاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فَلْسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ، عَضُدٌ، حِبْرٌ، عِنَبٌ، إِبِلٌ، قُفْلٌ، صُرَدٌ، دُئِل، عُنُق، والمهمل منها، فُعِلٌ.

وأمّا قراءة أبي السَّمَّال: ﴿والسّماء ذَاتِ الْحِبُكِ﴾[١]، بكَسر الحاء وضمّ الباء، فقيل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات، والأصلُ ﴿حُبُك﴾ بضمتين وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حُبُكٌ ـ بضمتين ـ وَحِبِكٌ ـ بكَسرتين.

وزعم قومٌ إهمال فُعِلٍ أيضاً، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِم بأنّهما منقولان من الفعل واحتَجّ المثبتون بوُعِل لغة في الوَعِل، وإنّما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول.

والرباعيُّ المجرّدُ مفتوحُ الأوّل والثّالث كَجَعْفَر، ومكْسورهما كزِبْرِج، ومضمومهما كدُمْلُج، ومكسور الأوّل مفتوح الثّاني، كفِطَحْل، ومكسور الأوّل مفتوح الثّالث، كدِرْهَم.

وزاد الأخفشُ والكُوفيّون مضمومَ الأوّل مفتوح الثّالث كجُخْدَب، والمختار أنّه فرع من مضمومهما، ولم يُسْمَع في شيءٍ إلاّ وسمع فيه الضّمّ، كجُخْدُبٍ، وطُحْلُبٍ، وَجُرْشُعٍ، ولم يسمع في بُرْثُنٍ وَبُرْجُد وَعُرْفُط إلاّ الضّمُّ.

وللخماسي المجرّد أربعة، أمثلتها: سَفَرْجَل، جَحْمَرِشٌ، قِرْطَعْبٌ، قُذَعْمِلٌ.

فجملة الأوزان المتّفق عليها عشرون، وما خرجَ عمّا ذكرناه من الأسماء العربيّة الوضع، فهو مُفَرَّعٌ عنها؛ إمّا بزيادة كمُنْطَلق وَمُحْرَنْجِم، أو بنقص أصل، كيدٍ وَدَم، أو بنقص حرف زائد، كـ(ـعُلَبِطٍ) أصله عُلاَبِطٌ؛ بدليل أنّهم نطقوا به، وأنّهم لا يوالون بين أربع محرّكات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأوّل والثّالث: بفتح ثالثه في نحو: جُخْدَب، وبكَسر أوّله في نحو: خِرْفُع، وكتغيير مكسورهما بضمّ ثالثه في زئْبُر، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فأعجميان.

* * *

(١) سورة الذاريات، الآية:٧ . والحبك، طرائق النجوم.

فصل: وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد، وأقلّه ثلاثة كضرَبَ، وأكثره أربعة، كدَحْرَجَ. وإلىٰ مزيد فيه، وغايته: ستة، كاسْتَخْرَجَ، وأوزانه كثيرة.

وأوزانُ الثّلاثي ثلاثة: كضرَبَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ، وأمّا نحو: ضُرِبَ، بضم أوله وكسر ثانيه ـ فمن قال: (إنّه وزن أصليّ) مستدلاً بأن نحو: جُنَّ وبُهِتَ وَطُلَّ دَمُهُ، وَأُهْدِرَ، وَأُولِعَ بكذا، وَعُني بحاجتي، بمعنى اعتنى[1] بها، وَزُهِي علينا، بمعنى تكبَّر لم تستعمل إلاّ مبنيّة للمفعول ـ عدَّه رابعاً، ومن قال: (إنّه فرعٌ من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُوِيرَ، لم يَعُدَّهُ.

وللرّباعيِّ وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ، ويأتي في دُحْرِجَ ـ بالضم ـ الخلافُ في فعل المفعول.

* * *

فصل: في كيفية الوزن، ويُسَمَّى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعْطَاةً ما لموزونها من تحرّك وسكُون فيقال في فَلْس: فَعْل، وفي ضَرَبَ: فَعَل، وكذلك في قامَ وَشَدَّ، لأنَّ أصلهما: قَوَمَ وَشَدَدَ، وفي عَلِمَ: فَعِل، وكذلك في هابَ وَمَنَّ، وفي ظَرُفَ: فَعُل، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيءٌ زدت لاماً ثانية في الرّباعي، فقلت في جعفر فَعْلَل، وثانية وثالثة في الخماسيّ، فقلت في جَحْمَرِش: فَعْلَلِل.

ويقابل الزّائد بلفظه، فيقال في أكرَمَ، وَبَيْطَر، وَجَهْوَرَ: أَفْعَلَ وَفَيْعَل وَفَعْوَلَ، وفي اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَادَّكَرَ، لأنَّ الأصل: اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ، وفي اسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ.

إلاّ أنَّ الزّائد إذَا كان تكراراً لأصلٍ فإنَّه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك

(١) أما «عنى فلان كذا» بمعنى قصده، فإنه مبني للفاعل.

الأصل، كقولك في حِلْتِيتٍ، وَسُحْنُونٍ، وَاغْدَوْدَنَ: فِعْلِيل، وَفُعْلُول، وافْعَوْعَل.

وإذا كان في الموزون تحويل، أو حذف، أتيت بمثله في الميزان، فتقول في ناءَ: فَلَعَ، لأنَّه من نأىٰ، وفي الحادي: عالف؛ لأنّه من الوحدة، وتقول في يَهَبُ: يَعَلُ، وفي بِعْ: فِلْ، وفي قاضٍ: فَاعٍ.

* * *

فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال النّاظم رحمه الله:

وَٱلْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالّذِي لَاَ يَلْـزَمُ الـزَّائِـدُ مِثْـلُ تَـا احْتُـذِي

وفي التعريفين نظر: أمّا الأول فلأن الواو من (كَوْكَبٍ)، والنون من (قَرَنْفُل) زائدتان كما ستعرفه مع أنّهما لا يسقطان.

وأما الثاني فلأن الفاء من (وَعَدَ) والعين من (قالَ) واللام من (غَزَا) أصول مع سقوطهنّ في (يَعِدُ) و (قُلْ) و (لَمْ يَغْزُ).

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزّوائد أن يقال: اعلم أنّه لا يحكم على حرف بالزّيادة حتى تزيد بقيّة أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزّائد نوعان، تكرار لأصْلٍ، وغيره.

فالأوّل: لا يختصُّ بأحرف بعينها، وشَرْطُه أن يماثل اللام كجَلْبَبَ وَجِلْبَابٍ أو العينَ: إما مع الاتصال كقَتَّلَ، أو مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَل، أو تماثل الفاء والعين كمَرْمَرِيس، أو العينَ واللّامَ كصَمَحْمَح، وأمّا الذي يماثل الفاء وحدها كقَرْقَفٍ، وَسُنْدُس، أو العينَ المفصولة بأصل كَحَدْرَدٍ ـ فأصلي.

وإذا بُنِي الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسِمْسِم، وإن صحّ كلَمْلَمَهُ وَلَمَّه، فقال الكوفيّون: ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني، وقال الزجاج: زائدٌ غير مبدلٍ من شيءٍ، وقال بقيّة البصريين: أصل.

والنوع الثاني: مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أرْبَعَ مرات[١] فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وَتَسْهِيل

فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين، كضارب، وعِمَاد، وَغَضْبىٰ وَسُلاَمَى، بخلاف نحو: قال وغزا.

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثّاني: أن لا تكُون الكلمة من باب سمسم، والثّالث: أن لا تتصدَّر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيْرَف، وَجَوْهَر، وقضيب، وعجوز، وَحِذْرِيَة، وَعَرْقُوَة، بخلاف نحو: بَيت، وَسَوْط، ويُؤيُؤ، ووَعْوَعَة، ووَرَنْتَلْ، ويَسْتَعُور.

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدَّر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو مَسْجِد وَمَنْبِج، بخلاف نحو: ضِرْغَام، وَمَهْد، وَمَرْزَجُوش، وَمِرْعِزٍ، فإنَّهم قالوا: (ثوبٌ مُمَرْعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزاد الهمزة المصدَّرَة بالشَّرطين الأوّلين، نحو: أَفكَل وَأَفْضَل، بخلاف نحو: كُنَأبيل، وأكل، وإسْطَبْل.

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسْبق تلك الألف بأكثر من أصلين، نحو: حَمْرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء، بخلاف نحو: ماءٍ وشَاءٍ وبنَاءٍ وأبنَاءٍ.

وتزاد النون متأخرة بالشرطين، نحو: عُثْمَان وَغَضْبَان، بخلاف نحو: أَمَان وَسِنَان.

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَغَضَنْفَر، وَعَقَنْقَل، وَقَرَنْفَل، وَحَبَنْطَى، ووَرَنْتَل، بخلاف عَنْبَر، وَغُرْنَيْق، وعَجَنَّس.

---

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله «التناهي سمو» وقوله «تهاوني أسلم» وقد جمعها بعض النحاة في قوله «اليوم تنساه» وقيل: إن هذا طيرة للمتعلمين.

وتزاد مُصَدَّرَة في المضارع.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة، والمضارع كتقوم، والمطاوع كتعلّم، وتَدَحْرج والاسْتِفْعَال والتَّفَعُّل والافْتِعَالِ وفروعهن.

وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمَّهات وأهْرَاق، وطَيْسَل للكثير، بدليل سقوطها في الأُمُومة والإراقة والطَّيْس[1].

وأمّا تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: (لِمَهْ) و (لم تَرَهْ) وللام بـ(ذلك) و (تلك) فمردودٌ؛ لأنَّ كلاًّ من هاء السّكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته، إلاّ إن قامت حُجَّة على الزّيادة، فذلك حكم بزيادة همزتَيْ شَمْأل واحْبَنْطأ، وميمي دُلاَمِص وابنُم، ونوني حَنْظَل وَسُنْبُل، وتاءَيْ مَلَكُوت وَعِفْرِيت، وسينَيْ قُدْمُوس وَاسْطاع، لسقوطها في الشّمول والحَبَط والدلاصة والبنوة والملك والعَفَر ـ بفتح أوله وهو التّراب ـ والقِدَم والطاعة، وفي قولهم: (حَظِلَتِ الإبلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَل، و (أَسْبَلَ الزَّرع). وبزيادة نوني نَرْجِس وهُنْدَلِع، وتاءي تَنْضُب وتُخَيِّب لانتفاء فَعْلِل وفُعْلَلِل وفَعْلُل وفُعُلِّل.

* * *

فصل في زيادة همزة الوصل

وهي: همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرْج.

ولا تكون في مضارعٍ مطلقاً، ولا في حرفٍ غير أل، ولا في ماض ثلاثيّ كأمَرَ وأخذ، ولا رباعي، كأكرم وأعطىٰ، بل في الخماسي كانطلق، والسداسي كاسْتَخْرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضْرِبْ، ولا في اسم إلاّ في مصادر

---

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج.

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسْمٌ، واَسْتٌ، وابن، واَبْنُم، واَبْنَة، وامْرُؤ، وامْرَأَة، واثنان، واثْنَتَان، وأَيْمُن المخصوص بالقسم؛ وينبغي أن يزيدوا (أل) الموصولة؛ وايْمُ لغة في أيمن، فإن قالوا: هي أَيمن فحذفت اللام قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم.

مسألة: لهمزة الوصل بالنسبة إلىٰ حركتها سبعُ حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها أل، ووجوب الضم في نحو: اُنْطُلِق وَاسْتُخْرِج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو: اُقْتُلْ، اُكْتُب، بخلاف امْشُوا اقْضُوا، ورُجْحَان الضم على الكسر فيما عَرَض جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو: اُغْزِي، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضمّ الهمزة، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّةِ، ورُجْحَان الفتح على الكسر في ايمن وابْنُم، ورجحانُ الكسر على الضم في كلمة اسم، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو: اختارَ وانقادَ مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي، وهو الأصل.

مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة نحو: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ (١) ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لهم﴾ (٢) وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تُحقَّق، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدَّرْج إلاّ ضرورة، كقوله:

٥٦١ ـ * أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً *

---

(١) سورة صَ، الآية: ٦٣

(٢) سورة المنافقين، الآية: ٦

٥٦١ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ *

اللغة: «شيمة» ـ بكسر الشين ـ وهي الخليقة والسجية والطبيعة، انظر شرح الشاهد=

بل الوجه أن تُبْدَل ألفاً، وقد تُسَهَّلُ مع القصر، تقول (آلْحَسَنُ عِنْدَك) و (آيمُنُ اللّهِ يَمِينُك) بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

٥٦٢ ـ * أَأَلْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

= رقم ٤٧٩، وتجمع الشيمة على شيم ـ بكسر الشين وفتح الياء، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ «حدثان الدهر» بفتحات ـ أي صروف الدهر وأحداثه «جمل» بضم الجيم وسكون الميم ـ اسم امرأة.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «لا» حرف نفي «أرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اثنين» مفعول أول لأرى «أحسن» مفعول ثانٍ لأرى «شيمة» تمييز «على حدثان» جار ومجرور متعلق بأحسن، وحدثان مضاف و«الدهر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مني» جار ومجرور متعلق بأحسن «ومن» الواو حرف عطف، من: حرف جر «جمل» مجرور بمن، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق.

الشاهد فيه: قوله «إثنين» فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام، وقد أثبتها الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت.

ومثل ذلك قول الشاعر، وينسب لقيس بن الخطيم:

إذَا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّهُ ... بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

٥٦٢ ـ لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبه هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة. ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التغلبي، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أو انْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ *

اللغة: «الرباب» بفتح الراء، بزنة السحاب ـ أصله السحاب، وقد سموا به النساء «تباعدت» صارت بعيدة من دارك بحيث يتعذر عليكما الاجتماع والتلاقي «انبت» انقطع «حبل» أصل الحبل معروف، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواصر المودة وأسباب الاجتماع والألفة «أن قلبك طائر» كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزناً، أو عن شدة خفقانه واضطرابه، وانظر إلى قول قيس:

كَأَنَّ القَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى ... بِلَيْلَى العَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ، فَأَضْحَتْ ... تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ =

وقد قرىءَ بها في نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[1] ﴿آلآن﴾[2].

* * *

هذا باب الإبدال

الأحْرُفُ التي تُبْدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هَدَأْتُ مُوطِياً) وخرج بقولنا (شائعاً) نحو قولهم في (أُصَيْلاَن) تصغير أصيل على غير قياس، وفي (اضْطَجَع)، وفي نحو (عَليّ) في الوقف: أصيْلاَل وَالْطَجَع، وَعَلِجّ، قال:

٥٦٣ ـ * وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا *

= **الإعراب:** «أألحق» الهمزة للاستفهام، الحق: هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، وليس مرفوعاً، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ «إن» حرف شرط جازم «دار» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام: إن تباعدت دار الرباب تباعدت، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، ودار مضاف و«الرباب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت» فعل ماض معطوف على تباعدت «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير أفي الحق طيران قلبك.

الشاهد فيه: قوله «أألحق» حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر. وهذا هو التسهيل، وهو قليل في مثل هذا، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفاً.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣

(٢) سورة يونس، الآية: ٩١

٥٦٣ ـ هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ * =

وقال:

٥٦٤ ـ * مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *

= اللغة: «أصيلالاً» الأصيل ـ بفتح الهمزة، بزنة الأمير ـ وقت العشي، وقد جمعه الشاعر أولاً على أصلان، مثل رغيف ورغفان، ثم صغره على أصيلان ـ بضم الهمزة وفتح الصاد ـ ثم قلب النون في آخره لاماً «عيت» عجزت وضعفت، ويروى في مكانه «أعيت» والمعنى واحد «الربع» المنزل، والدار.

الإعراب: «وقفت» وقف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «فيها» جار ومجرور متعلق بوقف «أصيلالاً» ظرف زمان منصوب بقوله وقفت «أسائلها» أسائل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة العائد إلى الدار مفعول به «عيت» عي: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار «جواباً» جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير: عيت عن أن تجيب جواباً «وما» الواو واو الحال، ما: حرف نفي «بالربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر زائد «أحد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أصيلالاً» حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاماً، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاناً، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل، كما بيناه في لغة البيت.

وقد روي صدر هذا البيت على وجوه أخرى؛ فمنها أنه روي:

* وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها *

ومنها أنه روي:

* وقفت فيها طويلاً كي أسائلها *

وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه.

٥٦٤ ـ هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي، يصف ذئباً، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

يَا رُبَّ أَبَّازٍ مِنَ العُفْرِ صَدَعْ ... تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ *

اللغة: «أباز» هو بفتح الهمزة وتشديد الباء ـ أصله صيغة مبالغة، ومعناه الذي يكثر القفز، وأراد به ظبياً «العفر» بضم العين المهملة وسكون الفاء ـ جمع عفراء أو أعفر، =

وقال:

٥٦٥ ـ * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٌ *

= وهو من الظباء الذي لونه لون التراب «تقبض الذئب» جمع نفسه وتهيأ للوثوب عليه «مال» انحاز وركن «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر ذو ثمر كالعناب «حقف» بكسر الحاء وسكون القاف ـ وهو ما اعوج وانحنى من الرمل «الطجع» اتكأ على الأرض.

الإعراب: «مال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز «إلى» حرف جر «أرطاة» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله مال، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع» الفاء حرف عطف، الطجع: فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز.

الشاهد فيه: قوله «فالطجع» فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهو الضاد ـ ثم أبدل الضاد لاماً، وهو إبدال شاذ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة «اضتجع» فقلبت التاء طاء فصارت «اضطجع» ثم قلبت الضاد لاماً فصارت «فالطجع» ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال شاذ، وذلك ظاهر إن شاء الله.

٥٦٥ ـ نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية، ولم يعين اسمه، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٨٨) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٤) والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ *

اللغة: «خالي» روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمي» «عويف» مصغراً ـ اسم رجل، ويروى في مكانه «لقيط» «العشج» هو العشي، وهو آخر النهار «كتل البرنج» الكتل ـ بضم ففتح ـ جمع كتلة ـ بضم فسكون ـ وهي اسم يطلق على كل مجتمع، والبرنج: أراد به البرني، وهو نوع من التمر الجيد البالغ الجودة، ويروى «كسر البرنج» «الود» بفتح الواو وتشديد الدال ـ الوتد «الصيصج» أراد به الصيصي، وهو قرن البقرة، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه.

الإعراب: «خالي» خال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وخال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «عويف» خبر المبتدأ «وأبو» الواو حرف عطف، أبو: معطوف على عويف، وأبو مضاف و«علج» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. =

وتسمى هذه اللغة عجعَجَةَ قُضَاعة.

ومعنى (هدأت) سكنت، و (مُوطياً) من أوطأته جعلته وطيئاً؛ فالياء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التَّسهيل؛ إذ جمعها فيه في (طويت دائماً) ثم إنّه لم يتكلم هنا عليها مع عَدِّه إيّاها، ووجهه أنَّ إبدالها من غيرها إنَّما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَة ونِعْمَة، وذلك مذكور في باب الوقف، وأمَّا إبدالها من غير التَّاء فمسموع كقولهم: هِيَّاكَ، وَلَهِنَّكَ قائمٌ، وهَرَقْتُ الماء، وهَرَدْتُ الشَّيء، وهَرَحْتُ الدَّابة.

* * *

فصل في إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كِساء وسماء ودُعَاء، ونحو: بناء وَظِبَاء وَفِنَاء، بخلاف نحو: قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَة وَهِدَاية، ونحو: غَزْو وَظَبْي، ونحو: واو وآي.

= **الشاهد فيه:** قوله «أبو علج» فإن أصله «أبو عليّ» بياء مشددة، فأبدل من هذه الياء المشددة جيماً، وكذلك في تتمة أبيات الشاهد في قوله «بالعشج» وأصله «بالعشي» وفي قوله «البرنج» وأصله «البرني» وفي قوله «الصيصج» وأصله «الصيصي» وفي كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيماً، وهو إبدال شاذ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨): «وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأن الياء خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمج، يريدون هذا تميمي، وقولهم: هذا علج، يريدون هذا علي، وسمعت بعضهم يقول: عربانج، يريد عرباني، وحدثني من سمعهم يقولون، ثم أنشد الأبيات كلها، ثم قال: يريد بالعشي، والبرني، فزعم أنهم أنشدوه هكذا» اهـ كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف).

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فإنَّ أصلها حَمْرَىٰ كَسَكْرَى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فأبدلت الثانية همزة.

الثانية: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلِ فعلٍ أُعِلَّتْ فيه، نحو: قائل وبائع، بخلاف نحو: عَيِنَ، فهو عاين، وعَوِرَ فهو عَاوِرٌ.

الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِل، وقد كانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسْوَرة وَقَسَاور، وَمَعِيشة وَمَعَايش، وشذَّ مُصِيبة ومَصَائب، ومَنارة ومَنائر.

ويشارك الواوَ والياءَ في هذه المسألة الألفُ، نحو: قِلَادة وقلائد، ورسالة ورسائل.

الرابعة: أن تقع إحداهما ثاني حرفين لَيِّنَيْنِ بينهما ألف مَفَاعِل، سواءٌ كان اللينان ياءَين كنَيَائف جمع نَيِّف، أو واوين، كأوائل: جمع أوَّل، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيْوِد، وأمَّا قوله:

٥٦٦ ـ * وَكَحَّـــلَ العَيْنَيْـــنِ بِـــالعَـــوَاوِرِ *

---

٥٦٦ ـ هذا الشاهد من كلام جندل بن المثنى الطهوي، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

غَـرَّكِ أَنْ تَقَـارَبَـتْ أَبَـاعِـرِي وَأَنْ رَأَيْـتِ الـدَّهْـرَ ذَا الـدَّوَائِـرِ

* حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي *

اللغة: «كحَّل» يجوز أن يكون بتشديد الحاء، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة، فإنه يقال «كحل عينه» من باب قتل ـ وكحّلها ـ بالتضعيف ـ إذا وضع فيها الكحل، والكحل ـ بوزن القفل ـ غبرة حجر الإثمد، أو غبرة حريق الشحم، وإنما يوضع في العين تزييناً لها، واستعمله ههنا مجازاً عن طرو الأذى والألم والوجع «العواور» جمع عوار ـ بضم العين وتشديد الواو ـ وهو وجع العين أو ما يسقط فيها، وبهما فسروا قول الخنساء:

قَذًى بِعَيْنِكِ، أَمْ بِالعَيْنِ عُـوَّارُ أم أقفرتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول «بالعواوير» فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع =

فأصله بالعْواوير؛ لأنَّه جمع عُوَّار وهو الرَّمَد، فهو مفاعيل، كطواويس، لا مفاعل؛ فلذلك صُحِّح، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ[1] [٥٤٨]

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنَّ أصله مَفَاعِل، لأنَّ عيائيل جمع عَيِّل - بكسر

= لانكسار ما قبلها، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها.

المعنى: وصف ما فعل به الدهر، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ فمه من أسنانه، وأصابت عينه الأقذاء.

الإعراب: «وكحل» الواو حرف عطف، كحل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر «العينين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «بالعواور» جار ومجرور متعلق بقوله كحل.

الشاهد فيه: قوله «بالعواور» فإن هذه الكلمة جمع عوار، بزنة زمان، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ فيقال «عواوير» كما قالوا: قراطيس وقرانيس وقناطير، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها، وهو مع حذفها، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول «عوائر» كما قالوا في جمع أول «أوائل» وأصله أواول، وهذا حكم كل حرفَي لين وقعت بينهما ألف مفاعل، فلما رأيناه لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لا على زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب.

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعي، وقد تقدم ذكره، وهو الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

أَحْمِي قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ ... صَمَّاءَ تَمَّتْ فِي نِيَافٍ مُشْمَخِرْ
حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمُرْ ... فِي أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الحظُرْ

الياء ـ واحد العِيَال، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ ـ * . . . . تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

---

٥٦٧ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة، وقد ذكرناه في أثناء كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال المصدر، والذي أنشده المؤلف ههنا قطعة من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا:

تَنْفِي يَدَاهَا الحصَى فِي كلِّ هَاجِرَة نَفْيَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه.

اللغة: «تنفي» تبعد وتطرد «يداها» أراد يدي الناقة التي يصفها «هاجرة» الهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحر «نفي الدراهيم» هو مصدر نفاها ينفيها، بوزن رماها يرميها، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها «تنقاد» مصدر نقد الدراهم ينقدها نقداً، من باب نصر، إذا ميز رديئها من جيدها «الصياريف» جمع صيرف بوزن جعفر، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض، وكان من حق العربية عليه أن يقول «الصيارف» بغير ياء، أو يقول «الصيارفة» بزيادة تاء في آخره للدلالة على النسبة كما قالوا «الأشاعرة» و«المهالبة» و«الأزارقة» (انظر شرح الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا الإشباع في قول امرىء القيس:

كـأنّي بِفَتْخَـاءِ الجنَـاحَيْـنِ لَقْـوَةٍ عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أُطَأْطِىءُ شِيمَالي

فإنه أراد «شمالي» فأشبع كسرة الشين فتولدت عنها ياء، وكما وردت في قول الشاعر وهو عبدة بن الطبيب:

لَمَّـا نَـزَلْنَـا نَصَبْنَـا ظِـلَّ أَخْبِيَـةٍ وَفَـارَ لِلْقَـوْمِ بِاللَّحْـمِ المَـرَاجِيـلُ

أراد «المراجل» فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء.

المعنى: قال الأعلم: «وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إن يديها لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفى رديئها عن جيدها، وخص الهاجرة لتعذر السير فيها» اهـ، أي فإذا كانت قوية السير شديدته في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «يداها» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ويدا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في» حرف جر «كل» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف و«هاجر» مضاف إليه مجرور بالكسرة=

فلذلك أُعِلّ.

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنَّه إذا اجتمع وَاوَانِ وكانت الأولى مُصَدَّرة والثانية، إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواويَّة، أُبدلت الواو الأولىٰ همزةً؛ فالأُولى نحو: جمع وَاصِلَة ووَاقيَة، تقول: أَوَاصِل وأَوَاقٍ، وأصلهما: ووَاصِلُ ووَوَاقِي[1]، والثانية نحو: الأُولى أنثى الأول، أصلها وُولى بواوين، أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة، بخلاف نحو: ووفِي ووُوريَ، فإنَّ الثانية ساكنة منقلبة عن ألف «فَاعَلَ»، وبخلاف نحو: الوُولَى بواوين مُخَففًا من الْوُؤْلَى بواو مضمومة فهمزة، وهي أنثىٰ الأَوْأَلُ، أفْعَلَ من وأل إذا لجأ، وخرج باشتراط التّصدير نحو: هَوَوِيّ ونَوَوِيّ، المنسوب إلىٰ هَوَى ونَوَى.

* * *

فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه،

= الظاهرة «نفي» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«الدراهيم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد» فاعل بالمصدر، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله «الصياريف» فإنه جمع صيرف وكان من حقه أن يقول «الصيارف» إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء.

ومن الناس من يروي في هذا البيت «نفي الدراهيم» وهو جمع درهم، وكان من حقه أن يقال فيه «الدراهم» كما وردت بذلك رواية أخرى؛ ولكنه أشبع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لغة البيت من قول امرىء القيس وقول عبدة بن الطبيب، ومثلهما قول عنترة بن شداد العبسي:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَة ... زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَم

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة، واسمه عدي:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً.

وخرج باشتراط العروض، نحو: المرآة وَالمَرَائِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأنَّ المرآة مِفْعَلَة من الرُّؤْية، فلا تُغيَّر في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو: صَحَائف وعَجَائز وَرَسَائل؛ فلا تغير الهمزة في شيءٍ من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان: قلبُ كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبها ياءً في ثلاث مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة عن وَاوٍ (١). ووَاواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خَطَايَا، أصلها خطايىء ـ بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ـ ثم أُبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائىء ـ بهمزتين ـ ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً، لما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرِّفة بعد همزةٍ تبدل ياءً، وإن لم تكُن بعدَ مكْسورةٍ، فما ظنُّك بها بعد المكْسُورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتّخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارَى وعَذَارَى في المَدَارِي والعَذَارِي، قال:

٥٦٨ ـ * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي *

---

(١) هذا هو الصواب، وفي جميع أصول الكتاب «أو واو منقلبة عن ياء».

٥٦٨ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس في معلقته،والذي أنشده المؤلف وصدر بيت من الطويل، عجزه قوله:

* فَيَا عَجَبَا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ *

اللغة: «عقرت» أراد هنا الذبح، وأصل العقر أن يعمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الذابح لها «للعذارى» العذارى: جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر «مطيتي» المطية: كل ما يرتحله المسافر، فعيلة من المطو وهو السير أو من المطا وهو الظهر «كورها» الكور، بضم الكاف، رحل الناقة بأداته.

الإعراب: «ويوم» الواو عاطفة، يوم: معطوف على ما قبلها «عقرت» فعل ماض وفاعله «للعذارى» جار ومجرور متعلق بقوله عقرت «مطيتي» مطية: مفعول به لعقرت، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيا عجبا» يا: حرف نداء، عجب: منادى منصوب=

وقال:

٥٦٩ ـ * تَضِلُّ المَدَارَى في مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *

= بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه «من» حرف جر «كورها» كور: مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بعجب «المتحمل» نعت لكورها.

الشاهد فيه: قوله «للعذارى» فإنه جمع عذراء، وأصله عذاري، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونظيره قولهم: «خطايا» في جمع خطيئة: فإن أصله «خطايىء» ثم قلبت الياء همزة فصار «خطائىء» بهمزتين، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار «خطائي» ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصحارى، فقلبت الياء ألفاً فصار «خطاءا» إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة.

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جميع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في «العذارى» في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرىء القيس:

* تضـــل المـــدارى... *

وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفرده معتلاً يكون سائغاً من باب الأولى والأحق لثقل الكسرة على حروف العلة، فتفهم ذلك.

٥٦٩ ـ وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرىء القيس في معلقته، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَى *

وهو في وصف شعر امرأة، ويروى هذا العجز هكذا:

* تَضِـــلُّ العِقَـــاصُ فِـــي مُثَنًّـــى وَمُـــرْسَـــلِ *

اللغة: «غدائره» الغدائر: جمع غديرة، وهي الخصلة من الشعر «مستشزرات» يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول، فتكون الزاي مكسورة على الأول ومفتوحة على الثاني، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثاني=

فَفَعْلُ ذلك هنا أوْلى، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءَا ـ بألفين بينهما همزة ـ والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شِبْهُ ثلاثِ ألفاتٍ،

= مرفوعات، وتقول «استشزر الشيء» تريد أنه ارتفع، وتقول «استشزرت الشيء» تريد أنك رفعته، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها «إلى العلى» يريد إلى ما فوق «تضل» تغيب ولا تظهر «المدارى» جمع مدرى، وهو ـ كما قال ابن الأثير ـ شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأقول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط، ومثله المدراة بزنة المصفاة، وقال الشاعر في مثل معنى البيت:

تَهْلِكُ المِدْرَاةُ في أَكْنافِه وإذَا مَا أرْسَلَتْهُ يَعْتَفِرْ

ومن روى «تضل العقاص» فالعقاص، على هذه الرواية، جمع عقيصة، وهو ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب، ويروي «يضل العقاص» بياء المضارعة، على أن العقاص مفرد كالكتاب «مثنى» هو الشعر الذي فتل بعضه على بعض «ومرسل» أي مسرح غير مفتول ولا معقوص.

المعنى: وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصاً أي مضفوراً أي ملوياً وبعضه مفتولاً وبعضه مرسلاً، وإن المدارى تغيب فيما ثني منه أو فتل، أو إن الجزء المضفور منه ليغيب ولا يظهر في المثنى منه أو المفتول، وهذه أمارة الكثرة الزائدة.

الإعراب: «غدائره» مبتدأ ومضاف إليه «مستشزرات» خبر المبتدأ «إلى العلى» جار ومجرور متعلق بمستشزرات «تضل» فعل مضارع «المدارى» فاعل تضل «في مثنى» جار ومجرور متعلق بقوله تضل «ومرسل» معطوف على مثنى.

الشاهد فيه: قوله «المدارى» بفتح الراء المهملة، وأصله بكسر الراء المهملة والياء، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت ألفاً، والاسم الذي فعل الشاعر هذا في جمعه صحيح، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات، فتعلم أنهم حين قالوا في جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال، نظير ما ألمحنا إليه في شرح الشاهد السابق.

فأُبدلت الهمزة ياءً؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا، أصلها قضايي - بياءين الأولى: ياء فَعِيلة، والثانية: لام قَضِيّة - ثم أُبدلت الأولىٰ همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً، ثمّ قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

ومثالُ ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطيّة؛ فإنَّ أصلها مَطِيوَة فَعِيلَة من المَطَا، وهو الظَّهْر، ثم أُبدلت الواوُ يَاءً، ثم أُدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيْوِد ومَيْوِت؛ إذ قيل فيه: سَيِّد ومَيِّت، وجمعها مَطَايَا، وأصلها مَطَايِوُ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرُّفها بعد الكسرة، كما في الغازِي والدَّاعِي، ثم قلبت الياء الأولىٰ همزةً كما في صحائف، ثم أبدلت الكَسرة فتحةً، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال.

ومثالُ ما لامه واو سلمت في الواحد: هِرَاوَة وهَرَاوَى، وذلك أنَّا قلبنا ألف هِراوة في الجمع همزةً على حدّ القلب في رِسَالة ورَسَائل، ثم أبدلْنا الواو ياء لتطرفها بعد الكَسرة، ثم فتحنا الكَسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبنا الهمزة واواً، فصار هَرَاوَىٰ بعد خمسة أعمال أيضاً.

* * *

الباب الثاني
باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبْدَلُ منهما أبداً هو الثانية، لا الأولىٰ؛ لأنَّ إفراط الثّقل بالثانية حَصَلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكُون الأولىٰ متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكْسِ، أو يكُونا متحركتين.

فإن كانت الأولىٰ متحرّكة، والثانية ساكنةً، أبدلت الثانية حرف علّة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعدَ الفتحة، نحو: آمَنْتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يَأْمُرُني أنْ آتزِرَ» وهو بهمزة فألف، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة، ولا وَجْهَ له؛ لأنّه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة

المضارعة المفتوحة، وياءً بعد الكسرة نحو: إيمان. وَشَذّت قراءة بعضهم ﴿إئلافِهِمْ﴾[١]؛ بالتحقيق، وواواً بعد الضمة نحو: أوتمِنَ، وأجاز الكَسائي أن يبتدأ (أؤتمن) بهمزتين، نقله عنه ابنُ الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ.

وإن كانت الأولى ساكنةً والثانية متحرّكة؛ فإن كانتا في موضع العين؛ أُدغمت الأولى في الثانية نحو: سَآل ولآل ورآس. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياءً مطلقاً؛ فتقول في مثال قِمَطر من قَرَأ: قرَأْيٌ، وفي مثال سَفَرْجَل منه: قَرَأْ يَأ ـ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً، وإن لم تكُن طَرَفاً وكانت مضمومةً؛ أبدلت واواً مطلقاً.

وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قَبْلَها أو انضم أبدلت واواً، وإن انكسر أُبدِلَت ياء.

وأمثلة المتطرفة أن تبنيَ من قَرَأ مثل جَعْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْثُنٍ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أمَّ مثل أَصْبِع ـ بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة ـ فتقول في الأول: أأِمٌّ ـ بهمزتين مفتوحة فساكنة ـ تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكّن من إدغامها فِي الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا تفعلُ في الباقي أيضاً وذلك واجب، وأمّا قراءة ابن عامر والكوفيين: ﴿أئمَّة﴾[٢] بالتّحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز، وأمثلة المضمومة: أوُبٌّ، جمع أبٌّ وهو المَرْعَىٰ، وأن يُبنىٰ من أمَّ مثل إصْبُع ـ بكسر الهمزة وضمّ الباء ـ أو مثل أبْلُم؛ فتقول: أُوُم ـ بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة ـ وأصل الأوّل أأْبُبٌ على وزن أفْلُس، وأصل الثاني والثالث: إئْمُمٌ وأُأْمُمٌ؛ فنقلوا فيهنّ، ثم أبدلوا الهمزة واواً، وأدغموا أحد المثلين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أُوَيْدِم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمَّ على وزن إصْبَع ـ بكسر الهمزة وفتح الباء.

---

(١) سورة قريش(الإيلاف)، الآية: ٢

(٢) سورة القصص، الآية: ٥ من عدة آيات.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحرّكتين همزَةَ مضارعة نحو: أَؤُمُّ وأَئِنُّ مضارعَي أَمَمْتُ وأَنَنْتُ جاز في الثانية التَّحقيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلّم لدلالتها على مَعْنًى بهمزة الاستفهام نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(١).

* * *

فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مِصْبَاح: مَصَابِيح، وفي مِفْتَاح: مَفَاتِيح، وكذلك تصغيرهما.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غُلَام: غُلَيِّم.

وأمّا إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائل:

إحداها: أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ والغَازِي والدَّاعِي، أو قبل تاء التّأنيث كشَجِيَة، وأكْسِيَة، وغَازِيَة، وعُرَيْقِيَة في تصغير عَرْقُوَة، وَشَذَّ سَوَاسِوَة فِي جمع سواء، ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّام، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرَان من الغزو: غَزِيَان.

الثانية: أن تقع عيناً لمصدر فعل أُعِلَّتْ فيه ويكُون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصِيَام وانْقِيَاد، واعْتِيَاد، بخلاف نحو: سِوَارِ، وسِوَاك؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لَاوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً، لصحة عين الفعل، وحَالَ حِوَلاً، وعَادَ المريض عِوَداً، لعدم الألف، ورَاحَ رَوَاحاً لعدم الكسرة.

وقلَّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَماً وَٱرْزُقُوهُمْ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الْحَرَامَ قِيَماً للنَّاسِ﴾(٣) في قراءة نافع وابن عامر في

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦

(٢) سورة النساء، الآية: ٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٧.

النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشَذَّ التّصحيح مع استيفاء الشّروط في قولهم: نارت الظَّبية نِوَاراً، بمعنى نَفَرَت، ولم يُسْمع له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إمَّا مُعَلَّة نحو: دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحِيلَة وَحِيَلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ، وَقِيمَةٍ وَقِيَمٍ، وَقامَةٍ وَقِيَمٍ؛ وشذ حاجة وحِوَج، وإمَّا شبيهة بالمعَلة، وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف، كسَوْطٍ وسِيَاطٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صحَّحت الواو نحو: كُوز وكِوَزَةٍ وَعَوْد ـ بفتح أوّله؛ للمسن من الإبل ـ وعِوَدة؛ وشذ قولهم: ثِيَرَة وتُصحَّح الواو إن تحركت في الواحد نحو: طَوِيل وطِوَال؛ وشذَّ قوله:

٥٧٠ ـ * وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الـرِّجـالِ طِيـالُهَـا *

---

٥٧٠ ـ هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النبهاني الطائي أحد شعراء الحماسة، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَبَيَّـنَ لِـي أَنَّ القَمَـاءَة ذِلَّـةٌ *

اللغة: «القماءة» بفتح القاف، وبوزن السحابة، قصر القامة «ذلة» بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام، الضعة والهوان «أعزاء» جمع عزيز، وهو الوصف من العزة، وهي القوة والمنعة، وهي ضد الذلة «طيالها» جمع طويل، وأصله طوال، بالواو، فقلب الواو ياء لما سنذكره في بيان الاستشهاد بالبيت.

المعنى: يقول: إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمارة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهانته، وأن الرجل العزيز القوي المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع.

الإعراب: «تبين» فعل ماض «لي» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القماءة» اسم أن «ذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين «وأن» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب «أعزاء» اسم أن، وهو مضاف و «الرجال» مضاف إليه «طيالها» طيال: خبر أن، وهو مضاف وها مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «طيالها» فإن أصله طوالها، بالواو، لكونه جمع طويل، فقلب=

قيل: ومنه ﴿الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾[١]، وقيل: جمعُ جَيِّد، لا جَوَاد. أو أُعِلَّت لامه كجمع ريَّان وجَوّ ـ بتشديد الواو ـ فيقال: رِوَاء وَجِوَاء، بتصحيح العين، لئلا يتوالىٰ إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم، فتأمّله.

الرابعة: أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جئت بالهمزة أو التّضعيف قلت: أعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَانِ، حملوا الماضي على المضارع، واسمَ المفعولِ على اسم الفاعل، فإنَّ كلَّاً منهما آخره كسرةٌ. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو: تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا؛ مع أنَّ المضارع لا كسرَ قبل آخره، فأجاب بأنَّ الإعلال ثبتَ قبل مجيء التاء في أوله ـ وهو غازَيْنَا وَدَاعَيْنَا ـ حملاً على نُغَازِي وَنُدَاعِي، ثم استصحب معها.

الخامسة: أن تلِي كسرَةً، وهِي ساكنةٌ مفردة، نحو: مِيزَان وَمِيقَات، بخلاف نحو: صِوَان وَسِوَار وَاجْلِوَّاذ وَاعلِوَّاط.

السَّادسة: أن تكون لاماً لفُعْلَىٰ ـ بالضم ـ صفة نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾[٢]، وقولك: للمتّقِينَ الدَّرَجة العُلْيا، وأما قول الحجازيين (القُصْوَىٰ) فشاذٌ قياساً فصيح استعمالاً، نُبِّه به على الأصل، كما في اسْتَحْوَذَ والقَوَد. فإن كانت فُعْلَى

= الواو ياء لانكسار ما قبلها، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب، حيث قالوا: ديار، وقيم، وحيل، ورياض، وحياض، وسياط، وثياب، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين «طيال» جمع طويل، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إما معلة في المفرد بقلبها ألفاً كما في دار وأصله دور، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة، وأصلهما قومة وحولة، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمعل، لكن الواو في «طويل» متحركة فهي قوية بالحركة، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه المنقلب، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً.

(١) سورة ص، الآية: ٣١.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٦.

اسماً لم تغير، كقوله:

٥٧١ - * أَدَاراً بِحُزْوَىٰ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً *

السابعة: أن تلتقِي هي والياء في كلمة؛ والسّابق منهما ساكنٌ متأصّل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيِّد وميِّت، أصلهما: سَيْوِد ومَيْوِت؛ ومثاله فيما تقدّمت الواو طَيٌّ وَلَيٌّ مصدرا طَوَيْتُ وَلَوَيتُ، وأصلهما: طَوْيٌ وَلَوْيٌ.

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين، نحو: (يَدْعُو يَاسِر) و (يَرْمِي واعد) أو كان السابق منهما متحركاً نحو: طويل وغَيُور، أو عارض الذّات نحو: رُوية مخفف رُؤْية، أو عارض السكون نحو: قَوْيَ فإنَّ أصله الكسر، ثم إنه سُكِّن للتخفيف، كما يقال في عَلِم: عَلْم.

وشذ عمّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ، ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم:

---

٥٧١ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

اللغة: «حزوى» بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره «هجت» أثرت وحركت «عبرة» بفتح فسكون، أي دمعة «يرفض» تقول «ارفض دمع فلان» بتشديد الضاد، أي سال وترشش، والمراد أنه يسيل متفرقاً متناثراً «يترقرق» أي يجري جرياً سهلاً.

الإعراب: «أداراً» الهمزة للنداء، وداراً: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده «بحزوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: داراً «هجت» فعل وفاعل «للعين» جار ومجرور متعلق بقوله هجت «عبرة» مفعول به لهجت «فماء» الفاء عاطفة، ماء: مبتدأ، وهو مضاف و«الهوى» مضاف إليه «يرفض» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أو» حرف عطف «يترقرق» فعل مضارع معطوف على قوله: يرفض مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «حزوى» حيث صحت الواو فيه، لكونه اسماً لا وصفاً.

﴿إنْ كُنتُم للرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾[١] بالإبدال والإدغام، ونوعُ صُحِّح مع استيفائها نحو: ضَيْوَن وأيْوَم، وعَوَى الكلب عَوْيَةً، وَرَجاء بن حَيْوَة، ونوع أُبدِلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو: عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر.

واطَّرَد في تصغير ما يكسَّرُ على مَفَاعِل ـ نحو: جَدْوَل وأسْوَد للحيّة ـ الإعلال والتصحيح.

الثامنة: أن تكون لامَ مفعولِ الذي ماضيه على فَعِلَ ـ بكسر العين ـ نحو: رَضِيَه فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيَ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشذَّ قراءة بعضهم: ﴿مَرْضُوَّة﴾[٢] فإن كانت عينُ الفعل مفتوحةً وجب التَّصحيح، نحو: مَغْزُوّ، وَمَدْعُوٌّ، والإعلال شاذ؛ كقوله:

٥٧٢ ـ * أنَا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيا *

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

(٢) سورة الفجر، الآية: ٢٨.

٥٧٢ ـ هذا الشاهد من كلام عبد يغوث بن وقاص الحارثي، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنَّنِي *

اللغة: «عرسي» عرس الرجل، بكسر العين وسكون الراء، زوجه «مليكة» اسم امرأة «الليث» الأسد، وقد، أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه «معدياً عليه» يريد معتدى عليه أحياناً «وعادياً» أي معتدياً على غيره أحياناً أخرى.

الإعراب: «وقد» الواو حرف عطف، قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عرسي» عرس: فاعل علمت، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مليكة» بدل من عرسي أو عطف بيان عليه «أنني» أن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم أن «أنا» ضمير فصل لا محل له «الليث» خبر أن «معدياً» حال من الليث «عليّ» جار ومجرور متعلق بمعديّ على أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبني للمجهول «وعادياً» معطوف على معدياً.

الشاهد فيه: قوله: «معدياً» حيث أعله بقلب واوه ياء، وأصله معدوواً، بواوين أولاهما واو مفعول والثانية واو الكلمة؛ لأن فعله عدا يعدو عدواً، فلما أراد أن يعل=

والتّاسعة: أن تكون لامَ فُعُول جمعاً نحو: عَصاً وعُصِيٌّ وقَفاً وقُفِيّ ودَلْو ودُلِيّ، والتَّصحيح شاذّ؛ قالوا: أُبُوٌّ، وأُخُوٌّ، ونُحُوٌّ جمعاً لِنَحْو وهو الجهة، ونُجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لنَجْو، وهو السَّحاب الذي هَرَاقَ ماءه، وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ[1].

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كبيراً﴾[2] ﴿لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ﴾[3]، وتقول: نما المَالُ نُموًّا، وَسَمَا زيد سُمُوّاً وقد يُعلُّ نحو: عَتَا الشيخُ عُتِيًّا، وقسا قلبُه قِسِيًّا.

العاشرة: أن تكون عيناً لفُعَّلٍ جمعاً صحيح اللام كصُيَّم وَنُيَّم؛ والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صُوَّم ونُوَّم، ويجب إن اعتلت اللاّم، لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشُوًّى وغُوًّى جمعَيْ شاوٍ وَغاوٍ، أو فُصِلت من العين نحو: صُوَّام ونُوَّام، لبعدها، حينئذ من الطَّرَف، وشذ قوله:

٥٧٣ - * فَمَـا أَرَّقَ النُّيَّـامَ إلاَّ كَـلامُهَـا *

= قلب الواو التي هي واو الكلمة ياء لأنها متطرفة، فصار «معدوياً» فاجتمعت الواو والياء في كلمة والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء، وقياس نظائر هذا الفعل أن تصح لام اسم المفعول منه أي لا تقلب ياء وتدغم في واو مفعول فيقال «معدو» على نحو ما يقال في اسم المفعول من غزا ودعا وبلاه يبلوه: مغزو ومدعو ومبلو، ولكن الشاعر أعل اسم المفعول في هذا البيت شذوذاً.

(١) قوله: «وهو المصدر» لنا فيه وقفة، فإن المؤلف يذهب إلى أن المصدر لا يثنى ولا يجمع، وإنما البهو هنا البيت المقدم أمام البيوت أو الكناس الواسع يتخذه الثور في أصل الأرطى، وقد ورد جمع هذا على بُهِيّ كما هو القياس وعلى بُهُوّ، وهو شاذ.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢١.

(٣) سورة القصص، الآية: ٨٣.

٥٧٣ - هذا الشاهد من كلام أبي الغمر الكلابي، وسماه الشيخ خالد أبا النجم الكلابي، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْتُ مُنْذِرٍ * =

فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويِعَ وضُورِبَ، وفي التنزيل: ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا﴾(١).

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنةً مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِن ومُوسِر، ويجب سلامتها إن تحركت نحو: هُيام، أو أدغمت كحُيَّض، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهيمٍ وبِيضٍ في جمع أفْعَلَ أو فَعْلاَء.

الثانية: أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فِعْلٍ كنهُوَ الرّجل وقَضُو بمعنىٰ ما أنْهَاهُ، أي أعقله، وما أقْضَاهُ، أو لامُ اسمٍ مختومٍ بتاء بنيت الكلمةُ عليها كأن تُبنىٰ من الرمي

=

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلاً، وتقول: طرق فلان القوم يطرقهم طرقاً، من باب نصر، وطروقاً أيضاً، تريد أنه زارهم في الليل، ويقال «أتانا طروقاً» كما تقول: أتانا ليلاً «مية» اسم امرأة «أرق» بتشديد الراء ـ أسهر وأذهب النوم من أعينهم «النيام» جمع نائم، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوماً.

المعنى: ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلاً، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أثر فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظاً.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» طرق: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به «مية» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ابنة» نعت لمية، وهو مضاف و«منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «أرّق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرّق «إلا» أداة حصر «كلامها» كلام: فاعل أرّق مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى مية مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النيام» فإنه جمع نائم، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو، وأصله ناوم، كما أن أصل الجمع نوام، وقلب الواو هنا ياء شاذ، وقياسه أحد أمرين أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم، كما قيل: صيم وقيم، وثانيهما سلامة الواو أي عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ.

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

مثل مَقْدُرَة فإنَّك تقول: مَرْمُوَة، بخلاف نحو: تَوَانَىٰ تَوَانِيَة؛ فإنَّ أصله قبل دخول التّاء تَوَانُياً بالضم كتكاسَلَ تكاسُلاً، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة وبقي الإعلال بحاله، أو لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبني من الرمي على وزن سَبُعَان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن ٱلأحمر:

* أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ *(١) [٥٥٠]

فإنَّك تقول: رَمُوَانِ.

الثالثة: أن تكُون لاماً لفَعْلَى، بفتح الفاء ـ اسماً لا صفةً، نحو: تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَىٰ، قال الناظم وابنه: وَشَذَّ سَعْيَا لمكان، ورَيَّا للرائحة، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشِيَّةِ، انتهى؛ فأمَّا الأوّل: فيحتمل أنّه منقول من صفة كخَزْيَا وصَدْيَا مؤنثي خَزْيَان وصَدْيان، وأما الثَّاني: فقال النَّحويون: صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة رَيَّا، أي: مملوءة طِيباً وأما الثالث: فالأكْثَرُ فيه ضمّ الطَّاء؛ فلعلّهم استصحبوا التَّصحيح حين فتحوا للتخفيف.

الرابعة: أن تكُون عيناً لِفُعْلَى ـ بالضم ـ اسماً كطُوبَىٰ مصدراً لطاب، أو اسماً للجنة، أو صفة جارِيةً مُجْرَى الأسماءِ وهي فُعْلَىٰ أَفْعَل، كالطُّوبَىٰ والكُوسَىٰ والْخُورَى مؤنّثات أَطْيَبَ وأَكْيَسَ وأَخْيَرَ، والذي يدل على أنَّها جارية مُجْرَىٰ الأسماءِ أنَّ أفعل التّفضيل يجمع على أفاعل(٢) فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أفْكَلٍ: أَفَاكِل.

فإن كان فُعْلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلاّ

---

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر كما فعل المصنف ههنا، ونسبه قوم لتميم بن أبي بن مقبل، وقد سبق ذكره، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره في باب النسب، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ *

(٢) أي إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترناً بأل.

﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[1] أي: جائرة: ومِشْيَة حِيكَى، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين.

وقال النَّاظم وابنه: يجوز في عين فُعْلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، وأن تبدل الضمة كسرةً فتسلم الياء؛ فتقول: الطُّوبَىٰ والطِّيبىٰ، والكُوسَىٰ والكِيَسىٰ، والضُّوقَى والضِّيقَىٰ.

* * *

فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

الأول: أن يتحرّكا؛ فلذلك صَحَّتَا في القَوْل والبَيْع لسكونهما.

والثاني: أن تكُون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتَا في جَيَل وتَوَم مخففي: جَيْأَل وتَوْأَم.

والثالث: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتَا في العِوَض والْحِيَل والسُّوَر.

والرابع: أن تكُون الفتحة مُتَّصِلة، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتَا في ضربَ واحد، وضربَ ياسر.

والخامس: أن يَتَحَرَّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَيْن، ولذلك صَحَّت العين في بَيَان وطَويل وخَوَرْنَق، واللاَّم في رَمَيَا وغَزَوَا وفَتَيَان وعَصَوَان وعَلَوِي وفَتَوِي، وأُعلت العين في قامَ، وبَاعَ وبَابٍ ونَابٍ لتحرُّك ما بعدها، واللاّم في غَزَا ودَعَا ورَمَىٰ وبَكَى؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشدَّدة، وكذلك في يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ[2]، وأصلهما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُونَ؛ فقلبتا ألفين، ثم حذفتا للساكنين.

---

(١) سورة النجم، الآية: ٢٢.

(٢) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبني للمجهول، وهو خطأ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع، كما هو في القاموس وغيره.

والسادس: أن لا تكُون إحداهما عيناً لفَعِل الذي الوصف منه على أفْعَلَ نحو: هَيِفَ فهو أهْيَفُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ.

والسابع: أن لا تكُون عيناً لمصدر هذا الفعل كالْهَيَف.

والثامن: أن لا تكُون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدالِّ على معنى التَّفَاعُلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا فإنَّه في معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا. فأمَّا الياء فلا يُشْتَرَط فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أُعلت في اسْتَافوا مع أنَّ معناه تَسَايَفُوا.

والتاسع: أن لا تكُون إحداهما مَتْلُوّة بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال؛ فإن كانت كذلك، صحَّت وأُعِلَّتِ الثانية، نحو: الْحَيا، والهَوَى والْحَوَى مصدر: حَوِيَ إذا اسْوَدَّ. وربما عكسوا فأعَلُّوا الأولى وصححوا الثانية، نحو: آية في أسهل الأقوال.

فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنَّها فَعِلَةٌ كنَبِقَة؛ فإنَّ الإعلال حينئذٍ على القياس، وأمَّا إذا قيل إنَّ أصلها أيَيَةٌ - بفتح الياء الأولىٰ - أو أيْيَة - بسكُونها - آيِيَة فاعِلة؛ فإنّه يلزم إعلال الأول دون الثاني، وإعلال الساكن، وَحَذْفُ العينِ لغير مُوجِبٍ.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس، بدليل إبدال همزة أيمة ياءً لا ألفاً؛ فتأمله.

والعاشر: أن لا يكُون عيناً، لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء؛ فلذلك صَحَّتَا في نحو: الْجَوَلَان والهَيَمَان والصَّوَرَى والْحَيَدَى. وَشَذَّ الإعلال فِي مَاهَان ودَارَان.

* * *

فصل في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، وما تصرف منها، نحو: اتَّصَلَ واتَّعَدَ، من الوصلِ والوَعْد، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ، قال:

٥٧٤ - * فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

---

٥٧٤ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة =

وقال:

٥٧٥ ـ *فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَّلِجْنَ مَوَالِجَا *

= ويتهدده، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَسَوْفَ أَزِيدُ البَاقِيَاتِ القَوَارِصَا *

اللغة: «تتعدني» أصلها توتعدني، فقلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء، وسنذكر لذلك تكملة عند بيان الاستشهاد بالبيت، والمراد تتوعدني وتتهددني، وكذلك معنى «أتعدك» وقوله «أزيد الباقيات القوارص» أراد بها الأشعار التي تبقى على ألسنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة، وكلمات قوارص، وكلام قارص، تريد أنه موجع مؤلم.

المعنى: يقول للمهجو: إن كنت تتوعدني وتتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدني به، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجع الممض المؤلم.

الإعراب: «إن» شرطية «تتعدني» تتعدني: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «أتعدك» أتعد: فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعوله «بمثلها» الباء جارة، مثل: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وسوف» الواو حرف عطف، سوف: حرف تنفيس «أزيد» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الباقيات» مفعول به لأزيد، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «القوارصا» نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «تتعدني» وقوله «أتعدك» فإن أصل الكلمة الأولى توتعدني وأصل الكلمة الثانية أوتعـدك فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي تاء الافتعال فقلبت الواو تاء في الكلمتين فتجاور في كل منهما تاءان فأدغمت التاء في التاء.

٥٧٥ ـ هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ * =

وتقول في افْتَعَلَ من الإزارِ (إيتَزَرَ)، ولا يجوز إبدالُ الياء تاءً وإدغامها في التّاء؛ لأنَّ هذه الياء بدل من همزة، وليست أصليّة، وَشَذّ قولهم في افْتَعَلَ من الأكل (اتّكَل) وقولُ الجوهري في اتّخذ (إنَّه افْتَعَلَ من الأخذ) وَهَمٌ، وإنّما التّاء أصل، وهو من تَخِذَ[1]، كاتَّبَعَ من تَبِعَ.

* * *

= **اللغة:** «القوافي» جمع قافية، وتطلق القافية على حرف الروي الذي بنيت عليه القصيدة فيقال «قافية النون» إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون، وتطلق على أول متحرك بعده ساكن من آخر البيت، وتطلق على القصيدة كلها، وعلى البيت كله، من باب إطلاق اسم الجزء على كله، ومن ذلك قول الشاعر:

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيةً هَجَانِي

«تتلجن» أصله توتلجن، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضايق الأمكنة التي لا يستطيع والج أن يلج فيها «موالجا» جمع مولج، وهو مكان الولوج: أي الدخول «تضايق» أصله تتضايق فحذف إحدى التاءين، وكذلك «تولجها» أصله تتولجها فحذف إحدى التاءين.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «القوافي» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور «تتلجن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن «موالجا» ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه.

الشاهد فيه: قوله «تتلجن» فإن أصله توتلجن، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال، فقلبت الواو تاء، ثم أدغمت التاء في التاء.

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت «تخذ» ثلاثياً من باب علم، وهو الصواب، ومن أدلته قوله تعالى: ﴿لو شئت لتخذت عليه أجراً﴾ في قراءة؛ وقول الشاعر:

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري، ورأى أن يخرج «اتخذ» ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف.

فصل في إبدال الطّاء

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أَحْرُفَ الإطباق، تقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ: اصْطَبَرَ، ولا تدغم؛ لأنَّ الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلاّ في مثله، ومن ضَرَبَ: اضْطَرَب، وَلا تُدغم؛ لأنَّ الضاد حرف مستطيل، ومن طَهُرَ: اطَّهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثلين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: اظْطَلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنسِ الثاني، ومع عَكْسِهِ، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ ـ هُوَ الْجَوَادُ الّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْـواً، وَيُظْلَـمُ أَحْيَـانـاً فَيَظَّلِـمُ

---

٥٧٦ ـ هذا بيت من البسيط، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم بن سنان.

اللغة: «يظلم» بالبناء للمجهول ـ معناه يظلمه الناس، والمراد أنهم يحملونه مغارمهم «يظلم» معناه يقبل الظلم، لكن لا ضعفاً ولا استكانة، ويروى «فيظطلم» بإظهار الحرفين «فيطلم» بالطاء المهملة مشددة، و«فيظلم» بالظاء المعجمة مشددة.

الإعراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «الجواد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «الذي» نعت للجواد مبني على السكون في محل رفع «يعطيك» يعطي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب «نائله» نائل: مفعول ثان ليعطي، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفواً» مفعول مطلق عامله يعطي، وأصله صفة لمصدر محذوف، وتقدير الكلام: إعطاء عفواً «ويظلم» الواو حرف عطف، يظلم: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «أحياناً» ظرف زمان منصوب بيظلم «فيظلم» الفاء حرف عطف، يظلم: معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «فيظلم» وأصله الأصيل فيظتلم، فالظاء فاء الكلمة، والتاء حرف زائد هي تاء الافتعال، فقلبت التاء طاء، فصار فيظطلم ـ بظاء معجمة فطاء مهملة ـ ثم من العرب من يبقي الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها، ومنهم من يقلب=

فصل في إبدال الدال

تُبْدَل وجوباً من تاءِ الافتعال الذي فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ: إِدَّانَ، ثم تُدغم لما ذكرناه في اطَّهَرَ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ، ولا تدغمُ لما ذكرناه في اصْطَبَرَ، ومن ذَكَرَ: إِذْدَكَرَ، ثم تُبدَل المعجمة مهملة وتدغم، وبعضُهم يعكس، وقد قرىء شاذاً: ﴿فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ﴾(١) بالمعجمة.

* * *

فصل في إبدال الميم

أبدلت وُجُوباً من الواو في فَم، وأصله فَوَه، بدليل أَفْوَاه، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإنْ أُضيف رُجِعَ بِهِ إلى الأصلِ فقيل: فُوكَ وربّما بقي الإبدال، نحو: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ».

ومن النون بشرطين، سكونها، ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمةٍ أو كلمتين، نحو: ﴿انْبَعَثَ﴾(٢)، و ﴿مَنْ بَعَثَنَا﴾(٣)، وشذوذاً في نحو قوله:

٥٧٧ ـ *وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ*

وأصله: (البَنَان)، وجاءَ عكسُ ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنٌ) وأصله: قاتم.

= المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول «فيطلم» ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع في الكلمة ظاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول «فيظلم» وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة، وليس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهن، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهن، وبعضهم رواه بالثانية، وبعضهم رواه بالثالثة، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة في كلام شخص معين.

(١) سورة القمر، الآية: ١٥

(٢) سورة الشمس، الآية: ١٢

(٣) سورة يسٓ، الآية: ٥٢

٥٧٧ ـ هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله: =

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرّك المعتل إلىٰ الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتلّ إن جانس الحركة المنقولة، نحو: يَقُول ويَبِيع، أصلهما يَقْولُ مثل يَقْتُلُ ويَبْيعُ مثل يَضْرِب، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانسها، نحو: يَخَافُ ويُخِيفُ، أصلهما: يَخْوَفُ كيَذْهَبُ ويُخْوِفُ كيُكْرِمُ.

ويمتنع النَّقل إن كان السّاكن معتلاًّ، نحو: بَايَعَ، وعَوَّقَ وبَيَّنَ، أو كان فعلَ

---

* يَا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة: «هال» اسم امرأة، وأصله هالة، منقول من «هالة القمر» للنجوم التي تحيط به، كما سموا «ثريا» وسموا «قمراً» وسموا «بدراً» وسموا «سهيلاً» وأشباه ذلك «المنطق» أصله اسم لمحل النطق، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين «التمتام» الذي فيه تمتمة ـ بوزن دحرجة ـ وهي رد الكلام إلى التاء والميم، أو سبق الكلام الحنك الأعلى، والرجل تمتام، والمرأة تمتامة؛ وقال أبو زيد: التمتام الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك «المخضب» الذي جعل فيه الخضاب «البنام» أراد البنان وهو الإصبع.

الإعراب: «يا» حرف نداء «هال» منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة. وذات مضاف و«المنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة «وكفك» الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر «المخضب» نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة، والمخضب مضاف و«البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «البنام» حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم.

تَعَجُّبٍ، نحو: ما أَبْيَنَهُ، وأَبْيِنْ بِهِ، وما أَقْوَمَهُ، وأَقْوِمْ بِهِ، أو مضعّفاً، نحو: ٱبْيَضَّ وٱسْوَدَّ، أو معتلَّ اللّامِ، نحو: أَهْوَىٰ وأَحْيَا.

المسألة الثانية: الاسم المُشْبه للمضارع في وَزْنِهِ دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه؛ فالأول كمَقَام، أصله مَقْوَم ـ على مثال مَذْهَب ـ فنقلوا وقلبوا والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول ٱسْماً علىٰ مثال تِحْلِيء ـ بكَسر التَّاءِ وهمزة بعد اللّام ـ فإنَّك تقول تِبِيعُ ـ بكَسرتين بعدهما ياء ساكنة ـ وتِقِيلُ، كذلك، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكَسرة.

فإن أَشْبَهَهُ في الوزن والزّيادة معاً، أو بَايَنَهُ فيهما معاً، وجب التَّصحيح: فالأوّل نحو: أَبْيَض وأَسْوَد، وأمّا نحو: (يَزِيد) علماً فمنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فِعلاً، والثَّاني نحو: مِخْيَط، هذا هو الظّاهر، وقال النَّاظم وابنه: وكان حقّ مِخْيَط أن يُعَلَّ؛ لأنَّ زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لِتِعْلَم، أي: بكسر حرف المضارعة في لُغة قوم، لكنَّه حمل على مِخْيَاط لشبهه به لفظاً وَمَعْنًى، انتهى. وقد يُقال: إنّه لو صَحَّ ما قالا للزم أن لا يُعَلَّ تِحلِيء؛ لأنَّه يكون مشبهاً لِتِحْسِب في وزنه وزيادته. ثم لو سُلِّم أنَّ الإعلال كان لازماً لِمَا ذكر لم يلزم الجميعَ، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط.

المسألة الثَّالثة: المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال، نحو: إِقْوَام واسْتِقْوَام، ويجب بعد القلب حذف إحدىٰ الألفين لالتقاء الساكنين، والصَّحيح أنَّها الثَّانية؛ لزيادتها، وقُرْبِهَا من الطَّرَفِ. ثم يؤتى بالتَّاء عِوَضاً، فيقال: إقامة، واستقامة. وقد تحذف نحو: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[1].

المسألة الرابعة: صيغة مَفْعُول، ويجب بعد النَّقل في ذوات الواو، حَذْفُ إحدى الواوين، والصَّحيح أنَّها الثانية لما ذكرنا، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذفُ، وقلبُ الضّمّة كسرة؛ لئلاّ تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو، مثالُ الواويّ مَقُولٌ ومَصُوغٌ، واليائي مَبِيعٌ ومَدِينٌ.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٧٣ وسورة النور، الآية: ٣٧

وبنو تميم تُصَحِّح اليائي فيقولون: مَبْيُوع ومَخْيُوط، قال:

٥٧٨ـ *وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقال:

٥٧٩ـ *وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ *

٥٧٨ـ هذا نصف بيت من الكامل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على تكملة.

اللغة: «كأنها» الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر، كما يقول الشيخ خالد «تفاحة» التفاح معروف، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها «مطيوبة» اسم المفعول من قولهم «طاب فلان الشيء يطيبه» من باب ضرب ـ إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً، وتقول أيضاً: طاب الشيء يطيب ـ من باب ضرب أيضاً ـ إذا لذ وذكا وحسن وحلا؛ فهذا الفعل يأتي متعدياً ومنه أخذ اسم المفعول، ويأتي لازماً.

الإعراب: «كأنها» كأن: حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب «تفاحة» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة، «مطيوبة» نعت لتفاحة، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «مطيوبة» وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيبة كمبيعة.

٥٧٩ـ هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً *

اللغة: «إخال» أظن «معيون» يروى بالعين مهملة وبالغين معجمة؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من «عانه يعينه» إذا أصابه بالعين، أو أصاب عينه ومن رواه بالغين المعجمة ـ وهو الأوفق ـ فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم «غين على قلب فلان» بالبناء للمجهول ـ أي غطي على قلبه وحجب فلم يعرف مأتي الأمور ولا مواردها ولا مصادرها، وفي الحديث «إنه ليغان على قلبي» ومن الناس من يرويه «سيد مغبون» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه، ومغيون ومعيون ـ بالغين المعجمة وبالعين المهملة مع الياء المثناة ـ كلاهما مما ورد تصحيحه، =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سُمعَ ثوبٌ مَصْوُونٌ، وفرسٌ مَقْوُود[١].

* * *

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفْعَل فإنَّ الهمزة تُحذفُ من أمثلة مضارعِهِ ومِثَالَيْ وَصْفه، أعني وصفي الفاعل والمفعول

= أي الإتيان به من غير نقل ولا حذف.

الإعراب: «قد» تحقيق «كان» فعل ماض ناقص «قومك» اسم كان ومضاف إليه «يحسبونك» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، وضمير المخاطب مفعول أول «سيداً» مفعول ثان، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان «وإخال» الواو حرف عطف، إخال: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أنك» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «سيد» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة «معيون» نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي إخال.

الشاهد فيه: قوله: «مغيون» حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي، والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين أو واو مفعول ـ على خلاف في ذلك ـ ثم قلبت الضمة كسرة، على مثال مبيع ومشيد، ومع ذلك قد وردت من الأجوف اليائي تمم فيها اسم المفعول مثل مطيوبة في البيت السابق ومعيون في هذا البيت، وقالوا: طعام مزيوت، وبر مكيول، وثوب مخيوط، ويوم مغيوم، ورجل مديون.

(١) في لسان العرب(مادة: دوف، وصون) ما يفيد أن تميماً يصححون الواوي أيضاً، وقد ورد منه قول الراجز:

* وَالمِسْكُ فِي عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤).

تقول: أُكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمُ، وَمُكْرَمُ، وشذَّ قوله:

٥٨٠ ـ * فَـإِنَّـهُ أَهْـلٌ لِأَنْ يُـؤَكْـرَمَـا *

المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل، وذلك أنَّ الفعلَ إذا كان ثلاثياً واويَّ الفاء مفتوح العين فإنَّ فاءَهُ تحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فِعْلَة ـ بكسر الفاء ـ ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، ويا زيدُ عِدْ عِدَةً، وأمَّا الوِجْهَة فاسم بمعنىٰ الجِهة لا للتوجه، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً، كقوله:

٥٨١ ـ * وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا *

---

٥٨٠ ـ هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقعسي، ومع كثرة ترديد النحاة لهذا الشاهد فإني لم أقف له على تكملة، وهو بيت من الرجز المشطور.

اللغة: «أهل» مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائب اسمه مبني على الضم في محل نصب «أهل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «لأن» اللام لام التعليل حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وأن: حرف مصدري ونصب «يؤكرما» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل.

الشاهد فيه: قوله: «يؤكرم» حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت وليست الضرورة ـ كما ذكرنا لك مراراً ـ إلا معاودة الأصول المهجورة.

٥٨١ ـ هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة: «الخليط» معناه المخالط، ونظيره النديم بمعنى المنادم والجليس بمعنى المجالس، ويطلق عل الواحد والجمع بلفظ واحد «أجدوا البين» صيروه جديداً، والبين هو الفراق والبعد، وأراد أنهم أحدثوا فرقة «انجردوا» بعدوا، تقول: «انجرد بنا السير» تريد أنه اشتد وطال، ويروى في مكان هذه الكلمة «فانصرموا» ومعناه انقطعوا=

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل، وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحدٍ، فإنَّه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظَلَّ، تقول: (ظَلِلْتُ، وظِلْتُ، وظَلْتُ)، وفي ظَلِلْنَ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾(١).

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأوّلان نحو: يَقْرِرْنَ، وَيَقِرْنَ، وَاقْرِرْنَ، وَقِرْنَ.

= عنا ببعدهم «وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا» يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريداً.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الخليط» اسم إن «أجدوا» أجد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «فانجردوا» الفاء حرف عطف، انجرد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «وأخلفوك» الواو عاطفة، أخلف: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب «عد» مفعول ثان، وهو مضاف و «الأمر» مضاف إليه «الذي» اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر «وعدوا» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول، والعائد ضمير منصوب بوعد محذوف، وتقدير الكلام، الأمر الذي وعدوه.

الشاهد فيه: «عد الأمر» حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول «وعد» بكسر الواو وسكون العين ـ فحذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار «عدة» بكسر العين ـ وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعوض عنه، وهو لا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضف، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث، ونظيره قوله تعالى: ﴿إقام الصلاة﴾.

(١) سورة الواقعة، الآية: ٦٥.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾(١) ولا في نحو: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾(٢) إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ﴾(٣) بالفتح، وهو قليل(٤) لأنّه مفتوح، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان ـ بالفتح ـ أَقِرُّ ـ بالكسر ـ وأمّا عكسه ففي قَرِرْتُ عيناً أَقَرُّ.

* * *

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحرّكين بأحد عشر شرطاً:

أحدها: أن يكونا في كلمة كشَدَّ ومَلَّ وحَبَّ، أصلهنّ شَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل: (جَعَلَ لَكَ)، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لاَ يتصدَّرَ أولهما كما في دَدَنٍ.

الثالث: أن لا يَتَّصِلَ أولهما بمدغم، كجُسَّس، جمع جاسّ.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين، كقَرْدَد ومَهْدَد، أو غيرهما كهَيْلَل، أو كليهما، نحو: اقْعَنْسَس(٥)، فإنَّها ملحقة بجعفر، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم علىٰ فَعَل بفتحتين

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٥٠.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٣.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٤) وقيل: ورد الفعل بالكسر، وقيل: هو أمر من الأجوف نظير خف ونم فلا تعلق له بهذه المسألة.

(٥) يريد أن الملحق حرفان أحدهما أحد المثلين والثاني غيرهما، وهو في هذا المثال النون وأحد السينين.

كطَلَل ومَدَد، أو فُعُل بضمتين، كذُلُل وجُدُد جمع جَدِيد، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كلِمَمٍ، وكِلَلٍ أو فُعَل بضَم أوله وفتح ثانيه كدُرَر وجُدَد جمع جُدَّة وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: اخْصُصَ أبي، واكفُفِ الشَرَّ، أصلهما: اخْصُصْ، واكْفُفْ ـ بسكون الآخر ـ ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُرّكت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءَين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، ولا تاءين في افتعل، كاستَتَرَ واقْتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك قال تعالى: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾(١) ويقرأ أيضاً ﴿مَنْ حَيَّ﴾، وتقول: استَتَرَ واقْتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولىٰ إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثمّ أدغمت؛ فتقول في الماضي سَتَّرَ وقَتَّلَ، وفي المضارع يَسَتِّر ويَقَتِّل، بفتح أولهما، وفِي المصدر سِتَّاراً وقِتَّالاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أُخر:

إحداهن: أولى التّاءين الزائدتين في أوّل المضارع، نحو: تَتَجَلّى وتَتَذَكَّرُ. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنّك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنّما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿ولاَ تَيَمَّمُوا﴾(٢) ﴿ولاَ تَبرَّجْنَ﴾(٣) و ﴿كُنتُمْ تَمنَّون﴾(٤) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدىٰ التاءَين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.
(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٣.

تعالى: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾(١) ﴿ولَقَدْ كُنتُمْ تمَنّوْنَ المَوْتَ﴾(٢).

وقد يجيءُ هذا الحذف في النّون، ومنه علىٰ الأَظهر قراءَة ابن عاصم: ﴿وكَذٰلِكَ نُجّي المُؤمِنِين﴾(٣)، أصله: نُنَجِّي ـ بفتح النون الثانية ـ وقيل: الأصل: نُنْجي ـ بسكونها ـ فأُدغمت كإجَّاصة وإجّانة، وإدغام النّون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضُعِّفت عينه وأُسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياءُ لأنَّه فعل ماض.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿ومَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾(٤)، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى ﴿واغْضُضْ مِنْ صَوْتِك﴾(٥) وقال الشاعر:

٥٨٢ ـ * فَغُـضَّ الطّـرْفَ إنَّـكَ مِـنْ نُمَيْـرٍ

---

(١) سورة الليل، الآية: ١٤.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٣.
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٨٨.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.
(٥) سورة لقمان، الآية: ١٩.

٥٨٢ ـ هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا *

اللغة: «غض الطرف» غض: فعل أمر، ونقول: غض فلان بصره، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض، أو أغمضه، والطرف ـ بفتح الطاء وسكون الراء ـ البصر، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون «نمير» بضم النون على زنة المصغر ـ قبيلة أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعي النميري الذي يهجوه جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضاً (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه):

بِـأَيِّ بَـلاَءٍ يَـا نُمَيْـرُ بْـنَ عَـامِـرٍ وَأَنْتُـمْ ذُنَابَى لا يَـدَيْـنِ وَلا صَـدْرُ

المعنى: يقول لمخاطبه: لا تتعد طورك، ولا تتجاوز قدرك، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك؛ فإنك من قبيلة وضيعة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في=

* والتزم الإدغام في هَلُمَّ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو: رُدَّ وَشُدّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفكُّ في أفعِلْ في التعجّب، نحو: أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وُجُوهِ المتَّقين؛ وأَحْبِب إلى الله تعالى بالمحسنين..

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرّفع وجب فكُّ الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو حَلَلْتَ، و ﴿قل إنْ ضَلَلْتُ﴾ (١) ﴿وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ (٢).

وقد يفكُّ الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لَحِحَتْ عَيْنُه. وأَلِلَ السّقَاء، أو في ضرورة، كقوله:

= مصاف الكرماء الأمجاد.

الإعراب: «غض» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الطرف» مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن «فلا» عاطفة، لا: نافية «كعباً» مفعول به لبلغت مقدم عليه «بلغت» بلغ: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «كلاباً» معطوف على قوله: «كعباً» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصد التخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمدوا إلى تحريك ثانيتهما، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث، ولكل حركة منها وجه، وهو ما قدمنا ذكره.

(١) سورة سبأ، الآية: ٥٠.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٢٨.

٥٨٣ ـ الحمــدُ لِلّــهِ العَلِــيِّ الأجْلَــلِ الـوَاسِعِ الفَضْـلِ الـوَهُـوبِ المُجْـزِلِ

---

٥٨٣ ـ هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز المعروف.

اللغة: «العلي» وصف من العلو، ويراد به علو الشأن وسموه «الأجلل» أراد الأجل ـ بالإدغام ـ ففك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن «الواسع الفضل» الكثير الإحسان «الوهوب» صيغة مبالغة من الهبة، أي العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من «أجزل العطاء» إذا جعله جزيلاً: أي كثيراً.

الإعراب: «الحمد» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «لله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العلي، الأجلل» نعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث، وهو مضاف و«الفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الوهوب» نعت تابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد فيه: قوله: «الأجلل» حيث فك الإدغام، وقياس نظائره يقتضي الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال «الأجل» بتشديد اللام، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس.

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهور.

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام؛ فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّـي أَجُـودُ لأقْـوَامٍ وَإنْ ضَنِنُـوا

فإن القياس «ضنوا» بالإدغام، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك.

ومن ذلك قول أبي النجم العجلي أيضاً من نفس الأرجوزة التي منها بيت الشاهد:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ مِـنْ طُـولِ إمْـلاَلٍ وَظَهْـرٍ مُمْلَـلِ

فقوله: «أظلل» وقوله: «مملل» شاذان، وقياسهما الإدغام، والأظل: باطن خف البعير، والممّلل: اسم المفعول من «أمله يمله إملالاً» أي أسأمه.

والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها.

رقم الشاهد	الشاهد	
٧٥	[أهابك إجلالاً، وما بك قدرة	عليَّ] ولكن ملء عين حبيبها
٨٩	باتت فؤادي ذات الخال سالبة	[فالعيش إن حم لي عيش من العجب]
٩٢	[سَراة بني أبي بكر تسامى]	على كان المسومة العراب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنوناً بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب [١]
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]	فإنك مما أحدثت بالمجرب
١١٩	وقد جعلت قلوص بني سهيل	من الأكوار مرتعها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبثه	تكلمني أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب	[حين قال الوشاة هند غضوب]
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه	فإن لنا الأم النجيبة والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب [٢]
١٥٠	يسوقها أعيس هدار بيب	إذا دعاها أقبلت لا تتئب
	* كأن ورديه رشاء خلب*	
١٥٦	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمركم الصغسار بعينه	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتني شيخاً، ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
١٨٩	كذاك أدبت حتى صار من خلقي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٩١	بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عاراً علي وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه	تقول هزيز الريح مرت بأثأب
١٩٩	وأنت أراني الله أمنع عاصم	وأرأف مستكفى وأسمح واهب
٢٠٨	نتج الربيع محاسناً	ألقحنها غر السحائب
٢١٢	فإما ترني ولي لمة	فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب

(١) وانظره أيضاً في باب الإضافة.

(٢) وانظره مرة ثانية في الباب نفسه.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٢٨	وإنمـــا يـــرضـــي المنيـــب ربـــه	مـــا دام معنيـــاً بـــذكـــر قلبـــه
٢٣٤	أثعلبـــة الفـــوارس أم ربـــاحـــا	عـــدلـــت بهـــم طهيـــة والخشـــابـــا
٢٣٦	لـــدن بهـــز الكـــف يعســـل متنـــه	فيـه، كمـا عسـل الطـريـق الثعلـب
٢٤٤	تعفـــق بـــالأرطـــى لهـــا وأرادهـــا	رجـــال فبـــزت نبلهـــم وكليـــب
٢٤٨	على حين أهلي الناس جل أمورهم	فنـدلاً زريـق المـال نـدل الثعـالـب
٢٥٠	أعبـداً حـل فـي شعبـى غـريبـاً	ألـؤمـاً لا أبـا لـك واغتـرابـا(١)
٢٦٢	ومـــا لـــي إلا آل أحمـــد شيعـــة	ومـا لي إلا مـذهـب الحق مـذهـب
٢٧٩	أصخ مصيخاً لمـن أبـدى نصيحتـه	والـزم تـوقـي خلـط الجـد بـاللعب
٢٩١	خلـــي الـــذنـــابـــات شمـــالاً كثبـــا	وأم أوعـــال كهـــا أو أقـــربـــا
٢٩٣	ربـــه فتيـــة دعـــوت إلـــى مـــا	يـــورث المجـــد دائبـــاً فـــأجـــابـــوا
٢٩٤	تخيـــرن مـــن أزمـــان يـــوم حليمـــة	إلى اليوم، فد جربن كل التجارب
٢٩٦	لـــدوا للمـــوت وابنـــوا للخـــراب	فكلكـــم يصيـــر إلـــى ذهـــاب
٣١٠	أخ مـاجـد لـم يخـزنـي يـوم مشهـد	كمـا سيـف عمـرو لـم تخنـه مضـاربـه
٣٤١	فلئـــن لقيتـــك خـــاليـــن لتعلمـــن	أيـــي وأيـــك فـــارس الأحـــزاب
٣٤٢	صـــريـــع غـــوان شـــاقهـــن وشقنـــه	لدن شب حتى شاب سود الذوائب
٣٥٩	مـــا إن رأينـــا للهـــوى مـــن طـــب	ولا عـــدمنـــا قهـــر وجـــد صـــب
٣٩١	نجـوت وقـد بـل المـرادي سيفـه	مـن ابـن أبـي شيـخ الأبـاطـح طـالـب
٣٨٨	كـأن صغـرى وكبـرى مـن فقـاقعهـا	حصبـاء در علـى أرض مـن الـذهـب
٤٠٢	لكنـــه شـــاقـــه أن قيـــل ذا رجـــب	يـــا ليـــت عـــدة حـــول كلـــه رجـــب
٤٠٣	فـــإيـــاك إيـــاك المـــراء؛ فـــإنـــه	إلـى الشـر دعـاء، وللشـر جـالـب
٤٠٨	فـأصبـح لا يسـألنـه عـن بمـا بـه	أصعـد فـي علـو الهـوى أم تصـوبـا
٤١٠	أيـا أخـوينـا عبـد شمـس ونـوفـلا	أعيـذكمـا بـالله أن تحـدثـا حـربـا
٤١٥	كهـــز الـــرديني تحـــت العجـــاج	جـرى فـي الأنـابيـب ثـم اضطـرب
٤٤٨	يبكيـك نـاء بعيـد الـدار مغتـرب	يـــا للكهـــول وللشبـــان للعجـــب
٤٥٠	ألا يـــا قـــوم للعجـــب العجيـــب	وللغفـــلات تعـــرض لـــلأريـــب

(١) وانظره أيضاً في باب النداء وفي باب التأنيث أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٥١	أبـا عـرو لا تبعـد فكـل ابـن حـرة	سيـدعـوه داعـي ميتـة فيجيـب
٤٦٠	وا، بـأبـي أنـت وفـوك الأشنـب	كـأنمـا ذر عليـه الـزرنـب
٤٩٧	إذن والله نـرميهـم بحـرب	تشيـب الطفـل مـن قبـل المشيـب
٥٠٦	لـولا تـوقـع معتـر فـأرضيـه	مـا كنـت أوثـر أترابـاً علـى تـرب
٥١٩	ولـو تلتقـي أصـداؤنـا بعـد مـوتنـا	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
٥٢٠	أخـلاي لـو غيـر الحمـام أصـابكـم	عتبت، ولكن ما على الأرض معتب
٥٢٢	فـأمـا القتـال لا قتـال لـديكـم	ولكـن سيـراً فـي عـراض المـواكـب
٥٣٤	فـي ليلـة مـن جمـادى ذات أنـديـة	لا يبصـر الكلـب فـي ظلمـائهـا الطنبـا
٥٤١	....	يـا عمـرو يـابـن الأكـرميـن نسبـا
٥٤٣	لكـل دهـر قـد لبسـت أثـوبـا	حتـى اكتسـى الـرأس قنـاعـاً أشيبـا
٥٥٩	كـأنـه السيـل إذا اسلحبـا	أو الحـريـق وافـق القصبـا
٥٦٠	عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر	بمنهمـر جـون الـربـاب سكـوب
٥٧٨	....	وكـأنهـا تفـاحـة مطيـوبـة
٥٨٢	فغـض الطـرف إنـك مـن نميـر	فـلا كعبـاً بلغـت ولا كـلابـا

حرف التاء المثناة

٥١	[فـإن المـاء مـاء أبـي وجـدي]	وبئـري ذو حفـرت وذو طـويـت
٦٦	خبيـر بنـو لهـب؛ فـلا تـك ملغيـاً	مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مـرت
١٦٨	ألا عمـر ولـى مستطـاع رجـوعـه	فيـرأب مـا أثـأت يـد الغفـلات
١٧٢	قـد كنـت أحجـو أبـا عمـرو أخـا ثقـة	حتـى ألمـت بنـا يـومـاً ملمـات
١٨٨	ومـا كنـت أدري قبـل عـزة مـا البكـى	ولا مـوجعـات القلـب حتـى تـولـت
١٩٦	عـلام تقـول الـرمـح يثقـل عـاتقـي	إذا أنـا لـم أطعـن إذا الخيـل كـرت
٢٣١	ليـت، وهـل ينفـع شيئـاً ليـت؟	ليـت شبـابـاً بـوع فـاشتـريـت
٣١١	ربمـا أوفيـت فـي علـم	تـرفعـن ثـوبـي شمـالات
٣٤٠	كلا أخي وخليلي واجدي عضداً	فـي النـائبـات وإلمـام الملمـات
٤٣١	يـا أبجـر بـن أبجـر يـا أنتـا	أنـت الـذي طلقـت عـام جعتـا
٥٢٧	كلـف مـن عنـائـه وشقـوتـه	بنـت ثمـانـي عشـرة مـن حجتـه

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٥٦	والله أنجاك بكفي مسلمت	من بعد ما وبعد ما وبعد مت
	كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فياليتي إذا ما كان ذاكم	[ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى	وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	يا ليتني علقت غير حارج	قبل الصباح ذات خلق بارج
	* أم صبي قد حبا أو دارج *	
٥٦٥	خالي عويف وأبو علج	المطعمان الضيف في العشج

حرف الحاء المهملة

٤٥	نحن الذون صبحوا الصباحا	[نحن قتلنا الملك الجحجاحا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها]	فأنا ابن قيس لا براح
٢٠٤	ليبك يزيد ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح
٣٩١	إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك؛ إن من لا أخاً له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سيري عنقاً فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
٥٠٤	وقولي كلما جشأت وجاشت:	مكانك تحمدي أو تستريحي
٥٤٢	أخو بيضات رائح متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح

حرف الدال المهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا]	أقائلن أحضروا الشهودا
١٢	دعاني من نجد؛ فإن سنينه	لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد
٢٩	[لوجهك في الإحسان بسط وبهجة]	أنالهماه قفو أكرم والد
٣٣	أريني جواداً مات هزلاً لعلني	[أرى ما ترين أو بخيلاً مخلدا]
٣٧	قدني من نصر الخبيبين قدي	[ليس الإمام بالشحيح الملحد]

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٨	نبئت أخوالي بني يزيد	[ظلماً علينا لهم فديد](١)
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد]
٨٤	وما كل من يبدي البشاشة كائناً	أخاك [إذا لم تلفه لك منجدا]
٨٧	[ورج الفتى للخير ما إن رأيته]	على السن خيراً لا يزال يزيد
٨٨	[قنافذ هداجون حول بيوتهم]	بما كان إياهم عطية عودا
٩٠	وبات وباتت له ليلة	[كليلة ذي العائر الأرمد]
١١٤	[دعاني أخي والخيل بيني وبينه]	فلما دعاني لم يجدني بقعدد
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد]
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه	[إذا غدا حشو ريطة وبرود]
١٢٩	[أموت أسى يوم الرجام] وإنني	يقيناً لرهن بالذي أنا كائد
١٣١	فإنك موشك ألا تراها	[وتعدو دون غاضرة العوادي]
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها	[تشكى فآتي نحوها فأعودها]
١٣٨	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد]
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لمسلماً	حلت عليك عقوبة المتعمد
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
١٧١	دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً	فعردت فيمن كان عنها معردا
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى	يسومك ما لا يستطاع من الوجد
٢٠١	ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلاً يحملن أم حديدا؟
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه	من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيداً	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود
٢٥٨	لما حططت الرحل عنها واردا	علفتها تبناً وماء باردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق	عاف تغير إلا النؤي والوتد
٢٧٣	تسليت طراً عنكم بعد بينكم	بذكراكم حتى كأنكم عندي

(١) وانظره في باب الممنوع من الصرف.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب	ملكاً أجار لمسلم ومعاهد
٣٠٧	وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا
٣٧٥	أتاني أنهم مزنون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد
٤٠٠	ورب أسيلة الخدين بكر	مهفهفة لها فرع وجيد
٤٠٤	لا لا أبوح بحسب بثنة؛ إنها	أخذت علي مواثقاً وعهودا
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود	سرادق المجد عليك ممدود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك يا عمر الجوادا
٤٤٢	يابن أمي ويا شقيق نفسي	أنت خلقتني لدهر شديد
٤٤٧	يا لقومي ويا لأمثال قومي	لأناس عتوهم في ازدياد
٤٦٥	يا دار مية بالعلياء فالسند	أقوت وطال عليها سالف الأمد
٤٧٢	ومن عضة ما ينبتن شكيرها	قديماً، ويقتط الزناد من الزند [١]
٤٧٧	وإياك والميتات لا تقربنها	ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا
٤٩٣	أن تقرآن على أسماء ويحكما	مني السلام وألا تشعرا أحدا
٥٣٨	وقد أعددت للعذال عندي	عصاً في رأسها منوا حديد
٥٤٦	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم	وزندك أثبت أزنادها
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة	وقد أراهن عني غير صداد
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها	عيت جواباً، وما بالربع من أحد
٥٨١	إن الخليط أجدوا البين فانجردوا	وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديار
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] قد ضمنت	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٧	بلغت صنع امرىء بر إخالكه	[إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا	[عن العهد، والإنسان قد يتغير]
٣٦	في فتية جعلوا الصليب إلههم	حاشاي، إني مسلم معذور
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر	[ما مسها من نقب ولا دبر] [٢]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً.

(٢) وانظره أيضاً في باب العطف.

رقم الشاهد	الشاهد	
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل هالك	سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه	[لعلي إلى من قد هويت أطير]
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة	ولو أتيح له صفو بلا كدر(١)
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
٦٢	[ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً]	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]	صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر	سبيل] فأما الصبر عنها فلا صبرا
٨٢	[ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى]	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
٨٣	[ببذل وحلم ساد في قومه الفتى]	وكونك إياه عليك يسير
١٠٤	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم]	إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر
١٠٩	[لهفي عليك للهفة من خائف]	يبغي جوارك حين لات مجير
١١٦	ولكن أجراً لو فعلت بهين	[وهل ينكر المعروف في الناس والأجر]
١١٨	فأبت إلى فهم، وما كدت آئباً	[وكم مثلها فارقتها وهي تصفر]
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي [فأنهض نهض الشارب السكر]
١٥٤	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	إذاً للام ذوو أحسابها عمرا
١٦٢	بأي بلاء يا نمير بن عامر	وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر
١٦٥	فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر
١٧٦	وقد زعمت أني تغيرت بعدها	ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذام وحميرا
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني	وفي الإراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إني آئب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر

(١) وانظره أيضاً في باب السبك.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢١٠	وأحقــرهــم وأهــونهــم عليهــم	وإن كــانــا لــه نســب وخيــر
٢١٩	جـاء الخـلافـة أو كانـت لـه قـدراً	كمـا أتـى ربـه مـوسـى علـى قـدر
٢٢٢	نبئتهـم عـذبـوا بـالنـار جـارهـم	وهــل يعــذب إلا الله بــالنــار
٢٥٣	وإنـي لتعـرونـي لـذكـراك هـزة	كما انتفض العصفور بلله القطر(١)
٢٥٥	مـن أمكـم لـرغبـة فيكـم جبـر	ومـن تكـونـوا نـاصـريـه ينتصـر
٢٥٦	أفـي الحـق أن مغـرم بـك هـائـم	وأنــك لا خــل لــدي ولا خمــر
٢٦٦	أبحنــا حيهــم قتــلاً وأســراً	عــدا الشمطــاء والطفــل الصغيــر
٢٧٥	بنـا عـاذ عـوف وهـو بـادي ذلـة	لـديكـم، فلـم يعـدم ولاء ولا نصـرا
٢٨٠	اطلــب ولا تضجـر مـن مطلــب	فــآفــة الطــالــب أن يضجــرا
٢٨٤	أقــول لهــا حيــن جــد الــرحيـ	ـل: أبـرحـت ربـا وأبـرحـت جـارا
٢٨٦	أنفســا تطيــب بنيــل المنــى	وداعــي المنــون ينــادي جهــاراً
٣٠٠	لمــن الــديــار بقنــة الحجــر	أقــويــن مــن حجــج ومــن دهــر
٢٠٦	مــا زال مــذ عقــدت يــداه إزاره	فسمــا فــأدرك خمســة الأشبــار
٣١٢	ربمــا الجــامــل المــؤبــل فيهــم	وعنــاجيــج بينهــن المهــار
٣٢٥	إنـارة العقـل مكسـوف بطـوع هـوى	وعقـل عـاصـي الهوى يـزداد تنـويـرا
٣٢٧	والــذئــب أخشــاه إن مــررت بــه	وحـدي، وأخشـى الـريـاح والمطـرا
٢٣١	دعــوت لمــا نــابنــي مســورا	فلبــي فلبــي يــدى مســور
٣٤٦	ونحـن قتلنـا الأسـد أسـد شنـوءة	فمـا شـربـوا بعـداً علـى لـذة خمـرا
٣٥١	أكــل امــرىء تحسبيــن أمــرأ	ونــار تــوقــد بــالليــل نــارا
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عــدمــوا زاداً فــإنــك عــاقــر
٣٧٤	فتــاتــان أمــا منهمــا فشبيهــة	هلالاً، وأخرى منهما تشبه البدرا(٢)
٣٧٧	ثــم زادوا أنهــم فــي قــومهــم	غفــر ذنبهــم غيــر فخــر
٣٨١	فــذلــك إن يلــق المنيــة يلقهــا	حميداً، وإن يستغـن يـومـاً فـأجـدر
٣٨٤	نعـم امـرأ هـرم، لـم تعـر نـائبـة	إلا وكــان لمــرتــاع لهــا وزرا

(١) وانظره في حروف الجر أيضاً.

(٢) وانظره أيضاً في قافية السين.

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثر
٣٩٦	لا يبعدن قومي الذين هم	سم العداة وآفة الجزر
	النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	ياليتما أمنا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لكن وقائعه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا	وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا(١)
٤٥٢	جاري لا تستنكري عذيري	سيري وإشفاقي على بعيري
٤٥٤	يا أسم صبراً على ما كان من حدث	إن الحوادث ملقيٌّ ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبنى المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه	ومن عضة ما ينبتن شكيرها(٢)
٤٨١	ألم تروا إرماً وعادا	أودى بها الليل والنهار
	ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركني فيهم شطيرا	إني إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إن وقتلي سليكاً ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها	كأن أبكارها نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها	مطبعة من يأتها لا يضيرها
٥٢٤	فكان مجني دون من كنت أتقي	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأيٍّ	آلماً حم يسره بعد عسر

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة.
(٢) وانظره قافية الدال أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٣٥	لابد من صنعما وإن طال السفر	ولو تحنى كل عود ودبر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا	ليلاي منكن أم ليلى من البشر
٥٤٤	كأنهم أسيف بيض يمانية	عضب مضاربها باق بها الأثر
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ	زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
٥٤٨	حفت بأطواد جبال وسمر	في أشب الغيطان ملتف الحظر
	فيها عيايل أسود ونمر[١]	
٥٥٢	لست بليلي ولكني نهر	لا أدلج الليل ولكن أبتكر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله	إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جد النقر	وجاءت الخيل أثافي زمر
٥٦٢	أألحق إن دار الرباب تباعدت	أو انبت حبل أن قلبك طائر
٥٦٦	حنى عظامي وأراه ثاغري	وكحل العينين بالعواور
٥٧٥	فإن القوافي تتلجن موالجاً	تضايق عنها أن تولجها الإبر

حرف السين المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
٣١	[عددت قومي كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسي
١٤٥	يا ليتني وأنت يا لميس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة ببغلتي	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك، حتى كلنا غير لابس
٣٧٤	فتاتان إما منهما فشبيهة	هلالاً، وأخرى منهما تشبه الشمسا.[٢]
٤٥٣	يا مرو إن مطيتي محبوسة	ترجو الحباء، وربها لم ييأس
٤٨٣	لقد رأيت عجباً مذ أمسا	عجائزاً مثل السعالي خمسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس	وتناس الذي تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس

(١) وانظره أيضاً في باب الإبدال.
(٢) وانظره في قافية الراء أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٩٠	كـي لتقضيني رقية ما	وعدتني غير مختلس
	حرف الصاد المهملة	
٥٧٤	فإن تتعدني أتعدك بمثلها	وسوف أزيد الباقيات القوارصا
	حرف الضاد المعجمة	
٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً	أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالي أسرعت في نقضي	طوين طولي وطوين عرضي
٣٢٨	ضرباً هذاذيك وطعناً وخضا	يمضي إلى عاصي العروق النحضا
	حرف الطاء المهملة	
٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
	حرف الظاء المعجمة	
٧٩	يداك يد خيرها يرتجى	وأخرى لأعدائها غائظه
	حرف العين المهملة	
٣٠	تمل الندامى ما عداني؛ فإنني	بكل الذي يهوى نديمي مولع(١)
٦٤	خليليَّ ما واف بعهدي أنتما	[إذا لم تكونا لي على من أقاطع]
٦٩	فإن يك جثماني بأرض سواكم	[فإن فؤادي عندك الدهر أجمع]
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	[فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما]	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد المنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع(٢)
٢١٥	فبكى بناتي شجوهن وزوجتي	والظاعنون إليَّ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشي الناظريـ	ـنَ إذا هم لمحوا شعاعه
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً	فما نيل الخلود بمستطاع

(١) وانظره في باب الاستثناء أيضاً.
(٢) وانظره أيضاً في قافية القاف.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٦٣	فـإنهـم يـرجـون منـه شفـاعـة	إذا لـم يكـن إلا النبيـون شـافـع
٢٨٩	إذا أنـت لـم تنفـع فضـر؛ فـإنمـا	يـراد الفتـى كيمـا يضـر وينفـع
٢٩٠	فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً	لسـانـك كيمـا أن تغـر وتخـدعـا
٣٣٣	إذا بـاهلـي تحتـه حنظليـة	لـه ولـد منهـا فـذاك المـذرع
٣٣٤	ونبئـت ليلـى أرسلـت بشفـاعـة	إلـيّ، فهـلا نفـس ليلـى شفيعهـا
٣٣٥	على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلـت: ألمـا تصـح والشيـب وازع
٣٦٣	أودى بنـي وأعقبـونـي حسـرة	عنـد الـرقـاد، وعبـرة لا تقلـع
٣٦٤	سبقـوا هـويَّ وأعنقـوا لهـواهـم	فتخـرمـوا، ولكـل جنـب مصـرع
٣٦٧	أكفـراً بعـد رد المـوت عنـي	وبعـد عطـائـك المـائـة الـرتـاعـا
٣٩٩	وقـد كنـت فـي الحـر ذا تـدرإ	فلـم أعـط شيئـاً ولـم أمنـع
٤١١	أنـا ابـن التـارك البكـري بشـر	عليـه الطيـر تـرقبـه وقـوعـا
٤١٧	ولسـت أبـالـي بعـد فقـدي مـالكـاً	أمـوتـي نـاء أم هـو الآن واقـع
٤٢١	قـوم إذا سمعـوا الصـريـخ رأيتهـم	مـا بيـن ملجـم مهـره أو سـافـع
٤٤٣	....	يـا بنـة عمـا لا تلـومـي واهجعـي
٤٤٦	أطـوف مـا أطـوف ثـم آوي	إلـى بيـت قعيـدتـه لكـاع
٤٧٦	لا تهيـن الفقيـر علـك أن	تـركـع يـومـاً والـدهـر قـد رفعـه
٤٩٢	أردت لكيمـا أن تطيـر بقـربتـي	فتتـركهـا شنـاً ببيـداء بلقـع
٥٢٨	تـوهمـت آيـات لهـا فعـرفتهـا	لستـة أعـوام، وذا العـام سـابـع
٥٣٢	أرمـي عليهـا وهـي فـرع أجمـع	وهـي ثـلاث أذرع وأصبـع
٥٦٤	لمـا رأى ألا دعـه ولا شبـع	مـال إلـى أرطـاة حقـف فـالطجـع

حرف الفاء

رقم الشاهد	الشاهد	
٦	خـالـط مـن سلمـى خيـاشيـم وفـا	[صهبـاء خـرطـومـاً عقـاراً قـرقفـا]
٧٦	فقـالـت: حنـان، مـا أتـي بـك ههنـا؟	[أذو نسـب أم أنـت بالحـي عـارف]؟
١٠١	بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهـب	[ولا صـريـف، ولكـن أنتـم الخـزف]
١٠٥	[وقـالـوا تعـرفهـا المنـازل مـن منـى]	ومـا كـل مـن وافـى منـى أنـا عـارف
١٣٩	إن الـربيـع الجـود والخـريفـا	يـدا أبـي العبـاس والصيـوفـا

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها	كما تضمن ماء المزنة الرضف
٤٧٥	من نثقفن منهم فليس بآيب	أبداً، وقتل بني قتيبة شافي
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إليَّ من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنقاد الصياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعتها من أينق موارق]	ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس ما لعباد عليك إمارة	أمنت، وهذا تحملين طليق(١)
١٢٥	يوشك من فر من منيته	في بعض غراته يوافقها
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم	بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراتق(٢)
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي	ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٩٨	أفنى تلادي وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عيني يحسر الماء تارة	فيبدو، وتارات يجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطق	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟
٥١٨	ما كان ضرك لو مننت، وربما	من الفتى وهو المغيظ المحنق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفض أو يترقرق

حرف الكاف

٥	والله أسماك سماً مباركاً	(آثرك الله به إيثاركا)
١٧٤	فقلت: أجرني أبا مالك	وإلا فهبني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهي وحدكا	لم يك شيء يا إلهي قبلكا
٤٦٣	يا أيها المائح دلوي دونكا	إني رأيت الناس يحمدونكا

(١) وانظره في باب الحال وفي باب أسماء الأصوات أيضاً.
(٢) وانظره أيضاً في قافية العين.

رقم الشاهد	الشاهد	
	حرف اللام	
٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	[ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل]
١٨	تنورتها من أذرعات وأهلها	بيثرب، أدنى دارها نظر عالي
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	[شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الذائد الحامي الذمار] وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
٤٣	أبني كليب إن عميَّ اللذا	[قتلا الملوك وفككا الأغلالا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها	[وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل]
٤٩	ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي	وهل يعمن من كان في العصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك]	فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	[أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرتجى	عليهم وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل عضب]	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت: يمين الله أبرح قاعداً	[ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل	[إذا تهب شمأل بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً	[جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كالذي	[لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه]	ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من	جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه	[فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التسامي خؤولة	ولكن عمي الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة:	لا ناقة لي في هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي
١٧٠	فقلت: تعلم أن للصيد غرة	وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

رقم الشاهد	الشاهد	
١٨٢	أراهـم رفقتـي حتـى إذا مـا	تجـافى الليـل وانخـزل انخـزالا
١٨٤	ولعبـت طيـر بهـم أبـابيـل	فصيـروا مثـل كعصـف مـأكـول
١٩٠	أرجـو وآمـل أن تـدنـو مـودتهـا	ومـا إخـال لـدينـا منـك تنـويـل
٢٠٧	يلـومـونـني فـي اشتـراء النخيـ	ـل أهلـي فكلهـم يعـذل[1]
٢١١	فـلا مـزنـة ودقـت ودقهـا	ولا أرض أبقـل إبقـالهـا
٢١٦	ولمـا أبـى إلا جمـاحـاً فـؤاده	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل
٢١٨	وهـل ينبـت الخطـيّ إلا وشيجـه	وتغـرس إلا فـي منـابتهـا النخـل
٢٢٠	جزى ربـه عنـي عـدي بـن حـاتـم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٢٢١	مـا عـاب إلا لئيـم فعـل ذي كـرم	ولا جفـا قـط إلا جبـأ بطـلا
٢٢٤	علقتهـا عـرضـاً، وعلقـت رجـلاً	غيري، وعلق أخرى غيرها الرجل
٢٢٦	فيا لك من ذي حاجة حيل دونها	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
٢٣٨	عهـدت مغيثـا مغنيـاً مـن أجـرتـه	فلـم أتخـذ إلا فنـاءك مـوئـلا
٢٣٩	فهيهـات هيهـات العقيـق ومـن بـه	وهيهـات خـل بـالعقيـق نـواصلـه
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني	لغيـر جمـل مـن خليلـي مهمـل
٢٥١	مـا إن يمـس الأرض إلا منكـب	منه وحرف الساقي، كطيّ المحمل
٢٥٢	فجئـت وقـد نضـت لنـوم ثيـابهـا	لـدى السـتـر إلا لبسـة المتفضـل
٢٥٧	فكـونـوا أنتـم وبنـي أبيكـم	مكـان الكليتيـن مـن الطحـال
٢٦٤	مـالـك مـن شيخـك إلا عملـه	إلا رسيمـه وإلا رملـه
٢٦٧	ألا كـل شـيء مـا خـلا الله بـاطـل	وكـل نعيـم لا محـالـة زائـل
٢٦٩	لميـة مـوحشـاً طلـل	يلـوح كـأنـه خلـل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقياً فترى	لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟
٢٧٤	كـأن قلـوب الطيـر رطبـاً ويـابسـاً	لدى وكرها العناب والحشف البالي
٢٧٨	خـرجـت بهـا أمشـي تجـر وراءنـا	علـى أثـرينـا ذيـل مـرط مـرحـل
٢٨٣	أستغفـر الله ذنبـاً لسـت محصيـه	رب العبـاد إليـه الـوجـه والعمـل
٢٩٢	فـلا تـرى بعـلاً ولا حـلائـلا	كـه ولا كهـن إلا حـاظـلا

(١) وانظره في قافية الميم أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون في طعن الأباهر والكلى
٣٠٥	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل
٣١٣	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذي تمائم محول
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله	علي بأنواع الهموم ليبتلي
٣١٦	رسم دار وقفت في طلله	كدت أقضي الحياة من جلله
٣١٧	فأتت به حوش الفؤاد مبطناً	سهداً، إذا ما نام ليل الهوجل
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أقفية العدى	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه	مني، وإن لم أرج منك نوالا
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدري وإني لأوجل	على أينا تعدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية	وأتيت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معاً	كجلمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة	فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي	كناحت يوماً صخرة بعسيل
٣٥٦	أنجب أيسام والداه به	إذ نجلاه؛ فنعم ما نجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوماً	يهودي يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوماً ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباساً إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٣٨٢	أقيم بدار الحزم ما دام حزمها	وأحر إذا حالت بأن أتحولا
٣٨٣	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب	زهير حساماً مفرداً من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذري في الهوى	ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا	فظل فؤادي في هواك مضللا
٣٩١	تروحي أجدر أن تقيلي	غدا بجنبي بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين	على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوي إلى نسوة عطل	وشعثاً مراضيع مثل السعالي

حرف الميم

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٣	[وما أصاحب من قوم فأذكرهم]	إلا يزيدهم حباً إليَّ هم
٢٤	وإني على ليلى لزار، وإنني	[على ذاك فيما بيننا مستديمها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى]	والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	هما اللتا لو ولدت تميم	[لقيل فخر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه	[ولا يحد عن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لساني شهدة يشتفى بها]	وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته [بادكار الموت والهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم]	وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدبت على بطون ضنة كلها]	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرآة أبدت وسامة	[فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم]
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى	[ولكن إذا أدعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]:	ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١٥١	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[1]
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر	ب؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى	ولكنما المولى شريكك في العدم
١٨١	ما خلتني زلت بعدكم ضمنا	أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان، وإنما	يسودانا إن أيسرت غنماهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيتي	إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملي بهم، أما تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونني في اشتراء النخيـ	ـل أهلي فكلهم ألوم[2]

(١) وانظره في نواصب المضارع أيضاً.
(٢) وانظره في قافية اللام.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من ريبة وذم	في حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يغضي حياء ويغضى من مهابته	فما يكلم إلا حين يبتسم[1]
٢٣٠	ونبئت عبد الله بالجو أصبحت	كراماً مواليها لئاماً صميمها
٢٤١	قضى كل ذي دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفاً لحمام
٢٨١	عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة	فما لك بعد الشيب صباً متيما؟
٢٨٢	علقتها عرضاً وأقتل قومها	زعماً، لعمر أبيك ليس بمزعم
٢٨٥	تخيره فلم يعدل سواه	فنعم المرء من رجل تهام[2]
٢٨٨	لعل الله فضلكم علينا	بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم	يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي
٣٠٩	وننصر مولانا، ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتل، وما في دمائهم	شفاء، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم	إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم
٣٣٢	ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم	ببيض المواضي حيث لي العمائم
٣٣٦	لأجتذبن منهن قلبي تحلماً	على حين يستصبين كل حليم
٣٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	وإن كانت مودتكم لماما
٣٤٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تعلة بن مسافر	لعناً يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالي فتمت النعم	بمثل أو أنفع من وبل الديم

---

(١) وانظره أيضاً في حروف الجر.

(٢) وانظره في باب نعم وبئس.

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء	فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برذون أبا عصام	زيد حمار دق باللجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلاً	أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حتى تهجر في الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم
٣٧٦	الشاتمي عرضي ولم أشتمهما	والناذرين إذا لم القهما دمي
٣٨٠	جزى الله عني والجزاء بفضله	ربيعة خيراً، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حسب بالزور الذي لا يرى	منه إلا صفحة أو لمام
٣٩٨	لو قلت ما في قومها لم تيثم	يفضلها في حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم ما لم	يرين من أجاره قد ضيما
٤١٨	فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني	فقلت: أهي سرت أم عادني حلم
٤٢٠	وليت سليمى في المنام ضجيعتي	هنالك أم في جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيني لها قال صاحبي:	بمثلك هذا لوعة وغرام
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩	إنني إذا ما حدث ألما	أقول: يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة	فما التخلي عن الإخوان من شيمي
٤٦٩	هلا تمنن بوعد غير مخلفة	كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فليتك يوم الملتقى ترينني	لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
٤٧٣	قليلاً به ما يحمدنك وارث	إذا نال مما كنت تجمع مغنما
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخاً على كرسيه معمما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٥٠٠	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك ـ إذا فعلت ـ عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	لها أبداً ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها	يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

رقم الشاهد	الشاهد	
٥١١	وإن أتــاه خليــل يــوم مسـألـة	يقـول: لا غـائـب مـالـي ولا حـرم
٥١٤	ومـن لا يـزل ينقـاد للغـيّ والصبـا	سيلفـى علـى طـول السـلامـة نـادمـا
٥١٥	ومـن يقتـرب منـا ويخضـع نـؤوه	ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقهـا فلسـت لهـا بكـفء	وإلا يعـل مفـرقـك الحسـام
٥٢٥	ثـلاث مئيـن للملـوك وفـى بهـا	ردائي. وجلت عن وجوه الأهاتم
٥٣١	أتـوا نـاري فقلـت: منـون أنتـم؟	فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما
٥٣٦	فهـم مثـل النـاس الـذي يعـرفـونـه	وأهـل الـوفـا مـن حـادث وقـديـم
٥٧٣	ألا طـرقتنـا ميـة بنـة منـذر	فمـا أرق النيـام ألا كـلامهـا
٥٧٦	هـو الجـواد الـذي يعطيـك نـائلـه	عفـواً، ويظلـم أحيـانـاً فيظلـم
٥٧٧	يـا هـال ذات المنطـق التمتـام	وكفـك المخضـب البنـام
٥٨٠	....	فـإنـه أهـل لأن يـؤكـرمـا

حرف النون

رقم الشاهد	الشاهد	
٢	قـالـت بنـات العـم: يـا سلمـى وإن	كـان فقيـراً معـدمـاً؟ قـالـت: وإن
١٠	[طـال ليلـي وبـت كـالمجنـون]	واعتـرتنـي الهمـوم بـالمـاطـرون
١١	وكـان لنـا أبـو حسـن علـي	أبـاً بـراً، ونحـن لـه بنيـن
١٤	[ومـاذا تبتغـي الشعـراء منـي]	وقـد جـاوزت حـد الأربعيـن
١٦	أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا	[ومنخـريـن أشبهـا ظبيـانـا
١٧	[عـرفنـا جعفـراً وبنـي أبيـه]	وأنكـرنـا زعـانـف آخـريـن
٢٥	[لئـن كـان حبـك لـي كـاذبـاً]	لقـد كـان حبيـك حقـاً يقينـا
٢٦	أخـي حسبتـك إيـاه [وقـد ملئـت	أرجـاء صـدرك بـالأضغـان والإحـن
٣٥	أيهـا السـائـل عنهـم وعنـي	لسـت مـن قيـس ولا قيـس منـي
٥٤	[ألا إن قلبـي لـدى الظـاعنيـن	حـزيـن] فمـن ذا يعـزي الحـزيـن
٦٠	[ومـن حسـد يجـوز علـيّ قـومـي]	وأي الـدهـر ذو لـم يحسـدونـي
٦٥	أقـاطـن قـوم سلمـى أم نـووا ظعنـا	[إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا]
٦٧	قومي ذرا المجد بانوها [وقد علمت	بكنـه ذلـك عـدنـان وقحطـان]
٧٠	لـولا اصطبار لأودى كـل ذي مقـة	[لمـا استقلـت مطـايـاهـن للظعـن]

رقم الشاهد	الشاهد	
٧٤	[عندي اصطبار] وأما أنني جزع	يوم النوى فلوجد كاد يبريني
٧٨	[تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى]	وكل امرىء والموت يلتقيان
٨٢	صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو	ت [فنسيانه ضلال مبين]
١١١	إن هو مستولياً على أحد	[إلا على أضعف المجانين]
١٣٣	[ولي نفس تنازعني إذا ما]	أقول لها: لعلي أو عساني
١٣٧	[فوالله ما فارقتكم قالياً لكم]	ولكنما يقضى فسوف يكون
١٤٤	خليلي هل طب؟ فإني وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
١٤٦	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٥٢	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
١٥٥	أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما	لا أنت شائية من شأننا شاني
١٥٨	يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد عرتهم شؤون
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلاً	وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد	فمتى تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالاً تقول بني لؤي	لعمر أبيك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما الغانيات برزن يوماً	وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يا رب نوحاً واستجبت له	في فلك ماخر في اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب	عني، ولا أنت دياني فتخزوني
٣٠٩	قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان	وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب	وذي ولد لم يلده أبوان
٣١٨	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم	لاقى مباعدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عني المستوطنا عدن	فإنني لست يوماً عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتني ودوني	زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لبيه لمن يدعوني *	
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى]	على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩٣	ولقد أمر على اللئيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
٤٠١	فـداك حـي خـولان	جميعهـم وهمـدان
٤٠٦	حتى تـراها وكـأن وكـأن	أعناقها مشـددات بقـرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج، والذي	عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست براجع ما فات مني	فتقادمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يـا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	فقلت: ادعي وأدعو؛ إن أندى	لصـوت أن ينادي داعيـان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشيّ يدان
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نـؤيّاً	محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا يا ديار الحي بالسبعان	أمل عليها بالبلى الملوان(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخـال أنـك سيـد معيـون

حرف الهاء

رقم الشاهد	الشاهد	
٩	إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا	[قد بلغا في المجد غايتاها]
٢٥٨	علفتها تبناً ومـاء بـاردا	حتى شتت همالة عيناها(٢)
٢٧٧	عهـدت سعـاد ذات معنـى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت علـيّ بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها
٣١٥	....	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلمى ثم واها واها	هي المنى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هوه

(١) وانظره أيضاً في إبدال الواو من أختيها الألف والياء.
(٢) وانظره أيضاً في قافية الدال.

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف الياء

(١) وانظره أيضاً في باب الموصول.

تنويه

الحمد لله حق حَمْده، وصلاته وسلامه على نبيّه وعَبْده، وعلى آله وصَحْبه وجُنده.

وبعد؛ فإني نَبَّهْتُ منذ أخرَجْتُ لقُرَّاء العربية شرحي على كتاب «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك» أحد مُصَنَّفات نحويٍّ عصره (القرن الثامن الهجريّ) ابن هشام الأنصاري، رحمه الله وتغمَّدَهُ بفضله وإحسانه، وجزاه أحسن ما يجزي عبادَه الصالحين، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح: أولها شرح وجيز، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب، وثانيها شرح وَسِيط، وقد أُعِيدَ طبعه مراراً، وثالثها شرح مَبْسُوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراقي الخاصَّة، وسألتُ الله جلت قدرته أن يُعِين على إخراجه للناس، لأني جِدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قُرَّاء هذا الكتاب مقدار ما ذَخَره لهم فيه مؤلفُه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وَأَدِلَّتهم في عبارة مُوجَزة ولكنها سَهْلَة المأخذ قريبة المُتَنَاول.

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغاربها ـ منذ قرؤوا ذلك ـ ما زالوا يُلِحُّونَ عَليَّ في أن أخرج هذا الشرح، بالمكاتبة أحياناً، وبالمُشَافهة أحياناً أخرى، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه الطَّلِبة التي أنا حريصٌ عليها، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُذْركون من صناعتهم إلا رَوَاج الكتاب وما يعود عليهم منه، فأما مُقَابلةُ جميل الإقبال عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشارة بما بُذِلَ فيه من جَهْدٍ فذلك أمر لا يعنيهم منه قليل ولا كثير، وحسبي الله ونعم الوكيل.

وقد برقَتْ لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال مَحْبِسُه، فاهتبلتها، وأسرعت إلى اغتنامها، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العُلَماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء ما قَدَّمْتُ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سَلَفُنا الصالح من ذخائر لو كان بعضها لأمةٍ غير أمتنا العربية لما وسعتها الدنيا فخراً واعتلاء على الناس.

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبته قديماً من الشرح الذي اعتبرته المبسوط، ولكني اكتفيت بتكميل المَبَاحث التي قد أجملها المؤلف، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها بتة، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذَكَرَها، وبتفصيل أدلّة أهل هذه الصناعة رُجُوعاً إلى أوثق مراجعها، وخشيت ـ إن زدت على ذلك ـ أن أكون سبباً في إملال القارىء، وإني أعطي إخواني هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكنونات ذلك الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهرهُ لهم على ما يحبون، وبحسبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير، وهو في تقديري يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرَّرَ ظهوره لهم من قبل، والله المسؤول أن يجزيهم عني بمقدار ما حَبَوْني من فضل التنويه والتقدير، والحمد لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين.

محمد محيي الدين عبد الحميد

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الرابع من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك، لتحقيق أوضح المسالك»

باب النداء، وفيه فصول

الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادى

الفصل الرابع: في المنادى المضاف لياء المتكلم

باب، في ذكر أسماء لازمت النداء

باب الاستغاثة

باب الندبة

باب الترخيم

باب المنصوب على الاختصاص

باب التحذير

باب الإغراء

باب أسماء الأفعال

باب أسماء الأصوات

باب نوني التوكيد

باب ما لا ينصرف

باب إعراب الفعل

جوازم المضارع

فصل في لولا ولوما

الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام

باب العدد

المقصور والممدود

كيفية التثنية، والجمع

جمع التكسير

التصغير

النسب

الوقف

الإمالة

التصريف

الإبدال

تمت ـ بحمد الله تعالى وتوفيقه ـ
فهرس الجزء الرابع من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام،
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك»
وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً،
ولله الحمد والمنة، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله،
وعلى آله وصحبه وأتباعه